



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية

للتكتل الاقتصادي الأوروبي

دراسة قياسية للفترة (2000-2014)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف:

نوقشت بتاريخ: 2018 / 04 / 26

إعداد الطالب:

الدكتور: سلطاني محمد رشدي

روابع عبدالرحمان

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	الأستاذ الدكتور غالم عبد الله (أستاذ التعليم العالي - جامعة بسكرة)
مشرفا ومقررا	الدكتور سلطاني محمد رشدي (أستاذ محاضر - أ - جامعة بسكرة)
ممتحنا	الدكتور بن ابراهيم الغالي (أستاذ محاضر - أ - جامعة بسكرة)
ممتحنا	الدكتور نوي طه حسين (أستاذ محاضر - أ - جامعة الجلفة)
ممتحنا	الدكتور بوقوم محمد (أستاذ محاضر - أ - جامعة قالمية)
ممتحنا	الدكتور أشرف سليمان الصوفي (أستاذ محاضر - أ - جامعة باتنة)

السنة الجامعية: 2018/2017



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية

للتكتل الاقتصادي الأوروبي

دراسة قياسية للفترة (2000-2014)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف:

نوقشت بتاريخ: 2018 / 04 / 26

إعداد الطالب:

الدكتور: سلطاني محمد رشدي

روابع عبدالرحمان

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	الأستاذ الدكتور غالم عبد الله (أستاذ التعليم العالي - جامعة بسكرة)
مشرفا ومقررا	الدكتور سلطاني محمد رشدي (أستاذ محاضر - أ - جامعة بسكرة)
ممتحنا	الدكتور بن ابراهيم الغالي (أستاذ محاضر - أ - جامعة بسكرة)
ممتحنا	الدكتور نوي طه حسين (أستاذ محاضر - أ - جامعة الجلفة)
ممتحنا	الدكتور بوقوموم محمد (أستاذ محاضر - أ - جامعة قالمية)
ممتحنا	الدكتور أشرف سليمان الصوفي (أستاذ محاضر - أ - جامعة باتنة)

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العلم مغرس كل فخر فافتخر
اعلم بأن العلم ليس يناله
إلا أخو العلم الذي يعنى به
فاجعل لنفسك منه حظا وافرا
فلعل يوما إن حضرت بمجلس
واحذر يفوتك فخر ذاك المغرس
من همه في مطعم أو ملبس
في حالتيه: عاريا أو مكتسي
واهجر له طيب الرقاد وعبس
كنت الرئيس وفخر ذاك المجلس

من ديوان الإمام الشافعي...

«إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في يومه، إلا قال في غده لو
غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان أفضل، ولو ترك ذلك
لكان أجمل، وهذا من عظيم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص
على جملة البشر»

عماد الدين الأصفهاني

إهداء

تحية طيبة كطلعة البدر بهاء إلى من ساندني في كل لحظة وحين ولم يخجل بالغالي والنفيس
وكان نعم الناصح... أبي؛

وتحية عطرة فاح عبيرها ليملاً ما بين السماء والأرض إلى من غمرتني بحنانها وشمّلتني
برعايتها إلى مدرسة الأخلاق و صاحبة القلب الكبير... أمي؛
فلا أملك إلا أن أقف أمامهما وقفة خشوع واعتبار فيا رب ارحمهما كما ربياني صغيراً؛
إلى أهل غزة الصامدين رغم الحصار، إلى المرابطين على الثغور، رواد المساجد، إلى عنوان
العزة في زمن الذل، إليكم يا رواد الكرامة والبطولة بقلوب الوثائقين بنصر الله...؛
إلى أهلنا في فلسطين؛

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري و كانوا الدعم و جدار استنادي

إلى إخوتي الأعزاء؛

إلى روح جدّي روابح بوبكر بن معمر وبن حفاف النوري تغمّدهما الله برحمته الواسعة؛
إلى روح الفقيه أحمد بن بوزيد (الشيخ عطا الله) تغمّده الله برحمته الواسعة؛
إلى الدكتور القدير بن موسى محمد عرفانا بنصائحه ونقده البناء طيلة فترة البحث؛
إلى الدكتور القدير عرارم مبروك عرفانا وتقديراً لدعمه ومساندته لي طيلة مشواري
العلمي؛

إلى الدكتور القدير درّم عمر والأستاذ القدير علي مسكين عرفانا لدعمهم ومساندتهم
لي طيلة مشواري العلمي... فألف شكر وتقدير لهما على الدعم المقدم.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل بداية من الأستاذ المؤطر الدكتور سلطان محمد رشدي الذي كان بمثابة الشعلة التي أنارت لي طريقي وهذا بتوجيهاته ونصائحه و نقده البناء ؛ أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام للجنة المناقشة لإبداء ملاحظاتها حول هذا العمل المقدم؛

أتقدم بالشكر كذلك لكل أساتذتي الكرام الذين قدموا لي الكثير والكثير فيما يتعلق بتخصص الاقتصاد الدولي وأخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور كمال منصور؛

الأستاذ الدكتور عالم عبد الله؛

الأستاذ الدكتور مفتاح صالح؛

الأستاذ الدكتور بن عيشي بشير؛

الأستاذ الدكتور رحمان موسى؛

الأستاذ الدكتور موسى عبد الناصر؛

الأستاذ الدكتور قدي عبد المجيد؛

الأستاذ الدكتور بن الطاهر حسين؛

الأستاذ الدكتور رابع خوني؛

الدكتور حاشي النوري؛

الدكتور عدنان بن الضيف؛

الدكتور محمد الجودي علي؛

الدكتور سالت محمد مصطفى.

الملخص

جاءت هذه الدراسة لبحث أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على حركة التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي الإقليمي آخذين في ذلك مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي كحالة دراسية، وذلك من خلال التعرض إلى الأزمة المالية العالمية، ثم تسليط الضوء على حركة التجارة الخارجية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، ثم دراسة الآثار التي تخلفها الأزمات المالية على حركة التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي وأخيرا دراسة قياسية للتجارة الخارجية لعينة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2014).

و قد خلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن تداعيات الأزمة المالية العالمية خلفت آثار كبيرة على التجارة الخارجية للعينة المدروسة تسببت في حدوث خلق وتحويل للتجارة الخارجية لدول التكتل مع الولايات المتحدة، دون التأثير بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها من هذه الأخيرة.

كما توصلت هذه الدراسة في جانبها التطبيقي إلى نتائج هامة يمكن إجمالها فيما يلي:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات معدلات التضخم في الولايات المتحدة على حركة الصادرات من السلع والخدمات للاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على حركة الواردات من السلع والخدمات للاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة على حركة الصادرات من السلع والخدمات للاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات للاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، التجارة الخارجية، التكامل الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي.

ABSTRACT :

This study aimed to examine the impact of the global financial crisis of 2008 on the foreign trade in the context of regional economic integration with a focus on a group of European Union countries as a case study. That is through explore the global financial crisis, highlight the foreign trade and their relationship with the regional economic integration movement, study the effects of the international financial crisis on foreign trade and economic integration ,and finally Empirical study of Foreign trade for a sample of EU countries during the period (2000-2014).

The study concluded in the basic result content that the global financial crisis has left a big impact on the Foreign Trade of the sample studied, it caused the creation and transfer of foreign trade of the countries of the bloc with the United States, without affecting on the foreign direct investment inflows which has received from the last country.

This study also has found in practical side important results that can be summarized as follows:

- There is a significant impact at 0.05 level between The volatility of US inflation on the movement of exports of goods and services to the European Union to the United States ;
- There is a significant impact at 0.05 level between EUR / USD exchange rate volatility on the movement of imports of goods and services to the EU from the United States ;
- There is a significant impact at 0.05 level between United States foreign direct investment movement on the movement of exports of goods and services to the European Union to the United States ;
- There is a significant impact at 0.05 level between The volatility of economic growth rates in the United States on the movement of exports and imports of goods and services to the European Union with the United States.

Keywords: Financial Crisis, Foreign Trade, Economic Integration , European Union.

فهرس الجداول



الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11	المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية	(1-1)
46	معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوروبي قبل وبعد أزمة الرهن العقاري	(1-2)
48	معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي (2000-2010)	(1-3)
80	نظرية الميزة المطلقة	(2-1)
83	نظرية النفقات النسبية	(2-2)
87	نظرية القيم الدولية	(2-3)
92	(لغز ليونتييف) كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي	(2-4)
278	أبعاد الأزمة المالية العالمية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية الغربية	(4-1)
279	أبعاد الأزمة المالية العالمية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية العربية	(4-2)
280	أبعاد التجارة الخارجية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية الغربية	(4-3)
281	أبعاد التجارة الخارجية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية العربية	(4-4)
281	العلاقة بين التكتل الاقتصادي والتجارة الخارجية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية الغربية	(4-5)
282	العلاقة بين التكتل الاقتصادي والتجارة الخارجية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية العربية	(4-6)
286	درجات التأخير للسلسلة الزمنية (LX)	(4-7)
287	نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (LX)	(4-8)
289	درجة التأخير للسلسلة الزمنية (LEX)	(4-9)
290	نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (LEX)	(4-10)

292	درجات التأخير للسلسلة الزمنية (LINF)	(4-11)
293	نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة الزمنية (LINF)	(4-12)
295	درجات التأخير للسلسلة الزمنية (LFDI)	(4-13)
296	نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة الزمنية (LFDI)	(4-14)
298	درجات التأخير للسلسلة الزمنية (LPCA)	(4-15)
299	نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة الزمنية (LPCA)	(4-16)
299	اختبار Q للسلاسل الزمنية لجميع المتغيرات بعد إجراء الفرق الأول	(4-17)
300	اختبار ديكي فولر البسيط للسلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول	(4-18)
302	نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة الزمنية (LFDI) بعد إجراء الفرق الأول	(4-19)
303	اختبار Q للسلسلة الزمنية (LFDI) بعد إجراء الفرق الثاني	(4-20)
303	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية (LFDI) بعد الفرق الثاني	(4-21)
304	تقدير علاقة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة	(4-22)
305	تقدير علاقة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة بعد حذف (LEX)	(4-23)
306	نتائج اختبار Breusch-Godfrey للنموذج المقدر (علاقة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)	(4-24)
308	نتائج اختبار ARCH للنموذج المقدر (علاقة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)	(4-25)
313	درجات التأخير للسلسلة الزمنية (LM)	(4-26)

313	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية (LM)	(4-27)
314	اختبار Q للسلسلة الزمنية لدالة الوادرات (LM) بعد إجراء الفرق الأول	(4-28)
314	اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية لدالة الوادرات في الفرق الأول	(4-29)
315	تقدير علاقة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة	(4-30)
316	تقدير علاقة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة بعد حذف (LFDI) و (LINF)	(4-31)
317	تصحيح النموذج بإضافة المتوسطات المتحركة (MA)	(4-32)
318	نتائج اختبار Breusch-Godfrey للنموذج المقدر (علاقة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)	(4-33)
320	نتائج اختبار ARCH للنموذج المقدر (علاقة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)	(4-34)

فهرس الأشكال



الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	مصفوفة إشارات الإنذار المبكر	(1-1)
37	أسعار العقار وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية	(1-2)
50	أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي (1999-2016)	(1-3)
51	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2004-2011)	(1-4)
55	تراجع معدل التعريف الجمركية بين 1980 إلى 2000 كمؤشر لتزايد الانفتاح التجاري	(1-5)
56	الناتج المحلي الإجمالي وآثار التجارة خلال سنوات الأزمة لبعض الدول	(1-6)
93	نمط التجارة الدولية تبعا لنظرية هكشر وأولين	(2-1)
94	نظرية الفجوة التكنولوجية	(2-2)
95	مراحل دورة حياة المنتج	(2-3)
116	أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي	(2-4)
148	الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام الاتحاد الجمركي (أثر خلق التجارة)	(3-1)
151	آثار تحويل التجارة على الرفاهية الاقتصادية	(3-2)
171	التوازن في سوق الصرف الأجنبي	(3-3)
186	التضخم في الدول النامية والمتقدمة من 2006 إلى 2012 متوسط أسعار المستهلك	(3-4)
219	النعبان الأوروبي داخل النفق	(4-1)
228	صادرات اليونان البينية للفترة (2000-2014)	(4-2)
232	صادرات ألمانيا البينية للفترة (2000-2014)	(4-3)
235	صادرات اسبانيا البينية للفترة (2000-2014)	(4-4)
239	صادرات البرتغال البينية للفترة (2000-2014)	(4-5)

242	صادرات إيطاليا البينية للفترة (2014-2000)	(4-6)
246	صادرات فرنسا البينية للفترة (2014-2000)	(4-7)
249	واردات اليونان البينية للفترة (2014-2000)	(4-8)
252	واردات ألمانيا البينية للفترة (2014-2000)	(4-9)
255	واردات إسبانيا البينية للفترة (2014-2000)	(4-10)
259	واردات البرتغال البينية للفترة (2014-2000)	(4-11)
262	واردات إيطاليا البينية للفترة (2014-2000)	(4-12)
265	واردات فرنسا البينية للفترة (2014-2000)	(4-13)
268	صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة (2014-2000)	(4-14)
272	واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة (2014-2000)	(4-15)
283	أمودج الدراسة	(4-16)
285	الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LX)	(4-17)
285	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC / PAC) للسلسلة (LX)	(4-18)
288	الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LEX)	(4-19)
288	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC / PAC) للسلسلة (LEX)	(4-20)
291	الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LINF)	(4-21)

291	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC / PAC) للسلسلة الزمنية (LINF)	(4-22)
294	الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LFDI)	(4-23)
294	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC / PAC) للسلسلة (LFDI)	(4-24)
297	الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LPCA)	(4-25)
297	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC / PAC) للسلسلة الزمنية (LPCA)	(4-26)
307	معاملات التوزيع الطبيعي للبقايا للنموذج المقدر (علاقة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)	(4-27)
309	السلسلة الأصلية والمقدرة لصادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة	(4-28)
309	اختبار استقرارية النموذج المقدر (علاقة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)	(4-29)
311	الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LM)	(4-30)
312	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC / PAC) للسلسلة الزمنية (LM)	(4-31)
319	معاملات التوزيع الطبيعي للبقايا للنموذج المقدر (علاقة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)	(4-32)
321	السلسلة الأصلية والمقدرة لواردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة	(4-33)
322	اختبار إستقرارية النموذج للنموذج المقدر (علاقة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)	(4-34)

فهرس الملاحق



الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
370	صادرات اليونان البينية للفترة (2014-2000)	(4-1)
371	صادرات ألمانيا البينية للفترة (2014-2000)	(4-2)
372	صادرات اسبانيا البينية للفترة (2014-2000)	(4-3)
373	صادرات البرتغال البينية للفترة (2014-2000)	(4-4)
374	صادرات ايطاليا البينية للفترة (2014-2000)	(4-5)
375	صادرات فرنسا البينية للفترة (2014-2000)	(4-6)
376	واردات اليونان البينية للفترة (2014-2000)	(4-7)
377	واردات ألمانيا البينية للفترة (2014-2000)	(4-8)
378	واردات اسبانيا البينية للفترة (2014-2000)	(4-9)
379	واردات البرتغال البينية للفترة (2014-2000)	(4-10)
380	واردات ايطاليا البينية للفترة (2014-2000)	(4-11)
381	واردات فرنسا البينية للفترة (2014-2000)	(4-12)
382	صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة (2014-2000)	(4-13)

383	واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة (2014-2000)	(4-14)
384	واردات اليونان من الولايات المتحدة للفترة (2014-2000)	(4-15)
385	واردات ألمانيا الولايات المتحدة للفترة (2014-2000)	(4-16)
386	واردات اسبانيا الولايات المتحدة للفترة (2014-2000)	(4-17)
387	واردات البرتغال الولايات المتحدة للفترة (2014-2000)	(4-18)
388	واردات ايطاليا الولايات المتحدة للفترة (2014-2000)	(4-19)
389	واردات فرنسا الولايات المتحدة للفترة (2014-2000)	(4-20)
390	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة نحو دول التكتل الاقتصادي الأوروبي (2014-2000)	(4-21)
391	سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي (2014-2000)	(4-22)
392	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية في الولايات المتحدة (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) (2014-2000)	(4-23)
393	معدلات التضخم في الولايات المتحدة (2014-2000)	(4-24)
394	إجمالي صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة (2014-2000)	(4-25)
395	إجمالي واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة (2014-2000)	(4-26)
396	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LX)	(4-27)
399	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LEX)	(4-28)
402	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LINF)	(4-29)
405	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LFDI)	(4-30)

408	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LPCA)	(4-31)
411	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LM)	(4-32)
414	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند الفروقات الأولى (LX)	(4-33)
417	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند الفروقات الأولى (LEX)	(4-34)
420	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند الفروقات الأولى (LINF)	(4-35)
423	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند الفروقات الأولى (LFDI)	(4-36)
426	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند الفروقات الأولى (LPCA)	(4-37)
429	اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند الفروقات الأولى (LM)	(4-38)
432	اختبار (ADF) عند الفروقات من الدرجة الثانية للسلسلة الزمنية (FDI)	(4-39)

مقدمة

تمهيد:

لقد فرض النظام الاقتصادي المعولم واقعا جديدا تجسّد على الخصوص في تزايد مستوى التنافسية بين الدول، بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة التّحديات التي يفرضها المحيط الاقتصادي الدولي الجديد، وهو ما قاد إلى التفكير في بلوغ ما يسمى بالتكامل الاقتصادي بداية بإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية كقوى فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية وحلقة وسيطة بين الدولة الوطنية والنظام العالمي، ووسيلة فعالة لاندماج اقتصاديات الدول ضمن كيان اقتصادي عالمي موحد، استقطبت هذه التكتلات أنظار العديد من الدول واحتلّت مكانا بارزا على صعيد البيئة الاقتصادية العالمية كأحد أهم سمات القرن العشرين، باعتبارها الملاذ الأنجع لمواجهة مختلف المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول حين انفرادها، حيث لجأت العديد من الدول على اختلاف مستوياتها متقدمة كانت أو نامية منتمية إلى المنظمة العالمية للتجارة أو غير منتمية إلى تكوين تجمعات إقليمية، أو الانضمام إلى أهم التجمعات الاقتصادية البارزة في الاقتصاد العالمي لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية العالمية التي أفرزها النظام الاقتصادي الجديد.

ويعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي أحد أهم التجارب الاقتصادية التكاملية التي استطاعت فرض وجودها بين جميع التكتلات الاقتصادية، ويكاد يجمع معظم الباحثين والمتخصصين إن لم يكن جميعهم على أن تجربة التكامل في أوروبا تعتبر من أنجع تجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق وأغناها بالدروس المستفادة، وذلك لأن هذه الأخيرة قد أكدت وبالدليل الواضح المستمد من الممارسة العملية على أن نقل نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا وغير المتجانسة ثقافيا من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولا إلى الاندماج الاقتصادي هو أمر ممكن، بشرط تحقق عوامل دولية وإقليمية ومحلية خاصة وخصوصا بعد أن نجحت هذه التجربة في استحداث العديد من الأدوات والآليات التي مكنتها من مواجهة عوامل وظروف التنافر وعدم التجانس التي أفشلت الكثير من محاولات التكامل والاندماج الإقليمي في العديد من مناطق العالم سواء من سبقت التجربة الأوروبية أو جاءت بعدها.

من جانب آخر أصبحت الأزمات على اختلاف أنواعها جزءا أساسيا من نسيج الحياة، وحقيقة من حقائقها ومرحلة متقدمة من مراحل الصراع ومظهرها من مظاهره على أي نطاق أو مستوى، بدء من الصراع النفسي والصراع بين الأشخاص والصراع داخل المجتمعات على اختلاف مستوياتها، وعلى الرغم من أن الأزمات هي وليدة مجتمعها إلا أنها تؤثر فيه تأثيرا مباشرا وتتفاعل مع معطياته وظروفه، والتفاعل المتبادل بين

الأزمة والمجتمع يحكمه في الأساس الفكر السائد في المجتمع، فكلما كان ذلك الفكر متقدما، ازدادت قدرة المجتمع على تجاوز أزماته وازدياد شدة الأزمة واستفحالها لن يكون سببا كافيا لتدمير المجتمعات وهيارها وخاصة تلك الراغبة في مواجهتها، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إدارة تسيطر على قيم المجتمع ومثله العليا وتكون قادرة على تنظيم مسيرته وتقوية دعائمه وروابطه فضلا عن المشاركة الفعالة من أبناء المجتمع في مواجهة ومقاومة التصدعات التي تنعكس على قدراته وتؤثر في إمكانياته، وإذا كان التأثير المتبادل بين الأزمة والمجتمع يتأطد بعلاقات متناقضة ويتأتى من المصالح متعارضة القوى التي أوجدتها تلك المضادة لها، إلا أن الأزمة ليست سوى مؤشرا واضحا يؤكد خلا ما قد اعترى المجتمع ويلزم التصدي له بالأساليب العلمية الكفيلة بإعادته إلى توازنه الطبيعي.

فقد عرف الاقتصاد العالمي في سبتمبر 2008 أزمة مالية، اعتبرت الأسوأ والأخطر منذ زمن الكساد الكبير عام 1929، أزمة هزت أركان الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر الأكبر حجما وتأثيرا في العالم، ثم امتدت إلى اقتصاديات دول العالم بدءا بأوروبا، فالبلدان الآسيوية الناشئة منها والنامي إلى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وسرعان ما بدأت عدواها تنتقل إلى العديد من الاقتصاديات العالمية التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر مع الاقتصاد الأمريكي باعتباره القاطرة الأمامية للاقتصاد العالمي، والتمن كان باهضا فأكبر البنوك والمؤسسات المالية الدولية بدأت بالانهيار في مقدمتها مصرف "ليمان براذرز" ومؤسستي الرهن العقاري "فاني ماي" و"فريدي ماك"، حتى النظام التجاري العالمي امتدت إليه الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية في صورة ركود بدأ يجيم على حركة الأسواق وانكماش في حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وليس هذا فحسب بل شملت تداعياتها مجمل المتغيرات الاقتصادية الدولية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة إضافة إلى تراجع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي واحد من المتضررين من تداعيات الأزمة المالية، باعتباره أكبر قوة تجارية عالمية وأبجح تكتل اقتصادي إقليمي بحيث أنه يسعى إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموع دوله من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاته الوطنية تجاه العالم الخارجي، فقد عمد هذا الأخير إلى استعمال السياسة التجارية كأداة حمائية في وجه المنافسة الخارجية بفرض تعريف جمركية موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية.

وبالرغم من ذلك فقد عرف الاتحاد الأوروبي أزمة حادة هددت كيانه وإمكانية استمراره ألا وهي أزمة الديون السيادية التي كانت بداية ظهورها في اليونان، وانعكست آثارها جليا على مختلف أوجه اقتصاد الاتحاد الأوروبي وخاصة على الجانب التجاري وقد سعى هذا الأخير جاهدا لاحتوائها والتخفيف من شدة حدتها.

1-الإشكالية الرئيسية:

شهد العالم مع بداية القرن الواحد و العشرين أزمة مالية تعد من أخطر وأساء الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي عصفت بكبريات الاقتصاديات العالمية وطاولت أعرق وأكبر المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا وحتى اليابان بالنظر لما خلفته من خسائر في معظم القطاعات الاقتصادية العالمية وسرعة انتشارها عبر مجموعة من القنوات الداعمة لهذا الانتشار، أزمة مالية خلفت آثار وخيمة على حركة التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية بما فيها التكتل الاقتصادي الأوروبي.

ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي ؟

2-الإشكاليات الفرعية :

✓ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات معدلات التضخم في الولايات المتحدة على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدول الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ؟

✓ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على حركة صادرات و واردات الولايات المتحدة من السلع والخدمات تجاه دول الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ؟

✓ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدول الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ؟

✓ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدول الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ؟

✓ هل شهد التكتل الاقتصادي الأوروبي خلقاً أم تحويلاً للتجارة في أعقاب الأزمة المالية العالمية ؟

3-فرضيات الدراسة:

✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات معدلات التضخم في الولايات المتحدة على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدول الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدول الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة على حركة الصادرات والواردات من السلع لدول الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية .

✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدول الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

✓ شهد التكتل الاقتصادي الأوروبي خلقاً وتحويلاً للتجارة في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

4-أهمية الدراسة:

تظهر جلياً أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً هاماً في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية ألا وهو التكامل الاقتصادي الإقليمي ودوره في التجارة الخارجية، وواقع هذه العلاقة (خلق التجارة، تحويل التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر) في أعقاب الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، ضف إلى ذلك أن موضوع الأزمة المالية العالمية لا يزال يحظى بأهمية بالغة لدى الباحثين على اعتبار أن هذه الأخيرة هزت أركان الاقتصاد العالمي بأكملها وعصفت بكبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، وتظهر أهمية الدراسة انطلاقاً من كونها تعتبر من وجهة نظر الباحث من أوائل الدراسات على حد علم الباحث التي تطرقت إلى العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والأزمات المالية الدولية بشكل يغلب عليه الطابع التحليلي والقياسي.

5-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى:

- ✓ تسليط الضوء على الأزمة المالية العالمية و ما أفرزته من تأثيرات كبيرة على حركة التجارة الخارجية؛
- ✓ محاولة الوقوف على الدور الذي يؤديه التكتل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية؛
- ✓ محاولة الوقوف على مدى صمود التكتل الاقتصادي الإقليمي لدول الإتحاد الأوروبي في مجال التبادل التجاري مع الولايات المتحدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

6-أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب تكمن وراء اختيار هذا الموضوع يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ إن موضوع الدراسة يندرج ضمن اختصاصنا وتكويننا، خاصة وأنه يتناول الحديث عن واحد من أحدث المواضيع في مجال الاقتصاد الدولي ألا وهو الأزمات المالية الدولية، كما أنه يناقش أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، والذي يعد من المواضيع التي يطمح الباحث إلى التعمق في دراستها وتحليلها؛
- ✓ التجربة الأوروبية هي الأسبق في البروز بين كل التكتلات الاقتصادية العالمية؛
- ✓ قلة الدراسات و البحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع إضافة إلى حداثة و ديناميكيته؛
- ✓ الميول الشخصي لدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية و دورها في حركة التجارة الخارجية في ظل الأزمة المالية العالمية؛
- ✓ بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على الساحة العالمية واحتلالها للكثير من الاهتمام في أدبيات التاريخ الاقتصادي؛
- ✓ تم اختيار دول الإتحاد الأوروبي كحالة دراسية بالنظر إلى التحديات الاقتصادية الحديثة التي يشهدها هذا التكتل الاقتصادي، واختبار مدى قدرة هذا الأخير على مواجهة هذه التحديات، وخاصة الأزمة المالية العالمية.

7-المنهج المعتمد في الدراسة: ويمكن إجمال أهم المناهج المعتمدة في هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ **المنهج الوصفي:** تم استخدام هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي لظاهري التجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية و العلاقة القائمة بينهما ، ويستخدم هذا المنهج في كافة أقسام البحث؛
- ✓ **المنهج التاريخي:** تم استخدام هذا المنهج لاستعراض الإطار الكرونولوجي للتكتل الاقتصادي الإقليمي والتجارة الخارجية عموماً، والإطار الكرونولوجي للأزمات المالية بصفة عامة، ونشأة وجذور أزمة الرهن العقاري على وجه الخصوص ويستخدم هذا المنهج في أغلب أقسام البحث؛

✓ **المنهج التحليلي:** تم استخدام هذا المنهج لتحليل الأسباب المؤدية للأزمة المالية العالمية، وتحديد أهم الآثار التي خلفتها على التجارة الخارجية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي خاصة بالنسبة للتكامل الاقتصادي الأوروبي، ويستخدم هذا المنهج بوضوح في أغلب أقسام البحث؛

✓ **منهج دراسة الحالة:** تم استخدام هذا المنهج لاختبار دور التكامل الاقتصادي الأوروبي في التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية من خلال استخدام الأساليب القياسية، ويظهر هذا بوضوح في الفصل الرابع.

8- حدود الدراسة: يهدف التحكم في الموضوع ومعالجة إشكالية البحث ستكون حدود دراستنا كما يلي:

✓ **الحدود الموضوعية:** تستهدف دراستنا بشكل أساسي معالجة أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، أي أن المتغير المستقل هو الأزمة المالية العالمية، والمتغير التابع هو التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو التأكيد على أن الأزمة المالية العالمية تحمل في طياتها العديد من الأبعاد كتقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا من جهة، كذلك حركة التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي الإقليمي من جهة أخرى تحمل في طياتها بعدين أساسيين وهما حركة الصادرات وحركة الواردات من السلع والخدمات.

✓ **الحدود المكانية:** تم التركيز على أهم دول الإتحاد الأوروبي المتأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية (اليونان، ألمانيا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، فرنسا)، إضافة إلى ذلك تم تناول الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة باعتبارها حجر الزاوية في انفجار الأزمة .

✓ **الحدود الزمنية:** تم اختيار الإطار الزمني لعام 1929 إلى غاية 2014 نظرا لما تضمنه هذا الإطار من محطات تاريخية بارزة تساهم في إزالة الغموض حول الإشكالية المدروسة، إضافة إلى تسليط الضوء على الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ، وقد تم اختيار الحقبة الزمنية لعام 2000 إلى 2014 بالنسبة لدراسة الحالة و هذا بالنظر إلى أن هذه الحقبة تغطي أهم التغيرات التي شهدتها التجارة الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي مثل ألمانيا، اسبانيا، البرتغال، اليونان، فرنسا، إيطاليا، قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

9- **الدراسات السابقة:** في إطار سعينا لبناء نموذج لهذا البحث صادفنا العديد من الدراسات السابقة العربية منها وحتى الأجنبية، والتي حاولت أن تجمع بين متغيرات الدراسة بصور مختلفة، وفيما يلي هذه الدراسات:

1) David karemera, won koo, Gerald smalls, louis whiteside, **Trade creation, Diversion effects and Exchange rate volatility in the globe meat trade**, journal of Economic Integration, vol 30, N.2, June 2015.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على التدفقات التجارية للحوم البقر ولحوم الخنازير باستخدام نموذج الجاذبية مع استعمال بيانات من 1986 إلى غاية 2009، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن الدخل والسكان والقدرات الإنتاجية والمسافة وتقلبات أسعار الصرف هي العوامل الرئيسية المؤثرة على تجارة اللحوم؛
- ✓ تشكيل اتفاقية دول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي أدى إلى تعزيز تدفقات تجارة لحوم الأبقار والخنازير من خلال خلق التجارة بين الدول الأعضاء و تحويل التجارة من الدول غير الأعضاء للدول الأعضاء؛
- ✓ السوق المشتركة لدول الجنوب قادت إلى خلق التجارة مع نتائج غير حاسمة بالنسبة لتحويل التجارة؛
- ✓ رابطة دول جنوب شرق آسيا أدى إلى تحويل التجارة مع عدم وجود دليل على زيادة التجارة البينية للتكتل.

2) Ho Sze Yin, Iris , **Trade Creation and Diversion Effects of ASEAN Free Trade Area (AFTA)**, Hong Kong Baptist University , Hong Kong , April 2010.

هدفت الدراسة إلى التعرف على ما إذا كان تشكيل رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) أدى إلى خلق تجارة بين الدول الأعضاء أو تحويل التجارة من 1988 إلى 2004 بسبب انخفاض التعريفات الجمركية وهذا باستخدام نموذج الجاذبية، إضافة إلى هذا الدراسة ركزت الاهتمام على تقييم الآثار التجارية بعد تشكيل الآسيان، الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997، ناهيك عن اندلاع مرض الالتهاب الرئوي الحاد (SARS) سنة 2003.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة نذكر:

- ✓ تعزيز أنشطة التصدير بالنسبة للدول الآسيوية بعد أزمة 1997 مع الدول غير الأعضاء بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية للآسيان كذلك تعزيز التجارة داخل التكتل بعد عام 1997 بسبب التطبيق الناجح لمخطط CEPT30؛
- ✓ اندلاع مرض (SARS) أضعف من حيز التجارة البينية وأدى إلى تحويل سلبى لتجارة التصدير وتحويل سلبى لتجارة الاستيراد داخل التكتل، حيث تأثرت كل من سانغفورة وفيتنام بالمرض ؛

✓ الانخفاض المسجل في خلق التجارة البينية يعود إلى ارتفاع في التجارة بين الدول غير الأعضاء مقارنة بالدول الأعضاء الذين أصبحوا يفضلون الاستيراد والتصدير مع بعضهم البعض لأن المرض خلف آثار سلبية على كل من الصين وهونغ كونغ وهما الشركاء التجاريين الرئيسيين لتكتل الآسيان.

3) Louise curran, The Impact of the crisis on EU competitiveness in International Trade, forum about The Impact of the Financial and Economic crisis on World Trade and Trade Policy, Intereconomics : review of European economic policy, Berlin, vol44, september/October 2009.

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على التجارة الدولية والسياسة التجارية مع تسليط الضوء على تنافسية التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تغيرات أسعار الصرف وأسعار السلع كان لها تأثير واضح على الصادرات والواردات العالمية من السلع والخدمات لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة المالية العالمية.

4) Warwick J. McKibbin, Andrew Stoeckel, The Potential Impact of the Global Financial Crisis on World Trade, policy Research Working Paper, The world Bank, November 2009.

هدفت الدراسة إلى البحث عن الآثار المترتبة عن زيادة العجز المالي والآثار المترتبة على الحرب التجارية العالمية في الاستجابة للأزمة المالية العالمية حيث أشارت الدراسة إلى أن الصدمات التي لوحظت في الأسواق المالية يمكن أن تستخدم لتوليد انكماش اقتصادي حاد في التجارة العالمية، وقد أشارت الدراسة أن الأزمة المالية أثرت على التجارة الخارجية من خلال تقلبات أسعار الصرف الحقيقية التي تؤثر على الأسعار النسبية للسلع النسبية للسلع التجارية وغير التجارية وبالتالي العرض والطلب على الصادرات والواردات، ناهيك عن تباطؤ الإنفاق سواء من قبل قطاع الأعمال أو الأسر وما يؤدي إليه من تباطؤ في الواردات والصادرات، ومن بين أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة نذكر:

✓ في غياب إصلاح عميق لنظام أسعار الصرف الدولي تجاه قواعد وآليات للتدخل المتعدد الأطراف في أسواق العملات فإن هناك خطراً مفاده أن عدد متزايدا من الدول تستمر في هدف تقييم سعر صرف عملتها بأقل من قيمتها الحقيقية، فوائض أكبر في الحساب الجاري، ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي؛

✓ يجب أن تكون أسعار الصرف مرنة بما فيه الكفاية للتعويض عن فروق الفائدة والتضخم ومستقرة بما فيه الكفاية لتوفير إشارات يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات الأعمال في قطاع السلع التجارية؛

✓ أثبتت الأزمة المالية العالمية أن ارتفاع تدفقات رأس المال ليست بالضرورة دليلاً على القوة ولكن دائما مصدرا محتملا لاختلال التوازن، ويمكن أن يكون لها تداعيات خطيرة على استقرار الاقتصاد الكلي والأداء التجاري.

✓ أدت الأزمة المالية العالمية على زيادة معدلات الحماية التجارية من خلال برامج دعم الصناعة مثل صناعة السيارات وبرامج "Buy local" ناهيك عن الحماية المالية مثل توجيهات البنوك للاقراض محليا.

5) Globe economic crisis : implications for trade and development, Report by the UNCTAD secretariat, Geneva, 7 may 2009.

هدفت الدراسة إلى استعراض أهم التحديات التي أفرزتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي، بهدف تحديد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تكون بمثابة الحصن الذي يستعيد الثقة وبناء الانتعاش وتعزيز التنمية الشاملة حيث تكون المكاسب المشتركة على نطاق واسع بين جميع البلدان وجميع الشعوب، هذا التقرير قام بتسليط الضوء على آثار الأزمة المالية العالمية و إلى جملة من النتائج الهامة يمكن اجمالها فيما يلي:

- ✓ التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي الذي يتجلى في انخفاض الطلب في التجارة الدولية بسبب العجز في التمويل والائتمان التجاري،
- ✓ انهيار أسعار السلع الأساسية،
- ✓ انخفاض التحويلات المالية،
- ✓ تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر،
- ✓ انخفاض الصادرات،
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة في البلدان النامية،
- ✓ انخفاض دخل الأسر.

6) Andrei A. Levchenko, Logan T. Lewis, Linda L. Tesar, The Collapse of International Trade During the 2008-2009 Crisis, Federal Reserve Board of Governors, 2009.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الانهيار اللافت للانتباه في التجارة الدولية خلال فترة الركود الأخيرة، من خلال استخدام بيانات مصنفة على صادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر:

- ✓ لا يوجد أي دليل لتأثير الائتمان التجاري على التجارة الدولية في ظل الأزمة المالية العالمية؛
- ✓ القطاعات المستخدمة كمدخلات وسيطية شهدت تخفيضات بنسبة أعلى بكثير في كل من الصادرات والواردات؛
- ✓ الانهيار الحاصل في التجارة الدولية هو استثنائي مقارنة مع ما لوحظ في حالات الركود الأمريكية السابقة، حيث سجلت الواردات عجزا قدر بـ: 40%.

7) Gabriele Galati, Steven Poelhekke, Chen Zhou, Did the crisis affect inflation expactations, DNB(De Nederlandsche Bank) Working Paper, N222/ september 2009.

هدفت الدراسة إلى التأكد من ترسيخ **توقعات التضخم** على المدى الطويل في كل من الولايات المتحدة، منطقة الأورو، المملكة المتحدة في ظل الأزمة المالية التي اندلعت منذ منتصف 2007، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة، أصبحت **توقعات التضخم** المدى الطويل الراسية أقل قوة مقارنة مع الأزمة.

8) أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة جسر التنمية، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مارس 2009.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يؤديه التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية، من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على التجارة الخارجية يقاس بخلق التجارة وتحويل التجارة، ففي حالة ما كان الأثر الصافي لصالح خلق التجارة يكون التكتل مفيداً والعكس إذا كان الأثر الصافي لصالح تحويل التجارة؛

9) منتظر فاضل سعد البطاط، ندوة هلال جودة، تحليل تداعيات الأزمة المالية العالمية "الأسباب والآثار"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 19، 2011.

هدفت الدراسة إلى تحليل تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي بشكل عام وآثار الأزمة على الاقتصاديات العربية بشكل خاص، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر:

✓ ارتفاع معدلات التضخم، إلى 4.5% علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى 1.5% وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80000 وظيفة شهرياً هم من فقدوا وظائفهم بسبب أزمة الرهن العقاري؛

✓ الهبوط السريع في سعر العملة الأمريكية، مقابل العملات الرئيسية حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو أدنى سعر له؛

✓ تزايد تباطؤ النمو الاقتصادي ليصل إلى 5.1% عام 2008.

10) فريد بن طالي، إدارة الأزمة المالية في الاتحاد الأوروبي، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 24، 2015.

هدفت الدراسة إلى تشخيص الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بعد إلقاء الضوء على مفهومها وأنواعها وأسباب حدوثها، والتطرق إلى جذور الأزمة المالية في الاتحاد الأوروبي وتقديم أهم السياسات الإنقاذية التي انتهجتها دول الاتحاد لمواجهة الأزمة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر:

- ✓ ارتفاع معدلات التضخم في منطقة اليورو نتيجة السياسات المالية التوسعية ذات الآثار التضخمية لدى الاقتصاديات المتقدمة؛
- ✓ دخلت منطقة اليورو في مرحلة ركود عميقة انطلاقاً من الفصل الرابع من سنة 2008، بتراجع الصادرات الأوروبية بحوالي 7% لتقارب 10% سنة 2009، ونفس الشيء بالنسبة للواردات وقد وصل عجز الميزان التجاري في منطقة اليورو إلى 33.4% مليار دولار في يوليو 2011؛
- ✓ انكماش النمو الاقتصادي الأوروبي حيث بلغ معدل النمو في الاتحاد الأوروبي 1.4% في سنة 2011 مقابل 1.9% سنة 2010؛
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9.5% في دول الاتحاد الأوروبي خلال الربع الأخير من سنة 2011 وفي باقي منطقة اليورو وصل معدل البطالة إلى 17%.
- (11) بودية فاطمة، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2011/2010.**
- هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المحددات الرئيسية لتدفق المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وإبراز مكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي باعتباره أكبر قوة اقتصادية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر:
- ✓ إن المواد الطاقوية تستحوذ الحصة الكبيرة في حصيللة الصادرات الجزائرية بنسبة تتراوح بين 97%-98%، بينما الواردات تحتل فيها سلع التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى بنسبة تتراوح بين 35%-36% من إجمالي الواردات؛
- ✓ رغم المنافسة القوية بين الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة الخارجية إلا أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على أكبر نسبة من الصادرات العالمية حوالي 16.96% سنة 2009 وأكبر نسبة من الواردات العالمية بـ: 17.39% في نفس السنة، يغلب على صادرات الاتحاد الأوروبي المنتجات الصناعية والفلاحية، أما الواردات يغلب عليها المواد المصنعة والمواد الأولية؛
- ✓ حددت حصة الاتحاد الأوروبي في التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (1991-2009) بـ: 64.20% من الصادرات وأكثر من 54% من الواردات، تتمثل الصادرات بالدرجة الأولى في المحروقات، هذا ما يبين تبعية أوروبا للمواد الطاقوية الجزائرية بينما الواردات تمثل تبعية الجزائر لأوروبا في المواد الغذائية والتجهيز وغيرها.

(12) عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية" دراسة حالة الاتحاد

الأوروبي"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2012.

هدفت الدراسة إلى تحديد انعكاسات انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية ومعرفة أهم اتجاهات التجارة الدولية في ظل الاتجاه المتزايد للتكتل الاقتصادي الإقليمي. حيث أشارت إلى الدور الذي يؤديه التكتل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية من خلال الآثار الاستاتيكية الممثلة في خلق التجارة وتحويل التجارة، ناهيك عن الآثار الديناميكية الممثلة أساساً في المنافسة المتزايدة والحافز على الاستثمار وتقليص المخاطر والشكوك، ومن بين أهم النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسة نذكر:

- ✓ أن التكتلات الإقليمية الناجحة على المستوى الدولي، هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الجديدة والتي تسعى من خلال هذا التكتل إلى زيادة تعظيم مكاسبها من التجارة الدولية، واجتذاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا قناعة منها للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع والمزيد من الرفاهية لمجتمعاتها؛
- ✓ عرفت تجارة دول الاتحاد الأوروبي تدهوراً بسبب انخفاض الطلب العالمي وبخاصة الأمريكي على السلع الأوروبية، حيث أنه في الوقت الذي انخفضت في الواردات الأمريكية منتصف عام 2008 انخفضت بذلك الصادرات الأوروبية، هذا يعني أن انخفاض الطلب الأمريكي على السلع الاستهلاكية الأوروبية أدى إلى تدهور تجارة الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ نتج عن تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت % 4.5 علاوة على ارتفاع البطالة إلى 5.1 .

(13) مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 8، 2010.

هدفت الدراسة إلى استعراض المفاهيم المتعلقة بالأزمة المالية العالمية وأسبابها ومظاهرها في الاقتصاد الأمريكي والأوروبي والعالمي، حيث عاجلت هذه الدراسة المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة المالية منذ 2007 وتأثيراتها على الاقتصاد الأمريكي والتدابير المتخذة لمواجهتها وكذلك آثارها على اقتصاديات الدول العربية بصورة عامة والاقتصاد الجزائري بصورة خاصة، وقد تناولت هذه الدراسة أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي التي نوحز أهمها فيما يلي:

- ✓ تراجع نمو الاقتصاد العالمي (الأمريكي، الأوروبي، الصيني، الياباني) من 1.4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009؛
- ✓ بلوغ نسبة البطالة 5% ومعدل التضخم 4%؛
- ✓ تراجع أسعار النفط إلى ما دون 55 دولار للبرميل؛
- ✓ انخفاض قيمة الدولار الأمريكي؛
- ✓ انخفاض عائدات البترول؛
- ✓ دخول معظم اقتصاديات الدول في مرحلة الركود الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الرأسمالي سيظل يعيش دورته الاقتصادية المعروفة انتعاش ورواج ثم كساد وهكذا مع تقديم الحلول الكثرية والنقدوية، ولكنه لا يستطيع أن يتخلص من الأزمة طالما هناك نظام الفوائد وانعدام الضوابط الأخلاقية في الاقتصاد والمال.

14) سعد محمود الكواز، ندى سهيل الدليمي، أثر التغيرات بأسعار الصرف في متغيرات التجارة الخارجية الأوروبية، مجلة تنمية الرفادين، المجلد 89، العدد 29، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2008.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور سعر صرف اليورو في التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي نتيجة استخدام هذه العملة ومقارنتها مع التجارة الخارجية باستخدام مجمل العملات الأوروبية السابقة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ سياسة الاعتماد على سعر صرف اليورو في التبادل التجاري الأوروبي يعتمد على شروط خاصة تتعلق بمرونة الطلب الخارجي على صادرات الدول قيد الدراسة والبحث ومرونة الطلب المحلي الأوروبي على الاستيرادات، ومرونة عرض الإنتاج المحلي الأوروبي ومرونة العرض الأجنبي للاستيرادات؛
- ✓ أوضحت النتائج القياسية عدم معنوية سعر صرف اليورو في التأثير في صادرات 25% من دول العينة، ويعود السبب ذلك إلى ارتفاع مرونة طلب الدول الأجنبية على صادرات الدول الأوروبية إذ كان للتغيرات الحاصلة باليورو في هذه الدول آثار سلبية في ميزانها التجاري واقتصادها القومي، مما أدى إلى تباطؤ الطلب الخارجي للدول المستوردة لصادرات هذه الدول المتضمنة في الغالب سلع أولية أو زراعية في حين يتسم الطلب الأجنبي عادة بتنوع سلعه التي تعتمد على مرونة الطلب الداخلية؛
- ✓ لم تظهر معنوية اليورو للتأثير في استيرادات (8%) من دول العينة، وذلك لارتفاع أسعار الاستيرادات بالعملة المحلية لهذه النسبة من الدول فضلا عن عدم تنوع هيكل صادراتها، إذ نتج عن ذلك آثار سلبية انعكست على عوائد صادراتها من العملات الأجنبية وأدت إلى تخفيضها، مما لم يمكنها من الحصول على القدر الكافي من السلع المستوردة حتى لو غيرت من أسعار صرف عملاتها مقابل العملات الأجنبية.

15 كريستينا كونستا نتينسكو، أديتيا ماتو، ميشيل روتا، تباطؤ النشاط التجاري "جزء من تباطؤ التجارة العالمية منذ اندلاع الأزمة مرتبط بعوامل هيكلية وليس بعوامل دورية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51، ديسمبر 2014.

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب التي كانت وراء تباطؤ التجارة العالمية منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وهل هو ظاهرة مرتبطة بعوامل دورية أم هو ظاهرة مرتبطة بعوامل هيكلية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

✓ أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع الطلب على الواردات في جميع بلدان أوروبا وهي مركز الأزمة بنسبة 1.1% خلال سنة 2012 وزادت بنسبة 0.3% في عام 2013؛

✓ وجود عوامل أطول أجلا تساهم في تباطؤ التجارة العالمية إضافة إلى العوامل الدورية (قصيرة الأجل مثل الأزمة المالية)؛

✓ معدل النمو التجاري تباطأ منذ الأزمة المالية العالمية ليس بسبب تراجع نمو الدخل العالمي فحسب، ولكن أيضا لأن النشاط التجاري نفسه أصبح أقل تأثرا بنمو الدخل، وهكذا فإن أسباب التباطؤ التجاري تتجاوز العوامل الدورية التي تؤثر على نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي.

16 جمال الدين زروق، التجارة الدولية والعربية وقبولها وضممان إئتمان الصادرات في أعقاب الأزمة المالية العالمية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

هدفت الدراسة إلى استعراض العوامل التي أدت إلى انكماش التجارة العالمية قيمة وحجما في نهاية عام 2008 وخلال النصف الأول من عام 2009، كما هدفت الدراسة إلى استعراض تداعيات الأزمة المالية العالمية على التجارة العربية، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن الأزمة العالمية أحدثت انخفاضاً حاداً في قيمة التجارة العالمية بحوالي 33% خلال عام 2009 مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 15% في عام 2008، حيث انخفضت قيمة واردات الولايات المتحدة بـ: 32.2% وقيمة صادراتها بنحو 24.6% خلال النصف الأول من عام 2009، هذا وسجلت الهند والصين والبرازيل انخفاضاً في صادراتها بلغ نحو 26% و22% و21% على التوالي، في المقابل انخفضت واردتها بنسب أكبر بلغت 29% في البرازيل والهند و25% في الصين خلال الفترة نفسها، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

✓ الإجراءات الحمائية التي اتخذتها بعض الدول المتقدمة والنامية في بداية الأزمة لم تؤدي أي دور مؤثر في التدفقات التجارية العالمية كما أكدته تقارير منظمة التجارة العالمية؛

✓ التجارة الخارجية العربية تراجعت بصورة حادة لكن أقل من التراجع الذي تعرضت له التجارة العالمية؛

✓ لم تتخذ الدول العربية سياسات حمائية في شكل زيادة الرسوم الجمركية وفرض عوائق غير جمركية جديدة أمام الإستيراد، حيث قامت بتخفيض القيود على استيراد السلع الغذائية الأساسية للحد من التضخم المستورد؛

✓ التراجع في حجم التجارة الخارجية لم يعزى إلى الشح في السيولة لدى المصارف التجارية وإنما يعود إلى تقلص الطلب العالمي الذي نجم عنه تقلص حجم الصادرات والواردات العالمية.

(17) جيان ماريا ميليسي - فيريتي، حظوظ متغيرة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 1، مارس 2009.

وقد هدفت الدراسة إلى استعراض التحولات المثيرة التي شهدتها المقرضون والمقترضون العالميون الذين ضربتهم الأزمة المالية بقوة، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

✓ أحدثت الأزمة المالية العالمية تغيرات مشهودة في أسعار الأصول وأسعار الصرف في كافة أنحاء العالم، فقد خسرت أسواق الأوراق المالية 40% أو أكثر من قيمتها في كل من الاقتصاديات المتقدمة والأسواق الناشئة؛

✓ كانت أسعار الصرف متقلبة جدا، فقد شهدت عمالات معظم الأسواق الناشئة وبعض الاقتصاديات المتقدمة (مثل بريطانيا) انخفاضا عميقا، فيما ارتفعت قيمة الين الياباني بشكل حاد جدا.

10- مساهمة الدراسة:

تأتي مساهمة هذه الدراسة من خلال ما يلي:

✓ ندرة الدراسات السابقة في الجزائر على حد علم الباحث حاولت الربط ما بين متغيرات الدراسة الحالية؛

✓ الدراسات السابقة التي تكلمت عن العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والتجارة الخارجية ركزت على خلق وتحويل التجارة قبل وبعد التكتل الاقتصادي مع إدراج عامل الرسوم الجمركية كبعد أساسي في العلاقة، عكس هذه الدراسة التي تركز على علاقة التجارة الخارجية بالتكتلات الاقتصادية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008؛

✓ أغلب الدراسات التي تناولت علاقة التجارة الخارجية بالتكتل الاقتصادي ركزت على خلق وتحويل التجارة وأهملت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل مهم في تفعيل التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء؛

✓ ندرة الدراسات في الجزائر التي تكلمت عن خلق وتحويل التجارة بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي الإقليمي.

11- تقسيمات الدراسة: من أجل معالجة إشكالية الموضوع ارتأينا تقسيم بحثنا هذا إلى أربعة فصول

أساسية:

حيث سنتناول في الفصل الأول الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، وذلك من خلال أربعة مباحث رئيسية، أين سنتطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم العامة والأسس النظرية للأزمات، بينما سنتطرق في المبحث الثاني إلى الإطار المفاهيمي للأزمات المالية الدولية، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى الإطار الكرونولوجي للأزمات المالية الدولية، أما في المبحث الرابع فسننتطرق إلى أزمة الرهون العقارية.

أما في الفصل الثاني فسنتناول التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك من خلال أربعة مباحث رئيسية، أين سنتطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية، بينما سنتطرق في المبحث الثاني إلى سياسات التجارة الخارجية، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي، أما في المبحث الرابع فسننتطرق إلى أهم تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي.

أما في الفصل الثالث فسنتناول أثر الأزمات المالية على حركة التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك من خلال أربعة مباحث رئيسية أين سنتطرق في المبحث الأول دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية، بينما سنتطرق في المبحث الثاني إلى أثر تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم على حركة التجارة الخارجية، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى أثر تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي على حركة التجارة الخارجية.

أما في الفصل الرابع فسنتناول دراسة قياسية للتجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي للفترة (2000-2014)، وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، أين سنتطرق في المبحث الأول نشأة وتطور التكتل الاقتصادي الأوروبي، بينما سنتطرق في المبحث الثاني إلى دراسة وصفية للتجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي للفترة (2000-2014)، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى دراسة قياسية للتجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي قبل وبعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

الفصل الأول
الأزمة المالية العالمية
(أزمة الرهن العقاري)



تمهيد:

شكل تكرار الأزمات المالية في العديد من دول العالم ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام بالنظر لآثارها السلبية الحادة والخطيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، ناهيك عن انتشار عدواها لتشمل دولا نامية ومتقدمة نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول فضلا عن اندماجها في منظمة التجارة العالمية، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه بداية من فترة الثمانينات ونهاية التسعينات من القرن 20 تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة تكررت وتلاحقت وتيرتها عالميا، فشملت دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية، وتعتبر أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 تتويجا لسلسلة الأزمات السابقة التي عصفت بالنظام الاقتصادي الرأسمالي بوصفها الأعنف والأخطر منذ أزمة الكساد العظيم الذي ضرب العالم في ثلاثينات القرن الماضي، لتلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي بشكل مباشر أو غير مباشر عبر مجموعة من القنوات الداعمة لانتشارها محدثة انهيارات عنيفة مست مجمل هياكل الاقتصاد العالمي.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على المفاهيم العامة والأسس النظرية للأزمات المالية، إضافة إلى أهم الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ حقبة التسعينات، مع التركيز على أزمة الرهن العقاري لفهمها ومراجعة خلفيتها الاقتصادية وأهم قنوات تدويلها وآليات مواجهتها وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمات المالية؛

المبحث الثاني: إطلالة تاريخية على أهم الأزمات المالية؛

المبحث الثالث: قراءة في الأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمات المالية

تعد الأزمات المالية بمثابة محطات تاريخية تمر بها الاقتصاديات المختلفة، تختلف حدتها وظروف حدوثها من بلد لآخر وتعكس هشاشة وسوء أداء النظام المالي لهذا البلد أو ذاك، ناهيك عن تهديدها للاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول التي تشهدها ودولاً أخرى تنتقل إليها العدوى عبر مجموعة من القنوات الداعمة لانتشارها. سنحاول من خلال هذا المبحث تعريف الأزمات المالية وإبراز أنواعها وأسبابها إضافة إلى آليات احتوائها وفق ما يلي:

المطلب الأول: تعريف الأزمات المالية

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد للأزمة المالية، إلا أن معظم التعاريف الواردة تركز على كونها: "اضطراب حاد مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى"¹ وتعرف الأزمة المالية بأنها: "تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية مثل حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، اعتمادات الودائع المصرفية وأسعار الصرف"² ويمكن تعريف الأزمة المالية كذلك بأنها: "الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأسمال مادي كالمعدات وإما أصول مالية مثل الأسهم والسندات أو حقوق ملكية للأصول المالية وتسمى مشتقات مالية، فإذا انهارت أصول ما فجأة فإن ذلك يعني إفلاس المؤسسات التي تملكها"³.

وتعرف الأزمة المالية بأنها: "الانهيار المترامن لمجموعة من المؤسسات المالية المترابطة، بسبب محاولة المستثمرين، المضاربين، المقرضين والمودعين تصفية أصولهم. هذه التصفية تحدث بسبب تغير توقعاتهم من متفائلة إلى متشائمة، كما أن الحوادث الخارجية كالحرب مثلاً يمكن أن تهدد استقرار الأسواق وتؤدي إلى حدوث أزمة. وتحدث هذه الأزمة في اقتصاد واحد أو عدة اقتصاديات مترابطة فيما بينها، كما حدث سنة 1929"⁴.

ويستعمل مصطلح الدورة بدلا من مصطلح الأزمة رغم الفرق بينهما، فالأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في حين تدل الدورة على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية، وتعرف الأزمة المالية على أنها: "اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك"⁵؛ وتعرف الأزمة المالية كذلك على أنها: "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه

¹ - عبدالغني بن محمد، الأزمة المالية العالمية 2008 "أسبابها وآثارها وما نستخلصه منها... وقفات شرعية مع الأزمة المالية"، دار البحار، الأردن، 2008، ص8.

² - بلعزوز بن علي، محمدي الطيب احمد، دليلك في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص134.

³ - محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة "أسباب وعلاج"، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010، ص6.

⁴ - Donald Rutherford, **routledge dictionary of economics**, 2nd edition, ed. Routledge, New York, 2002, p: 218.

⁵ - حسين بورغدة، الأزمة المالية العالمية "الأسباب، الآثار، الحلول المقترحة لمعالجتها"، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،

جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص2.

الرئيسية، والذي ينعكس سلباً على قيمة العملة وأسعار الأسهم مما ينجم عنه تأثيرات سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق الدولية.¹

الأزمة المالية هي: "وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى".²

الأزمة المالية هي: "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاديات، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلاً و الفقاعة المالية أو السعرية أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية".³

إذن من خلال مجمل التعاريف المقدمة حول الأزمة المالية يمكن استخلاص التعريف الموالي:

الأزمة المالية هي: "تقلبات أو تذبذبات تؤثر بشكل حاد على مجمل المتغيرات المالية كأسعار الصرف ومعدلات الفائدة وأسعار الأسهم والسندات والودائع المصرفية ومعدلات التضخم وتتسبب هذه التقلبات في انهيار العديد من المؤسسات المالية".

المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب تتظافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أولاً: عدم استقرار الاقتصاد الكلي: حيث أن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصاً خدمة الديون*، وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط على تكلفة

¹ - وحيدة جبر المنشد، المصارف الإسلامية والقدرة على الاستدامة في ظل الأزمات المالية " دراسة مقارنة "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلة فصلية متخصصة محكمة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 31، 2001، ص3.

² - Rajan, Ramkishen, "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia". *Journal of Economic Education*, 2007, Vol 38, No 1, pp. 92-109.

³ - مفتاح صالح، معارفي فريدة، أزمة النظام المالي العالمي وبدائل البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية " النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً"، المركز الجامعي هميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009، ص4.

* - تشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي شهدت أزمات مالية، عرفت انخفاضاً في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة وشكل انخفاض شروط التجارة سبباً رئيسياً للأزمة المالية في حالة كل من فنزويلا، الايكوادور، حيث تم الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة نوعه.

الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها، كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر في حدوث العديد من الأزمات المالية.¹

ثانيا: ضعف الإشراف والرقابة الحكوميتين: وهو ما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة؛²

ثالثا: وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة: خاصة إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية وانتشار الفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب؛³

رابعا: اضطرابات القطاع المالي: حيث أنه عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسبها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج،⁴ والمتابع للعديد من الأزمات المالية التي شهدتها عقد التسعينات من القرن العشرين يلاحظ أمرا مهما وهو أن هناك سببا واحدا ورائها جميعا وهو وجود مؤسسات مالية مستعدة لمنح قروض مالية لأشخاص أو مؤسسات أو دول دون ضمانات مناسبة، أي منح قروض تكون احتمالات سدادها محفوفة بالمخاطر وذلك على أمل تحقيق أرباح أكبر من تلك التي تتحقق من جراء منح قروض لها بمخاطر أقل،⁵ وخلاصة ذلك أن التحرير المالي* يعد من أهم أسباب نشوء الأزمات المالية؛

خامسا: عدم تماثل المعلومات: وهو من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية المصرفية بحيث أن أحد الأطراف من المتعاملين في الشؤون المالية والمصرفية تكون لديه معلومات أكثر من الآخرين، وبالتالي عدم قدرة الطرف الآخر على تقدير المخاطر وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة؛⁶

¹ ناجي التوي، الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، مايو 2004، ص 4.

² عبدالمجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 46، ربيع 2009، ص 10.

³ محمد يونس الصائغ، شيماء عبد الستار جبر الليلة، الأزمات المالية العالمية " أسبابها وسبل تجنبها "، مجلة الرافدين للحقوق، مجلة فصلية متخصصة محكمة، كلية الحقوق، جامعة الموصل، المجلد 15، العدد 52، 2012، ص 377.

⁴ بلعوز بن علي، محمد الطيب احمد، مرجع سابق، ص 135.

⁵ عبدالمنعم السيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعملة المالية، المؤتمر العلمي العاشر حول: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009، ص 2.

* يؤدي " التحرير المالي" إلى تدويل وانتقال أزمات البنوك والأزمات المالية، حيث حدثت في عقد التسعينات من القرن 20 أزمات بنكية ومالية في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وقد تصاعدت أزمات البنوك والأزمات المالية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وكندا، فضلا عن الأزمات التي شهدتها بنوك روسيا ودول شرق وسط أوروبا، وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل ظاهرة التحرير المالي والعملة.

⁶ فحطان شمران حسن، الرأسمالية تبتدد موارد (الأزمة المالية العالمية " 2007-2008 " نموذجا)، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلة علمية متخصصة محكمة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 92، 2012، ص 17.

سادسا: ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي: تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام المحاسبي والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الإلتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف، وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لأزمات مالية أنه في أكثر من 28 دولة تعرضت لها كان نقص الرقابة المصرفية الفعالة سببا مباشرا في حدوث الأزمة، حيث يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية كما حدث في الأزمة الكورية؛¹

سابعا: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي: مثل الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعلومات الوهمية، وهذا الفساد يؤدي إلى الظلم وبالتالي يقود المظلومين إلى التذمر عندما لا يستطيعون تحمله وبالتالي تدمر المدينين وحدث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم؛²

ثامنا: تشوه نظام الحوافز: حيث أن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته، كما حدث مثلا في كوريا وكولومبيا والأرجنتين وسنغافورة وهونج كونج، ومن ناحية أخرى فقد دلت التجارب العالمية أيضا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خيرتها كانت من بين أهم الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات، بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان*³؛

تاسعا: سياسات سعر الصرف وتدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:

تؤدي كل من سياسات أسعار الصرف والتدخل الحكومي في تخصيص الائتمان دور كبيرا في حدوث الأزمات المالية وفيما يلي هاتين السياستين:

1- سياسات سعر الصرف: حيث أن الدول التي انتهجت سياسة الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للإقراض بالعملات الأجنبية، ويعني ذلك فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة العملة مثل أزمة

¹ - ناجي التوي، مرجع سابق، ص7.

² - عمر حضيرات، عبد السلام نجادات، الأزمات المالية العالمية (الآثار والمسببات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلة فصلية متخصصة محكمة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد27، 2010، ص5.

* - جدير بالذكر إلى أن التجارب دلت على أن الإدارات العليا في حالات متعددة نجحت في إخفاء الديون المدومة للمصرف لسنوات، وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى، وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.

³ - ناجي التوي، مرجع سابق، ص8.

المكسيك والأرجنتين، وقد نتج عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع في أسعار الفائدة المحلية، مما يزيد من حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي، وفي المقابل فإن انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فوراً إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة مستويات الأسعار المحلية مما يخفض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي؛¹

2- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان: حيث تعد التشوهات الناجمة عن السياسة وبصفة خاصة النفوذ الحكومي على بنوك القطاع العام من أهم أسباب الأزمات المالية.²

وتجدر الإشارة إلى أن هناك (3) مدارس أساسية في تفسير الأزمات المالية:³

- أ- **مدرسة التوقعات العقلانية:** والتي ترجع أسباب الأزمة إلى عدم تماثل المعلومات لدى الفاعلين على مستوى السوق المالية مما يؤدي إلى تباين توقعاتهم وبالتالي سلوكياتهم وتوقعاتهم للأسعار؛
- ب- **مدرسة عدم الاستقرار المالي:** والتي تركز على عدم عقلانية المتعاملين وسلوك القطيع لديهم؛
- ج- **المدرسة الماركسية:** والتي ترجع الأزمة إلى التناقضات الكامنة ضمن النظام الرأسمالي والنمو الفطيع للرأسمالية المالية.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية

يمكن التمييز بين (4) أنواع من الأزمات المالية يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: أزمات العملة وأسعار الصرف: وتحدث نتيجة للتغير المفاجئ في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي قد تؤدي تلك القرارات إلى إحداث انهيار في سعر تلك العملة، ويمكن كذلك أن يحدث هذا النوع من الأزمات نتيجة التدفق في منح الائتمان فيزداد حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية، وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية حتى يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة المنخفض، مؤدياً ذلك إلى حدوث موجة من التدفقات الرأسمالية للخارج.⁴

¹ نفس المرجع السابق، ص 8.

² آيت زيان، محمد إلفي، تحليل وتشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة من منظور الاقتصاد الإسلامي (محاولة لاستنباط الدروس واستخراج الحلول)، المنتدى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً"، المركز الجامعي هميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009، ص 8.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 8.

⁴ عمر يوسف عبد الله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة "تقدير اقتصادي إسلامي"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 22-

ويحدث عادة هذا النوع من الأزمات عندما تتدهور قيمة عملة معينة بدلالة عملة أو عملات مرجعية، ويكون هذا التدهور أكثر من 25% ويتم بناء هذا المؤشر بمزج سعر صرف العملة بتغيير مستويات الاحتياطات الرسمية ومعدلات الفائدة المفترض فيهما أنهما يعبران عن كثافة دفاع السلطات النقدية عن سعر صرف العملة¹؛

ثانياً: أزمات الأسواق المالية: ويحدث هذا النوع من الأزمات نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعات، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه، فيبدأ سعره في الهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى²؛

ثالثاً: الأزمات المصرفية: ويحدث هذا النوع من الأزمات عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف التزاماتها الداخلية أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك³؛ وتفسر الأزمات المصرفية إلى عدم الاستقرار في سوق الاقتراض في البلدان المدينة مثل عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة الاقتصادية وتزايد أعباء خدمة الديون⁴.

وتتصف الأزمات المصرفية بالذعر المالي لأنها قد تصيب المنظومة المصرفية برمتها بشلل يؤدي إلى زرع الذعر بين أوساط المودعين الذين يعملون في هذه الحالة على سحب ودائعهم سالكين في ذلك سلوك القطيع، لدرجة أن التجربة بينت للعيان أن آثار هذا السلوك لا يفرق بين البنوك السليمة التي تتمتع بأوضاع مالية جيدة أو رديئة، حيث يلاحظ غلق أبواب المصارف أملاً في استقرار الأوضاع واسترجاع الثقة المهترئة⁵.

وهناك (3) محددات للأزمات المصرفية⁶:

1- محددات كلية داخلية: وتتضمن عدداً من المتغيرات التي تعكس الأداء الاقتصادي الكلي بجوانبه المختلفة وتتمثل في معدل نمو الناتج ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وعجز الموازنة العامة، وتميل الأزمات المصرفية إلى الارتباط الوثيق بمعدلات النمو الاقتصادي خاصة وأن الطبيعة الخاصة للبنوك تجعلها شديدة الحساسية للتطورات التي

¹ - محمد يونس الصانع، شيماء عبد الستار جبر الليلة، مرجع سابق، ص 374.

² - زايري بلقاسم، مهدي ميلود، الأزمة المالية الدولية " نظرية للأزمة أم أزمة نظرية "، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 3.

³ - زكريا سلامة عيسى شنطاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية " من منظور الاقتصاد الإسلامي "، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2009، ص 162.

⁴ - أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2005، ص 12.

⁵ - K.Michael FINGER, Ludger SCHUKNECHT, *Commerce, finance et crises financiers, Organisation mondiale du commerce, 1999, p22.*

⁶ - علباء بسبوني، مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جويلية 2010، ص ص 13-15.

يشهدها القطاع العيني في الاقتصاد وتتلخص أهم ملامح العلاقة بين انخفاض معدل نمو الناتج وبين حدوث هذا النوع من الأزمات في الآتي:

- تسبق حالة الركود الاقتصادي حدوث هذه الأزمات بفترة زمنية قصيرة قد تتجاوز بضعة أشهر؛
- تكون فترة الركود الاقتصادي ذاتها مسبقة بفترة رواج تتسم بالتوسع في الاقتراض المصرفي الأمر الذي يعكس ارتباط هذه الأزمات بنقاط التحول في الدورات الاقتصادية،
- يعزى التأثير السالب لمعدل النمو في جانب منه إلى حالة الخوف التي تسيطر على المودعين أثناء فترات الركود الاقتصادي، لما يصاحبها من تزايد مخاطر الائتمان التي تدفعهم للمطالبة بتسييل ودائعهم؛
- يتأثر مدى الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي وحدث هذه الأزمات بطبيعة هيكل الاقتصاد، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن أي تقلبات يتعرض لها قطاع النفط تنعكس على أداء الاقتصاد الكلي وبالتالي أداء الجهاز المصرفي.

2- محددات كلية خارجية: وهي تلك المحددات التي تعكس الأداء الاقتصادي الخارجي ومنها تدفقات رؤوس الأموال وعجز الميزان التجاري، وترجع أهميتها إلى حقيقة مفادها قابلية أزمات المديونية وسعر الصرف إلى التحول إلى أزمات مصرفية؛

3- المحددات المالية: وتتضمن عددا من المتغيرات الجزئية المتعلقة بطبيعة البيئة المصرفية وأداء الأسواق المالية، وتمثل هذه المحددات في درجة مخاطر السيولة ودرجة كفاية رأس المال ومعدل الربحية ودرجة مخاطر السوق.

رابعا: أزمات الديون: وهي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية (تسديدها)¹؛ وتحدث عندما يتوقف المقرض عن السداد لمستحقاته أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، وبالتالي يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة²؛ وهكذا فإن أزمة الديون تعكس عجز الدولة المقترضة عن الوفاء بالتزامات إعادة السداد سواء أكان هذا العجز بشكل صريح أو في شكل إعادة جدولة الديون.³

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن عدد كبير من الدول متوسطة الحجم مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين ودول العالم الثالث الإفريقية والعربية والآسيوية توقفت عن دفع التزاماتها الخارجية بالعملات الأجنبية وذلك اعتبارا من عام 1982 وحتى تاريخه.⁴

¹ حامدي محمد، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص2.

² بلعوز بن علي، محمدي الطيب احمد، مرجع سابق، ص135.

³ علياء بسويوي، مرجع سابق، ص12.

⁴ ماهر شكري كنج، مروان عوض، المالية الدولية "العملات الأجنبية والمشتقات المالية" بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص45.

المطلب الرابع: مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية وآليات احتوائها

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم من أجل التنبؤ بالأزمات المالية قبل حدوثها، إضافة إلى العديد من الآليات الكفيلة باحتوائها وفيما يلي هذه المؤشرات والآليات:

أولاً: مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية: توجد بعض المؤشرات التقليدية التي يمكن التنبؤ من خلالها بقرب حدوث أزمة مالية منها ما يتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية ومنها ما يتعلق بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية:¹

1- المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية: ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

أ- الارتفاع في معدل البطالة؛

ب- ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية؛

ج- ارتفاع معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار؛

د- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية؛

هـ- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة؛

و- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي بتراجع الناتج المحلي الإجمالي.

2- المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية: ويمكن اجمالها فيما يلي:

أ- غلبة الأصول المالية عالية المخاطر (كالأصول العقارية) على أسواق الائتمان؛

ب- تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك؛

ج- غياب الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعدهم على تقييم أصول هذه المؤسسات وبالتالي أسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية؛

د- ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل (الأموال الساخنة*) لما لهذه الديون من أثر سيئ على القطاعات المالية بسبب سهولة دخولها إلى الدولة وخروجها منها، مما يساهم في خلخلة عنصر الملاءة للمؤسسات المالية ويساهم في عرقلة قطاع البنوك عن أداء وظائفه التمويلية؛

هـ- سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق دخولا إليها وخروجاً منها؛

و- غلبة سيطرة صناعات معينة على سوق الأوراق المالية؛

ز- انخفاض الاكتتاب في أسواق الأوراق المالية.

¹ إبراهيم عبدالعزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 20-22.

*- الأموال الساخنة (Hot Money): تعبير يطلق على الأموال التي تتحرك بسرعة شديدة من استثمار إلى آخر على مستوى العالم مستتقة تغيرات أسعار الصرف ومتبعة فرصاً استثمارية ذات عائد أعلى في المدى القصير، ومثال ذلك ما حدث عام 1997 حيث تسبب انسحاب الأموال الساخنة في الأزمة الآسيوية.

ولمزيد من التوضيح يمكن إدراج الجدول التالي الذي يوضح المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية:

الجدول (1-1): المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنوية
✓ ارتفاع معدل التضخم؛	✓ نظام جمود معدلات التبادل؛
✓ نمو سريع في التدفق النقدي؛	✓ إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات؛
✓ انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات؛	✓ قطاع التصدير أكثر تركيزاً؛
✓ عجز مالي متزايد؛	✓ ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية؛
✓ ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد؛	✓ ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل؛
✓ النمو السريع في الإعتمادات المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛	✓ تحرير سوق المال الحديث؛
✓ ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض؛	✓ إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها؛
✓ ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛	✓ أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية،
✓ نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية؛	✓ انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم؛
✓ انخفاض الاحتياطي العالمي؛	✓ سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم؛
✓ انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي؛	✓ سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم؛
✓ ارتفاع معدل الأسعار والأرباح؛	✓ الرقابة على دخول السوق والخروج منه.
✓ ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.	

المصدر: عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم "عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص39.

إذن من خلال الجدول أعلاه يمكن القول بأنه يمكن استشعار الأزمات المالية قبل حدوثها من خلال مؤشرات اقتصادية معينة تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية أو خصائص الأسواق المالية والنقدية، هذه المؤشرات تنذر بوجود خلل ما في المنظومة الاقتصادية للدولة وهذا الخلل في حالة عدم مواجهته مبكراً يكون سبباً رئيسياً في حدوث الأزمة المالية، وبالتالي يجب على خبراء الاقتصاد مراعاة هذه المؤشرات ومراقبتها بشكل جيد حتى يتسنى لهم الاستعداد الجيد للأزمات المالية قبل حدوثها.

ثانيا: آليات احتواء الأزمات المالية: هناك العديد من الآليات الهادفة إلى احتواء من حدوث الأزمات المالية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- برامج صندوق النقد الدولي لاحتواء الأزمات المالية: تجدد دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي في ظل أزمة المديونية وأزمات العوالة المالية وذلك بإشرافه على برامج معدة على أساس مؤشرات محددة لمحاولة التحسيس بالأخطار المحتملة وقرية الوقوع وسياسات تفرض على الدول الأعضاء لتصحيح الاختلالات ومعرفة أسبابها وبالتالي المساعدة في معالجتها ومن أهم هذه البرامج نذكر:

أ- برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي: تعد برامج التثبيت والتعديل الهيكلي من بين البرامج التي يتبناها صندوق النقد الدولي قصد مواجهة الاختلالات الاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول الأعضاء بشرط بتنفيذ جملة من السياسات و التوجيهات الاقتصادية و الاجتماعية وفيما يلي هذا البرنامج بشقيه (التثبيت والتعديل الهيكلي):

- برنامج التثبيت الاقتصادي: تعبر سياسة التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي عن تلك البرامج الاقتصادية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول بغرض إرساء الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه، بمعنى أنها تهدف إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بتصحيح الاختلالات المالية، وتكون هذه البرامج بموجب اتفاقيات قروض تلتزم الدولة بموجبها بتنفيذ شرطية الصندوق لمدة قصيرة، وقد بدأ صندوق النقد الدولي باعتماد هذه السياسات منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات بتقديم مثل هذه البرامج لبعض الدول النامية بغرض إصلاح أوضاعها الاقتصادية.¹ وقد جاءت هذه السياسة نتيجة لأزمة المدفوعات التي تعرفها بعض الدول، حيث اعتبرت المديونية أزمة سيولة ناتجة عن ارتفاع الطلب الكلي، مما تسبب في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وقد اعتبرت الدول المدينة مسؤولة وحدها عن ذلك، وبالتالي يتوجب عليها وضع سياسات لاستعادة تلك التوازنات.²

ويمكن تلخيص السياسات التي تحتويها غالبية برامج التثبيت كما يقترحها صندوق النقد الدولي في نوعين:

• سياسة نقدية انكماشية: حيث يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة إتباع سياسة نقدية انكماشية ترمي إلى التحكم في المعروض النقدي بغرض الحد من التضخم وتصحيح وضع ميزان المدفوعات بإتباع أدوات السياسة النقدية (وضع سقوف على الائتمان المحلي، رفع أسعار الفائدة، ... وغيرها).³

• سياسة مالية انكماشية: وتهدف إلى السيطرة على عجز ميزانية الدولة عن طريق زيادة الإيرادات أو تخفيض النفقات أو الاثنين معا، وتعتبر أداة الإنفاق العام هي إحدى الأدوات الأساسية المؤثرة في الطلب الفعال وبالتالي لها

¹ - عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 272-273.

² - ناصر دادي عدون، عبدالرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 81.

³ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 136.

تأثير مباشر على مستويات التشغيل والدخل الوطني والمستويات العامة للأسعار وبالتالي فهدفها تقليص نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي.¹

- **برنامج التعديل الهيكلي:** ويعكس هذا البرنامج برامج طويلة متوسطة المدى تسعى لتحقيق التوازن عن طريق التوسع في جانب العرض لعلاج التشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الاقتصادية، كما تهدف أيضا إلى تحويل اقتصاديات الدول التي تكابد هذه الصعوبات إلى اقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق²، وقد تم اللجوء إلى مثل هذه السياسات بعد أن أدركت المنظمات الدولية أن سياسات التثبيت قد لا تتلاءم مع الأوضاع التي تعرفها معظم دول العالم الثالث، حيث الاختلالات عميقة وآلية السوق لا تعمل بشكل سليم، وفي هذا السياق تم اعتماد سياسات التكيف أو التعديل الهيكلي للعودة إلى التوازن الخارجي عن طريق مجموعة من التدابير المؤسسية أو التنظيمية التي تضمن الممارسة السليمة لآلية السوق وتهدف إلى القضاء على عراقيل النمو.³

ب- **برامج الإنذار المبكر:** يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر على أنه: "تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية وغيرها لبلد ما، حيث يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات التي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني"⁴، ويعرف صندوق النقد الدولي نظم الإنذار المبكر على أنها: نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم من طرف الصندوق في سعيه للتنبؤ بأزمات العملة قبل حدوثها، وترتكز هذه النماذج على التقلبات الخارجية تستغل العلاقة المنتظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات التي من شأنها أن تتسبب في حدوث الأزمات⁵.

وتعد نظم الإنذار المبكر بمثابة أدوات فنية تعطي إشارات مسبقة لاحتمالية حدوث خلل ما يمكن من خلالها التعرف على أبعاد موقف ما قبل تدهوره وتحوله إلى أزمة تمثل مصدرا للخطر على المنظمة، كما يجب أن تشمل نظم الإنذار المبكر على وسيلة لجمع إشارات الإنذار وتبويبها وتحليلها وتفسيرها ومقارنتها بمعايير نمطية محددة مسبقا حتى يتسنى التحقق مما إذا كانت تمثل إشارات للإنذار من عدمه⁶.

ويشير التعريف المشار إليه عن أربعة احتمالات أمام المسؤولين في المنظمات الصناعية تتمثل في:⁷

¹ - ناصر دادي عدون، عبدالرحمان العايب، مرجع سابق، ص83.

² - نفس المرجع السابق، ص84.

³ - عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية "، مرجع سابق، ص274.

⁴ - نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية "، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2012/2013، ص262.

⁵ - كريستان ميلدر، عين العاصفة يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية و تدابير الحل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2002، ص6.

⁶ - زكريا يحيى عفيفي محمد، نظم الإنذار المبكر كأداة منهجية في التنبؤ بالأزمات في منظمات الأعمال الصناعية، المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة عين شمس، القاهرة، يومي 12-13 أكتوبر 1996، ص130.

⁷ - زكريا يحيى عفيفي محمد، المرجع السابق، ص131.

- الاحتمال الأول: التوفيق في التنبؤ بالأزمة: ويتمثل في قدرة المسؤولين في المنظمة على التعرف على إشارات الإنذار التي تنبئ عن قرب وقوع أزمة وشيكة؛
- الاحتمال الثاني: الفشل في التنبؤ بالأزمة: ويتمثل في عدم قدرة المسؤولين بالمنظمة على التعرف على إشارات الإنذار المبكر التي تنبئ عن قرب أزمة وشيكة؛
- الاحتمال الثالث: الإنذار الكاذب في التنبؤ بالأزمة: ويتمثل في اعتقاد المسؤولين بالمنظمة عن قرب وقوع أزمة في حين يتضح أنه ليس هناك أزمة؛
- الاحتمال الرابع: الرفض الصحيح: ويتمثل في اعتقاد المسؤولين في عدم وجود أزمة وشيكة الوقوع. وتوضح مصفوفة إشارات الإنذار هذه الاحتمالات الأربعة:

الشكل (1-1): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر

	أزمة	لا أزمة	
أزمة	1 التوفيق	3 الإنذار الكاذب	القرار
لا أزمة	2 الفشل	4 الرفض الصحيح	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ما سبق ذكره.

ج- برنامج اختبار الإجهاد (الضغط): تعد برامج اختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية وتقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك المركزي منذ 1999، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤشرات (البنوك مثلا) والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.¹

ويقصد باختبارات الضغط (Stress - Testing) استخدام البنك تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية رأس المال وعلى الربحية.²

¹ - لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، المنتدى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 6.

² - إضاءات مالية ومصرفية، اختبارات الضغط، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2010، ص 2.

ويتم إجراء عملية اختبار الإجهاد وفق عدة مراحل تنطلق من توحيد جوانب التعرض للمخاطر وجمع المعلومات حول الاقتصاد الكلي وأداء النظام المالي والبيانات المرتبطة بالملكية والحصص في السوق التي تساعد على التحديد المنتظم للمؤسسات والقطاعات المهمة ومعرفة هياكل الميزانيات المالية التي تمكن من استشراف جوانب التعرض للمخاطر في بعض الأصول والخصوم ومصادر الدخل... أي التركيز على معرفة مصادر المخاطر المختلفة، بعدها يتم وضع الخطط باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الذي هو أساس برامج اختبار الإجهاد، حيث يتم الاعتماد على بيانات تاريخية وأخرى افتراضية لتحليل الروابط الرئيسية بين الاقتصاد الحقيقي والنظام المالي، وفي بعض الحالات يتم اللجوء إلى تجارب الدول الأخرى في عملية الاسترشاد وصياغة اختبار الإجهاد، وبعد وضع الخطط يتم استقراء وترجمة النتائج المختلفة لنموذج الاقتصاد الكلي إلى ميزانيات وقوائم دخل المؤسسات المالية لمساعدة المؤسسات ذات النظم المتطورة في إدارة المخاطر من زيادة قدرتها الرقابية للمخاطر، أما المؤسسات ذات النظم البدائية فإنها تساعدها على وضع نماذج إدارة المخاطر لتأتي آخر مرحلة وهي تحليل الآثار أي تحديد أثر التغيير في المخاطر على هيكل المحفظة في المدى القصير ومدى تأثير ذلك على النظام المالي ككل.¹

ومن أهم إستراتيجيات التحليل المعتمدة هي تحليل الأثر على المؤسسات باستخدام نماذج العدوى التي تحاول تقدير وقياس أثر فشل المؤسسة الرئيسية على المؤسسات الأخرى وعلى النظام المالي بأكمله، ويتم ذلك باختبار كل ميزانية وكل قائمة دخل على حدى، ثم فحص مدى تعرض الطرف المقابل للمخاطر كالمؤسسات التي جعلها اختبار الإجهاد أكثر تعرضاً للمخاطر نتيجة الاقتراض مثلاً من البنوك أو امتلاك أسهم أو وضع ودائع... ودراسة مدى تأثير الصعوبات التي تواجهها إحدى المؤسسات على سلامة المؤسسات الأخرى، بعدها تأتي آخر عملية وهي تفسير النتائج ونشرها.

2- آليات أخرى لاحتواء الأزمات المالية: إضافة إلى الآليات السابقة الكفيلة بمواجهة الأزمات المالية هناك آليات أخرى يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ- العمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصاً تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنويع وشراء تأمين تلك المخاطر والاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات واستخدام سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزاماً بأهدافها؛²

ب- إعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية* لقيامها بوظيفتها الأساسية المتمثلة في تنفيذ السياسة النقدية؛

¹ - لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص8.

² - ناجي التوني، مرجع سابق، ص10.

* - يقصد باستقلالية البنك المركزي: أن يكون البنك المركزي بعيداً عن الضغوط السياسية سواء من طرف الحكومة أو البرلمان في إدارة السياسة النقدية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.

- ج- تقليص دور الدولة في القطاع المصرفي والتقليل من القروض الموجهة من الحكومة مع إعادة هيكلة القطاع، وقد يكون السبيل لذلك هو الحث والتحفيز على تقليص دور الدولة من خلال برنامج لخصخصة القطاع المصرفي؛
- د- تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المدومة من جملة أصول المصارف والقطاع المصرفي والمالي؛
- هـ- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة؛¹
- و- زيادة الرقابة المصرفية وإتباع المعايير الدولية كـمـعـيار لجنة بازل لكفاية رأس المال، إضافة إلى تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي؛
- ز- المطالبة بالمزيد من الشفافية في منتجات الدين خاصة المشتقات المالية التي اعترف كبار المنظمين المصرفيين في العالم بأنهم لا يفهمونها كما لا تفهمها بنوكهم المركزية.²

المبحث الثاني: تاريخ أهم الأزمات المالية

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والانهيئات المالية بداية بأزمة الكساد الكبير سنة 1929، ثم أزمة وول ستريت 1987 فأزمة المكسيك 1994 وأزمة دول جنوب شرق آسيا 1997، وصولاً إلى الأزمة الأرجنتينية 1998 وغيرها من الأزمات المالية، إلا أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تعد الأقوى والأعنف في تاريخ الأزمات المالية بالنظر إلى عمقها ومدى انتشارها عالمياً، وفيما يلي هذه الأزمات:

المطلب الأول: أزمة بورصة نيويورك (Wall Street) 1929

شهد النظام الرأسمالي في 24 أكتوبر 1929 أزمة اقتصادية عالمية طاحنة لم ينج من آثارها ووطأتها أي بلد في العالم (باستثناء الاتحاد السوفياتي آنذاك)، ولعل الصورة الكئيبة والحادة التي عرفها العالم لتلك الأزمة تعود ليس فقط إلى عنف هذه الأزمة وطغيانها المدمر، وإنما لأن العالم عرف قبل اندلاعها مباشرة بضع سنوات مزهرة ولامعة (1924-1928) فكان التغيير السريع من "الإزدهار اللامع" إلى "الكساد المظلم" ملحوظاً ومفاجئاً، فما جاء خريف 1929 حتى بدأت بوادر الأزمة في الظهور لتضع الفكر النيوكلاسيكي في محنة شديدة.³

ففي يوم 24 أكتوبر يوم الخميس الأسود هبط الاقتصاد الأمريكي هبوطاً عنيفاً عندما تم بيع وبأسعار زهيدة حوالي 13 مليون من الأسهم في مختلف القطاعات والصناعات ببورصة "وول ستريت" الأمريكية وهرعت المصارف وشركات الاستثمار بشكل مسعور لشراء الأسهم لإيقاف التدهور لكن بعد فوات الأوان، فرغم إصدار

¹ ناجي التوني، مرجع سابق، ص11.

² عابد شريط، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009- شتاء 2010، ص54.

³ زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1998، ص288.

الرئيس هربرت هوفر من البيت الأبيض بيانا يعلن فيه أن الاقتصاد الأمريكي متين في أساسه وجوهره، لكن عبثا مضت كل المحاولات الرامية لاستدراك الوضع، ففي 29 أكتوبر 1929 تضاعفت عملية بيع الأسهم حيث بيعت 76 مليون سهم وانهارت الأسعار أكثر من ذي قبل، وكتبت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في 30 أكتوبر 1929: "انهارت أمس أسعار الأسهم مخلفة خسائر رهيبية تقدر بمليارات الدولارات إنه أسوأ يوم في تاريخ أسواق البورصة"، والنتيجة أنه ما بين 29 أكتوبر و 13 نوفمبر تبخرت 30 مليار دولار من سوق بورصة نيويورك، واستغرق الأمر 25 عاما بعد ذلك حتى استعادت بعض الأسهم قيمتها الأصلية.¹

وبشكل عام يمكن القول أن أزمة الكساد الكبير لم تترك بلدا لم تمسه، وهنا يقول "جوزيف شومبيتر"^{*}: "لم توجد أي منطقة محصنة من آثار أزمة عام 1929، لأنها كانت أزمة صناعية وزراعية فانطبقت آثارها السيئة على الجميع وخفضت الدخول والمرتببات في جميع البلدان ولجميع الأفراد، إما بطريق غير مباشر ناجم عن سقوط قيمة العملات، وإما بطريق مباشر بتخفيض الإنفاق الحكومي الذي اضطرت إليه الحكومات عندما انكشمت مواردها بنسبة تتراوح بين 25% و 45% كما قدرت المؤسسة الألمانية للبحوث الاقتصادية، ولم يحدث قط في تاريخ الخمسين سنة الماضية أن تدهورت دخول الناس كما هوت في هذه الأزمة التي لم تبق على مرتبات الموظفين وذوي الدخول الثابتة والزراعيين، وهي الدخول التي من النادر أن تكون قد مست أو لم تمس على الإطلاق في الأزمات السابقة".²

أولا: أسباب أزمة الكساد الكبير 1929: يمكن إيجاز أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى انفجار أزمة الخميس الأسود فيما يلي:³

- 1- انهيار في سوق الأسهم وانخفاض مؤشر داوجونز^{**} في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929 بـ: 89%؛
- 2- تقليص حجم القروض جرّاء إفلاس المصارف التجارية بعد انهيار أسواق الأسهم بشهور؛
- 3- إفلاس ما لا يقل عن 608 مصرف ومنها "Bank of America" ؛
- 4- كان بإمكان البنك الاحتياطي الفيدرالي التحكم في الأزمة عن طريق تخفيض نسبة الفوائد وتوفير القروض وشراء السندات، ولكن على العكس من ذلك قلّص من قروضه للنظام المصرفي وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة؛

¹ - محمد عبدالوهاب الغزوي، عبدالسلام محمد خميس، الأزمات المالية " قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة "، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 34-35.

^{*} - جوزيف شومبيتر (Joseph Alois Schumpeter): عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي، اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد، ولد 1883م في مدينة تريست الواقعة في جمهورية التشيك حاليا، توفي شومبيتر في منزله الواقع في مدينة تاكونيك بولاية كونيتيكت سنة 1950م.

² - زكي رمزي، مرجع سابق، ص ص 291-292.

³ - عبدالقادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية " أزمة Sub-Prime "، ليحند للنشر، الجزائر، 2009، ص 137.

^{**} - مؤشر "داوجونز" هو: "مؤشر صناعي لأكبر 30 شركة صناعية أمريكية في بورصة نيويورك، أنشئ في 26 مايو 1896 وهو أقدم مؤشر في العالم وكان يحتوي على أكبر 12 شركة أمريكية وكانت أولى شركاته شركة جنرال إلكتريك وبدأت أعداد الشركات المدرجة بالتزايد حتى وصل إلى 30 شركة عام 1928، ومن الشركات التي تم إدراجها في هذا المؤشر شركتا شيفرون وبنك أوف أمريكا في 19 فبراير 2008 ."

5- إثر انتشار الشائعات عن نية إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت خفض سعر الدولار، تهافت الناس عن بيع الدولار وشراء الذهب.

ثانيا: خصائص أزمة أكتوبر 1929: مقارنة مع الأزمات السابقة تميزت الأزمة بالخصائص التالية:¹

- 1-** تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بأكمله؛
- 2-** كان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي؛
- 3-** استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا، حيث استغرقت حوالي (4) سنوات؛
- 4-** عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض بمقدار مرتين، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار منهم، وكان ظهور هذه الأزمة في الأسواق المالية التي انخفضت بنسبة 66% في ألمانيا و 90% في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- 5-** الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة خلال الفترة (1930-1933)، ففي بداية الأزمة كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناتجا عن تزايد الطلب عن النقود لسداد القروض السابقة، لكن مع استمرار الأزمة انخفض الطلب على القروض بشكل حاد بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي والمبادلات وأيضا زيادة عرض رؤوس الأموال²، إضافة إلى أن سياسة النقود الرخيصة التي اتبعتها البنوك المركزية بهدف معالجة الأزمة ورفع مستوى النشاط في الاقتصاد قد ساهمت إلى حد بعيد في انخفاض أسعار الفائدة وهو ما كان سببا في إطالة أمد الأزمة؛
- 6-** اختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير؛
- 7-** تراكمت الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وبنفس الوقت تدهور القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية، ففي إنجلترا تم إيقاف إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 سبتمبر 1931، وبالرغم من أن هذا الإبدال كان على شكل سبائك، فقد نتج عن ذلك تدهور قيمة الأسترليني وما تبعه من تدهور في قيم العملات التي كانت مرتبطة به، وفي الولايات المتحدة كان سبب إلغاء العمل بالنظام الذهبي عام 1933 هو تزايد الإقبال على إبدال النقود الورقية بالذهب ناهيك عن انخفاض السيولة لدى البنوك، إضافة إلى انخفاض الاحتياطات الذهبية؛

¹ مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتهما في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 100-103.

² محمد عبد الوهاب الغزوي، عبدالسلام محمد خميس، مرجع سابق، ص 36.

8- تسبب هذه الأزمة في انخفاض قيم العملات الرئيسية الدولية بحوالي (50%- 84%) مقارنة مع مستوى ما قبل الأزمة؛

9- نتج عن أزمة الإئتمان الدولي الطويل الأجل توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا. **ثالثا:** آثار أزمة أكتوبر 1929 على الدول الصناعية: أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية*، حيث انتقلت أسعار الجملة في ألمانيا من 137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933، أما في فرنسا فقد انتقلت الأسعار من 137% سنة 1929 إلى 94% سنة 1933، وكذلك في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933، هذا الانخفاض انعكس مباشرة على انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال وعلى النشاط الاقتصادي ككل بارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ففي إنجلترا انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929 إلى 75.8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932، وكذا بالنسبة لألمانيا كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1929 لتتنخفض إلى 72 مليون مارك عام 1932.¹

إضافة إلى هذا فقد انخفضت أسعار المنتجات بين سنتي 1929 و 1933 بـ: 45.7% وشهدت البلدان الصناعية الأساسية الست انخفاضا في دخلها الوطني قدره بالنصف، هذا وقد انكمشت التجارة الخارجية بـ: 40% مقارنة بسنة 1929، وبـ: 74% مقارنة بحجمها العادي قبل 1929، وانخفضت مداخيل الطبقة الرأسمالية مما انعكس على أنشطة رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، وعلى تصدير رأس المال الذي انخفض بدوره من 1325 مليون دولار عام 1928 إلى 1.6 مليون دولار عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة، أما في إنجلترا فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933.²

وكخلاصة لما سبق ذكره يمكن القول بأن أزمة الكساد العظيم التي اجتاحت العالم يوم الخميس الموافق لـ: 19 أكتوبر 1929 واستمرت حتى 1934 كشفت عن عجز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بشقيه الأرثوذكسي والنيوكلاسيكي عن تقديم نظرية عامة لمكافحة الأزمات الاقتصادية، خاصة في أوقات الركود الاقتصادي لافتقارهم الشديد إلى السياسات الاقتصادية الكلية للتعامل مع هذه الأزمات، فكان منطقتهم في ذلك هو أن ما يعانيه النظام الاقتصادي من أزمات إفراط إنتاج لا تخرج عن كونها أوضاعا استثنائية وتحدث فقط في الأجل القصير دون أن يمتدّ مفعولها إلى الأجل الطويل حيث تختفي هذه النوعية من الأزمات الاقتصادية.³

*- الدول هي: (الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، إنجلترا، إيطاليا).

¹- مراد علة، الأزمات المالية الدولية من الخميس الأسود إلى تسونامي المنون، مجلة دراسات اقتصادية، مركز الصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 23، الجزائر، 2014، ص 59.

²- محمد عبدالوهاب الغزوي، عبدالسلام محمد حميس، مرجع سابق، ص 37.

³- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية " قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 185.

المطلب الثاني: أزمة وول ستريت (Wall Street) 1987

في يوم الاثنين الموافق لـ: 19 أكتوبر 1987 حدثت هزة رهيبية في البورصات العالمية لم يشهد لها التاريخ مثيلا ، أطلق على هذا اليوم "الاثنين الأسود" وقد ساد الإدعاء بأنها نشأت أساسا في أسواق رأس المال في الولايات المتحدة ومنها انتقلت العدوى إلى أسواق رأس المال العالمية الأخرى، بدأت الأزمة نتيجة سيل متدفق من أوامر البيع التي لم يسبق له مثيل، فقد تدافع المتعاملون من كل حذب وصبوب لبيع أعداد كبيرة جدا من الأوراق المالية التي مجوزتهم، ونجم عن هذا الاندفاع المتهور في البيع انخفاض سريع وحاد في أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذا اليوم، ولم يوقف هذا الانهيار في الأسعار السيل المتدفق من أوامر البيع بل زادت سرعة تدفقها، حيث أن الذعر الذي انتاب جمهور المتعاملين قد جلب مزيدا من الذعر.¹

أولا: أسباب أزمة أكتوبر 1987: بشكل عام يمكن تلخيص أسباب أزمة أكتوبر 1987 التي شهدتها الأسواق المالية الدولية فيما يلي:²

- 1- ظهور الكثير من المؤشرات (مع انتشار التوقعات) حول حدوث أزمة اقتصادية مع بداية عام 1988؛
- 2- استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي قد يتجاوز 17 مليار دولار خلال شهر أكتوبر حسب النشرات الإحصائية لوزارة التجارة الأمريكية، وتوقعات الكثير من الملاحظين والمراقبين الاقتصاديين؛
- 3- توقع لجوء السلطات الأمريكية إلى معالجة العجز في ميزانها التجاري عن طريق تخفيض قيمة الدولار بهدف زيادة الصادرات والحد من الواردات، وهذا الإجراء من شأنه المساهمة في تخفيض القيمة الحقيقية للموجودات بالدولار لدى المستثمرين الأجانب، مما دفع هؤلاء المستثمرين للإسراع بالتخلص من أصولهم المالية المحررة بالدولار، والبحث عن مجالات استثمار أخرى أكثر ضمانا، وهذا ما ساهم في زيادة عرض الأصول المالية (خاصة الأسهم) في الأسواق وبالتالي انهيار أسعارها؛
- 4- تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى السندات (خاصة السندات الحكومية طويلة الأجل الصادرة عن السلطات الأمريكية)، مما زاد في عرض هذه الأسهم ومن ثم تدهور أسعارها؛
- 5- لجوء الكثير من المستثمرين في الأسواق المالية إلى الأسواق النقدية، أي إبدال أصولهم المالية طويلة الأجل (الأقل سيولة)، مما يوفر لهم ضمانات أكثر لمواجهة أزمات أخرى متوقعة؛
- 6- ارتفاع أسعار الفائدة؛
- 7- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات خطيرة أضعفت إلى حد بعيد الثقة بالدولار وأيضا بالأصول المالية المحررة بهذه العملة؛

¹ - كمال العقريب، بلحمدي سيد علي، أهم الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق المالية الإسلامية كبديل، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009، ص ص 10-11.

² - كمال العقريب، بلحمدي سيد علي، المرجع السابق، ص ص 200-201.

8- تدهور سعر صرف الدولار الأمريكي* أمام العملات الرئيسية وذلك منذ سنة 1985 بنسب جد عالية، وقد لعبت تصريحات وزير الخزانة الأمريكي دورا هاما في إقبال قوي على بيع الأسهم، حيث أقر أنه يفضل انخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات والودائع ذات العائد الثابت؛¹

9- اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر، حيث ترمج هذه الأخيرة على أساس أوامر الشراء والبيع، كما تحتوي على برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر. بمجرد هبوط الأسعار إلى حد معين، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر بالبيع، كما أن التغيرات في أسعار العملات والأسهم زادت من عرض الأسهم وانخفاض الطلب عليها مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الانهيار.²

تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى زادت من حدة أزمة أكتوبر 1987 نذكر من بينها ما يلي:³

أ- التطور الهائل في نشاط الأسواق المالية الدولية الذي بلغ ذروته عام 1987؛

ب- اشتداد توثق الروابط والصلات بين هذه الأسواق؛

ج- ضخامة الصفقات والعمليات في هذه الأسواق؛

د- تنوع الأصول المتعامل بها؛

هـ- التقنية العالية والمتطورة جدا المستخدمة في إدارة نشاطها وعملياتها؛

و- استخدام أحدث الأساليب في الاتصال وأكثرها تطورا، مما زاد في سرعة أداء العمليات وفي نفس الوقت ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر؛

ز- طبيعة وخصائص العلاقات النقدية والمالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية من أهم قنوات انتقال الأزمات وخير دليل على ذلك الدور الهام الذي لعبه الدولار حيث تسببت تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987.

ثانيا: آثار أزمة أكتوبر 1987: نتج عن أزمة الأسواق المالية التي انفجرت في أكتوبر 1987 فقدان مؤشر داوجونز 508 نقطة في ذلك اليوم فقط أي حوالي 21.6% من مستواه السابق البالغ 2247.0 نقطة بينما كان أعلى مستوى له حتى بداية الأزمة 2722.4 نقطة إضافة إلى أن أسعار الأسهم في نيويورك هبطت بنسبة

*- مما لا ريب فيه أن أسباب اتساع هبوط أسعار الصرف ليوم الاثنين 19 أكتوبر 1987 تعود إلى كثافة مبيعات المضاربين، هذه المبيعات أكثر أهمية بمقدار ما كانت المشتريات شديدة بين 1982 و 1987، وكانت سريعة بالضرورة بمقدار ما كانت الأسواق لأجل في فرنسا ذات التسوية الشهرية المتطورة جدا منذ 1929 تشكل المكان المفضل للمضاربة، ويعني ذلك التخلص باكرا منفعة أنظمة البيع الموقوف المنوه به عام 1929 من أجل تلافي التدهور والذين اشتكوا نقصا في برودة الأعصاب للغولدن بويز Golden Boys، وهو نوع من أخذ الثأر للأقدمين على المحدثين، كانوا كذلك قادرين على تهنتهم لسرعة تأثيرهم الذي استفادت منه شركاتهم.

¹- عبدالرحمان القرني، عبدالمطلب بيسار، الأزمات المالية العالمية رؤية تحليلية للتجارب السابقة وعدم الاستفادة منها، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 2، وجدة، المغرب، 2013، ص 15-16.

²- عبدالرحمان القرني، عبدالمطلب بيسار، المرجع السابق، ص 16.

³- مروان عطون، مرجع سابق، ص 204-205.

26%¹، وقد بلغت الخسائر 800 مليار دولار فرنسي في نيويورك أي بنسبة 26% و 22% في لندن، 17% في طوكيو، 15% في فرانكفورت، 12% في أمستردام²، إضافة إلى هذا فقد شهدت الدول المعنية بالأزمة خسارة كبيرة في احتياطاتها بسبب التدهور الحاد في محافظ الأسهم والتحول إلى السندات، وأدى ذلك إلى انكماش في الإنتاج والاستثمار وما تعرض له الادخار المحلي الذي يحتفظ به الأفراد والشركات³، هذا وقد تعرضت البنوك الدائنة إلى أزمة إفلاس جرّاء فقدان القدرة على التسديد من قبل العملاء والزبائن، وأدى ذلك إلى البطالة في القطاع المصرفي والشركات الكبرى وإلى انخفاض قيمة الدولار وهذا ما أثر على قيمة الأصول النقدية التي كانت بحوزة الدول النفطية في البنوك المركزية والأوروبية وتوسع نطاق الأزمة ليشمل أطراف أخرى في الاقتصاد العالمي.⁴

ثالثاً: الآليات المتخذة لمواجهة أزمة أكتوبر 1987: إن الاضطرابات الخطيرة التي خلفتها أزمة أكتوبر في المعاملات النقدية والمالية الدولية استوجبت تدخل السلطات النقدية في كل الدول التي شملتها الأزمة، بهدف معالجتها ووضع الأسس الكفيلة بعدم تكرارها ومن أهم أشكال التدخل نذكر:⁵

1- الإجراءات الإدارية: وكانت من خلال وقف العمليات الجارية على مؤشرات البورصة في الولايات المتحدة، وقف مرور أوامر بالمعلوماتية كذلك للولايات المتحدة، إقفال عرضي لسوق العينات المتداولة في باريس، وأخيراً تأخير بعض التحويلات من القطاع العام إلى القطاع الخاص في فرنسا وبريطانيا؛

2- إجراءات السياسة الاقتصادية: وكان لها هدفان توفير السيولة اللازمة للنظام المالي، وتخفيض معدل الفائدة الذي كان ارتفاعه بشكل معين سبباً في انهيار البورصة، فقد عمدت المصارف المركزية للولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، بريطانيا إلى إجراء مشتريات كبيرة من الأوراق المالية في الأسواق النقدية معلنة بوضوح عزمها على تلافي إفلاس الوسطاء الماليين، تضاف إلى هذه الإجراءات العملية مختلف تصريحات رجال السياسة معبرين عن اهتمامهم بتعزيز هبوط دائم لمعدلات الفائدة وذلك بتخفيض عجز الموازنة أو بسحب أموال الدولة من السوق الإلزامي؛

3- التدخلات شبه المستقلة للمستثمرين: دعي المستثمرون اليابانيون من قبل الحكومة لدعم أسعار الأسهم في طوكيو، وكان هذا يعني أن هبوط بورصة طوكيو كان قد أصبح نسبياً مخففاً - 14% بين قمة المؤشر وقيمه في 19 تشرين الثاني 1987 أي بعد شهر من انهيار البورصة، وحتى يمولوا مشترياتهم عمد المستثمرون اليابانيون لبيع

¹ نفس المرجع السابق، ص 203-204.

² مراد كموش، الأزمة المالية العالمية وأثرها على المستثمر العربي "نحو رؤية إسلامية بديلة لتجاوز الأزمة"، المنتدى الدولي حول: تنافسية قطاع الأعمال العربي "الفرص والتحديات"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 7-8 ديسمبر 2010، ص 48.

³ عزيزة بن سمينة، دلال بن سمينة، تداعيات الأزمة المالية الراهنة على أسواق المال والتجارة العربية، المنتدى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، يومي 27/26 فيفري 2012، ص 5.

⁴ زينب زعزوع، العولة والأزمة المالية العالمية، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، كلية التربية، مصر، العدد 136، 2013، ص 57.

⁵ دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992، ص 85.

أوراق مالية بحوزتهم في بلدان أخرى، وبذلك زادوا من صعوبة البورصات الأجنبية، وهكذا فإن مبيعات المستثمرين في المراكز الأجنبية هي التي عمقت من انهيار البورصة في وول ستريت دوليا؛

4- التعجيل بإعادة شراء الأوراق المالية: عجلت كبريات الشركات الأمريكية مثل فورد، هانوييل، ميرل لانش، بإعادة شراء أوراقها المالية الخاصة بما بمباركة من السلطات النقدية من أجل دعم الأسعار وحماية أنفسها الاستغاليين مخفضة بذلك احتمال عروض الشراء العامة.

يضاف إلى هذه الإجراءات مطالبة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية وخاصة إيقاف انخفاض قيمة الدولار، تخفيض العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة باستخدام مختلف السياسات، هذا وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالضغط على ألمانيا الاتحادية لكي تجري تخفيضات في أسعار فائدها بهدف إيقاف تدهور الدولار مقابل المارك، رغم أن ألمانيا كانت ترفض دائما فكرة تخفيض أسعار الفائدة لأنها كانت تعطي الأولوية لهدف القضاء على التضخم وإبقائه قريبا من الصفر، إلا أنها رضخت أخيرا وخفضت أسعار الفائدة مما ساعد على تخفيف الضغوط على الدولار.¹

المطلب الثالث: أزمة المكسيك 1994 و أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997

شهدت المكسيك ودول جنوب شرق آسيا أزميتين مالييتين أثرتا بشكل كبير على الأداء الجيد الذي عرفه اقتصاديات هذه الدول قبل حدوث هاتين الأزميتين، وفيما يلي أهم الأسباب التي كانت وراء حدوثهما والآثار التي خلفتها والآليات التي اتخذتها كل من المكسيك ودول جنوب شرق آسيا لمواجهة تلك الأزمات.

أولا: أزمة المكسيك 1994: لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمار مثالية للأجانب نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وهذا بفضل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة للبلد، والتي تمثلت في خصخصة المؤسسات ورفع القيود على التجارة الخارجية ناهيك عن إصلاحات أخرى في السياسة المالية للبلد.²

هذه الإصلاحات الاقتصادية التي وضعت المكسيك في وضعية اقتصادية مريحة تميزت بتسجيل معدلات نمو جيدة ومستقرة وعودة التضخم إلى مستويات معقولة وتحت السيطرة لاسيما ابتداء من سنة 1989، وقد أدت كل من الأداء الجيد للاقتصاد المكسيكي في السنوات التي سبقت اندلاع الأزمة وربط العملة المكسيكية (البيزو) بالدولار وفق علاقة ثابتة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المكسيكي، الأمر الذي ساعد على تدفق كتيف لرأس المال إلى داخل البلد لاسيما بين سنتي 1990 و 1993 خاصة مع إزالة العوائق أمام حركة رأس المال في إطار جملة الإصلاحات الهيكلية التي تم إدخالها على اقتصاد المكسيك³، وقد ساعدها على تحقيق ذلك عاملان أساسيان:

¹ - مروان عطون، مرجع سابق، ص ص 206-207.

² - عبدالله خبابه، فائزة لعرف، الأزمات المالية والمصرفية العالمية - السمات والخصائص المشتركة - دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 69.

³ - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص 297 - 298.

1- العامل الأول داخلي: وهو قيامها بتخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها؛

2- العامل الثاني خارجي: وهو انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية المجاورة.

ونجحت هذه الخطة بالفعل في تخفيض معدلات التضخم واستئناف النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه 3.1% سنويا بين عامي 1989 و 1994 وكان أوج رواجه في عام 1990، حيث شهد هذا العام موجة من التدفقات الهائلة لرؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك بعد جولة ناجحة من المفاوضات المكسيكية بشأن ديونها الخارجية.¹ وقد توالى مجموعة من الأحداث السياسية خلال سنة 1994 (وهي سنة انتخابات رئاسية في المكسيك) لتخلق الكثير من المخاوف لدى المستثمرين بشأن الاستقرار في هذا البلد بشكل أدى إلى تآكل ثقتهم، ففي الجانب الاقتصادي والمالي كان التضخم الذي لا يزال مرتفعا مقارنة بالشركاء التجاريين للمكسيك لاسيما الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من تخفيضه إلى مستويات منخفضة مقارنة مع مستوياته السابقة، عاملا في تعميق عجز الحساب الجاري للمكسيك نظرا لآثاره السلبية على القدرة التنافسية الخارجية للعملة الوطنية، وقد تجمعت هذه الظروف لكي تخلق مناخا ملائما دفع إلى تغيير وجهة حركة رأس المال الذي بدأ موجة تدفق عكسية إلى خارج المكسيك وهو الأمر الذي خلق ضغوطا إضافية على العملة.²

أ- أسباب أزمة المكسيك 1994: لاقت السلطات المكسيكية مصاعب حمة في دعم العملة، فقامت السلطة الجديدة (الرئيس المنتخب في شهر ديسمبر 1994) في 20 ديسمبر سنة 1994 باتخاذ قرار تخفيض قيمة البيزو بنسبة 15%، كان هذا القرار نقطة حاسمة في تلاشي الثقة بشكل شبه كامل في قدرات الاقتصاد المكسيكي وكشف عن عمق الأزمة التي كان يعانيها، ونتيجة لذلك ارتفع منسوب خروج رأس المال الأمر الذي زاد من عمق الأزمة، ولم يكف تدخل السلطات النقدية المكسيكية التي بذلت جهدا معتبرا كما يشير إلى ذلك تراجع احتياطاتها الرسمية في أيام قليلة من 29 مليار دولار إلى 6 مليار دولار فقط في تهدئة المخاوف، وقد عمل تدفق رأس المال إلى الخارج على تدهور القيمة الخارجية للبيزو الذي تراجع بشكل سريع جدا في أيام معدودة بما يقارب 50%، بحيث انتقل من 3.4 بيزو إلى 7.7 بيزو للدولار الواحد، وقد أدت هذه التطورات المالية إلى حدوث تداعيات عميقة على الاقتصاد المكسيكي برمته بشكل زادت معه المخاوف بحدوث أزمة مؤسسية مما استدعى تدخل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي بشكل غير مسبوق لمواجهة هذه الأزمة.³

¹ - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 32.

² - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 298.

³ - نفس المرجع السابق، ص 298-299.

ب- أسباب أخرى للأزمة المكسيكية: وهناك من يرجع الأزمة المكسيكية إلى عوامل أخرى نذكر منها على وجه الخصوص:¹

- أزمة الثقة في سياسة الحكومة التي انتهجت آنذاك؛
- الارتفاع في معدلات الفائدة؛
- الارتفاع في النفقات العمومية؛
- الارتفاع في حجم القروض غير المحدية لدى النظام المصرفي، حيث ارتفعت من 5% سنة 1992 إلى 8% مع نهاية سنة 1994.

هذا بالإضافة إلى السلوكيات غير العقلانية للبنوك في غياب نظام الرقابة المصرفية، وكذلك وجود ما يسمى بالخطر المعنوي لدى المتعاملين الاقتصاديين والذي يقضي بأن صندوق النقد الدولي سوف يتكفل بالقروض المشكوك في حسن أدائها لدى البنوك التجارية مما سبب في أخذ مبادرات استثمارية ذات الخطورة المرتفعة. إذن المكسيك توقفت عن تسديد الديون في بداية عام 1995 ولم ينقذها من هذا المصير سوى قيام الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي بترتيب قرض دولي طارئ لها من مصادر رسمية استخدمته حكومتها في دفع ديونها وأصبحت قادرة على خدمة مدفوعات القرض الجديد كذلك ابتداء من عام 1996.²

ثانياً: أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997: إذا كان التاريخ السياسي والعسكري دائماً ما يكتبه المنتصرون، فإن التاريخ الاقتصادي والمالي غالباً ما يكتبه الدائنون، هذا القول ينطبق تماماً على وضع الأزمة المالية التي اندلعت في بلدان جنوب شرق آسيا في منتصف عام 1997، فمجرد أن ضربتها الأزمة أعلن صندوق النقد الدولي الذي يقود الاستجابة الدولية الرسمية أن هناك عيوباً في تطبيق هذه البلدان للنظام الرأسمالي، وبصفة خاصة في أسواقها المالية وهي التي أدت إلى تلك الأزمة التي ضربت أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم كله، إذا لا يستطيع أحد أن ينكر النجاح الكبير الذي حققته هذه البلدان في مجال النمو الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، وكانت الأزمة كذلك أعنف أزمة مالية تضرب الأسواق الناشئة منذ أزمة مديونية البلدان المتخلفة في عام 1982، وتمخضت الأزمة نتيجة لذلك عن تحريك أكبر عملية مساندة مالية تشهدها أسواق رأس المال الناشئة، وتميزت الأزمة بأنها كانت أقل الأزمات المالية توقعاً.³

1- تجارب النمو في جنوب شرق آسيا "المعجزة الوهمية": حققت دول جنوب شرق آسيا نمواً اقتصادياً باهراً وصفه صندوق النقد الدولي سنة 1993 بالمعجزة الآسيوية بعدما سبق له وصف تجربة هذه الدول من قبل بأنها نموذج يبين أسباب فقر الأمم وانتشار البطالة، هذا النمو الاقتصادي الكبير كان راجعاً إلى ازدهار القطاع الإنتاجي

¹ - عبدالقادر بلطاس، مرجع سابق، ص 132.

² - أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص 33.

³ - أحمد يوسف الشحات، المرجع السابق، ص 46.

والتقني في هذه البلدان بفضل السياسة التي اتبعتها باستيراد المواد الخام وتوجيهها نحو القطاع الإنتاجي ذي الوفرة في عنصر العمل، وقد عانت هذه الدول من البطالة قبل هذه الصحوه وندرة رأس المال ثم إعادة تصديرها للخارج، ونتج عن ذلك ارتفاع معدل مشاركة هذه الدول في التجارة الدولية، فبلغت الأرقام ارتفعت قيمة صادراتها إلى إجمالي الصادرات العالمية من 3.4% سنة 1980 إلى 6.1% سنة 1995، كما بلغ نصيبها من الواردات 6.6% سنة 1995 ارتفاعاً من 3.3% سنة 1980¹، كما حققت معدلات نمو عالية فاقت سنوياً 8% خلال فترة (1996-1990) مع معدلات تضخم وصلت إلى حدود 5% سنة 1997 مقارنة بـ: 12% في سنة 1995²، كذلك تضاعف نصيب الفرد في الدخل القومي أكثر من (4) مرات في الفترة من 1995 إلى 1996 وهذا في كل من ماليزيا وأندونيسيا و تايلاندا، كما تضاعف في كوريا نحو (7) مرات خلال نفس الفترة، وانخفضت معدلات الفقر في كل بلد بشكل ملحوظ فمثلاً في أندونيسيا انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 60% في الستينات إلى أقل من 15% في عام 1996³.

وهكذا فقد ظل النمو السريع لاقتصاديات جنوب شرق آسيا محل نقاش ساخن حول أسبابه لفترة طويلة، لكن مع انفجار الأزمة تبين جلياً أن التنمية الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا كانت وهمية فقط وأن هذه الأزمة قضت عليها تماماً فهل هناك ما يدعم أو يفند هذا الاتجاه؟

2- أسباب الأزمة الآسيوية لعام 1997: عرفت سنوات التسعينات دخولا كثيفا لرؤوس الأموال باتجاه الدول الناشئة لتمويل مختلف الاستثمارات، وشهدت نهاية عام 1996 ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم نتيجة الحجم الكبير للاستثمارات إضافة إلى تباطؤ وتيرة الصادرات وهذا ما تسبب في انخفاض قيمة العملات الآسيوية، ونظراً إلى أن الديون المستحقة على الدول الآسيوية كانت قصيرة الأجل وبال دولار الأمريكي فإن انخفاض قيمة العملات الآسيوية من شأنه أن يرفع من تكلفة حجم المديونية⁴، وعموماً يمكن تلخيص أهم الأسباب والعوامل التي تسببت في الأزمة الآسيوية فيما يلي:

- الانخفاض الحاد في قيمة الباهت (Baht) التايلاندي بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، وهذا ما حفز على الاقتراض الخارجي وعرض قطاع الأعمال والمال إلى المخاطر⁵؛

¹ - إبراهيم عبدالعزيز النجار، مرجع سابق، ص 36.

² - مساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 " الجذور والتداعيات "، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 5.

³ - أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص 47.

⁴ - يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية " الأسباب والنتائج المستخلصة منها "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 46، ربيع 2009، ص 43-44.

⁵ - علي أحمد درج الدليمي، الأزمات المالية العالمية مع التركيز على أزمة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، المجلد 3، العدد 5، 2010، ص 6.

- السرعة الكبيرة والحجم الهائل في تغير وجهة تدفق رأس المال، فقد تحول رأس المال في الدول الخمسة الأكثر تعرضاً للأزمة (كوريا الجنوبية، ماليزيا، أندونيسيا، تايلندا، الفلبين) من رأس المال وافد يقدر بمبلغ 93 مليار دولار في 1996 إلى رأس المال خارج وصل إلى -12 مليار دولار في 1997، ولم تكن أساسيات الاقتصاد الموازية لتقف مانعا أمام هذا التغير في وجهة رأس المال وحجم الخروج الذي تم تسجيله؛¹
- العجز الكبير في موازين الحسابات الجارية في بعض دول جنوب شرق آسيا، مما جعل تلك الدول تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل هذا العجز حتى بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.6% في أندونيسيا، 4.2% في الفلبين، 4.9% في ماليزيا، 7.9% في تايلندا، خاصة بعدما شهدت منطقة جنوب شرق آسيا ولعدة سنوات سابقة تدفقات رأسمالية ضخمة في مختلف وأسواق العالم؛
- قامت المصارف الآسيوية بتعبئة المدخرات وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للقطاع الخاص، لكن الاستثمارات الغربية أحجمت عن الاستثمار فيها بسبب ربحيتها المنخفضة، فضلا عن عدم توافر نظام صارم للرقابة على أنشطة المصارف وإخفاق أغلبها في إجراء التقييم الصحيح لمخاطر الديون المقدمة للقطاع الخاص إذ لم تجنب الاحتياطي الكافي من أرباحها للتغلب على مشكلة عدم سداد بعض الديون مما أضعف من مصداقيتها الائتمانية العالمية وتقليص قدرتها على تقديم الائتمان اللازم لتزويد بذلك من عمق الانكماش وزعزعة الثقة في العملات وإثارة المزيد من الذعر في صفوف المستثمرين المترددين في العودة إلى منطقة جنوب شرق آسيا؛²
- زيادة المضاربات على أسعار صرف العملات الرئيسية لدول جنوب شرق آسيا برفع أسعار الفائدة السائدة في البنوك الوطنية على هذه العملات، وذلك بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي مع تشجيع مختلف المستثمرين على تحويل الدولارات إلى العملات الوطنية، إلا أن رفع أسعار الفائدة حول رغبات المستثمرين من الأوراق المالية إلى الودائع المصرفية للاستفادة من عوائدها المرتفعة وبالتالي عرضت كميات كبيرة من الأسهم والسندات للبيع في السوق الوطنية دون أن يقابلها طلبات شراء، مما أدى إلى انهيار الأسعار إلى مستويات متدنية حيث تراوحت نسبة الانخفاض بين 25% إلى 50% من الأسعار السائدة في هذه الأسواق قبل حدوث الأزمة؛³
- العجز الكبير في الموازنات العامة لدول جنوب شرق آسيا مما دفع تلك الدول للاعتماد أساسا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل ذلك العجز، حيث بلغت تلك التدفقات 142 مليار دولار عام 1996 مما أدى إلى تضخم عبء الدين الخارجي الذي تتحمله تلك الدول (48% من الناتج المحلي في كل من أندونيسيا

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 300.

² - صلاح الدين حسن السيسى، بورصات الأوراق المالية " الأهمية، الأهداف، السبل، مقترحات النجاح"، الطبعة الأولى، عالم الكتاب، القاهرة، 2003، ص 83-

84.

³ - حسن حسني، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المستوى الدولي والإقليمي، مجلة المدير العربي، العدد 191، جامعة الإدارة العليا، مصر، 2010، ص 10.

والفلبين، 39% في ماليزيا)، مع انخفاض أسعار الصرف وانعكاساته السلبية على المراكز المالية للمؤسسات المصرفية في تلك الدول؛¹

- تراجع الصادرات في دول جنوب شرق آسيا بسبب قيام الصين سنة 1994 بتخفيض سعر صرف عملتها بنسبة 55% مقابل الدولار الأمريكي مما أكسب صادراتها ميزة تنافسية مقارنة بصادرات الدول الأخرى في المنطقة؛

- نتيجة لنقص الشفافية وضعف نظم المعلومات وتخلف قواعد الإفصاح انتشر الإقراض غير المضمون والذي ترتب عليه حالات عدم السداد، الأمر الذي دفع البنوك إلى الإحجام عن تقديم القروض حتى للمؤسسات التي لديها القدرة على السداد، وترتب على ذلك سحب العديد من الاستثمارات وانصرافها خارج المنطقة²؛

- اتسمت سياسة الإقراض المصرفي في دول جنوب شرق آسيا بارتفاع نسبة "قروض الجاملة" نتيجة للفساد السياسي أو لتمويل التوسع العقاري وعمليات المضاربة لاسيما في سوق الإسكان الفاخر، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الديون الرديئة والمشكوك فيها، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن نسبة الديون الرديئة والمشكوك فيها بلغت نحو 20% من إجمالي القروض الممنوحة بواسطة البنوك في تايلاندا وحوالي 17% في أندونيسيا وحوالي 16% في كوريا الجنوبية وماليزيا؛

- فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع واضطراب أسواق المال؛³

- ارتفاع مديونية البنوك المحلية والمشاركة بالعملة المحلية، إذا توسعت تلك البنوك في الاستدانة بالدولار لتمويل مشروعات التوسع وتوفير السيولة مما عرضها لمخاطر عديدة بعد تخفيض قيمة العملة المحلية، كما حدث في تايلاندا وماليزيا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية.⁴

وعموما يمكن تلخيص الأسباب التي كانت وراء أزمة دول جنوب شرق آسيا ترجع إلى أربعة نقاط يمكن إجمالها فيما يلي:⁵

- ضعف الأداء على المستوى الكلي؛
- هشاشة السياسة المالية المحلية؛
- هشاشة السياسة المالية الخارجية؛

¹ - حسن حسني، المرجع السابق، ص9.

² - خالد بن عمر، أثر الأزمات المالية العالمية على أسواق رأس المال العربية " دراسة مقارنة بين الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا والأزمة المالية العالمية الراهنة"، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 27/26 ففري 2012، ص11.

³ - عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص204.

⁴ - حسن حسني، مرجع سابق، ص10.

⁵ - عبدالقادر بلطاس، مرجع سابق، ص106.

• التغيير المفاجئ في المحيط الخارجي.

3- آثار الأزمة الآسيوية لعام 1997: ويمكن إجمالها فيما يلي:

- أ- الخسائر التي تكبدتها أسواق المال الآسيوية الخمس لا يقل عن 600 مليار دولار أو ما يساوي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، حيث نتج عن هذه الأزمة انخفاض حاد في القيم، فقد خسرت أسواق الأسهم حوالي 60% من قيمتها في المتوسط خلال الفترة من أول يوليو 1997 حتى منتصف فبراير 1998¹، كما امتدت آثار الأزمة الآسيوية إلى أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انخفض مؤشر داوجونز في 27 أكتوبر 1997 بنسبة 7.6%، وامتدت أيضا إلى البورصات الأوروبية وبورصات دول أمريكا اللاتينية؛²
- ب- مسارعة المستثمرين إلى بيع حجم كبير من الأسهم نتيجة تخوفهم إثر تدهور اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا لتقليص خسائرهم وهو ما زاد من تدهور قيمة الأسهم وزعزعة الثقة لدى المستثمرين؛
- ج- انخفاض شديد في قيمة أسعار الصرف لمعظم دول جنوب شرق آسيا ما بين جويلية 1997 ونهاية سبتمبر 1998، حيث انخفض البيزو الفلبيني بمقدار 66.10% وانخفض الباهت التايلاندي بنسبة 59.80% في حين انخفض كل من الرينجت الماليزي والوون الكوري بنسبتي 47.80% و 54.70% على التوالي؛³
- د- تحول النمو المرتفع الذي سجلته كل من تايلاندا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا إلى كساد شديد طال حتى عام 1998، بل تحول إلى نمو سالب في البلدان المتضررة بلغ -13.7% في إندونيسيا و -8% في تايلاندا و 6.8% في ماليزيا و -5.5% في كوريا الجنوبية و 0.5% في الفلبين، وعلى صعيد التجارة تراجعت قيمة الواردات بنسبة لم تشهدهما من قبل وهي 17%، وبلغت هذه النسبة 31% لدى البلدان الخمسة الأكثر تضررا من الأزمة، ومن حيث الحجم بلغ التراجع نسبة 22% لدى البلدان الخمسة مقارنة بنسبة 10% لدى بلدان المنطقة ككل، وعلى صعيد الصادرات لم تنجح سوى الفلبين في تسجيل ارتفاع كبير بلغ نسبة 16.9%، وباستثناء الزيادات المعتبرة لدى كوريا الجنوبية والفلبين، تراجع حجم الصادرات لدى باقي البلدان عموما؛⁴

ه- شهد معدل البطالة في المنطقة ارتفاعا كبيرا يتوقع أن يستمر كذلك خلال الفترة القادمة، ففي تايلاندا ارتفع المتوسط السنوي للبطالة من نسبة 1.54% في عام 1996 إلى نسبة 5.6% في عام 1998، واستمر الوضع في التدهور حيث تم تسريح 2000 يوميا منذ بداية يوليو 1998، وفي كوريا الجنوبية ارتفع معدل البطالة من نسبة 2.3% إلى نسبة 7% وهي نسبة قياسية، وتمثل الأثر المباشر لهذا الوضع في حدوث هبوط

¹ - زكريا سلامة عيسى شنتاوي، مرجع سابق، ص 176.

² - محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية "دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009"، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2001، ص 90.

³ - Shalendra D. Sharma, The Asian Financial crisis, Palgrave, USA, 2003, p1.

⁴ - أنور هاقان قوناش، أزمة شرق آسيا "عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مركز أنقرة، تركيا، المجلد 22، العدد 1، 2001، ص 97.

حاد في دخل العاملين المتضررين، حيث لم يكن معمولاً بإعانات البطالة في بلدان المنطقة عموماً سوى بصورة جزئية في كوريا الجنوبية واليابان؛¹

و- كانت بلدان شرق آسيا تساهم بقدر كبير في الطلب العالمي، فقد كان لديها عجز كبير في ميزان الحساب الجاري تقوم بتمويله من خلال تدفقات رأس المال قصير الأجل، وكنتييجة للأزمة اضطرت تلك البلدان إلى خض ذلك العجز وبالتالي خفض إسهامها في الطلب العالمي، وقد تظهر تأثيرات ذلك على الأسواق الأمريكية والأوروبية وهذا يؤكد مدى تأثير الاقتصاد العالمي بالأزمة الآسيوية؛

ز- انخفاض في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية والأسواق الناشئة، حيث انخفض رأس المال السوقي للأسواق الناشئة، ومن ثم إبطاء حركة تطوير الأسواق المالية والقطاعات المصرفية، التي يتعين أن تلعب دوراً متزايداً في الوساطة لتوفير الموارد المالية اللازمة لإجراء مزيد من إعادة الهيكلة والحصول على الاستثمارات الأجنبية؛²

4- الإجراءات المتخذة لمواجهة تداعيات الأزمة الآسيوية لعام 1997: أعدّ الصندوق خطة إنقاذ مالية لاندونيسيا تنفذ خلال 3 سنوات، بكلفة 23 مليار دولار يقدم الصندوق 10 مليارات منها والبنك الدولي 4,5 مليار وبنك التنمية الآسيوي 3,5 مليار، وتقدم أندونيسيا نفسها الباقي، مقابل ذلك تتعهد بتنفيذ خطة إصلاح شاملة تتضمن التخلص من البنوك المفلسة وخفض الدعم للسلع الغذائية إضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية حيث تراجع ذلك عن قرار تقييد الواردات الترفية. كذلك أبدت الصين وهونك كونغ واليابان وماليزيا وسنغافورا وأستراليا استعدادها لتقديم المساعدة المالية، حتى الولايات المتحدة التي كانت قد رفضت المساهمة في خطة دعم تايلاند، أبدت استعدادها لتقديم 3 مليار دولار من صندوق استقرار العملة، وكذلك فعلت كوريا الجنوبية التي لجأت إلى الصندوق الذي نظم خطة لمساندتها بلغت كلفتها 55 مليار دولار ارتفعت إلى 60 مليار مقابل التزام كوريا ببرنامج يتضمن رفع سعر الفائدة من 18% إلى 20% لكبح جماح التضخم وتشجيع الادخار تصفية المصارف المتعثرة والسماح للمصارف الأجنبية بإنشاء فروع لها ناهيك عن تخفيف القيود على الصادرات الأجنبية لكوريا الجنوبية.³

لقد قام صندوق النقد الدولي بدور بارز في التصدي للتداعيات السلبية للأزمة الآسيوية لعام 1997 وذلك بفضل حزمة من السياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية للدول النامية بصفة عامة والدول الآسيوية مصدر تلك

¹ - أنور هاقان قوناش، المرجع السابق، ص 98.

² - عبدالغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009، ص 33.

³ - فحطان عبد سعيد، الأزمة المالية الآسيوية 1997.. الأزمة المالية العالمية 2008" الأسباب، الآثار والدروس المستفادة.. دراسة مقارنة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2009، ص ص 13 - 14.

الأزمة بصفة خاصة، وكان صندوق النقد الدولي قد بدأ مفاوضات مع بعض هذه الدول لاحتواء الأزمة، وعموما استند برنامج الإنقاذ المالي الموصي به من قبل صندوق النقد الدولي على السياسات الآتية:¹

أ- تطبيق سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع أسعار الفائدة لمواجهة التدهور الحاد في عملات الدول الآسيوية من جانب وكذلك العمل على كبح معدل التضخم والحفاظ على القدرة التنافسية لصادرات تلك الدول من خلال التحكم في الأسعار المحلية من الجانب الآخر؛

ب- سياسة مالية انكماشية من خلال خفض الإنفاق الحكومي لتحقيق فوائض مالية؛

ج- تخفيض الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة القروض الخارجية؛

د- السعي نحو سياسات إعادة الهيكلة القطاعات الاقتصادية والأخذ في الاعتبار مساهمة كل منهم في الناتج المحلي الإجمالي؛

هـ- المساعدات المالية والتي قدرت بنحو 112 مليار دولار أمريكي لكلا من إندونيسيا وتايلاندا وكوريا الجنوبية، وكانت تلك القيمة الإجمالية ضعف المساعدات التي قدمت من جانب الصندوق للاقتصاد المكسيكي أثناء أزمته المالية عام 1994.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل الأزمة الآسيوية رفضت ماليزيا توصيات صندوق النقد الدولي وشروطه التي طرحت لمواجهة الأزمة لأنها لم تكن بحاجة في الحصول بالضرورة على دعم لمواجهة آثار الأزمة وانعكاساتها، وبدلا من ذلك أعدت الحكومة الماليزية خطتها الخاصة لمواجهة الأزمة المالية، وتمثلت الملامح الرئيسية لهذه الخطة فيما يلي:²

- تدخل الدولة بقوة في سوق العملات والبورصة لدعم العملة الماليزية وبورصة كوالامبور؛
- رفع أسعار الفائدة بشكل محدود وتدرجي وذلك بالتوازن مع التغيرات في معدل التضخم؛
- خفض الإنفاق العام وتركيز هذا الخفض في تأجيل مشروعات البنية الأساسية التي يمكن تأجيلها والتي لا تعتبر ضرورية في ظروف الأزمة المالية الماليزية؛
- أعد البنك المركزي الماليزي خطة في بداية 1998 لإعادة هيكلة القطاع المالي الذي انطلقت منه شرارة الأزمة وهي تقوم على أساس زيادة إشراف الدولة على البنوك عامة لضمان سلامة النظام المالي والمصرفي.

¹ - أحمد راشد أحمد، آليات وسياسات مواجهة تداعيات الأزمات المالية العالمية بالتطبيق على أزمة النور الآسيوية 1997 والأزمة المالية العالمية 2008، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 2، جامعة حلوان، مصر، 2012، ص 189-213.

² - منتصف شرقي، فارس قاطر، الأزمة الآسيوية: الجذور، الآليات والدروس المستفادة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012، ص 41-42.

المطلب الرابع: أزمة الأرجنتين (1998)

بعد النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي قامت الحكومة الأرجنتينية بانفتاح شديد على العالم الخارجي للأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية معتمدة في ذلك على تمويل خارجي متمثل في عمليات استئانة واسعة تفوق قدرة الأرجنتين على مواجهة أعباء سداد فوائدها، ما جعلها تتراكم وتؤدي في النهاية إلى حالة من التراجع المستمر، ومنذ منتصف عام 1998 بدأت الأرجنتين تعاني من حالة ركود قوية لها عدة أسباب نابعة من سوء التخطيط الحكومي¹، فمن أجل العمل على جلب رأس المال الأجنبي باشرت الأرجنتين منذ بداية التسعينات برنامجا واسعا للإصلاح المالي كان قوامه تحرير النظام المالي وانفتاحه بشكل كلي، إضافة إلى تأسيس مجلس للعملة في 1992 تتمثل وظيفته الأساسية في المحافظة على قيمة العملة عن طريق ضمان البيزو مقابل الدولار وفق قاعدة ثابتة قوامها بيزو واحد مقابل دولار واحد، وأصبح بإمكان الأفراد والمؤسسات في ظل نظام مجلس العملة الحياة الحرة لحسابات بالبيزو أو بالدولار الأمريكي*.

لقد عمل نظام مجلس العملة في السنوات الأولى من تطبيقه بشكل جيد بالنظر إلى النتائج المحققة على مستوى السيطرة على التضخم (أقل من 10% في عام 1992) فضلا عن الطمأنينة التي أتاحتها للمستثمرين لكن المشاكل بدأت تعترضه ابتداء من عام 1996، فقد تفاقمت وضعية الحسابات العمومية كما يبينه عجز الموازنة الذي وصل إلى 6% من إجمالي الناتج الداخلي في 1996 والذي كان نتيجة لارتفاع النفقات بسبب تصاعد خدمة الدين على الدين العمومي خاصة وتباطؤ الإيرادات، وهكذا لجأت الحكومة إلى الجباية بشكل واسع من خلال رفع الضرائب في جانفي 2000 ثم أوت 2001 لمواجهة المصاعب المالية للحكومة ناهيك عن خفض الأجور في ظل ظرف يتميز بمرونة سوق العمل، إلا أن ذلك كله لم يكن كافيا لتعزيز القدرة التنافسية للسلع الأرجنتينية، وهكذا بدأ الوضع الاقتصادي في الأرجنتين بالتدهور اعتبارا من سنة 1998 إلى غاية 2001-2002 وهي الفترة التي شهدت انفجار الأزمة².

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التصحيحية التي قامت بها السلطات الأرجنتينية منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي لمعالجة أزمة مديونيتها المتزايدة مع أعباء خدمتها أعطتها شعورا بالأمان لبعض الوقت ولكن نتائجها على المدى المتوسط والبعيد كانت عكسية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لا التضخم المحلي انخفض ولا العجز في الحساب الجاري نقص ولا الحاجة إلى الاستئانة قلت، فعجلات التنمية تباطأت، ومستويات المعيشة

¹ - أسماء درودر، نسرين بن زاوي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 7.

* - كان إنشاء مجلس العملة يشكل ضمانا قويا للمستثمرين نظرا لأنه يمثل آلية تحميهم ضد مخاطر الصرف، إضافة إلى كونه آلية للسيطرة على التضخم، وعلى أساس هذه الآلية قادت بشكل كبير حرية السياسة النقدية بحيث جعلت الإصدار النقدي محصورا بدخول الدولار إلى البلد على قاعدة دولار واحد يؤدي إلى إصدار بيزو واحد.

² - الطاهر لطرش، ص 303.

تدنت ومعدلات البطالة زادت، وأمام هذه الظروف انفجرت الأزمة المالية والاقتصادية الأرجنتينية في ديسمبر 2001.¹

أولاً: أسباب أزمة الأرجنتين: يمكن إيجاز أهم الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة فيما يلي:²

- 1- تراجع أسعار المواد المصدرة من طرف الأرجنتين؛
- 2- تحسن سعر الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الأساسية، وبالتالي تحسن سعر البيزو بشكل أعاق الصادرات الأرجنتينية نحو الخارج؛
- 3- ارتفاع تكلفة رأس المال المقترض من الخارج تحت تداعيات الأزمة الآسيوية؛
- 4- قيام البرازيل في 1999 بتخفيض قيمة الريال مقابل الدولار الأمريكي مما أدى إلى تدهور القدرة التنافسية للسلع الأرجنتينية أمام نظيرتها البرازيلية، مما عزز العوائق أمام الصادرات الأرجنتينية خاصة تجاه البرازيل التي غزت سلعها أسواق الأرجنتين؛
- 5- قام نظام مجلس العملة أيضا بدور هام في زرع بذور الأزمة، حيث أن تحسن قيمة العملة شجع اتجاه الأفراد والمؤسسات نحو التفضيلات المالية بدلا من الاستثمار الحقيقي الأمر الذي جعل تكوين رأس المال ضعيفا؛
- 6- قيام البنوك بقبول الودائع ومنح القروض بالدولار عرضها لمخاطر حمة عند أول قرار بتعديل العلاقة بين العملة الأرجنتينية والدولار الأمريكي.

ثانياً: آثار الأزمة الأرجنتينية: لجأت الحكومة الأرجنتينية إلى صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة، لكن الصندوق رفض القيام بتحويل 1.25 مليار دولار الذي كان سيخفف من الأزمة الناجمة عن ندرة الدولار وبالتالي ندرة العملة داخليا وهذا بسبب فشل الحكومة في تخفيض عجز الموازنة، وبالتالي كانت آثار الأزمة وخيمة جدا يمكن إيجاز أهم آثارها في النقاط التالية:³

- 1- فقدان الثقة في النظام النقدي الأرجنتيني نتيجة أزمة سيولة عميقة قوامها عدم امتلاك النظام البنكي للسيولة الكافية بالدولار؛
- 2- إقبال الجمهور على البنوك لتحويل ما لديه من أموال بالبيزو إلى دولارات، وهو ما دفع السلطات الأرجنتينية إلى وضع حدود على السحب بحيث لا يتعدى مبلغ 200 بيزو في الأسبوع، مما أدى إلى تعميق أزمة الثقة وأدى إلى انفجار مظاهرات عنيفة عصفت بالبلاد وأدت إلى حدوث أزمة سياسية واجتماعية خطيرة؛
- 3- قيام السلطات الجديدة بعد استقالة الرئيس المنتخب بغلق البنوك لعدة أيام للتخفيف من إقبال الجمهور على شراء الدولار؛

¹ - ودان بوعبدالله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية "دراسة حالة الأزمة المالية العالمية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص122.

² - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص304.

³ - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص305.

- 4- تخفيض البيزو في 11 فيفري 2002 بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية بنسبة 28% وتحريره بالنسبة لعمليات التجارة الداخلية؛
- 5- تديني سعر صرف الريال البرازيلي في 1999 أدى إلى تراجع طلب البرازيل على المنتجات الأرجنتينية نظرا لارتفاع أسعارها مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وتفجرها؛¹
- 6- اتخاذ السلطات الأرجنتينية قرار يقضي بالتحويل القصري لكل الودائع بالدولار إلى العملة الوطنية (البيزو) وفق علاقة الصرف الجديدة بعد التخفيض (1.40 بيزو لكل دولار) وهو ما أدى إلى تحميل كثير من المودعين خسائر كبيرة في مدخراتهم، كما تحملت البنوك الأجنبية والمؤسسات التي قامت باستثمارات في هذا البلد خسائر كبيرة جدا.

إذن من خلال استعراض الأزمات المالية العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي بداية من سنة 1929، يمكن القول بأن الأسباب الرئيسية وراء هذه الأزمات المالية كانت إما انهيار في أسعار الأسهم والسندات كما حدث في سنة 1929، وإما تسرب معلومات وإشاعات غير حقيقة إلى الأسواق المالية العالمية كما حدث في أزمة أكتوبر 1987، وإما تقلبات عنيفة في سعر صرف عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى كما حدث في المكسيك والأرجنتين سنتي 1994 1998، أو سرعة كبيرة في تغير وجهة تدفق رأس المال كما حدث في دول جنوب شرق آسيا سنة 1997.

المبحث الثالث: قراءة في الأزمة المالية العالمية

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أخطر وأعنف الأزمات المالية العالمية وهذا بالنظر إلى الآثار التي خلفتها على معظم الاقتصاديات العالمية وسرعة انتشارها وتدويلها وفيما يلي تعريفها ونشأتها وجذور، إضافة إلى أهم الأسباب التي كانت وراء حدوثها وأهم الآثار التي خلفتها وأخيرا أهم الآليات المطبقة لاحتوائها والتقليل من آثارها.

المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية (التعريف، النشأة والجذور)

تفاجأ العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين بالأزمة المالية وعمقها وآثارها المدمرة، قلة قليلة أبدت مخاوفها من وقوع الأزمة وحدثت من الإفراط في الرهون العقارية ومشتقاتها والحث على وجوب اتخاذ المزيد من التنظيم وأحكام الرقابة والمتابعة، لكن هذه الأصوات لم تلق آذانا صاغية حيث كانت هناك قناعة وثقة لدى كبار المسؤولين عن السياسات النقدية وخاصة في الولايات المتحدة بأن الأسواق والنظام المالي العالمي يملكان القدرة على تصحيح الأخطاء والتصدي بكفاءة عالية للحماية من المخاطر.²

¹ - ودان بوعبدالله، مرجع سابق، ص 124.

² - عبد الله رزق، الاقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 17.

أولاً: تعريف الأزمة المالية العالمية:

تعرف أزمة الرهن العقاري بأنها: "أزمة نتجت عن انخفاض أسعار المنازل في الولايات المتحدة وارتفاع التحلل عن سداد رهون العقارية الأمريكية، وتسببت في خفض الائتمان العالمي وانهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية"¹، ويعرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد (UNCTAD) أزمة الرهن العقاري بأنها: "أزمة مالية تسببت فيها القروض العقارية الرديئة في الولايات المتحدة، ونجم عنها تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي الذي يتجلى في انخفاض الطلب في التجارة الدولية بسبب العجز في التمويل والائتمان التجاري، انهيار أسعار السلع الأساسية، تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع في الصادرات والواردات العالمية"². وتعرف أزمة الرهن العقاري بأنها: "أزمة نجمت عن تطور الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة بسبب خفض معدلات الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي وتسببت في انهيار كبريات المؤسسات المالية العالمية"³. وتعرف الأزمة أيضاً بأنها: "موجة من الإقراض العقاري عالية المخاطر (غير قابل للسداد) بمعدلات فائدة منخفضة تسببت في ارتفاع أسعار العقارات في الولايات المتحدة ثم انهيارها وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية"⁴.

تعرف الأزمة المالية العالمية كذلك على أنها: "أزمة نتجت عن الانتعاش الكبير الحاصل في قطاع العقارات في الولايات المتحدة بسبب سهولة الوصول إلى الاقتراض بمعدلات فائدة منخفضة جداً، الأمر الذي نجم عنه تشكيل فقاعة أدت إلى زيادة أسعار المنازل ثم انهيارها مؤدية إلى إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية وبالتالي انهيار النظام المالي العالمي"⁵.

من خلال التعاريف السابقة لأزمة الرهن العقاري يمكن استخلاص التعريف الموالي:

أزمة الرهن العقاري هي: "أزمة مالية خطيرة نشأت بسبب منح البنوك قروض عالية المخاطر بمعدلات فائدة منخفضة، وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية ومن ثم المتغيرات الاقتصادية الكلية لتشكل تهديداً للاقتصاد المالي العالمي".

ثانياً: نشأة وجذور الأزمة المالية العالمية: بدأت الأزمة المالية في العالم في الولايات المتحدة إثر تفاقم أزمة رهونات العقارية، فبعد طفرة أو فقاعة الإنترنت التي عصفت بالأسواق المالية في مطلع الألفية الجديدة عمّت الفوائض المالية في المؤسسات المالية والأسواق المالية نتيجة سياسات مصرف الاحتياطي الاتحادي أو البنك المركزي في الولايات

¹-Anton Hemerijck, Ben Kapen, Elleen Van Doorne, **Aftershocks, Economic Crisis and Institutional Choice**, Amsterdam University Press, 2009, PP13-14.

²- **Globe economic crisis : implications for trade and development**, Report by the UNCTAD secretariat, Geneva, 7 may 2009, p1.

³ - George Soros, **The New Paradigm for Financial Markets « "The Credit Crisis of 2008 and What it Means"**, First edition, Public affairs, New York, 2008, p82.

⁴-Olivier Lacoste, **Comprendre les Crises Financières**, Editions Eyrolles, Paris, 2009, p48.

⁵-Brian Keeley, Patrick love, **De la crise à la reprise**, OCDE, 2010, p20.

المتحدة، واحتارت هذه المؤسسات والأسواق في كيفية التصرف بتلك الفوائض وهي تحت ضغط المحللين الماليين والمساهمين لتقييم آدائهم، وقد لجأت المؤسسات إلى توسيع شبكة الإقراض المالي خاصة في القطاع العقاري،¹ وأقدم الأمريكيون أفراداً وشركات على شراء العقارات سواء للسكن أو لأغراض استثمارية طويلة الأجل أو للمضاربة، نتيجة هذه التسهيلات أصبحت تمنح قروضا من دون الاستناد بالضرورة إلى جدارة ائتمانية سليمة ومطمئنة في إطار ما يعرف بالرهن العقاري "Subprime" متجاوزة بذلك شروط التسليف وأصوله ومعتمدة في ذلك على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان للقرض خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية.²

يرى "ريتشارد ران" الخبير الاقتصادي بمعهد "كيتو" بواشنطن ومدير المركز الأوروبي للنمو الاقتصادي أن جذور الأزمة تاريخياً أعمق مما نتصور، فهو يعتقد أن المشاكل بدأت منذ عام 1938 إبّان إدارة الرئيس "روزفلت" عندما قرر توسيع الملكية الإسكانية باشتراك الحكومة في ذلك، وقام بإنشاء الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني المعروفة عموماً باسم "فاني ماي" بغرض شراء الرهون العقارية من المصارف والتي احتكرت سوق العقار الأمريكية بشكل شبه مطلق بفعل العديد من الامتيازات التي مُنحت لها، وبعد حوصصتها من قبل الكونغرس عام 1968 بشكل كلي وبدلاً من تفكيكها وتحويلها إلى مؤسسة خاصة على نحو حقيقي تام قام الكونغرس بعد عامين أي في 1970 بتبني شركة أخرى وهي "فريدي ماك" لتكون المنافس لها وعلى مدى نصف القرن الماضي استمرت المؤسسات المالية باضطراب في منح قروض رهن عقاري، كما سمحت تلك المؤسسات لمعايير الإقراض بالهبوط لأدن مستوياتها نظراً لوجود المؤسستين أي "فاني ماي" و"فريدي ماك" اللتين سوف تشتريان تلك الرهون وتحوّلها إلى صناديق استثمارية مضمونة تعرض للجمهور كأصول مالية ممتازة ومنخفضة الخطر.³

وكانت المفاجأة الكبرى فرغم أن هاتان الشركتان العملاقتان * كانتا تغطيان 45% من القروض العقارية كضامن لها، فقد توقف ما لا يقل عن 10 ملايين من الأمريكيين عن السداد ولم يقوموا بسداد الأقساط في مواعيدها بسبب ارتفاع أسعار الفائدة أو لعدم الملاء المالية وعدم وجود الضمانات الكافية وانخفاض قيم العقارات نتيجة لذلك، وبتغيير لعبة الدومينو فقد أدى تهاوي قطعة واحدة من رصة الدومينو إلى انهيار كل القطع على الجميع، حيث قامت البنوك باتخاذ الإجراءات لاستعادة المساكن من مشتريها بسبب تعثرهم، وقد تفاقمت ظاهرة عدم السداد وإجراءات استعادة المساكن حيث وصلت نسبة الاسترداد في بعض الأماكن (كليفلاند على سبيل المثال)

¹ - زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية "البحث عن نموذج جديد"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 55-56، صيف خريف 2011، ص10.

² - بديعة لشهب، الأزمة المالية العالمية "محاولة في الفهم والتجاوز"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد52، خريف2010، ص67.

³ - نور الدين جوادى، مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية، اليوم الدراسي حول الأزمة العالمية الراهنة... مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي، 3فيفري2009، صص1-2.

* - فاني ماي و فريدي ماك هما إسمان الوكالتين المعروفتين سابقاً بالجمعية الوطنية الفدرالية للرهن العقاري والشركة الفدرالية لرهن القروض المتزلية، وهما هيئتان كبيرتان تحظيان بدعم حكومي وتنشطان في سوق الرهن العقاري، يملكان أو يدعمان حوالي نصف سوق الرهن البالغة 12 تريليون دولار، وهما مفوضان للمساعدة على تسهيل رهون المنازل، فاني ماي أسستها الحكومة الأمريكية عام 1938 بهدف دعم أسواق الرهن ، وفريدي ماك أسستها الحكومة في عام 1970 لتنافس فاني ماي.

إلى 10% من عدد الملاك في هذه المنطقة، ونتيجة لذلك انخفضت أسعار المنازل بشكل كبير بعد ما كانت في تزايد مستمر.¹

والشكل الموالي يوضح الفقاعة العقارية السكنية في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1997 و2008:

الشكل رقم (2-1): أسعار العقار وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 10، العدد 102، 2011، ص 4.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن أسعار الفائدة الأمريكية شهدت انخفاضات تدريجية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2004، ثم بعد ذلك بدأت في الارتفاع إلى أن وصلت حوالي 5% سنة 2007 بعد ذلك واصلت الانخفاض إلى أن وصلت ما يقارب معدل الصفر مع بداية 2009، وفي المقابل يلاحظ من الشكل أن أسعار العقارات سجلت عدة تغيرات بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (1991-2006) لكن مع بداية سنة 2007 بدأت الأسعار في انهيارات متتالية إلى غاية سنة 2009 ثم بدأت في الارتفاع مع بداية سنة 2010، وهكذا فقد أدى الطلب المتزايد على السكن في ظل انخفاض أسعار الفائدة إلى ارتفاع أسعارها بوتيرة أعلى من ازدياد الدخل إلى أن انفجرت تلك الأسعار بشكل واضح للعيان، وهو ما تسبب في انفجار فقاعة* أسواق العقارات وبالتالي انفجار الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

جدير بالذكر أن نشأة الأزمة كما يراها الإعلام الغربي يمكن تصويرها في 3 مراحل:²

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 256.

* - الفقاعة هي: بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.

² - شكيب بن بديرة الطلبي، قراءات الأزمة المعاصرة بين التبرير والتظليل، الطبعة الأولى، دار المتوسط الجديد، الجمهورية التونسية، 2012، ص 15-17.

أولاً: المرحلة الأولى: وقد بدأت منذ صيف 2007 عندما انكشف عجز مئات الآلاف من الأسر الأمريكية عن سداد ديونها لبنوك المقرضة، معرضة بذلك ما تملكه من العقارات المرهونة للمصادرة والذي جعل هذا الإعسار يتحول إلى أزمة حقيقية هو أن قيمة العقارات المرهونة قد شهدت انخفاضا غير متوقع بعد فترة من الارتفاع الطبيعي الذي استحق تسمية "فقاعة العقارات والمساكن"، و حيث أن تلك القروض كانت قد دخلت في عمليات مالية تركيبية أحسن تسويقها مهندسو المالية وخبراء وكالات التصنيف رغم كونها تعتبر ديونا دون الممتازة، تعرضت الأصول التي تتضمنها والتي قد أصبحت تشكل دعامة بحسابات مؤسسات مالية أخرى إلى هبوط كبير في قيمتها ونتج عن ذلك انتقال حالة الإعسار من المؤسسات المالية المقرضة إلى المؤسسات التي أصبحت صاحبة تلك الأصول في عملية تحيّل معقدة عكست خطورة ظاهرة بيع الدين؛

ثانياً: المرحلة الثانية: وفيها تحول إعسار المؤسسات المالية المقرضة إلى عامل إفلاس للمؤسسات المتعاملة معها والمستثمرة فيها أو المؤمنة لها، وفي سبتمبر 2008 تجلت خطورة الوضع بإفلاس واحد من أكبر بنوك الأعمال الأمريكية وهو ليمان براذرز، وكان هذا سببا في فزع كامل عم أكبر المؤسسات المالية المتعاملة مع المؤسسات المفلسة، فتهاوت عمالقة وول ستريت كقصور من الرمال، وسرعان ما انتقلت الرجة العظمى إلى أوروبا بعد أن وجدت مؤسسات مالية وشركات كبرى مثل باري بار وسوسيتيه جنرال نفسها في وضع الدائن الذي فقد الأمل في استخلاص دينه، وهو ما حصل لجميع الدائنين الفرنسيين لبنك ليمان براذرز، حيث فقدوا أربعة مليارات دولار في لمح البصر؛

ثالثاً: المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي شهدت تحول الأزمة إلى أزمة اقتصادية خانقة بدأت تسري إلى سائر البلدان والمؤسسات المالية العملاقة بشدة قد خيّل للبعض أنها متناسبة طردا مع ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي.

المطلب الثاني: أسباب وآثار الأزمة المالية العالمية

هناك العديد من الأسباب التي كانت وراء حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي ضربت مختلف الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو الناشئة، بعد طفرة أو فقاعة الأنترنت أو ما يعرف في أدبيات الأزمات أزمة "دوت كوم" * والتي عصفت بالأسواق المالية مطلع الألفية الجديدة وتحديدًا عام 2000، ويمكن إجمال أهم هذه الأسباب بالإضافة إلى الآثار التي خلفتها فيما يلي:

أولاً: أسباب الأزمة المالية العالمية: تعددت الأسباب والتفسيرات التي طرحها الخبراء الاقتصاديين فمنهم من يرى أن الأزمة المالية العالمية أزمة نظام ومنهم من يرى أنها تعود إلى سبب ديني بحت وهو الربا الذي تتعامل به البنوك وهناك من يرى أنها مؤامرة مدبرة وغيرها من التفسيرات الأخرى وفيما يلي أهم هذه الأسباب:

* - أزمة دوت كوم: "تمثل هذه الأزمة الفترة من عام 1995م إلى آذار/مارس 2000م، حيث انهار مؤشر ناسداك - وهو أول المؤشرات في السوق المالي العالمي - بعدما بلغ قمته متجاوزا حد 5100 نقطة ليحدث أزمة عنيفة في الولايات المتحدة امتدت آثارها لبعض الدول الأخرى في العالم".

أ- **الرهن العقاري:** بدأت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية واندلعت من القطاع العقاري نتيجة الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف عمل النظام المصرفي عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن غياب الرقابة الحكومية الفدرالية في عملية ضخ القروض العقارية، وكانت بداية الأزمة من بنك ليمان براذرز في أمريكا فقد منح قروضا أكبر بكثير من الأصول التي يملكها وشجع المواطنين الأمريكيين على الاقتراض بدون ضمانات لقروضهم وعندما حان وقت دفع أقساط القروض للبنك عجزت العائلات الأمريكية عن السداد، وعجز البنك عن تسديد المسحوبات على الودائع لديه من قبل العملاء نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بفعل ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة خلال عامي 2005-2006، ففي عام 2006 حوالي 46% من القروض العقارية التي منحها البنوك الأمريكية هي قروض فيها مخاطرة، أي قروض ممنوحة بضمانات غير كافية أو بدون ضمانات، فقد تسابقت البنوك الاستثمارية الأمريكية على تقديم قروض فيها مخاطرة وقد استفاد 75% من الأمريكيين من الحصول على هذه القروض العقارية، مما تسبب في استفحال الأزمة عندما عجز المدينون من الأفراد والمؤسسات على سداد الأقساط المستحقة مما أدى إلى مشكلة نقص السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ورغم أن نسبة غير القادرين على التسديد لا يتجاوز 8% ولكن حجم الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل 46% الاقتصاد العالمي كان له أثر سيئ على الأسواق المالية العالمية¹، وهنا تجدر الإشارة إلى أن قيمة العقارات انخفضت بشكل كبير لتشيع السوق العقاري وزيادة العرض على الطلب مما أدى تزايد حالات عدم السداد وبالتالي انفجار الأزمة في سبتمبر 2008.²

ب- **جوانب الضعف في النظام الرأسمالي:** حيث أن كل نظام اقتصادي يقوم على ثلاث ركائز أساسية هامة وهي الركن الفلسفي أي الإحساس بالأمان والاستقرار أهداف النظام وهي تحقيق الرفاهية والشغل والتنمية البشرية وإعداد الإنسان الصالح، آليات النظام وهي عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات التي تحرك النظام وتسيره، بالنسبة إلى الركن الفلسفي فقد افتقده النظام الرأسمالي أي افتقد الأمان ولازمه الإحساس بالخطر الدائم وذلك نتيجة لعدم ثقة الأفراد بهذا النظام. وبالنسبة للأهداف أصبح هناك تفاوت واسع بين الأغنياء والفقراء وأصبح هناك إنسان جشع مملوء بالحقد والغل أي طغيان المادة والجشع في المجتمع الرأسمالي، أما بالنسبة لآليات النظام فإن طائفة من مراهقي وول ستريت هي التي أصبحت تسيّر هذا النظام، وبالتالي فإن التراجع في هذه الركائز الأساسية بمجرد حدوث الأزمة المالية العالمية يدل على أمر واحد لا غير وهو عدم وجود مبادئ أصلاً؛³

¹ - ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 7-8.

² - مياح شبيب الشمري، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (الأسباب والآثار والدروس المستفادة)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 23، 2012، ص 84.

³ - علة مراد، الأزمة المالية العالمية... تأمل ومراجعة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، حريف 2009- شتاء 2010، ص 11-12.

ج- آلية توريق* الديون: يعد التوريق من أهم الإبداعات المالية التي أحدثت ثورة في أسواق المال العالمية في سبعينات القرن الماضي، والتي أتاحت للمؤسسات الاقتصادية والمالية على غرار البنوك إمكانات جديدة لتوفير السيولة بتكاليف قليلة بالإضافة إلى جزء من المخاطر التي تثقل كاهلها إلى أطراف أخرى، غير أن الاستعمال المفرط لهذا النوع من الأوراق المالية من طرف البنوك من خلال توريق قروض الرهن العقاري¹، وما نتج عنه من انتشار حملة السندات الدائنين وتضخم لقيمة الديون وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار كان هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية العالمية.²

جدير بالذكر أن آلية التوريق أدت إلى امتداد آثار الأزمة إلى عدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وحول العالم، وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية العقارية وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي ولكنها تتجاوز حدوده لتطاول معظم دول العالم؛³

د- ظهور وتنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات أهمها المشتقات المالية*: ساعد انفتاح واندماج الأسواق العالمية الدولية على توسع سوق المشتقات المالية من خيارات (options) ومبادلات (swaps) ومستقبليات (futures)، حيث شمل تسويق هذه المنتجات المسمومة معظم الأسواق مما سهّل انتشار العدوى لدى بقية الدول الغربية والقارات مثل أوروبا وآسيا وكذا ما يعرف بالدول الناشئة مثل هونغ كونغ وسنغافورة وإندونيسيا وكوريا الجنوبية والأسواق الخليجية والعربية، وللمشتقات المالية آثارا مدمرة على الاقتصاد بسبب أن المخازف في الأسواق المالية لا يطلب منه المغامرة في حدود ما يملكه من رأس مال بل أن قواعد التعامل تسمح له بتغطية جزء يسير من مبلغ الصفقة والباقي يتم شراؤه على المكشوف وهذا ما يزيد من حدة الأزمة عند حدوثها، هذا بالإضافة إلى افتقارها هذا النوع من المنتجات إلى قواعد تعامل واضحة وملزمة.⁴

وأثر هذه المشتقات على الأزمة يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل ونظرا لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية أهدرت

* - "التوريق" هو تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض (خصوصا طويلة الأجل) التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول، بحيث يمكن الإقبال على شرائها بالإستناد إلى الأصول القائمة مثل قروض الإسكان وهي من القروض التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية.

¹ - جمال الدين خاسف، فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 1.

² - الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص 9-10.

³ - حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء 2010، ص 36.

* - "المشتقات المالية" هي عقود مالية تشتق من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد وتستخدم بهدف التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار تلك الأصول.

⁴ - محمد بوجلال، مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 74-75.

قيمة هذه المشتقات وحدث زعر في الأسواق المالية نتيجة لتزاحم الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شلل هذه الأسواق، ومن العجب أن من أهم أهداف هذه المشتقات هو مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث في حين أن الأزمة أظهرت عجزها عن حماية نفسها؛¹

ه- توسع نشاط المضاربات: نتج عن توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية عن الأرباح العالية المحققة فيه ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار في هذا القطاع، و أدى ذلك إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة والتي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة؛

و- غياب الشفافية والوضوح في البيانات المالية وسوء الإدارة: حيث أن غياب الشفافية أدى بشكل كبير في تحريك الأزمة المالية العالمية بل إنه أتى على قمة الأسباب التي أدت إليها، حيث انتشر الفساد بين طائفة المسؤولين التنفيذيين مما كانوا يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، و هكذا غابت الآليات الفعالة للرقابة عليهم مما جعلهم يتساهلون في ضخ قروض ائتمانية بمبالغ كبيرة دون تطلب معايير الأمان الدولية في الأصول الضامنة لهذه القروض؛²

ز- وكالات التصنيف الائتمانية: قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطيرة والتي تم شرائها من قبل بنوك كبيرة وقوية مثل مورغان ستانلي وليمان براذرز والمشكوك فيها تصنيفاً مرتفعاً "AAA"، وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءاً من الأزمة المالية العالمية لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر المعرضة لها، وبالتالي عند ظهور حالات العجز عن السداد، كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية المقدمة للقروض، لتنتقل العدوى بعد ذلك إلى البنوك، وهنا يظهر مشكل عدم تماثل المعلومات من خلال الشك في نوعية المنتجات المالية، خاصة المتعلقة بقروض الرهن العقاري الشيء الذي أدى إلى انخفاض قيمتها وحتى إلى اختفاء هذا السوق في حد ذاته.³

وعليه فإن التصنيف الخاطيء لوكالات التصنيف الائتمانية جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر المعرضة لها، مما جعلها تتضرر عند ظهور حالات العجز عن السداد، و نقلت بذلك هذه الصدمة إلى العديد من البنوك والمؤسسات المالية حول العالم، و قد أدى هذا كله إلى نقص سيولة الأسواق المالية نتيجة فقدان المتعاملين الثقة فيه، مما أحدث

¹ - الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص10.

² - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص18.

³ - نادبة العقون، أزمة الرهن العقاري "عدواها وآليات انتقالها"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 53-54، شتاء -ربيع 2011، ص103.

عمليات بيع كبيرة وسريعة لأسهم البنوك والشركات المالية المتعثرة، الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى انتشار الأزمة عالمياً؛¹

ح- انعدام الرقابة والإشراف الكافيين على المؤسسات المالية المتخصصة: لقد غاب دور الجهات الرقابية عما يحدث في الأسواق المالية، إذ أن كل من محافظ الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة وشركات تقييم الأدوات المالية والقيادات التنفيذية للشركات العالمية كانوا على قناعة بتداولات الأسواق المالية، فقد كانت أغلب المؤسسات تعمل خارج الطريقة النظامية أي ما يسمى بالنشاط خارج الميزانية والبعيدة عن نطاق الرقابة، وكان النشاط الخارجي هذا يعادل (7/6) من مجمل النشاط المصرفي الأمريكي أي (7/1) فقط من هذا النشاط يقع تحت رقابة البنك المركزي، كما أن القيادات التنفيذية للشركات المالية لم يكونوا مدركين لحقيقة المخاطر التي حملها الموظفون المختصون لشركاتهم بشكل صفقات في الأدوات المالية المعقدة والمشتقة، فمن المعروف أن البنوك التجارية في معظم الدول تخضع للرقابة من طرف البنوك المركزية بصورة دقيقة، لكن هذه الرقابة تضعف أو قد تنعدم في مؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية وكذلك الرقابة على المشتقات المالية والرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، الأمر الذي شجع المستثمرين في الإقبال على الأوراق المالية مما أدى إلى حدوث الأزمة المالية الأخيرة.²

فغرينسبان* هو الذي اعتمد الانخفاضات المتوالية في أسعار الفائدة على الدولار عشية أحداث 11 سبتمبر وشجع على تزايد قروض الرهن العقاري بسعر فائدة متغير ليأتي مرة أخرى خلال الفترة 2004-2006 بستة زيادات متوالية في سعر الفائدة مما أدى مباشرة إلى رفع عبء الديون على عملاء الرهن العقاري من الشعب الأمريكي للدرجة التي أدت إلى تعثرهم وإلى تزايد حجم قروض الرهن العقاري لتصل محفظتي شركتي فاني ماي وفريدي ماك إلى حوالي 4000 مليار دولار في عام 2005، وهذا فقط بتضخيم نتائج أعمالهما والإفصاح عن أرباح وهمية غير قابلة للتحويل حتى ولو أدى ذلك إلى إفلاسهما كما حدث بالفعل؛³

ط- التحرر المالي والتطبيق الواسع للتكنولوجيا: مما لا شك فيه أنه نتيجة للتطبيق الواسع لتكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية والاتصالات في الأسواق المالية تمكنت هذه الأسواق من معالجة حجم كبير جداً من المعاملات المالية،

¹ - نبيل بوفليح، دور صناديق الفروة السيادية في معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، حريف 2009- 2010، ص 94-95.

² - عبدالكريم جابر شنجار العيسوي، السيد عبد المهدي رحيم حمزة العويدي، الأزمة المالية العالمية وإصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 3، 2012، ص 180.

* - "الن غرينسبان": مدير بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي) وهو أكبر جهاز مالي عالمي لمدة 19 عام وهو من كبار المنادين بتطبيق السياسات اللبرالية المتوحشة والداعمين لعمليات المضاربة في أسواق المال.

³ - حسين بورغدة، الأزمة المالية العالمية (الأسباب، الآثار والحلول المقترحة لمعالجتها)، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009، ص 9.

كما أدى استعمال التكنولوجيا المتطورة في أسواق المال إلى توصيل التطورات على نحو أسرع وأوسع والاستجابة بسرعة أكبر للمعلومات الجديدة وابتكار أدوات وإجراءات تجارية وربط الأسواق التي تقع في مناطق أمنية مختلفة، وكانت النتيجة أن ازدادت التدفقات داخل أسواق رأس المال الدولية بسرعة تفوق كثيرا معدل نمو الدخل القومي الاسمي في البلدان الصناعية الرئيسية، كما زاد المعدل اليومي لتداول العملات الأجنبية في الأسواق الرئيسية (لندن، نيويورك، طوكيو) وكان نتيجة التطور في تكنولوجيا الاتصالات أن ازداد التكامل العالمي للأسواق المالية وأصبح الاقتصاد العالمي محصورا في رقعة صغيرة أو كازينو كما أطلق عليها الاقتصادي الإنجليزي كيتز، وقد أوضحت أحداث الأزمة العالمية بجلاء أن الأسواق المالية في العالم غدت شديدة التكامل¹؛

ي- فصل الدين والقيم عن المعاملات المالية: أصبح الدين هو الرفاهية الدهرية وترتب على ذلك الشقاء وانتشار الفساد في مجال المعاملات كالرشوة والغش والاحتكار والجشع وأكل أموال الناس بالباطل وهذا من مظاهر الأزمة المالية العالمية، وقد تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس آلي) إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة معتبرا أن الوضع على حافة بركان ومهددا بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة) واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين وهما:

- تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر.

- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%².

ك- التجارة في الديون: يرى علماء الصيرفة التقليدية (الربوية) أن البنوك تقوم على نظام الاقتراض من المودعين بفائدة وإقراض العملاء بفائدة، أي تقوم على التجارة في الديون وهذا يقود من الناحية المصرفية إلى خلق النقود والمعاملات والسيولة الوهمية ويكون ربح البنك هو الفرق بين سعري الفائدة، ومعروف لدى جميع الاقتصاديين أن المال لا يلد مالا ولكن إذا أستثمر استثمارا مباشرا وفعليا في حلبة المعاملات الاقتصادية فإنه يساهم في النماء وذلك خلال تفاعله مع عنصر العمل، وعندما يحدث خلل في دورة التجارة بالمديونية كأن يتخلف العملاء عن سداد القروض وفوائدها يحتل نظام البنك وينعكس اختلاله على المودعين وتظهر مشكلة، السيولة وهذا من مظاهر وأسباب الأزمة المالية العالمية، كما حدث في مجال العقارات والأسواق المالية وشتان بين نظام يقوم على المتاجرة بالديون بفائدة ويقود إلى الأزمات المالية ونظام المشاركات والبيوع والمعاملات والاستثمارات الفعلية الذي يحقق السيولة والتنمية والربح والاستقرار الاقتصادي الحقيقي³.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008-2009، الطبعة الأولى، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار، الجزائر، 2012، ص 22.

² - سامر مظهر فنتلجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2008، ص 32-33.

³ - علة مراد، مرجع سابق، ص 14.

وصدق الله تعالى حيث قال: ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۗ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۗ ۱

ل- تقوم المعاملات مع المدينين على نظام الجدولة: أي زيادة الدين وزيادة معدل الفائدة نظير زيادة الأجل، وهذا هو الربا بعينه، وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ أي بيع الدين بالدين.²

ثانيا: آثار الأزمة المالية العالمية: خلفت الأزمة المالية العالمية العديد من الآثار الاقتصادية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي: أثرت الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي بداية من القطاع المالي ثم انتقلت إلى القطاع الحقيقي وفيما يلي هذه الآثار:

أ- القطاع المالي: شهد القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن بعدها بقية دول العالم تداعيات هامة وخطيرة تفاوتت حدتها من دولة لأخرى، ففي بداية الأزمة كان التأثير واضحا في الولايات المتحدة على القطاع المالي، حيث عانى عدد كبير من البنوك من نقص السيولة، ولم تتمكن كثير من شركات التأمين من دفع ما يستحق عليها وتوقف عدد كبير من شركات التمويل العقاري عن العمل، هذه التداعيات كانت نتيجة ثورة الاتصالات والعولمة والتشابكات بين المؤسسات المالية داخل الدولة الواحدة وبين الدول بعضها وبعض، أما أسرع وأخطر التداعيات فكان من نصيب البورصات، فقد حدث انهيار في كافة بورصات العالم نتيجة انهيار أسعار الأوراق المالية بفعل اتجاه كثير من الأفراد ومؤسسات الأعمال لتعديل محافظهم المالية وذلك ببيع جزء مما يمتلكونه من أسهم وسندات بطريقة آنية، ويلاحظ أن انهيار أسعار الأوراق المالية قد صاحبه كذلك انهيار في الأسعار في البورصات السلعية وإن كان بدرجة أقل نسبيا لأن أسواق المال أكثر حساسية من البورصات السلعية... وفي تقديرنا أن انهيار أسعار الأسهم في البورصات في بداية الأزمة لا يرجع إلى عوامل حقيقية أي انخفاض ربحية الاستثمارات ونتاجية عوامل الإنتاج بقدر ما يرجع إلى سلوك القطيع أي الهرولة نحو بيع الأسهم والسندات في البورصات؛³

ب- القطاع الحقيقي: نتج عن الأزمة المالية أزمة اقتصادية حيث بدأ القطاع الحقيقي "Real Sector" في التأثير كنتيجة حتمية لما حدث في القطاع المالي وتدل الأرقام المنشورة على أن الاقتصاد العالمي قد دخل بالفعل في مرحلة الركود، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى، ويتوالى التأثير على الاقتصاد الحقيقي بالتتابع التالي:⁴

¹ - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

² - علة مراد، مرجع سابق، ص 14.

³ - يوسف حسن يوسف، الأزمة العالمية من منظور القانون الدولي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2011، ص ص 83-84.

⁴ - يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص ص 84-85.

- نقص السيولة لدى الأفراد والمؤسسات؛
 - نقص الطلب على السلع والخدمات؛
 - تخفيض الإنتاج؛
 - نقص الطلب على المواد الخام؛
 - الاستغناء عن جزء من العمالة؛
 - نقص جديد في الطلب على السلع والخدمات.
- وإذا أدخلنا المعاملات التجارية الدولية في الاعتبار فلا بد أن نشير إلى نقص الواردات بسبب نقص السيولة ومن ثم نقص وجه العملة الآخر للواردات وهو الصادرات.

2- آثار الأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية: خلفت الأزمة المالية العالمية آثارا على التجارة العالمية من أهمها:

- أدت الأزمة المالية لعام 2008 إلى حدوث انكماش غير مسبوق في الناتج والتجارة العالميين، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً تجاوز 6% في الربع الرابع من عام 2008 والربع الأول من عام 2009، ومع تفاقم صعوبة الحصول على رأس المال حدث هبوط حاد في إنتاج السلع الصناعية وفي التجارة العالمية بهذه السلع، إذا انخفض مستوى الإنتاج الصناعي في البلدان المتقدمة بحوالي 15% عام 2008 في حين انخفض في الدول النامية بنحو 10%؛¹
- انخفاض سعر النفط العالمي من حوالي 150 دولار للبرميل إلى حوالي 77 دولار، وذلك بانخفاض بلغت نسبته حوالي 50%، كما خسرت البلدان التي تمتلك صناديق سيادية ومنها دول الخليج التي تستثمر في أمريكا وأوروبا؛²
- ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن الاقتصاد العالمي انكمش بنسبة 2.1% في عام 2009، وهو انخفاض غير مسبوق منذ عام 1945، وقد بلغ الانكماش الاقتصادي 4.7% ما بين الربع الأول من عام 2008 والربع الثاني من عام 2009، كما انخفضت السلع والخدمات بنسبة 12% في عام 2009.³

3- آثار الأزمة المالية العالمية على دول الاتحاد الأوروبي: خلفت أزمة الرهن العقاري العديد من الآثار على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي يمكن إجمال أهم هذه الآثار من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية:

¹ - نبيل جعفر عبد الرضا، يوسف علي عبد الأسدي، أزمة العوالة أم عوالة الأزمة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2012، ص 40.

² - مدحت كاظم القرشي، ميسون عبدالغني عبدالكريم، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 32، 2012، ص 51.

³ - Brian Keeley , Patrick Love, De la crise à la reprise, OCDE, 2010, p12.

أ- معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوروبي: ارتفعت معدلات التضخم في كل من منطقتي الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو خلال سنة 2008، وذلك إثر تداعيات الأزمة العالمية ولارتباط الاقتصاد الأوروبي باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قنوات تدويل الأزمة خصوصا منها قناة سوق النقد أو "الارتباط الدولار"، وهو ما انعكس سلبا على المستوى العام للأسعار ومن ثم الاستهلاك ورفاهية الأفراد في الاتحاد بصفة عامة، وهو ما يؤدي تدريجيا لانخفاض معدلات النمو في كل من المنطقتين، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (1-2): معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوروبي قبل وبعد أزمة الرهن العقاري (%)

السنوات الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
منطقة اليورو	2.2	2.2	2.2	2.1	3.3	0.3	1.6
الاتحاد الأوروبي	2.3	2.3	2.3	2.4	3.7	0.9	1.9

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، واشنطن، أكتوبر 2010، ص175.

ب- التجارة الخارجية بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة: يشكل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر اقتصادين في العالم ويشكلان معا ما يقرب نصف الاقتصاد العالمي ولهما أكبر تجارة ثنائية واستثمار بيني، فتدفقات التجارة والاستثمار تبلغ نحو مليار دولار في اليوم ويمثلان معا 40% من التجارة العالمية، وهذين الاقتصادين مرتبطين إلى درجة عالية، فما يقرب من ربع مجموع التجارة بينهما تمثل معاملات الشركات المستثمرة على جانبي المحيط¹، وقد حققت الولايات المتحدة لعدة سنوات فائضا تجاريا مع الاتحاد الأوروبي بدأ سنة 1993 ثم ما لبث أن تحول إلى عجز تجاري متزايد (73.2 بليون دولار سنة 2009)، نظرا لتزايد تشابك العلاقات التجارية بينهما، فقد أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة سنة 2009، إذ استأثر بـ: 220.6 مليار دولار من إجمالي صادرات الولايات المتحدة (20.8%) و 181.8 مليار دولار من مجموع واردات الولايات المتحدة (18.1%)، كما أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة تمثل 18.3% من إجمالي الصادرات إلى البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في حين أن واردات الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة شكلت 12.9% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من البلدان غير الأعضاء²، وقد انخفضت مستويات التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ولا تزال أزمة الرهن العقاري لتكون أكثر وضوحا من الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي،

¹ -EUROPEAN CUMMUNITY , **Financial markts regulatory dialogue**,13-03-2010.

² -William H. Cooper, EU-US.Economic Ties : **Framework Scope and Magnitude**, Congressional Research Service, 27 January2011,pp3-4.

وإن كان بمعدل منخفض من معدل نمو النصف الثاني من سنة 2008، والانخفاض في الواردات عموماً قليل مقارنة بالانخفاض الذي شهدته الصادرات خلال النصف الثاني من سنة 2009.¹

ج- **معدلات الادخار والاستثمار العائلي في الاتحاد الأوروبي:** أثبتت التجربة أن البلدان التي تعتمد بشدة على التمويل الخارجي لميزانيات القطاع الخاص أكثر عرضة لانتكاسات المفاجئة في تدفقات رأس المال الأجنبي، ويجب أن نتوقع أن أكثر بلد يعتمد على التمويل الخارجي سيكون تأثر الأزمات المالية في أداء نموه أكبر،² وبالعودة للاتحاد الأوروبي نجد أن معدل الاستثمار في الأعمال التجارية قد كان في الربع الأول من سنة 2009، بين 21.7% و 21.8% على التوالي في كل من منطقة اليورو (EA16) * والاتحاد الأوروبي (EU27) **، واستمر معدل ادخار الأسر في الزيادة ومعدل الاستثمارات العائلية في الانخفاض في كل المناطق، وانخفضت معدلات الاستثمار في الأعمال التجارية، في حين كان المعدل الإجمالي لادخار الأسر 13.8% في EU27 مقارنة مع 12.3% في الربع الرابع من سنة 2008 في منطقة اليورو، وكانت هذه أعلى معدلات سجلت منذ بدء هذه السلسلة من الربع الأول من سنة 1999، أما في الربع الأول من سنة 2009 فقد كان معدل الاستثمار الإجمالي للأسر المعيشية 8.6% مقارنة مع 8.8% في الربع الرابع من سنة 2008 في منطقة اليورو، كما كان معدل الاستثمار المتري بنسبة 9.3% وهي أدنى نسبة تسجل منذ بدء هذه السلسلة في الربع الأول من سنة 1999، مقارنة مع 9.8% في الربع السابق، أما معدل الاستثمار الإجمالي للشركات غير المالية فقد كان 21.8% في الربع الأول من سنة 2009، مقارنة مع 22.8% في الربع الرابع من سنة 2008 في منطقة اليورو.³

هذا وقد واصلت معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار المتري الانخفاض في الربع الثاني من عام 2009 في كل من منطقتي الاتحاد (EA16) و (EU27)، حيث كان إجمالي ادخار الأسر 14.4% في (EU27) مقارنة مع 13.5% في الربع الأول من سنة 2009 في منطقة اليورو، كما بلغ معدل الاستثمار الإجمالي للأسر المعيشية في (EU27) 8.2% ومعدل الاستثمار المتري 9%⁴، أما في الربع الثالث من سنة 2009 فقد انخفض معدل ادخار

¹ -Eurostat, Eurostat regional yearbook2009, Europa, 2009, pp50-59.

² -Davide Furceri, Aleksandra Zdzienicka, The real effect of financial crisis in the European Transition Economies, Economics of Transition, The European Bank for Reconstruction and Development, Volume 19, 2011,p14

* منطقة اليورو: بلجيكا، ألمانيا، أيرلندا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، قبرص، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، النمسا، البرتغال، سلوفينيا، سلوفاكيا، فنلندا، وإتداء من 1 جانفي 2017 أصبحت تضم 17 دولة بانضمام استونيا للوحدة النقدية الأوروبية.

** - الاتحاد الأوروبي يشمل: منطقة اليورو + بلغاريا، جمهورية التشيك، الدنمارك، لاتفيا، ليتوانيا، المجر، بولندا، رومانيا، السويد، بريطانيا.

³ -Eurostat news release euro indicators,Sector Accounts :first quarter of 2009''Household saving rate at 15.6% in the euro area and 13.8% in the EU27 Business investment rate at 21.7% and 21.8% respectively'', Europe, 30 July 2009, pp1.3.

⁴ - Eurostat news release euro indicators,Sector Accounts : Second quarter of 2009 ''Household saving rate at 16.5% in the euro area and 14.4% in the EU27 Business investment rate at 20.8% in both zones'', Luxembourg, 29 october 2009,pp1-2.

الأسر للمرة الأولى منذ الربع الأول من سنة 2008 فقد بلغ 13.7% في الاتحاد الأوروبي (EU27) مقارنة بـ: 14.2% في الربع الثاني من سنة 2009 في منطقة اليورو.¹

د- معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي: سجّلت معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي عدة تغيرات في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وفيما يلي جدول يوضح معدلات البطالة في هذه الدول خلال الفترة (2000-2010):

الجدول (1-3): معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي (2010-2000)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات الدول
8.3	7.9	7.0	7.5	8.3	8.5	8.4	8.2	7.6	6.6	6.9	بلجيكا
10.2	6.8	5.6	6.9	9.0	10.1	12.1	13.7	18.2	19.5	16.4	بلغاريا
7.3	6.7	4.4	5.3	7.2	7.9	8.3	7.8	7.3	8.0	8.7	التشيك
7.4	6.0	3.3	3.8	3.9	4.8	5.5	5.4	4.6	4.5	4.3	الدنمارك
7.1	7.8	7.5	8.7	10.3	11.2	9.8	3.9	8.4	7.6	7.5	ألمانيا
16.9	13.8	5.5	4.7	5.9	7.9	9.7	10.0	10.3	12.6	13.6	استونيا
13.7	11.9	6.3	4.6	4.5	4.4	4.5	4.6	4.5	3.9	4.2	ايرلندا
12.6	9.5	7.7	8.3	8.9	9.9	10.5	9.7	10.3	10.7	11.2	اليونان
20.1	18.0	11.3	8.3	8.5	9.2	10.6	11.1	11.1	10.3	11.1	اسبانيا
9.7	9.5	7.8	8.4	9.2	9.3	9.3	9.0	8.6	8.3	9.0	فرنسا
8.4	7.8	6.7	6.1	6.8	7.7	8.0	8.4	8.6	9.1	10.1	إيطاليا
6.5	5.3	3.6	4.0	4.6	5.3	4.7	4.1	3.6	3.8	4.9	قبرص
18.7	17.1	7.5	6.0	6.8	8.9	10.4	10.5	12.2	12.9	13.7	لاتفيا
17.8	13.7	5.8	4.3	5.6	8.3	11.4	12.5	13.5	16.5	16.4	ليتوانيا
4.5	5.1	4.9	4.2	4.6	4.6	5.0	3.8	2.6	1.9	2.2	لكسمبورغ

¹ - Eurostat news release euro indicators, Sector Accounts : third quarter of 2009 "Household saving rate down to 15.8% in the euro area and 13.7% in the EU27 Business investment rate up to 21.3% and 21.1% respectively", Luxembourg, 28 January 2010, p1.

11.2	10.0	7.8	7.4	7.5	7.2	6.1	5.9	5.8	5.7	6.4	هنغاريا
6.8	7.0	5.9	6.4	7.1	7.2	7.4	7.6	7.5	7.6	6.7	مالطا
4.5	3.7	3.1	3.6	4.4	5.3	5.1	4.2	3.1	2.5	3.1	هولندا
4.4	4.8	3.8	4.4	4.8	5.2	4.9	4.3	4.2	3.6	3.6	النمسا
9.6	8.2	7.1	9.6	13.9	17.8	19.0	19.7	20.0	18.3	16.1	بولندا
11.0	9.6	7.7	8.1	7.8	7.7	6.7	6.4	5.1	4.1	4.0	البرتغال
7.3	6.9	5.8	6.4	7.3	7.2	8.1	7.0	8.6	6.8	7.3	رومانيا
7.3	5.9	4.4	4.9	6.0	6.5	6.3	6.7	6.3	6.2	6.7	سلوفينيا
14.4	12.0	9.5	11.1	13.4	16.3	18.2	17.6	18.7	19.3	18.8	سلوفاكيا
8.4	8.2	6.4	6.9	7.7	8.4	8.8	9.0	9.1	9.1	9.8	فنلندا
8.4	8.3	6.2	6.1	7.1	7.7	7.4	6.6	6.0	5.8	5.6	السويد
7.8	7.6	5.6	5.3	5.4	4.8	4.7	5.0	5.1	5.0	5.4	بريطانيا

Source :http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/images/5/55/Table_unemployment_rates.PNG,23-08-2016.

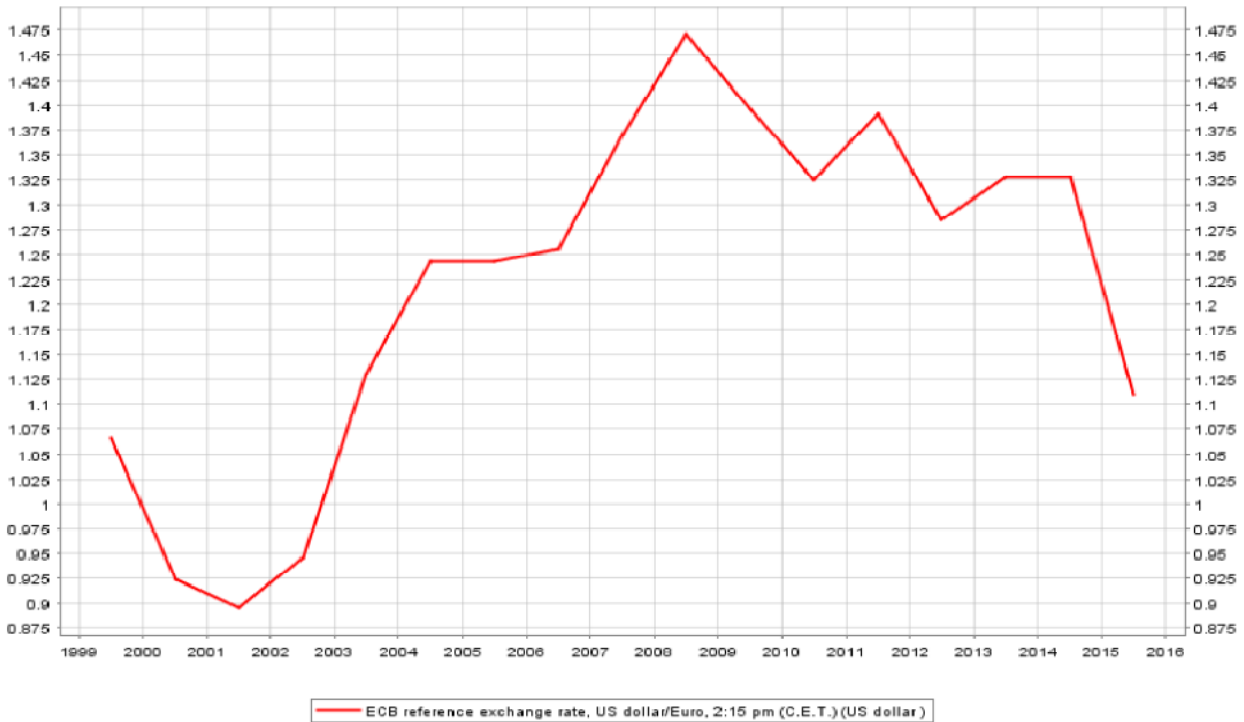
يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي عالية جدا خصوصا في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية، أما في ظل الأزمة المالية فقد سجلت معدلات البطالة ارتفاعا في معظم الدول الأوروبية لكن أقل من المستويات السابقة للأزمة، حيث بلغ معدل البطالة في اليونان 7.7 % سنة 2008، بينما بلغ 7.8 % و 6.7 % و 7.7 % في كل من فرنسا وإيطاليا والبرتغال على التوالي، في حين سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة جدا في كل اسبانيا وسلوفاكيا في سنة 2008 بنسبة بلغت 11.3 % و 9.5 % على التوالي، وهو ما يثبت التوقعات الفعلية لمنظمة العمل الدولية بخصوص زيادة عدد العاطلين عن العمل في أعقاب أزمة الرهن العقاري لسنة 2008.

4- آثار الأزمة المالية العالمية على أسعار الصرف العالمية: حيث كان لعقود الخيارات دور كبير في اضطراب أسعار الصرف في الأسواق الدولية وفي تدهور قيمة العملات لبعض الدول، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الإستراتيجية مثل النفط والسكر والقمح والسكر وأسعار السلع الصناعية مثل الحديد والاسمنت وأسعار

الذهب، بل إن أسعار النفط وصلت في بداية شهر سبتمبر إلى 147 دولار وهو أعلى سعر وصلت إليه أسعار هذه المادة في التاريخ.¹

هذا وقد شهدت سعر صرف اليورو تقلبات عديدة مقابل الدولار الأمريكي في أعقاب الأزمة المالية العالمية والشكل الموالي يوضح هذه التقلبات:

الشكل (3-1): أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي (1999-2016)



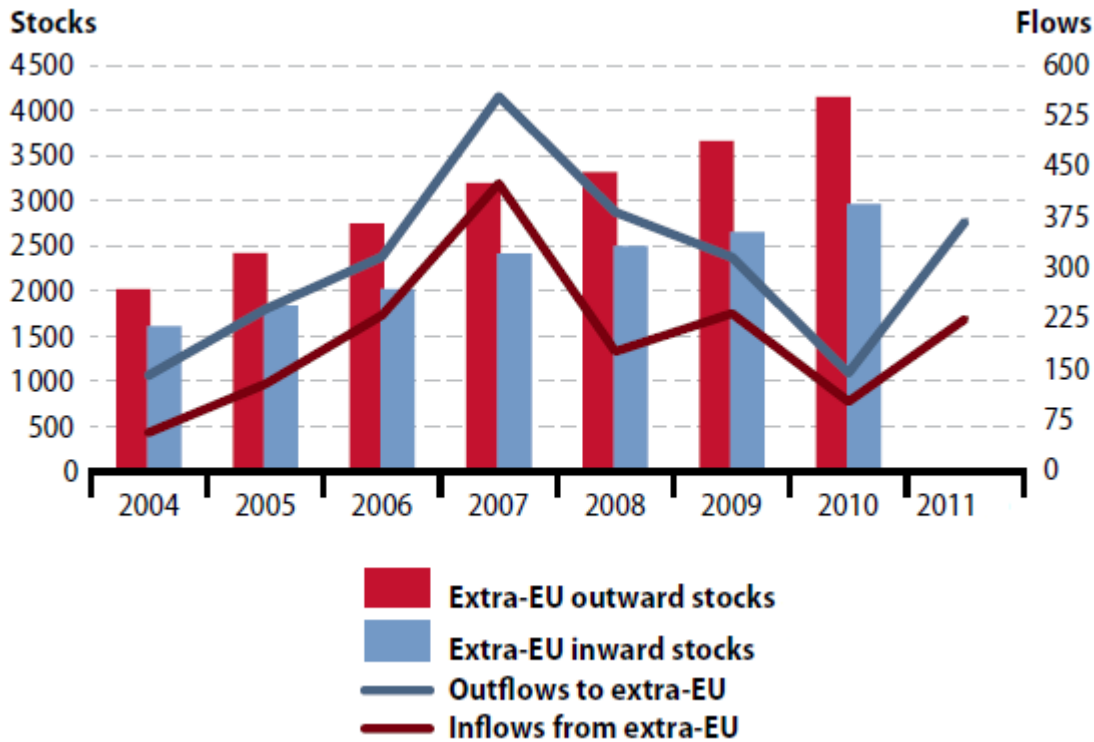
Source : European Central Bank(<https://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html>).

يلاحظ من الشكل أعلاه أن سعر صرف اليورو شهد عدة تقلبات ما بين الارتفاع والانخفاض، إلا أنه بداية من سنة 2008 بدأ يسجل تراجعاً واضحاً إلى غاية سنة 2010، وهذا راجع إلى السياسات النقدية والمالية التوسعية التي قامت بها الولايات المتحدة والدول الأوروبية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير على أسعار الصرف العالمية.

5- آثار الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الاتحاد الأوروبي: شهدت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الاتحاد الأوروبي عدة تغيرات في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ - محمود فهد مهيدات، عقود الخيارات ودورها في الأزمة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، أمواج للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص165.

الشكل (4-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2004-2011) ألف مليون يورو



Source :Eurostat European Community, International trade and foreign direct investment, European Union, 2013, p60.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة لدول الاتحاد الأوروبي سجّلت عدة تغيرات خاصة في بداية من سنة 2007 حتى سنة 2010، حيث استمرت التدفقات الصادرة في التراجع نتيجة شح السيولة لدى الدول الأوروبية نتيجة الأزمة المالية العالمية، بينما تراجعت التدفقات الاستثمارية الواردة ما بين 2007 و2008 ثم ارتفعت لتبلغ حوالي 225 مليون يورو ما بين 2008 و2009 وهذا نتيجة عودة الانتعاش الاقتصادي للعديد من الدول بفعل السياسات الاقتصادية المنتهجة في أعقاب الأزمة المالية.

المطلب الثالث: قنوات تدويل الأزمة المالية العالمية

نظرا لمكانة وأهمية وحجم الاقتصاد الأمريكي بالنسبة للاقتصاد العالمي وترابط العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية بينه وبين غيره من اقتصاديات العالم الأخرى، فإن حدوث أزمة مالية فيه سوف تلقي بظلالها وتنتقل آثارها إلى بقية الاقتصادات العالمية في وقت قياسي، ويمكن إبراز أهم قنوات انتقال الأزمة المالية الأمريكية عالميا كما يلي:

أولاً: قناة البنوك: برزت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت في وقت قياسي بفعل تزايد مظاهر الاندماج الطوعي للبنوك من خلال الاستحواذ، وإعلان تسعة عشر من بنوك ومؤسسات مالية إشهار إفلاسها بعد شهرين من اندلاع الأزمة المالية، ومن أهم هذه البنوك بنك ليمان براذرز وميريل لنش الذي اشتراه

بنك أوف أمريكا، وتحوّل بنكي مورغان ستانلي و غولدمان ساكس برغبتها إلى مجموعتين مصرفيتين قابضتين تابعتين لبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي للحصول على مساعدته في مواجهة الأزمة المالية العالمية.¹ لقد انتقلت عدوى الأزمة إلى الأسواق المالية وكانت أسهم القطاع المصرفي قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، وازدادت الأمور توترا بعد فشل بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات، وقد أصابت أعراض العدوى عددا من المؤسسات المالية، فمثلا تراجعت أسهم "سي تي غروب" أكبر بنوك أمريكا بنسبة 10% وهبطت أسهم " غولدمان ساكس" بنسبة 12%، وتراجعت أسهم "جي بي مورغان تشيس آند كومباني" بنسبة 10% أما مورغان ستانلي أكبر شركات التعامل في الأوراق المالية للخزانة الأمريكية، فقد هبطت أسهمها بنسبة 14%، وتملك الخوف باقي البنوك التي بدأت تضيق الخناق على عمليات الإقراض وهو ما راح يهدد المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي المتمثل في الائتمان، كما أن العجز في الموازنة الأمريكية بلغ 450 مليار دولار، وزاد العجز التجاري على 65 مليار دولار.²

ثانيا: قناة الأسواق المالية: تعد قناة أسواق المال من أكثر القنوات تأثيرا في انتقال الأزمات المالية بسبب تزايد دور أسواق الأوراق المالية في مختلف الدول، وتوجه العديد من المستثمرين إلى الاستثمار المحفظي والقيام بعمليات المضاربة في تلك الأسواق لتحقيق الأرباح،³ وتشير الأبحاث الحديثة أن احتمال حدوث أزمات مالية معدية وتحركات مشتركة مرتفعة عبر الأسواق المالية العالمية في المستقبل يعززه دخول أدوات مالية جديدة وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية وزيادة أهميتها،⁴ وقد رفعت العولمة من الروابط بين اقتصاديات العالم خاصة من خلال أسواق رأس المال وتدفقات التجارة بما يؤدي لتوزيع المدخرات ومن ثم الاستثمارات على نحو كفاء في العالم مقارنة بما يحدث في الماضي حينما اقتصر الاستثمار المحلي في معظم البلدان على المدخرات المحلية، إلا أن تلك العولمة تحمل على أرض الواقع تأثيرات سلبية على دول العالم، حيث تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات عنيفة* كتلك التي مرّ بها في العقد الماضيين،⁵ وقد ساعد تحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود على إضعاف صفتها الوطنية وإكسابها الصفة الدولية، فاستخدام أحدث الأجهزة الإلكترونية في هذه

¹ - حسين، يرقى، غزالي عماد، العدوى المالية ودورها في انتقال الأزمات المالية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية لعام 2008"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 26، العدد 4، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2012، ص 198.

² - نادية العقون، أزمة الرهن العقاري "عدواها وآليات انفصالها"، مرجع سابق، ص 104.

³ - حسين، يرقى، غزالي عماد، مرجع سابق، ص 199.

⁴ - بولو مارو، بيشاي يافه، أزمات المستقبل المالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 4، ديسمبر 2007، ص 29.

* - مع ارتباط الأسواق وحركات التدفق المالي أصبحت الأزمات المالية تنتقل من دولة إلى أخرى، وهذا ما ظهر في الأزمات المالية في روسيا سنة 1998 والبرازيل سنة 1999، ولعل غبار الأزمة في دول جنوب شرق آسيا خير دليل على ذلك.

⁵ - عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادى، الأزمات المالية سجل التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010، ص 11.

الأسواق تسمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل أو مجموعة من الأصول المالية في عدة أسواق بوقت واحد،¹ فمن خلال شبكات المعلومات الدولية تم ربط جميع الاقتصاديات والبلدان والمجتمعات وأصبحت تخضع لتأثر وتأثير متبادلين مستمرين، وهذا الأثر المتبادل يتجسد في منظومة المال الدولية من خلال ارتباطات البورصات في العالم، إذ سرعان ما ينتقل أثر ما يحدث في بورصة ما إلى باقي البورصات في العالم رغم تباعدها.²

جدير بالذكر أن الأسواق المالية الواسعة جدا والمرتبطة إلكترونيا لم تغير من احتمالات تطاير الفقاعات المالية وانتقال آثار الهبوط والارتفاع في أسعار الأوراق المالية، وإنما جعلت من الممكن أن يتضاعف حجم هذه الفقاعات، وقد ربطت هذه الأسواق الوطنية ببعضها البعض بحيث غدت عرضة للاهتزاز معا،³

لقد كان احتمال ظهور الفقاعات المالية في الأسواق المالية اعتبارا مهما بالنسبة لصناع السياسة، فقد تبني وتؤسس الأسواق المالية حياة خاصة من خلال الفقاعات المالية التي تستمر عددا من السنين وحتى الفقاعات التي تستمر فترة قصيرة لكن تترتب عليها نتائج كبيرة، وقد تولّد الأزمات المالية التي تنشر عبر البلدان خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة، وقد كان هذا دافعا لأبحاث تدور حول أسباب انتشار الأزمات ومدادها، وقد تناولت "جلا سييلا كامينسكي" و"كارمن وينهارت" أحد جوانب هذا السؤال بدراسة تحركات شديدة الإيجابية والسلبية في الأسواق المالية، ووجدتا أن مثل هذه التحركات المتطرفة في الأسواق الناشئة هي تحركات شبيهة في مراكز مهمة والأرجح أن تصبح العدوى المالية عالمية.⁴

إن المتتبع لما يحدث في الأسواق المالية يجد أن بعض أصحاب رؤوس الأموال اعتادوا على الاستثمار في عدّة أسواق مالية في آن واحد، بغرض التحوّط، فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة قد لا تصاب أسهمهم الأخرى بخسارة أيضا ولكن في حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية، وعادة ما تتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم.⁵

من بين الدلائل الحقيقية للدور السلبي الذي تؤديه الأسواق المالية في تدويل الأزمات المالية الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي سنة 2008 والتي انتقلت عدواها من الأسواق الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية والأسواق الخليجية، حيث هبطت أسواق الأسهم الأوروبية بعدما أكد رئيس الوزراء البريطاني "غوردن براون" قرار السلطات البريطانية تأمين مصرف برادفورد أند بينغلي، كما سلكت بلجيكا الخطوة نفسها مع مصرف فورتييس، وهما المصرفان اللذان تأثرا كثيرا بأزمة الرهن العقاري وهو ما خلق حالة من التوتر والترقب في الأسواق

¹ - مروان عطون، مرجع سابق، ص 205.

² - ضياء مجيد الموسوي، الحدائق والمهجنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 42.

³ - ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 35.

⁴ - روين بروكس، كريستين فوريس، الرقص بانسجام، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 2، جويلية 2003، ص 49.

⁵ - بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص 108.

المالية الأوروبية، أما بالنسبة للأسواق الخليجية فقد شهدت تراجعاً حاداً في تداولات البورصات حيث أرجع محللون ماليون هذا التراجع إلى إشهار إفلاس بنك ليمان براذرز رابع أكبر بنك استثمار في أمريكا، كما انخفضت مؤشرات الأسهم في دول الخليج إلى أدنى مستوياتها، ناهيك عن هروب المستثمرين من الأسواق خشية تأثرها بتداعيات الاضطرابات الحاصلة في قطاع المال الأمريكي، هذا وقد فقد مؤشر التداول في البورصة السعودية 34.3% من قيمته منذ بداية سنة 2008، و أغلق السوق المالي الكويتي بخسارة بلغت ما يقارب 488 نقطة وهي أكبر خسارة شهدتها في ذات السنة.¹

ثالثاً: قناة الصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية: أكاديمياً وعلمياً لا يزال الخطاب المبشر والمروج لتحرير التجارة سواء من خلال المفاوضات متعددة الأطراف أو من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة يستمد شرعيته من توليفة ركبت عمدا لتجمع بين التجارة والتنمية ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية بكامل مستويات تدفقها وبين ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية، لذلك فإن الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية تركز على تجارة محررة دون معوقات، وذلك لتحقيق الثنائية المتلازمة (تحرير تجاري، أكثر نمو اقتصادي أكبر) ويتجلى ذلك في كثير من الخطابات الرسمية والأبحاث والكتابات العلمية.² إن الارتفاع في معدلات الارتباط في ظل الانفتاح المسجل عبر تفكيك كافة أشكال الحماية سواء من خلال ترتيبات المنظمة العالمية للتجارة، أو من خلال الترتيبات الإقليمية الداعمة لمرتكزات هذا التحرير، أصبح من السهل انتقال الأزمات من مراكز نشوئها إلى غيرها من الدول عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية مما يسهل انتقال حالات الركود والكساد في اقتصاديات الدول المتأزمة إلى باقي الاقتصاديات، وذلك بمستويات مختلفة ("خلل اقتصادي"، "مشكل اقتصادي"، أو "أزمة اقتصادية") بحسب معاملات الارتباط ودرجات الانفتاح.³

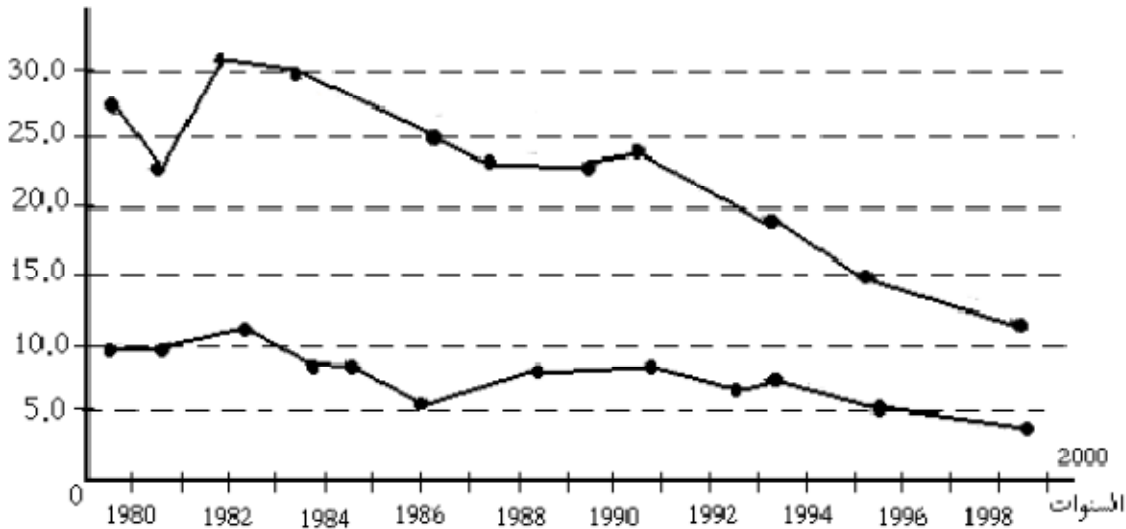
ولمزيد من التوضيح يمكن إدراج الشكل الموالي والذي يؤكد الطرح السابق:

¹ - بوغون بجياوي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، دار الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2011، صص 66-68.

² - عقبة عبداللوي، نور الدين جوادى، الأزمات المالية سجل التدويل وأطروحات التعولم العالمي، مرجع سابق، ص 8.

³ - عقبة عبداللوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية "دراسة قياسية لتكتل النفط 1980-2012"، أطروحة دكتوراه في علوم التسير، (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 160.

الشكل (5-1): تراجع معدل التعريفية الجمركية بين 1980 إلى 2000 كمؤشر لتزايد الانفتاح التجاري



Source : Le Commerce Mondial au 21 eme siècle, IFRI (Institut Français des Relations Internationales), 2002, p247.

يلاحظ من الشكل أعلاه أنه كلما يتراجع معدل التعريفية الجمركية فإن ذلك يؤشر على زيادة الانفتاح التجاري. بمعنى آخر أن إلغاء القيود التي تحول دون انسياب السلع والخدمات بين الدول يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري فيما بينها، وهو ما يؤدي إلى زيادة احتمالية انتقال الأزمات واتساع نطاق تأثيرها وشدتها، أي أن انتشار الأزمات يتفشى عبر معبر صفقات التجارة الخارجية تصديرا و استيرادا مع شركات الدول المتأزمة. والذي يؤكد هذا القول أنه قبيل ظهور أزمة الرهون العقارية شكل الاستهلاك الخاص في الولايات المتحدة نحو 16% من الناتج العالمي أما سنة 2008 فبلغ نحو 10 تريليونات دولار، فما قام به المستهلكون الأمريكيون من اقتصاد في الإنفاق زج بالاقتصاد العالمي في كساد عميق، ففي ظل حالة الركود التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي كان من الطبيعي أن يتجه المستهلكون الأمريكيون الذين يواجهون انخفاضاً في مداخيلهم إلى تقليص إنفاقهم الإجمالي، بما في ذلك إنفاقهم على الواردات ومع الانخفاض في الواردات الأمريكية تبدأ صناعات التصدير للدولة المقابلة في تقليص إنتاجها، وينتقل هذا الإنكماش في الصناعة التصديرية بدوره إلى بقية الاقتصاد عبر قنوات اتصال مختلفة.¹ لمزيد من التوضيح حول انعكاسات أزمة الرهون العقارية على التدفقات التجارية العالمية يمكن إدراج الشكل الموالي:

¹ - عقبة عبداللاوي ، المرجع السابق، صص 161-162.

الشكل (6-1): الناتج المحلي الإجمالي وآثار التجارة خلال سنوات الأزمة لبعض الدول



Source: Warwick J. McKibbin, The Potential Impact of the Global Financial Crisis on World Trade, The World Bank, Policy Research Working Paper 5134, November 2009, p29.

إذن القراءة الاقتصادية للشكل أعلاه تبين أن زيادة حجم الصادرات يؤدي حتما إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وانخفاضها يؤدي بالضرورة إلى تراجع حجم الناتج، وهو ما نلاحظه في كل من الولايات المتحدة، ألمانيا، بريطانيا، اليابان، حيث سجلت صادرات الولايات المتحدة انخفاضا في النمو ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 2008 ليتواصل هذا الانخفاض حتى سنة 2010 ليسجل انخفاضا بـ: 15% وهو ما انعكس على معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا: الاحتباس الدولارى (الارتباط بالدولار): خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأغنى قوة على وجه الأرض، فيما أثقلت الديون حينها بريطانيا وأوهنت قواها، وخرجت فرنسا من الحرب منهوكة القوى والحضور، وخرج الاتحاد السوفييتي منها نازفا حتى الخراب، ثم أخذت الهيمنة الأمريكية صورتها الرسمية بتدشين ما عرف باسم اتفاقيات بروتون وودز، حيث وضعت القواعد المالية الجديدة وهي القواعد التي رسّخت الدور الرئيسي للدولار (كبديل للجنيه الإسترليني)، وتمخض عنها إنشاء مؤسستين جديدتين أصبحتا بمثابة

القبضتين التين تحكّم بهما واشنطن شؤون العالم، كما جاء مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بالدولار لترسيخ قوة الدولار وضمن تهيئة الفرص أمام المنتجين الأمريكيين.¹

وكان من أبرز المشاركين في بروتون وودز عالم الاقتصاد جون ماينرد كيتز، الذي رفض هيمنة الدولار واقترح نظاما ماليا يعتمد على وحدة حسابية تكون عملة دولية جديدة تحمل اسم "بانكور" لكن موازين القوى حينها لم تكن في مصلحته، حيث فاز الدولار وأعقب ذلك هيمنة الولايات المتحدة على الغرب وبذلك انخرط السياسة الأمريكية في عمل ما يحلو لهم تاركين لغيرهم أثقال دفع الثمن، وعندما تعقد الموقف تعقيدا شديدا لجأت الولايات المتحدة بمفردها إلى تغيير القواعد المعمول بها، ومن ذلك ما أعلنه وزير الخزانة الأمريكي "جون كونايلي" * على مسامع نظرائه الأوروبيين سنة 1971 (الدولار عملتنا لكنه مشكلتكم).²

ويقصد بالاحتباس الدولار أن النظام الاقتصادي العالمي برمته وبشقيه المالي والاقتصادي محتبس ضمن العملة الأمريكية (الدولار) عملة التجارة العالمية دون منازع ووحدة الاحتياطات الدولية دون شريك وآلية تسوية المدفوعات الدولية دون أية تحفظات،³ وتجدد الإشارة على أن التجربة المؤلمة لدول جنوب شرق آسيا تؤكد مرارة الارتباط الحاصل جرّاء تعويم عملاتها وارتباطها ارتباطا وثيقا بالدولار، فحينما أثرت الشكوك حول استدامة ترتيبات سعر الصرف، بدأت خطوات متسارعة للتدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل تجاه دول الأقاليم ساعية للاختطاف السريع للمضاربة، وبفقدان المستثمرين الأجانب لثقتهم باقتصاد ومالية دول الإقليم تعرضت العملات المحلية لضغوط المضاربة، واستمرت الضغوط لتنفذ الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية وبالتالي فقداها لسلاحها الأساسي للحفاظ على القيمة التعادلية للعملة، ومن ثم صار الاتجاه نحو التعويم أمرا لا مفر منه، عندما أصبح استمرار وجود رؤوس أموال قصيرة الأجل والتي استثمرت بسبب ارتفاع أسعار الفائدة دون جدوى، والنتيجة لابد من إحداث التدفق المعاكس من الخارج من قبل المضاربين وهو ما حدث فعلا.⁴

وتجدد الإشارة إلى أن قيمة الدولار الأمريكي انخفضت في احتياطات العملات العالمية بمقدار 10 نقاط تقريبا في أقل من عشرة أعوام، و كانت في منتصف سنة 2008 تشكل 62.4% فقط من العملات التي تحتفظ بها البنوك المركزية مقارنة بنحو 71.2% في نهاية سنة 2000، وخلال الفترة ذاتها ارتفع نصيب اليورو من 18.3% إلى 27% على المستوى العالمي، أما الين الياباني الذي يقف شاهدا على قوة اليابان بين عامي 1970-1990 فقد تدهور هو الآخر من 6.1% إلى 3.4% عندما تنبأ بتدهور الدولار الأمريكي، تراجع الدولار

¹ - مارتين بولار، انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 358، لبنان، ديسمبر 2008، ص 138.

* - "جون كونايلي": هو سياسي وضابط ومحام من الولايات المتحدة الأمريكية ولد في فلورسفل سنة 1917م، تولى منصب وزير الخزانة الأمريكي والأمين العام، توفي سنة 1993.

² - مارتين بولار، مرجع سابق، ص 138-139.

³ - عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية سجل التدويل وأطروحات التعولم الثالثي، مرجع سابق، ص 14.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 14.

واستمراره في ذلك يلقي بظلاله على اقتصاديات الدول التابعة المرتبطة عملاتها بالدولار، فانخفاض سعر صرف الدولار له تأثير مزدوج على اقتصاديات هذه الدول نتيجة للارتباط الدولار من جهة، وبسبب تسعير الصادرات والواردات السلعية من جهة ثانية وبذلك تكون الحسائر مزدوجة.¹

المطلب الرابع: الآليات المطبقة للخروج من الأزمة المالية العالمية

كشفت الأزمة المالية العالمية عن عجز النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي ينادي دائما بالحرية المطلقة وتعالت بذلك الأصوات المنادية بوضع الأسس الكفيلة بقيام نظام اقتصادي عالمي جديد للخروج من النفق أو مواجهة واحتواء الآثار التي خلفتها تداعيات تلك الأزمة العالمية التي جعلت بالاقتصاد الأمريكي أو القطب الواحد يبحث عن قارب للنجاة يستصرخ بحثا عن حلول عاجلة لمواجهة ما يلي أهم خطط الإنقاذ المطبقة:

أولا: خطة الإنقاذ الأمريكية: إعتبر خبراء اقتصاديون وماليون خطة إنقاذ الولايات المتحدة من الأزمة المالية الطاحنة بأنها أكثر الخطوات التي اتخذتها الحكومة شمولا لصالح أسواق المال في البلاد منذ الكساد العظيم وربما على التاريخ، ورأت صحيفة نيويورك تايمز أن الحكومة الأمريكية خطت بذلك خطوة بالغة الأهمية حولت بموجبها مركز النفوذ الاقتصادي من وول ستريت في نيويورك إلى واشنطن، وقالت إن خطة الحكومة الرامية لدعم البنوك كبيرها وصغيرها مع حزمة إجراءات الإنقاذ الأخيرة إلى جانب ضمانات بكفالة القروض التجارية وأسواق المال وعمليات الإقراض بين البنوك تعد الأشمل من نوعها منذ الكساد العظيم وربما في أي وقت مضى بحسب الخبراء،² وتتضمن الخطة العديد من النقاط يمكن إجمال أهمها فيما يلي:³

- 1- السماح للحكومة بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري؛
- 2- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس وبملاك أعضاء الكونغرس حق النقض "الفيتو" على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه 700 مليار دولار؛
- 3- تساهم الدولة في رؤوس الأموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق؛
- 4- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى بوضع خطط مماثلة؛
- 5- وضع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد؛
- 6- منح إعفاءات ضريبية بقيمة 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات؛

¹ - بوضيعة رحيمة، مرجع سابق، ص110.

² - خالد أمين عبد الله، محمد أحمد صقر، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2009، ص108.

³ - منية خليفة، المهدي ناصر، الأساليب المنتهجة لمواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة دوليا وعربيا، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص3.

- 7- تعيين مفتش عام مستقل لتابعة قرارات وزير الخزانة؛
- 8- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة؛
- 9- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضوره في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
- 10- إتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات؛
- 11- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بـ: 500 ألف دولار.

ثانياً: قمة دول منطقة اليورو لمواجهة أزمة الرهن العقاري: عقدت تلك القمة في باريس بتاريخ 2008/10/12 حيث أبدت دول منطقة اليورو استعدادها لضمان عمليات إعادة تمويل البنوك حتى نهاية 2009 مؤكدة أنه بوسعها التدخل بعدة وسائل لدعم جميع المصارف من خلال تقديم ضمانات أو تأمينات أو تدابير مماثلة، وجاء في البيان الصادر عن تلك القمة أنه سيكون في وسع حكومات الدول المتعاملة باليورو أن تبادل أسهم مشكوك فيها مقابل سندات رسمية وأن هذا الإجراء سيقم سارياً حتى 31 ديسمبر 2009، وتطبيقاً لخطة العمل التي تبنتها القمة الأوروبية لمنطقة اليورو أعلنت خطة الإنقاذ الألمانية عن 470 مليار يورو لما يعادل 645 مليار دولار، وتشمل ضمانات بقيمة 400 مليار يورو ومشاركة في إعادة هيكلة رؤوس أموال البنوك بقيمة 70 مليار يورو، وأعلنت فرنسا خطة إنقاذ بلغت حوالي 417 مليار دولار وذلك في إطار التدابير التي إعتمدتها مجموعة اليورو، من جانب آخر لوحظ على منطقة اليورو الأوروبية أنها أقرت ما يسمى بالتأميم الجزئي كأحد السبل الضرورية والمؤقتة لعلاج الأزمة وتداعياتها من خلال ما يسمى ببرنامج شراء الأصول لحين تستقر الأوضاع المصرفية وأوضاع الشركات.¹

ثالثاً: خطة الدول السبعة الصناعية لمواجهة أزمة الرهن العقاري: وضعت مجموعة الدول الصناعية السبعة الكبرى* خطة تحرك لمواجهة الأزمة المالية العالمية وتعهد أعضائها بمنع إفلاس المصارف الكبرى واتفقت القمة على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة²، وتتألف هذه الخطة من النقاط التالية:³

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 346-347.

* "الدول الصناعية السبع" هي: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

² - عبد الغني دادان، جعدي شريفة، أهمية حوكمة الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012، ص 165.

³ - فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية، التنبؤ بالأزمة "فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهةها"، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 10.

- 1- اتخاذ إجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى ومنع إفلاسها؛
- 2- اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة ورؤوس الأموال؛
- 3- استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات قوية ومتناسكة من قبل السلطات العامة لاستعادة ثقة المودعين في سلامة ودايئهم؛
- 4- القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن العقاري الذي كان سببا في الأزمة المالية العالمية.

رابعا: قمة العشرين* :اجتمعت مجموعة العشرين مرتين بعد انفجار الأزمة العالمية وذلك للبحث في جوانب الأزمة وفيما يلي هاتين القمتين:

1-القمة الأولى لمجموعة العشرين:

- عقدت هذه القمة في واشنطن في 15 نوفمبر 2008 وأهم المقترحات التي تمت دراستها مايلي:¹
- أ- دعت الصين إلى إعادة النظر في النظام الرأسمالي برمته عن طريق إدماج الدول الناشئة في وضع السياسات العالمية المتعلقة بالصرف والتمويل والاستثمار؛
 - ب- إنقاذ عدد من الشركات الكبرى من الإفلاس حيث قام مجلس الشيوخ الأمريكي بدراسة مساعدة قدرت بـ:25مليار دولار لإنقاذ سوق السيارات؛
 - ج- خروج المشاركين في القمة بتوصيات تشمل طرق التعاون بين البنوك العالمية الكبرى وصندوق النقد الدولي وكذا البنك الدولي؛
 - د- إمكانية العودة إلى النظام القديم لتحديد قيمة العملات أي اعتماد قيمة الذهب لا قيمة الدولار؛
 - هـ- رفع سقف ضمان الودائع لتجديد الثقة في نظام الائتمان الرأسمالي؛
 - و- دعوة الصناديق السيادية في الدول النفطية إلى إقراض البنوك الإسلامية والاستثمار في سندات حكومية؛
 - ز- الضغط على دول أوبك كي تعدل من سياسة الإنتاج من النفط وخاصة السعودية التي شاركت في قمة العشرين.

2-القمة الثانية لمجموعة لعشرين: عقدت مجموعة العشرين قمته الثانية في لندن في 12أفريل 2009 ومن أهم ما جاء فيها نذكر:²

* تضم "مجموعة العشرين" دول مجموعة الثمانية الكبرى وهي ألمانيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان و بريطانيا وروسيا بالإضافة إلى أستراليا وعدد من الدول الأكبر اقتصاديا من الدول النامية وهي جنوب إفريقيا والسعودية والأرجنتين والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية والهند وواندونيسيا والمكسيك وتركيا، أما العضو العشرين فهو الاتحاد الأوروبي الذي تمثله في هذه القمة فرنسا.

¹ - علة مراد، الأزمات المالية الدولية من الخميس الأسود إلى تسونامي المجنون ، مرجع سابق، صص83-84.

² - علة مراد، الأزمة المالية العالمية... تأمل ومراجعة ، مرجع سابق، صص25-26.

- أ- زيادة موارد صندوق النقد الدولي ومساعدة الدول الأكثر فقرا في العالم؛
- ب- تشديد آليات الرقابة على عمل البنوك والمؤسسات المالية وفق آليات عابرة للحدود وإخضاع المكافآت المدفوعة لمسؤولي البنوك لرقابة أكثر تشدداً؛
- ج- استحداث مجلس خاص بالاستقرار المالي، للعمل مع صندوق النقد الدولي بما يضمن التعاون عبر الحدود؛
- د- فرض إجراءات تنظيم دقيقة خاصة بتسيير صناديق التوفير ووكالات التصنيف الائتمانية العالمية؛
- هـ- المسارعة إلى العمل على تطهير البنوك من الديون المعدومة (الأوراق المالية التي تملكها البنوك والمؤسسات المصرفية)؛
- و- تخصيص 250 مليار دولار لتمويل التجارة العالمية على مدى عامين بهدف زيادة حجم التجارة الدولية؛
- ز- تخصيص 50 مليار دولار لمساعدة البلدان الأكثر فقرا في العالم.

خامساً: الإجراءات المتخذة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة أزمة الرهن العقاري: قامت العديد من الدول الخليجية باتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹

1- الكويت: لأجل التخفيف من حدة التوترات في الأسواق المالية قامت الدولة بضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق، وعرض البنك المركزي أموالاً لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر قصد توفير السيولة للبنوك خاصة بعد هبوط أسعار البورصة في الفترة الأخيرة؛

2- الإمارات: منح المصرف المركزي الإماراتي قروض قصيرة بقيمة 50 مليار درهم، أي ما يعادل 13.61 مليار دولار وخصّص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية، ومن جهة أخرى ولتدعيم حجم السيولة النقدية في البنوك قام بإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تبقى عن مدتها 14 يوماً، وألغى بصفة مؤقتة الأيام الست للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية قصد إتاحة السيولة للبنوك في الأجل القصير خاصة بعد أن أعلن بنك دبي الوطني تقليل منح القروض الكبيرة وخطط السداد؛

3- قطر: بغية تعزيز الثقة في سوق الأوراق المالية بالدوحة، قررت هيئة الاستثمار شراء ما بين 10-20% من رأسمال البنوك المدرج في السوق لتعزيز ثقة الجمهور في الملاءة المالية للبنوك وتم تدعيم ذلك بشراء أسهم محلية لدعم أسهم البورصة خاصة بعد الانخفاضات المتتالية التي عرفتتها البورصة وعزوف جماعي للمستثمرين إلى جانب ذلك قامت بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وهو إجراء اتخذته معظم دول مجلس التعاون الخليجي للتقليل من تكلفة تمويل البنوك؛

4- السعودية: أعلن البنك المركزي السعودي عن توفير أي سيولة نقدية تحتاجها البنوك، ومنحها خيار اقتراض ما قيمته 75% من الأوراق المالية الحكومية التي تبلغ قيمتها 200 مليار ريال أي ما يعادل 53.1 مليار دولار، كما

¹ - محمد إبراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، السعودية، 2014، ص ص 227-228.

قرّر البنك المركزي خفض معدلات الفائدة بنصف نقطة لتصبح 5%، وكذلك خفض معدل الاحتياطي الإجباري الذي ينبغي على البنوك التجارية المحافظة عليه مقارنة بودائعها من 5% - 10%.

ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي وتضرر عملاتها، أدركت هذه الدول * أن ربط عملاتهم بالدولار لم يعد مناسباً في ظل انخفاض حاد في أسعار البترول وأسعار الأسهم، وهو ما دعى إلى عقد اجتماع مقرر يومي 29-30 ديسمبر 2008 للاتفاق على " وحدة نقدية موحدة ".

سادساً: موقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الأزمة المالية العالمية: تبني صندوق النقد الدولي الإجراءات التي تقدمت بها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى لمواجهة الأزمة المالية العالمية وسط تحذيره من أن النظام المالي العالمي على وشك الانهيار ما لم يتم وضع خطط عاجلة لاحتواء هذه الأزمة، وخرج اجتماع أعضاء صندوق النقد الدولي الذي عقد في واشنطن بالإجماع على ضرورة دعم خطة التحرك التي تقدمت بها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى لمواجهة الأزمة العالمية والتي تدعو إلى توفير كل الوسائل والإمكانات لدعم البنوك الكبرى للحيلولة دون انهيارها والعمل على استعادة الثقة في الأسواق العالمية، وحذّر صندوق النقد الدولي من أن النظام المالي العالمي على وشك الانهيار إذا لم يتم التحرك بسرعة لوقف الإعصار المالي العالمي¹، وفي صورة قائمة رسمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول الفقيرة حينما أعلننا في بيان مشترك إثر اجتماع في واشنطن خلال شهر أبريل 2009 أن الأزمة الاقتصادية العالمية تحولت إلى كارثة إنسانية وإلى نكبة في الدول النامية وجاء في البيان أن الاقتصاد العالمي تدهور بشكل كبير منذ إجتماع المنظمين الأخير، مما ينبئ بنتائج خطيرة خاصة في الدول النامية، وأشار البيان إلى أن أكثر من 50 مليون شخص يعانون من فقر مدقع خصوصاً من النساء والأطفال بسبب الأزمة مشدداً على ضرورة العمل من أجل تخفيف تأثيرها على الدول النامية وتسهيل مساهمة هذه الدول في النهوض المالي.²

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي قد اضطلع بدور قيادي في مساعدة بلدانه الأعضاء على التصدي للتحديات المباشرة التي فرضتها الأزمة والعمل على إرساء نظام مالي عالمي أكثر قوة، ولمعالجة هذه التحديات تركزت جهود الصندوق على:³

- 1- تقديم المشورة بشأن السياسات والدعم المالي في الوقت المناسب للبلدان الأعضاء على نحو يلي احتياجاتها؛
- 2- تحليل المصدر الذي نشأ عنه الخطأ بغية تقوية النظام المالي لمواجهة تكرار أي من هذه الأزمات في المستقبل؛
- 3- وضع اللبنة الأساسية لإنشاء بنية مالي جديد، وفي نفس الوقت أدت الأزمة إلى تسريع وتيرة بعض عناصر برنامج عمل الصندوق وإعادة توجيه موارده نحو المجالات التالية:

* - الدول هي: قطر، الإمارات، السعودية، الكويت، البحرين، عمان.

¹ - حمد فواز الدليمي، أحمد يوسف دودين، إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 162.

² - محمد سعد محي، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص 207.

³ - صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة العالمية، التقرير السنوي، واشنطن، 2009، ص 10.

أ- استيفاء أولويات الرقابة؛

ب- إصلاح إطار الإقراض المعتمد لدى الصندوق؛

ج- دعم البلدان منخفضة الدخل؛

د- زيادة أنشطة الصندوق في مجال بناء القدرات؛

هـ- إصلاح نظام الحوكمة المؤسسية في الصندوق وزيادة موارد الصندوق المتاحة؛

4- تعزيز أطر المساءلة والشفافية الداخلية، وتنشيط دور الموارد البشرية في المؤسسة الدولية؛

5- توفير الحماية لموارد الصندوق وعملياته الأخرى، فضلا على وضع الصندوق على مسار مالي أكثر صلابة.

وتجدر الإشارة إلى أن إصلاح نظام الإقراض الحالي من قبل صندوق النقد الدولي يقوم على ما يلي:¹

أ - **تحديث الشرطية:** يسعى صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح إلى إجراء تحديث قائم على خلق

نوع من الموازنة بين شروطه المرتبطة بالإقراض ودرجة القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء وأساسياتها الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على معايير الأهلية التي تحدد سابقا (الشرطية المسبقة) وليس على أساس الشرطية التقليدية (اللاحقة)، على أن تتم عملية مراقبة تنفيذ السياسات الهيكلية في البرامج المدعومة بموارد الصندوق في إطار مراجعة البرامج بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية؛

ب - **استحداث خط الائتمان المرن:** عبارة عن قرض حديث مزدوج الاستخدام، قابل للتجديد دون قيود، تستفيد منه الدول التي أثبتت مستوى قوي في تنفيذ السياسات الاقتصادية، لتلبية الاحتياجات الطارئة (أساسي وقائي) واحتياجات ميزان المدفوعات الفعلية، دون الالتزام بتحقيق أهداف معينة في مجال السياسات الاقتصادية على أن تلتزم بالتسديد في آجال تمتد من 3.25 سنة إلى 5 سنوات. نظرا لتوفره على معايير الأهلية؛

ج - **دعم اتفاق الاستعداد الائتماني:** يتيح هذه الإصلاحات قدرا من المرونة في إقراض البلدان التي قد لا تكون مؤهلة للاستفادة من خط الائتمان المرن وتحتاج إلى تأمين وضعها، ولهذا يمكنها أن تعتمد على الاتفاقات الوقائية للاستعداد الائتماني عالي الموارد في عملية الإقراض، وعلى غرار الائتمان المرن تراعي الاتفاقات الوقائية ظروف كل بلد على حدة، كما تحقق قدرا أكبر من المرونة عن طريق السماح بتركيز صرف القرض في البداية والحد من كثرة المراجعات وعمليات الشراء حيثما كان هناك مبرر كاف من قوة السياسات المتبعة في البلد المعني وطبيعة مشكلة ميزان المدفوعات التي يواجهها؛

د - **مضاعفة حدود الاستفادة من القروض:** يجري العمل على مضاعفة حدود استفادة البلدان الأعضاء من القروض التي تقدم بشروط غير ميسرة، حيث تبلغ الحدود القصوى الجديدة للاستفادة من موارد الصندوق 200% من حصة

¹ - نشرة صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة، 24 مارس 2009، ص 3-4.

العضوية على أساس سنوي و 600% منها على أساس تراكمي، ويهدف رفع الحدود على هذا النحو إلى طمأنة البلدان إلى كفاية موارد الصندوق المتاحة لتلبية احتياجاتها التمويلية.

هذا وفيما يخص إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية فقد أشارت الدراسات التحليلية لصندوق النقد الدولي حول أسباب الأزمة المالية العالمية إلى التوسع الهائل للنظام المالي في السنوات الأخيرة وظهور الكثير من الأدوات المالية التي كان يعتقد أنها تحقق مكاسب كبيرة مع درجة مخاطرة قليلة، وأن الأزمة ما هي إلا نتيجة لتراكم مجموعة من الاختلالات يمكن إيجازها في النقاط التالية:¹

أ- عدم قدرة هيئات التنظيم المالي على اكتشاف ورصد المخاطر الناتجة عن الابتكارات المالية، حيث عجز الانضباط السوقي والعمل التنظيمي على احتواء المخاطر الناتجة عن سرعة ابتكار وزيادة الرفع المالي التي شهدتها العقود السابقة؛

ب- ضعف مستوى التعاون المالي الدولي (بين المؤسسات المالية الدولية) الذي كان سببا في إضعاف القدرة على رصد نقاط الضعف المتزايدة والروابط القائمة عبر الحدود؛

ج- إهمال وإغفال صانعي السياسات لحجم كبير من الاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية التي تسبب في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي وفي سوق العقارات، فقد ركزت معظم البنوك المركزية على معالجة التضخم دون التركيز على المخاطر الناتجة عن ارتفاع أسعار الأصول (خاصة العقارية)، وأعطت الأجهزة الرقابية المالية أولوية للقطاع البنكي الرسمي وأهملت مخاطر القطاع المالي غير الرسمي.

إضافة إلى كل هذا فقد قام صندوق النقد الدولي بإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة بعد اجتماع قمة العشرين بمدينة لندن في أبريل 2009، والتي اعتمدت خطة دعم قيمتها 1.1 تريليون دولار من أجل معالجة الأزمة المالية العالمية²، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 7 أوت 2009 على تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء بقيمة 250 مليار دولار بهدف ضخ السيولة في النظام الاقتصادي العالمي من خلال تعزيز احتياطات هذه البلدان من النقد الأجنبي، حيث ستحصل الدول النامية على ما يعادل 100 مليار دولار منها أكثر من 18 مليار دولار للدول منخفضة الدخل ابتداء من 28 أوت 2009 بعد أن يحظى القرار بمصادقة الأغلبية 85% من الأصوات.

وتسمح عمليات التخصيص للدول الأعضاء ببيع مخصصاتها كليا أو جزئيا إلى دول أخرى بالعملة الصعبة لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، أو شراء المزيد من حقوق السحب الخاصة كوسيلة لإعادة توزيع احتياطياتها، وتجدر الإشارة إلى أن عملية التخصيص هذه تتم بالتناسب مع حصص العضوية لكل بلد، وأنها تسمح بتزويد كل بلد من

¹ - نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي بحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية، 6 مارس 2009، ص2.

² - صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يؤيد تخصيص حقوق السحب الخاصة بقيمة 250 مليار دولار لتعزيز السيولة العالمية، 20 جويلية 2009، بيان صحفي رقم 09/264، ص1.

حقوق السحب الخاصة بحوالي 74 % من حصته، مما يؤدي إلى زيادة منحصات الدول الأعضاء من حوالي 33 مليار دولار (21.4 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة) إلى ما يعادل 283 مليار دولار أمريكي، ويعتبر البعض أن عملية التوزيع هذه تتسم بالدقة والتكافؤ لأنها تسمح بأن تستفيد منها الدول المنظمة للصندوق بعد عام 1981 والتي تشكل أكثر من خمس الأعضاء الحاليين للصندوق، كما أنها تجسد مثالا للتعاون الدولي لمواجهة الأزمة.¹

سابعاً: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد نذكر ما يلي:

1- تحريم الفوائد الربوية والمعاملات المبنية على الربا: ينطلق أهم انتقاد إسلامي للفائدة من التعريف الفقهي للمبادلة، فحتى تكون مبادلة نقود أو سلع مشروعاً يجب ألا يحصل أي من الطرفين على منفعة بدون أن يدفع عوضاً مائماً عنها، وعليه يعد الربح في مبادلة السلع بالنقود مشروعاً، لأن الزيادة هنا مقابل الخدمة (مثل النقل أو التخزين أو تحمل المخاطر)، أما مبادلة نقد بنقد فهي ليست مشروعاً إلا إذا انتفى منها الربا لأن العوض المكافئ لمبلغ نقدي هو بالضبط المبلغ نفسه²، فالتعامل بالفوائد الربوية يعد الوقود الذي يحرك كل عمليات التوريق الغربية، إذ لولاها ما اكتسب مستثمر في صكوك توريق للديون النقدية فقد أجمع فقهاء المسلمين على حرمة هذه الصيغة من صيغ التعامل لما فيها من ظلم واستغلال لطرف على حساب طرف آخر، فالإسلام أخضع صيغ الاستثمار لتشريعات تضبط المستثمر في سلوكه مع ماله ومع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه ليسير في إطار العقيدة، فالتشريع الإسلامي مبني على الموازنة بين مصلحة طرفي التبادل في العملية الاقتصادية بما يحقق عدالة توزيع الدخل وتوظيفها، فرأس المال في الإسلام لا ينمو بنفسه لأن النقود لا تلد نقوداً وإنما لا بد أن يقطع الإنتاج دورة النقود، بمعنى أنه ينمو بإظهار العمل الإنساني فيه واختلاط الجهد البشري معه وبناء على هذه المفاهيم يرفض الاقتصاد الإسلامي أن تكون الفائدة هي عائد رأس المال كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي³ وما يؤكد هذا قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁴

2- الإلتزام بالقيم والأخلاق في كل المعاملات في الأسواق المالية: والتي تعد هي الموجه لأفعال وتصرفات المسلمين في كل معاملاتهم وكافة شؤون حياتهم، وتمثل الإطار السلوكي الذي يمنع من حدوث عمليات التدليس أو الكذب

¹ - صندوق النقد الدولي، محافظو صندوق النقد الدولي يوافقون رسمياً على تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة 250 مليار دولار، بيان صحفي، 09/283، 13 أوت 2009، ص ص 1-2.

² - بول ميلز، جون بريسللي، التمويل الإسلامي النظرية والتطبيق، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2014، السعودية، ص 30.

³ - علي عادل علي، الأزمة المالية العالمية تأثيراتها وطرق مواجهتها، مجلة النهضة، المجلد 14، العدد الأول، يناير 2013، ص ص 38-39.

⁴ - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

أو خلق الإشاعات، وهذه القيم تبدأ بالقيم الإيمانية التي تحث على استشعار الخوف من الله وعقابه والطمع برضاه وجنته، ثم القيم الأخلاقية التي تحث على الصدق والأمانة والإخلاص والعفو والتسامح والوسطية والوفاء، وكذلك القيم السلوكية كالتعاون والتضامن والأخوة والاستقامة والحلم والرفق، وهذه القيم تشكل مجتمعة المحفز الداخلي للمسلم للتطور والإبداع؛¹

3- تجنب العقود والبيوع غير المشروعة: والتي تجري في الأسواق المالية كبيع الغرر وبيع الكالئ بالكالئ وبيع ما ليس عندك وبيعتين في بيعة واحدة وبيع النجش وغيرها، وهذه المعاملات وعلى رأسها الآجلة منها كانت من أسباب الأزمات في أسواق الأوراق المالية والتي تتضمن بيوعاً محرمة في الإسلام، وكذلك يظهر النجش واضحاً في سوق الأوراق المالية عن طريق الإشاعات الكاذبة والأوامر المتقابلة التي تهدف إلى إيجاد حركة مصطنعة في الطلب والعرض على الأوراق المالية في السوق، والإسلام يرفض هذا الخداع، ويظهر الغرر في سوق الأوراق المالية في العمليات التي تتم في البورصة دون إحضار الأوراق المالية موضوع التعامل وإنما الحصول على فروق الأسعار؛²

4- فعالية الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية: برزت البنوك الإسلامية كعامل فاعل ومؤثر في النشاطات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، من حيث درجة جذب المدخرات وتنوع الأدوات الاستثمارية وإمكانية التمويل المقدم منها للمشاريع الاقتصادية المتنوعة ومن الأدوات التي تم تطويرها (الصكوك الإسلامية)، والتي يتضح أهميتها لبلد يحتاج إلى المشاريع التنموية بطرق تمويلية فاعلة (ليس لديه موارد اقتصادية كافية، لكن بإمكانه الاعتماد على المدخرات الوطنية والاستفادة منها بشكل فاعل بدل الاعتماد على مؤسسات التمويل الأجنبية)، حيث تتميز عملية إصدار الصكوك بأنها ذات تصنيف ائتماني، تخضع لضوابط شرعية وقانونية، وغير قابلة لعملية التوريق، وهذا يقلل من إمكانية التعرض للمخاطر المالية.³

والصكوك الإسلامية هي: "سندات تدعمها أصول مصممة (معين الصكوك) وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويمكن تداولها في الأسواق، فالصك هو وثيقة محددة القيمة التي تصدر باسم مالكة مقابل القيمة التي قدمها بقصد تمويل مشروع استثماري محدد أو تمويل الجانب الاستثماري في الموازنة العامة للدولة، وهي البديل للسندات، أما معين الصكوك فهو مجموعة من الأصول تجمع في معين واحد وتورق بغرض إصدار الصكوك"⁴.

¹ - عمر يوسف عبدالله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص174.

² - عمر يوسف عبدالله عباينة، مرجع سابق، ص175.

³ - محسن أبو عوض، الصكوك الإسلامية ومخاطرها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 21، العدد 1، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، يناير 2013، ص33.

⁴ - محسن أبو عوض، المرجع السابق، ص33.

وقد ورد تعريف التصكيك في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنه: "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان، أو منافع، أو حقوق، أو خليط من الأعيان والمنافع والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي، وتأخذ أحكامه".¹ ويمكن إنجاز أهم الصكوك الإسلامية فيما يلي:

أ- صكوك المشاركة: صكوك المشاركة هي: "عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، وتصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار".²

ب- صكوك المراجعة: حسب المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن صكوك المراجعة هي: "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك"، فصكوك المراجعة يصدرها الواعد بشراء بضاعة معينة بhamش ربح محدد، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بعد تملك البائع وقبضه، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها ويكتتب فيها البائعون لبضاعة المراجعة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المراجعة.³

ج- صكوك المقارضة (المضاربة): تمثل صكوك المضاربة أوراقاً مالية قابلة للتداول تعرض على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة، ويمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال بينما المستثمر يمثل عامل المضاربة، ويحصل مالكوها على نسبة شائعة من الربح، وتتوافر فيها شروط عقد المضاربة من الإيجاب والقبول، ومعلومية رأس المال ونسبة الربح، ومن هذه الصكوك نذكر صكوك المضاربة التجارية والخاصة بالتجارة في السلع وغيرها من الأمور التجارية، صكوك المضاربة الزراعية والخاصة بالأمور الزراعية كإشراء المستلزمات الزراعية وتنفيذ المشاريع الزراعية، وصكوك المضاربة الصناعية: والخاصة بالأمور الصناعية كإشراء الموارد الخام وتصنيعها، وقد اصدر مصرف شامل البحرين صكوك مضاربة تعادل 360 مليون ريال سعودي.⁴

¹ - مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاً المعاصرة وتداولها، القرار رقم 178 (4/19)، الندوة 19، الإمارات العربية المتحدة، 26-30 أبريل 2009.

² - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية "أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية"، الطبعة الأولى، دار البازوري، عمان، 2011، ص 127.

³ - خير الدين معطي الله، رفيق شرياق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 3-4 ديسمبر 2012، ص ص 241-242.

⁴ - أحمد طرطار، شوقي جباري، فعالية الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، الحلقة 2، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 18، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، نوفمبر 2013، ص 22.

د- صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم، والغرض منه تمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل وبعد ذلك يتم بيعها، والعائد على صكوك يتمثل في الربح الناتج عن البيع، وهي غير قابلة للتداول إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع يعني ذلك بعد استلام السلعة وقبل بيعها. فهو عقد بيع يعجل فيه الثمن، ويؤجل فيه المبيع، فهو بذلك بيع آجل بعاجل وهو عكس البيع بثمن مؤجل؛

هـ- صكوك الإستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيدا الاككتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع ملكا لحملة الصكوك وصكوك الإستصناع في حقيقتها كصكوك السلم حيث تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، وعليه تكون هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول سواء من طرف البائع أو المشتري) 12، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها¹.

و- صكوك الإجارة: وهي صكوك متساوية القيمة تصدر بغرض تمويل عملية إيجار أعيان، وهي حصص شائعة ويتم توزيع عائد الإجارة على الملاك حسب حصص ملكيتهم، وهي صكوك قابلة للتداول.

ز- صكوك المشاركة في العملية الإنتاجية: وتشمل هذه الصكوك ما يلي:²

- **صكوك المزارعة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيدا الاككتاب فيها تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد؛

- **صكوك المساقاة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيدا الاككتاب فيها سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد؛

- **صكوك المغارسة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيدا الاككتاب فيها غرس أشجار، وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

ويأتي دور الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية من خلال ما يلي:

- **دور الصكوك الإسلامية في توفير السيولة:** إن موضوع السيولة في ظل الأزمة المالية العالمية يعد من أهم الموضوعات التي أولى لها الاقتصاد والاقتصاديون العناية القصوى، حيث أدت هذه الأزمة إلى نضوب السيولة مما أدى إلى إفلاس كثير من المصارف الكبرى والشركات.

¹ - خير الدين معطى الله، رفيق شرياق، مرجع سابق، ص 241.

² - رفع عبدالرحمان النجدي، المعايير الشرعية، هيئة الخاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010، ص 239-240.

- دور الصكوك الإسلامية في تمكين أخلاقيات الرقابة: حيث أن أحد أبرز أسباب الانهيارات والإفلاسات المتتالية للعديد من البنوك والشركات العالمية العملاقة في ظل الأزمة المالية العالمية، هو ضعف الضوابط التشريعية التي تحكم عمل هذه المؤسسات، بدأ ينادي الكثير من المختصين بضرورة الاستفادة من ضوابط الصكوك الإسلامية ومنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي هي شعار النظام الرأسمالي.
 - دور الصكوك الإسلامية في الرفع من كفاءة الأسواق المالية: حيث أن الصكوك الإسلامية تعمل على تحريك الموارد المالية وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة الحقيقية، وتقليل حدة المضاربات وتلقي دائرة من الاهتمام المتوازنة والمتكافئة بين السوقين الأولى والثانية، كما أن ازدياد كميتها ونوعيتها سيكون له بالغ الأثر في زيادة درجة تعمق السوق واتساعها، وهو ما يصب في بوتقة تغطية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية وتغطية عجز السيولة.¹
 - الصكوك الإسلامية أداة لتمويل عجز الموازنة العامة: إن الأزمة المالية العالمية أفرزت شحاً كبيراً في الموارد المالية لتمويل الحكومات، ومن هنا توجهت الأنظار للصكوك الإسلامية بوصفها فرصة هامة يمكن من خلالها توفير السيولة اللازمة وسد فجوة العجز الذي يتزايد بمعدل نمو متسارع من سنة إلى أخرى.
 - دور الصكوك الإسلامية في التحوط من المخاطرة: حيث تتميز الصكوك الإسلامية بالقدرة على التحوط من المخاطر باعتبار أنها أدوات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقق الكفاءة الاقتصادية من خلال التقليل أو الحد من حجم المخاطر، فيصبح المقرضون والمستثمرون غير قلقين بشأن ممتلكاتهم، لأن الشريعة الإسلامية تدعو إلى عدم المخاطرة والقمار في المعاملات المالية بين البشر.²
- من خلال الآليات التي طبقتها الدول لمواجهة آثار أزمة الرهن العقاري يمكن القول بأنها كانت عقيمة جداً ولم، حتى دور المؤسسات التمويلية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان دورهما غير فعال في احتواء الأزمة، وذلك لأن ضح السيولة في الأسواق العالمية أدى إلى زيادة معدلات التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج دون استعادة التعافي في الاقتصاد العالمي بشكل سريع وفعال، وهذا في ظل استمرار ضعف الثقة في الأسواق من جانب المستثمرين والتشاورم الذي كان سائداً في ظل الأزمة العالمية، أما بالنسبة لأدوات التمويل المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي فربما قد تكون فعالة في احتواء الأزمة العالمية وهذا نظراً لخلوها من معدلات الفائدة التي كان لها دور كبير في تزايد حدة الأزمة، ناهيك على أنها قائمة على قواعد شرعها الله سبحانه وتعالى.

¹ - أحمد طرطار، شوقي جباري، فعالية الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، الحلقة 03، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 19، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ديسمبر 2013، ص 20.

² - أحمد طرطار، شوقي جباري، المرجع السابق، ص 21.

خلاصة الفصل الأول:

شهد العالم في سبتمبر 2008 أزمة مالية عالمية وصفت بأنها الأسوأ منذ زمن الكساد الكبير، بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة ثم امتدت إلى باقي دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، أزمات هزت أركان هذا الأخير بإطاحتها بكبرى البنوك والمؤسسات المالية العالمية بعد سنوات طويلة من النجاح، وألقت بظلالها على أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية، وفيما يلي أهم الاستنتاجات المتعلقة بهذا الفصل:

- الأزمة المالية هي: "تقلبات أو تذبذبات تؤثر بشكل حاد على مجمل المتغيرات المالية كأسعار الصرف ومعدلات الفائدة وأسعار الأسهم والسندات والودائع المصرفية وتتسبب هذه التقلبات في انهيار العديد من المؤسسات المالية؛"

- الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هي أزمة نتجت عن عدم سداد رهون العقارية الأمريكية وخفض الائتمان العالمي ونجحت عنها تقلبات كبيرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية للعديد من الدول كإنخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الناتج الإجمالي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتقلبات شديدة في أسعار الصرف وأسعار الأسهم ناهيك عن انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- لم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخّت في أسواق المال العالمية في وضع حد للأزمة المالية، ولا خطط الإنقاذ العالمية التي قامت بها العديد من الدول، حتى المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفتت عاجزة أمام القسوة الاستثنائية لتلك الأزمة؛

- الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تطورت واستفحلت عدواها إلى معظم الأنظمة الاقتصادية العالمية عبر مجموعة من القنوات الداعمة للانتشار كقناة الأسواق المالية وقناة البنوك وقناة الصفقات التجارية، ناهيك عن قناة الاحتباس الدولار؛

- أزمة الرهون العقارية هي أزمة نابعة من النظام الرأسمالي الذي يعيش دورته الاقتصادية بكل مراحلها سواء كانت رواجاً أو انتعاشاً ثم كساداً، لكنه لا يستطيع أن يتخلص من بؤر الأزمات طالما هناك نظام يقوم على الفوائد وانعدام الضوابط الأخلاقية في عالم الاقتصاد والمال؛

- ما يميز الأزمة المالية العالمية الأخيرة هو أنها بدأت من قطاع العقارات عكس الأزمات المالية السابقة التي بدأت بالهيار في أسعار الأسهم والسندات، أو تدفق كبير لرؤوس الأموال بين الدول، أو بسبب معلومات وإشاعات غير حقيقية، أو تقلبات في أسعار الصرف؛

- ربما قد يكون النظام الاقتصادي الإسلامي وحده النظام الوحيد لمواجهة أي أزمة مالية، وهذا بالنظر إلى كونه قائم على قواعد شرعها الله تعالى من بينها عدم التعامل بالفوائد الربوية التي تعد من أهم مبادئ النظام الرأسمالي الذي أثبت عجزه التام عن مواجهتها والتخفيف من حدتها.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي

تمهيد:

تؤدي التجارة الخارجية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاديات الدول باعتبارها قطاعا حيويا لأي مجتمع متقدما كان أو ناميا، حيث تعمل على توسيع القدرة التسويقية من خلال ما تتيحه من فتح أسواق جديدة وزيادة مستوى الدخل الوطني، وتتفاوت العديد من الدول في المزايا الطبيعية والمكتسبة لديها الأمر الذي يجعلها تتخصص في إنتاج أنواع عديدة من السلع تصدر الفائض منها وتعمل في المقابل على استيراد السلع التي لا تتوافر لديها، وتعتبر التجارة الخارجية فرع من فروع الاقتصاد الدولي تهتم بدراسة وتحليل أسس قيام التجارة بين الدول المختلفة والمكاسب التي يمكن تحقيقها، خصص العديد من المفكرين الكلاسيك والنيوكلاسيك أبوابا مستقلة في كتاباتهم لشرح أسباب وعوامل قيامها وعلاقتها بالتخصص الدولي في مقدمتهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وهكشر وأولين وغيرهم من الاقتصاديين.

من جهة أخرى مع انتهاء الحرب الباردة باختيار المعسكر الاشتراكي وسيادة النظام الليبرالي، بدأ العالم يشهد العديد من التحولات في كافة المجالات، تحولات أفرزها الصراع المحموم الذي حدث بين أقوى مفردات الاقتصاديات العالمية، صراع بين قوة اقتصادية قائمة على الربحية الخالصة وقوة اقتصادية زاوجت بين ما هو مادي بحت وما هو اجتماعي كانت محصلته النهائية انتشار مفاهيم جديدة سادت العلاقات الاقتصادية الدولية ككل ورسمت توجهها اقتصاديا جديدا يقوم على الاتجاه التدريجي من الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد الدولي، وقد تجسد هذا التوجه من خلال ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية في مقدمتها الاتحاد الأوروبي، ظهرت بقوة مع انتهاء الحروب والأزمات التي هزت دعائم المجتمع الدولي، حاولت تجسيد ظاهرة اقتصادية جديدة على المستويات فوق الإقليمية عرفت بظاهرة التكامل الاقتصادي، فالتحديات الاقتصادية التي أفرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد رسمت خارطة اقتصادية دولية جديدة لا تعترف بالاقتصاديات المجزأة، ولا تعترف بالمفاوضات الفردية بل تعترف فقط بالاقتصاديات الكبيرة القائمة على المفاوضات الجماعية في ظل محيط اقتصادي دولي أصبح شعاره البقاء لمن هو أكثر منافسة وقوة وكفاءة.

سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والأسباب المفسرة لقيامها والسياسات التجارية التي شهدتها، إضافة إلى استعراض الإطار النظري لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي وأهم التجارب الاقتصادية التكاملية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية؛

المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي؛

المبحث الثالث: أهم تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية:

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن الاستغناء عنها في المجال الاقتصادي، فلا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية الدول الأخرى على اختلاف مستوياتها سواء كانت متقدمة أو نامية، فالتجارة الخارجية هي بمثابة همزة الوصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وإيديولوجياتها ولا استغناء لدولة عن أخرى.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية:

يخضع المقصود باصطلاح التجارة الخارجية **"Foreign Trade"** شأنه في ذلك شأن الكثير من المصطلحات الاقتصادية لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه والصور التي يتألف منها، ويمكن التفرقة بين مصطلحين للتجارة الخارجية أحدهما ضيق والآخر واسع، فاصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق يغطي كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كلا من:¹

أولاً: الصادرات والواردات المنظورة **"السلعية"**؛

ثانياً: الصادرات والواردات غير المنظورة **"الخدمية"**؛

ثالثاً: الهجرة الدولية (انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة)؛

رابعاً: الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

يمكن تعريف التجارة الخارجية ببساطة بأنها: "عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي كما يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة".²

التجارة الخارجية تعرف بشكل عام على أنها: "أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".³

إذن من خلال ما تم ذكره من تعاريف حول التجارة الخارجية يمكن تقديم التعريف الموالي:

التجارة الخارجية هي: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث (انتقال السلع والخدمات، رؤوس الأموال، الأشخاص) التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 36-37.

² - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 9.

³ - محمد أحمد السريني، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 8.

تقطن وحدات سياسية مختلفة".

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية:

تؤدي التجارة الخارجية دورا هاما وفعالا في العلاقات الاقتصادية الدولية بوجه عام لذلك نجد أن العديد من المفكرين الاقتصاديين أمثال أنطونيو سيرا، آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون إستوارت ميل، هكشر وأولين، بوسنر، فرنون،...، وغيرهم ركزوا في كتاباتهم عن أسباب قيامها والمكاسب التي تحققها الدول التي تتبناها وبالتالي تفسير الأسباب الحقيقية المفسرة لقيام التبادل الدولي.

أولا: التجارة الخارجية في ظل الفكر التجاري (المركنتيلي*):

1- نشأة الفكر التجاري: ساد الفكر المركنتيلي أوروبا خلال الفترة من 1500م-1750م، وقد تميزت هذه الفترة بتزايد أهمية طبقة التجار على طبقة الإقطاع المسيطرة قبل ذلك، وقد صاحب هذه الفكرة زيادة الاكتشافات الجغرافية وتدفق المعادن النفيسة من دول العالم الجديد إلى الدول الأوروبية، لذلك فقد استهدفت السياسات الاقتصادية تحكم الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض زيادة ثروات الدولة، ولذلك لا يمكن اعتبار الفكر المركنتيلي بمثابة نظرية اقتصادية، ولكنه يعتبر من الآراء والمعتقدات الاقتصادية الناشئة من الظروف السائدة في ذلك الوقت لتحقيق هدف أساسي وهو زيادة تركز ثروة الدولة.¹

وسادت سياسات وأساليب المذهب التجاري الاقتصادية طيلة نحو 150 عاما في الدول الأوروبية خلال القرنين 17 و18، ومن روجوا لهذا النوع من السياسات والأساليب الإيطالي أنطونيو سيرا الذي نشر في عام 1613 رسالة ضمنها تعاليم هذا المذهب الرئيسية²، حيث بدأت مجموعة من الأفراد أطلق عليهم التجاريون يكتبون المقالات عن التجارة الدولية ويدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالمذهب التجاري والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، والتي كانوا يعتبرونها أساسا لثروة الأمة وعظمتها، ويمكن الحصول عليها من مصدرين أولهما مناجم الذهب والفضة وهي موجودة في بلدان محددة، وثانيهما التجارة الخارجية، وانطلاقا من ذلك فقد اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية، وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات وخاصة الكمالية منها حتى تستطيع أن تخلق فائضا في ميزان المدفوعات لصالحها وتستقطب الذهب والفضة إليها.

* - المركنتيلية: كلمة إيطالية تعني البحث عن الربح والفائدة، بينما يطلق مصطلح المركنتيليون أو التجاريون على مجموعة من الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة

الاقتصادية التي سادت في عصر الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية بداية من القرن 16 إلى القرن 18.

¹ - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، صص 17-18.

² - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، صص 21.

2- أهم نماذج الفكر التجاري: لقد تبلور هذا المذهب وبرزت أهميته في أواخر القرن 17 واستمر في الازدهار حتى أوائل القرن 18، وقد اتخذ العديد من النماذج:¹

أ- التجارين الإسبان (أنصار السياسة المعدنية): لقد كان البرتغاليون و الإسبان من أوائل الدول الأوروبية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (أمريكا) نظرا لاتساع تجارتها ووجود مستعمراتها في أمريكا الجنوبية التي يسرت لها زيادة معدلات التبادل وتسويق منتجاتها في السوق الجديدة، وقد كانت اسبانيا خلال تلك الفترة من أقوى دول العالم اقتصاديا وسياسيا، لذا حاولت الدولة الاحتفاظ بهذا الوضع المتميز عن باقي دول العالم، وعلى هذا الأساس بدأ كتابها الاقتصاديين التجاريين أمثال: "أوتيز" و" أوليفارو" ، يقترحون الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على قوة دولتهم اقتصاديا، من ضمنها مطالبتهم بمنع تصدير السبائك الذهبية للخارج؛

ب- التجارين الفرنسيين (أنصار التصنيع): قد يختلف الوضع الاقتصادي لفرنسا عنه في اسبانيا، حيث لا يمكن لفرنسا الذهب والفضة نظرا لعدم وجود مستعمرات لها تمدها بالمعدنين ولم تكن بعد قد خلت في التجارة الاستعمارية لانشغالها بشؤونها الداخلية، إلا أنها ابتداء من القرن 16 نجد أن كل من "جان بودان" و"أنطوان ديموكريتيان" أشارو إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة من أجل تنمية صناعاتها وإنتاجها الأساسي، وقد جاء كولبير (1664) تولى الوزارة في السنوات الأولى لحكم لويس (14) لتشجيع النشاط الحرفي والصناعي وتنظيم علاقات الإنتاج في هذا المجال بهدف زيادة الطاقة التصديرية للاقتصاد الفرنسي، إلا أنه عمل في نفس الوقت على الحد من الواردات؛

ج- التجارين الإنجليز (أنصار التبادل التجاري): أما بالنسبة للإنجليز فنجد أن إدارة الدولة للتجارة بالتبادل هو الذي ساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، لذا نجد أن الكتاب الإنجليز كان لهم دور كبير نظرا لتحمسهم الشديد لتشجيع الأنشطة التجارية تبعا لشعارهم " فلنبيع أكثر مما نشترى" ومن أمثلتهم "توماس مان" و"جون تشايلد" و"وليام بيتي"، حيث انصب اهتمامهم بالعمل على زيادة أرصدة الإنجليز من الذهب والفضة باعتبارها دولة تجارية في المقام الأول تعنى بالنقل البحري أكثر من عنايتها بالإنتاج، وتجدر الإشارة أنه في سبيل تشجيع التجارة الخارجية الإنجليزية قامت الدولة ببعض الإجراءات نذكر منها:²

- إنشاء شركات خاصة لم تتدخل الحكومة في تكوينها بل قامت الدولة بتهيئة المناخ الملائم لنجاح هذه الشركات لحصولها على أرباح تساعد على الاستمرار والمنافسة وذلك علاوة على ما كان يقوم به الأسطول التجاري الإنجليزي التقليدي من أنشطة؛
- فرضت الدولة الإنجليزية القوانين التي تحمي التجارة ومن تلك القوانين نذكر قانون الملاحة الذي أصدره كرومويل سنة 1651 م، والذي استلزم بان تكون ملكية السفن التي تعمل بين إنجلترا ومستعمراتها للإنجليز،

¹ - محمد الطاهر قادري، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي "المستقبل إبداع الماضي"، الطبعة الأولى، دار الأوراسية للطباعة والنشر، الجزائر، 2009. صص 22-24.

² - محمد موسى عثمان، مذكرات وتطبيقات في التجارة الدولية، دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 2004، صص 82.

كذلك أن يكون $\frac{3}{4}$ من البحارة على هذه السفن من الإنجليز، إضافة إلى نقل البضائع الواردة من الخارج لإنجلترا على متن سفن إنجليزية بقدر المستطاع.

3- مبادئ الفكر التجاري: ساد المذهب التجاري خلال الفترة من بداية القرن 16 واستمر حتى بداية الثورة الصناعية التي يؤرخ لبدائها عادة منتصف القرن 18، حيث قام الكتاب التجاريون بوضع مبادئ وسياسات لتحقيق مصلحة الدولة التجارية، ويمكن حصر أهم المبادئ التي قام عليها هذا المذهب فيما يلي:

أ- تكديس الثروات النقدية ممكن أن يتم فقط بواسطة سلطات الدولة، فكان الهدف الأساسي لدى التجاريين تحقيق الدولة القوية، وقوة الدولة حسب رأيهم بحصولها على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة (الذهب والفضة)؛¹

ب- فرض قيود صارمة بحق كل من يقوم بتهريب المعادن النفيسة وبالتحديد الذهب، حيث وصل في بعض الدول إلى استخدام أقصى العقوبات كالإعدام في اسبانيا، وذلك من أجل الحد من خروج هذه المعادن من الدولة إلى الدول الأخرى؛²

ج- العمل قدر الإمكان على تصدير الفائض المنتجات الصناعية إلى الخارج مقابل الذهب والفضة، وليس مقابل سلع تستورد؛³

د- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث لا يؤمن الفكر التجاري بالحرية الاقتصادية، فلا بد من تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي؛⁴

هـ- التجارة والصناعة أكثر أهمية للاقتصاد القومي مقارنة بالزراعة وتقع التجارة في المقام الأول؛

و- تقييد الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية أو غير الجمركية، وتشجيع الصادرات من خلال تقديم صور الدعم اللازمة في شكل إعانات التصدير؛

ز- الاقتصاد يعمل دائما عند مستوى أقل من التوظيف الكامل؛

4- بذور فناء الفكر التجاري: تعرضت أفكار التجاريين للانتقاد الشديد من جانب المفكرين الكلاسيك وكان أولهم "دافيد هيوم*" حيث قدم الانتقادات التالية:

أ- أوضح هيوم أنه لا يمكن أن تحقق أية دولة فائضا أو عجزا في ميزانها التجاري بصورة دائمة، ومن ثم لا يمكن أن تتراكم الثروات لدى دولة معينة بصورة دائمة في حين تنخفض الثروات لدى الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص21.

² - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص50.

³ - محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص20.

⁴ - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، ص18.

* - "دافيد هيوم" (David Hume): فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية، ولد في 26 أبريل 1711م من أهم مؤلفاته كتاب بحث في الطبيعة الإنسانية توفي في 25 أغسطس 1776م.

ما أطلق عليه اسم (الأسعار - النقود - التدفق السلعي) حيث يؤدي تدفق الذهب إلى داخل الدولة نتيجة لفائض تحقق في الميزان التجاري إلى زيادة عرض النقود محليا، وفي ظروف التوظيف الكامل سوف تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى ارتفاع الأسعار والأجور محليا، ويؤدي هذا الارتفاع إلى انخفاض الميزة التنافسية لصادرات الدولة، حيث ترتفع أسعار صادرات الدولة من وجهة نظر الأجانب فينخفض الطلب عليها بنسبة أكبر مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات، وفي نفس الوقت يؤدي انخفاض السعر النسبي للواردات إلى زيادة الطلب على الواردات، ويؤدي هذا إلى اختفاء الفائض في الميزان التجاري؛¹

ب- أما آدم سميث فقد انتقد التجار ورأى أنهم قد فشلوا في رسم التمايز بين الثروة، السلع والمصادر الطبيعية والمهارات البشرية، وبين الكثرة بالإضافة إلى تشبيه الثروة بالكثرة، حيث يعتقد التجاريون أن الدولة تكون قوية فقط عندما تزيد من تراكم المعدن النفيس، ومن السخف أن يكون تراكم المكونات هدفا لذاته لأن الكميات الكبيرة من المعادن النقدية كانت ضرورية لتمويل الجيوش الكبيرة والبحرية وأنشطتها في الحرب والسلام، وأخيرا فإننا لا نستطيع أن نغض النظر عن حقيقة أن فائض الميزان التجاري - التوسع في الصادرات بالنسبة للمستوردات - ينشط الناتج المحلي والعمالة والمشكلة بالنسبة للتجار كانت إحقاقهم في بيان أهمية المسألة المتعلقة بالتجارة الخارجية؛²

ج- **تفشي ظاهرة التضخم النقدي:** في إسبانيا على سبيل المثال، اهتمت الدولة أساسا باستيراد الذهب من مناجم المستعمرات التي كانت تابعة لها في العالم الجديد، أي لمحاولة دعم قوى الإنتاج حتى يمكن تحقيق التكافؤ بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية إلى السوق، لكن تبعا للنظرية الكمية للنقود التي نادى بها "جون بودان" لأول مرة فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهبوط القوة الشرائية للنقود وتدهور المستويات المعيشية لذوي الدخل المحدود؛³

د- **تدهور الأحوال المعيشية لطبقة المزارعين:** حيث كان لسياسة الدولة الفرنسية إجحافا كبيرا من حيث تدني دخل المزارعين وسوء أحوالهم المعيشية نتيجة لسياسة كولبير المنطوية على جعل الصناعة في خدمة التجارة الخارجية، نقدا كبيرا حيث ضحت بمصالح طبقة هامة من السكان وهي طبقة المزارعين في سبيل دعم طبقة الصناع، وبالتالي ضحت بالزراعة على حساب الصناعة.⁴

هـ- **استغلال المستعمرات:** حيث ألحقت الدول الاستعمارية أضرارا اقتصادية واجتماعية بالغة بسكان تلك المستعمرات بأسعار باهضة لتحقيق الأرباح مما ألحق السكان البؤس والمعاناة اقتصاديا واجتماعيا.

¹ - عبدالرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 21.

² - خالد محمد السواعي، التجارة الدولية " النظرية وتطبيقا "، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 68.

³ - محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص 31.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 31-32.

ثانيا: التجارة الخارجية في ظل الفكرين الكلاسيكي (التقليدي) والنيوكلاسيكي:

من خلال تحليل مختلف النظريات المفسرة للتبادل التجاري الدولي يتضح جليا أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يمثل نقطة الانطلاق في تفسير أسباب قيام التبادل الدولي، حيث لم يكن للتجارين نظرية مفصلة وتفسير دقيق لهذا الموضوع، ومن ناحية أخرى يعتبر الفكر النيوكلاسيكي مكملا للنظرية الكلاسيكية وليس بديلا لها.

1- الإطار النظري الكلاسيكي للتجارة الخارجية: تسعى النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية لتوضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية، حيث أرجعت قيام التجارة الخارجية إلى ثلاثة أسباب محتملة أولها أن بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع إنتاجها دول أخرى، وثانيها أن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها، وثالثها أن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة.¹ وفيما يلي أهم النظريات الكلاسيكية التي توضح سبب قيام التجارة الخارجية.

أ- نظرية الميزة المطلقة: (آدم سميث): في سنة 1776 نشر آدم سميث كتابه الشهير (ثروة الأمم)، حيث هاجم فيه النظرة الماركنتيلية عن التجارة، ودعا بدلا منها إلى التجارة الحرة باعتبارها أحسن سياسة لأقطار العالم، حيث يرى سميث أنه بالتجارة الحرة يمكن لكل قطر (بلد) أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي له فيها ميزة مطلقة (يمكن أن ينتجها بكفاءة أكبر من غيره من الأقطار) ويستورد تلك السلع التي لا تتوافر له فيها ميزة مطلقة (بكفاءة أقل)، ويمكن لهذا التخصص الدولي للعوامل في الإنتاج أن يؤدي إلى زيادة في الناتج العالمي تتقاسمها الأقطار المتعاملة فيما بينها، ومن ثم فليس من اللازم أن يكون مكسب قطر ما على حساب الأقطار الأخرى، فكل الأقطار يمكن أن يتحقق لها الكسب في آن واحد.

وقد انتقد آدم سميث* كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي² فتقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد³، فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين وهما:

¹ - محمد أحمد السريحي، مرجع سابق، ص26.

* - "آدم سميث" (A-SMITH) مفكر اقتصادي ولد عام 1723 في قرية كيركالدي في اسكتلندا، يعتبر أبو الاقتصاد السياسي، درس الأدب في جامعة أكسفورد ثم أصبح أستاذا يدرس المنطق والأدب في جامعة جلاسكو، كتب مؤلفه الشهير "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي استغرق في إعداده 12 عاما، ويعتبر هذا المؤلف الذي نشره عام 1776 أفضل أعماله، توفي في 1790.

² - A.SMITH. An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Modern Library Edition House, New York, 1937, p424.

³ - يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص25.

- التجارة الدولية تخلق مجالاً لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي تستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر؛

- تتغلب على ضيق السوق المحلية وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد المتاجر وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

● **افتراضات نظرية الميزة المطلقة:** قامت نظرية الميزة المطلقة على الافتراضات التالية:¹

- ❖ إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي أي أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي؛
- ❖ تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة وليس على النفقات النسبية لكل سلعة أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الدولية؛²
- ❖ إن التجارة الدولية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي، وبالتالي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الدولية، ويتمثل الأثر الهام لهذه التجارة في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة؛
- ❖ تفترض هذه النظرية قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الداخلية تؤدي التجارة الدولية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تخصص بها الدولة وفقاً لقاعدة النفقات المطلقة.

- **مثال توضيحي لنظرية الميزة المطلقة:** افترض آدم سميث أن كل دولة وتبعاً لميزتها المطلقة يمكن أن تخصص في إنتاج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع تكون تكلفة إنتاجها أقل من تكلفة إنتاج هذه السلعة في الدول الأخرى ثم استبدال الفائض من إنتاج هذه السلعة بالفائض من إنتاج الدول الأخرى من السلع الأخرى والتي تكون تكلفة إنتاج هذه السلع فيها أقل تبعاً لتمتع هذه الدول بميزة مطلقة في إنتاجها، ولتوضيح ذلك نفترض أنه لدينا دولتين وهما الولايات المتحدة ومصر تنتجان سلعتان وهما على التوالي القمح، القطن، وتكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من كل سلعة هي موضحة كما في الجدول التالي:³

¹ - محمد دياب، مرجع سابق، ص 94-95.

² - Michel Rainelli, **Le Commerce International**, 9^{eme} Edition, la Découverte, paris, 2003, p45.

³ - نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 18-20.

الجدول (1-2) : نظرية الميزة المطلقة (نفقات الإنتاج مقدره بساعات العمل):

السلعة الدولة	القمح	القطن
مصر	10 ساعات عمل	5 ساعات عمل
الولايات المتحدة	3 ساعات عمل	9 ساعات عمل

المصدر: نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص18.

من خلال الجدول نلاحظ أن مصر لديها ميزة مطلقة في إنتاج القطن أي أنها تنتج القطن بتكلفة أقل مما تنتج القمح، وأقل من تكلفة إنتاج القطن في الولايات المتحدة أما الولايات المتحدة فلديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح، أي أنها تنتج القمح بتكلفة أقل من تكلفة القطن وأقل من تكلفة إنتاج القمح في مصر. في حال غياب التجارة الدولية، لنفرض أن كل من الدولتين تحتاج لوحدة واحدة من كل سلعة، حيث نجد أن مصر تحتاج إلى 15 ساعة عمل لإنتاج وحدة قمح ووحدة قطن، والولايات المتحدة تحتاج إلى 12 ساعة عمل لإنتاج وحدة قمح ووحدة واحدة من القطن، أما أسعار المبادلة فهي¹:

❖ في مصر:

$$2 = \frac{10}{5} = \frac{\text{تكلفة القمح}}{\text{تكلفة القطن}}$$

للحصول على وحدة واحدة من القمح في مصر يجب التضحية بوحدين من القطن؛

❖ في الولايات المتحدة:

$$\frac{1}{3} = \frac{3}{9} = \frac{\text{تكلفة القمح}}{\text{تكلفة القطن}}$$

في الولايات المتحدة للحصول على وحدة من القطن يجب التضحية بثلاث وحدات من القمح.

أما إذا تم فتح باب التجارة الخارجية بين الدولتين فإن مصر سوف تخصص في إنتاج القطن والذي لديها ميزة مطلقة في إنتاجه، فإذا ما أنتجت وحدتين من القطن واحدة لاستهلاكها المحلي وواحدة لمبادلتها بالقمح من الولايات المتحدة فإن تكلفة إنتاجها تساوي 10 ساعات عمل (2 × 5)، وبالتالي تحقق وفر من التجارة الدولية يساوي 5 ساعات عمل (15 ساعة عمل - 10 ساعات عمل).

¹ - نداء محمد الصوص، المرجع السابق، صص 19-20.

أما الولايات المتحدة فسوف تتخصص في إنتاج القمح والذي لديها ميزة مطلقة في إنتاجه، فإذا ما أنتجت وحدتين من القمح وحدة لاستهلاكها المحلي والأخرى لمبادلتها بالقطن من مصر، فإنها تحتاج إلى 6 ساعات عمل فقط (2×3) وبالتالي تحقق وفر من التجارة الخارجية قدره 6 ساعات عمل (12 ساعة عمل - 6 ساعات عمل).

أما السعر الذي يتم تحديده للمبادلة بين الدولتين فيجب أن يكون في المدى بين سعري التبادل المحلي للدولتين وهو: $(\frac{3}{9}, \frac{10}{5})$ ، فأى سعر في هذا المدى سيكون مقبولاً لدى الدولتين فمصر تستبدل محلياً كل 2 وحدة قطن بوحدة من القمح ولذا أي استبدال لوحدة القمح بأقل من وحدتي قطن ستقبل به. أما في الولايات المتحدة فإن وحدة القمح تستبدل بـ: $\frac{3}{1}$ وحدة قطن وبالتالي أي استبدال لوحدة القمح أكثر من $\frac{3}{1}$ وحدة القطن ستقبل به.

وهكذا يتحدد سعر التبادل الدولي في المدى $(\frac{3}{9}, \frac{10}{5})$.

فاختلاف النفقات المطلقة يشكل عند آدم سميث أساساً للتخصص وتقسيم العمل الدولي* ولذلك فهذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية، وهو يرى أن التجارة متى قامت فإنها تتيح للطرفين الحصول على منافع أكبر من ذي قبل، لكن الأمر الجدير بالتساؤل بعد كل هذا هو ماذا لو كان أحد البلدين ينتج كلا من السلعتين بنفقات أقل من نظيرتها في البلد الآخر؟ إن منطق النفقات المطلقة الذي قام به آدم سميث لا يترك مجالاً للشك حول الإجابة، في هذه الحالة ليس ثمة فرصة لقيام التجارة لأنه لا يمكن أن يستورد أحد البلدين السلعتين من البلد الآخر دون أن يصدر إليه شيئاً ولم يخطر ببال سميث أنه حتى وإن كان أحد البلدين يحقق تفوقاً مطلقاً عن الآخر في إنتاج كل من السلعتين، فليس معنى ذلك بالضرورة انتفاء الدافع إلى التجارة وهو تحقيق نفع أكبر وبعبارة أخرى حتى وإن كان أحد البلدين يتفوق تفوقاً مطلقاً على الآخر في إنتاج كل من السلعتين فقد يكون هناك مجالاً للنفع من التجارة، إذ يتوقف الأمر على اختلاف النفقات النسبية وليس اختلاف النفقات المطلقة ولقد كان تصحيح هذا التصور هو الإضافة الحقيقية لدافيد ريكاردو.¹

• الانتقادات التي تعرضت لها نظرية الميزة المطلقة: من أهم الانتقادات التي تعرضت لنظرية الميزة المطلقة نذكر ما يلي:²

❖ أنها مفرطة في التبسيط فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشعباً وتعقيداً؛

* - التقسيم الدولي للعمل هو: "تخصص بلدان معينة (أو فروع إنتاجية معينة في هذه البلدان) بإنتاج أنواع محددة من السلع والخدمات مخصصة للتبادل الدولي"، وقد ظهر في المرحلة المانوفاكورية من تطور الرأسمالية (القرنين السابع عشر والثامن عشر)، وظل حتى الثورة الصناعية (نهاية القرن الثامن عشر - النصف الأول من القرن التاسع عشر) قائماً على أساس طبيعي، أي على الفوارق في الظروف المناخية الطبيعية والجغرافية لمختلف البلدان وفي ما تملكه من المواد الأولية ومصادر الطاقة.

¹ - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 72.

² - محمد دياب، مرجع سابق، ص 96-97.

- ❖ قد لا يحظى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية؛
- ❖ إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية في حين ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينها.

إذن وهكذا فإن السؤال المهم الذي يمكن أن يثار بصدد نظرية النفقات المطلقة لدى آدم سميث، وهو هل أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تقوم في حالة وجود دولة ليست لها القدرة على إنتاج سلع معينة بنفقات دون نفقات إنتاجها في الدول الأخرى، وكما هو عليه الحال في الدول النامية حالياً التي تريد نفقات الإنتاج فيها بسبب ضعف قدرتها وخبرتها، وهو السؤال الذي تجيب عليه نظرية الميزة النسبية التي أتى بها دافيد ريكاردو.

ب- نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو*): يقدم دافيد ريكاردو التفسير الثاني لفائدة التبادل الدولي ويعتمد هذا التفسير على مقارنة المزايا (النفقات) النسبية وليس المزايا (النفقات) المطلقة، ويتضح ذلك من المثال الشهير الذي أورده في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي (1817).

- **فروض نظرية الميزة النسبية**: قامت نظرية الميزة النسبية على الافتراضات التالية:¹

- اعتقد ريكاردو أن العمل أساس القيمة، فتقاس تكلفة إنتاج الوحدة من سلعة ما بكمية العمل المبذول فيها، وفي ظل ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق خدمات عناصر الإنتاج في الدولتين فإن:
- ❖ وحدات العمل المستخدمة في الإنتاج والوحدات المنتجة من السلعتين تكون متماثلة ومتجانسة في الدولتين، وأن الأجر متساوية في الدولتين بحيث أن ما يجعل قيمة السلعة مختلفة من دولة إلى أخرى هو عدد وحدات العمل المبذولة في إنتاجها؛
- ❖ سعر الوحدة من أي السلعتين يعادل تماماً التكلفة الحدية لوحدة العمل طبقاً لفروض المنافسة الكاملة.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج وخاصة العمل داخل الدولة الواحدة، بينما لا يمكن انتقال عناصر الإنتاج وخاصة العمل بين الدولتين، فطبقاً لريكاردو فإن تجارب الماضي تبين أن عدم توافر الأمان وكذلك كراهية كل إنسان مغادرة مسقط رأسه والعيش في ظل حكومة أجنبية، يعيقان تنقل رأس المال والعمل بين الدول المختلفة؛
- عدم وجود تكلفة نقل بين الدولتين؛

* - "دافيد ريكاردو" (D-RICARDO): مفكر اقتصادي ولد في لندن عام 1772، كان اهتمام ريكاردو بالدراسات لاقتصادية منذ 1899، وعلى الخصوص بنظرية التوزيع التي تضمنها كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" وفرض الضرائب" وله نظرية في فكرة القيمة مفادها أن العمل أساس القيمة كما عرض نظريته في التجارة الدولية في مؤلف بعنوان نظرية التكاليف النسبية، توفي في 1823.

¹ - السيد متولي عبدالقادر، الاقتصاد الدولي "النظرية والسياسات"، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص23.

- ثبات النفقة في كل عملية إنتاج، أي خضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة (غياب وفورات الحجم، وهو ما يتضمن تطابق دوال الإنتاج)¹؛
- أن العالم يتكون فقط من دولتين، وكل دولة منهما تنتج سلعتين فقط.

- مثال توضيحي لنظرية الميزة النسبية: إذا افترضنا أن التبادل التجاري يقتصر على سلعتين (المنسوجات والنيبذ) وعلى دولتين فقط وهما إنجلترا والبرتغال وأن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين، فإنه وفقاً لنظرية آدم سميث لا مصلحة تجنيهاً أي من إنجلترا والبرتغال من قيام التجارة بينهما، غير أن ريكاردو يرى أنه توجد فائدة لكل من الدولتين في قيام التبادل التجاري حتى ولو تمتعت إحداهما بميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج كلتا السلعتين، لكن بشرط أن تكون هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في الأخرى، ويوضح ذلك الجدول الآتي:

الجدول (2-2): نظرية النفقات النسبية

(وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج / السنة)

الدولة	وحدة المنسوجات	وحدة النيبذ
إنجلترا	100 وحدة عمل	120 وحدة عمل
البرتغال	90 وحدة عمل	80 وحدة عمل

المصدر: أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة المنصورة، 2004، ص 11.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه يلزم إنجلترا لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات 100 وحدة عمل وإنتاج وحدة واحدة من النيبذ يلزمها 120 وحدة عمل، في حين لا يستلزم إنتاج وحدة من المنسوجات في البرتغال سوى 90 وحدة عمل ووحدة واحدة من النيبذ 80 وحدة عمل فقط.

فإذا قامت التجارة بين الدولتين وافترض عدم وجود نفقات النقل أو ضرائب جمركية، فإن من مصلحة إنجلترا التخصص في إنتاج الأقمشة واستيراد النيبذ من البرتغال لأنها تتمتع في إنتاج السلعة الأولى بميزة أكبر (نفقة أقل) بالمقارنة مع السلعة الثانية، وكذلك لا يكون من مصلحة البرتغال أن تنتج كلتا السلعتين لتمتعها بالتفوق المطلق على إنجلترا في إنتاجهما، وإنما يجد ربحاً أن تخصص فقط في إنتاج النيبذ لأنها تتمتع فيه بتفوق نسبي أكبر.

فالواقع أن البرتغال تتمتع إذا قورنت بإنجلترا بميزة نسبية أكبر في إنتاج النيبذ (120/80) عنها في إنتاج المنسوجات (100/90)، وفي المقابل فإن إنجلترا تستفيد من تصدير المنسوجات واستيراد النيبذ لان

¹ - محمد حامد إبراهيم دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001، ص 506.

التكلفة النسبية لإنتاج الوحدة من السلعة الأولى أقل (90/100) بالمقارنة مع السلعة الثانية (80/120)، فنفقة إنتاج الوحدة الواحدة من النيبيذ في البرتغال تعادل 67% من نفقتها في إنجلترا، في حين أن نفقة وحدة المنسوجات تعادل 90%، وبالتالي تتمتع البرتغال بميزة نسبية في إنتاج النيبيذ ويتعين عليها التخصص فيه، أما إنجلترا فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات لأن نفقة إنتاج الوحدة الواحدة منها تعادل 1.11 من نفقتها في البرتغال، في حين أن نفقة إنتاج وحدة النيبيذ في إنجلترا تعادل مرة ونصف نفقتها في البرتغال.

ويترتب على ما سبق أنه إذا قامت البرتغال بتصدير وحدة من النيبيذ إلى إنجلترا في مقابل وحدة من المنسوجات فإن النتيجة ستكون في صالح الدولتين، فالبرتغال سوف تصدر وحدة من النيبيذ تتكلف في إنتاجها 80 وحدة عمل في مقابل وحدة من المنسوجات كانت تتكلف في إنتاجها 90 وحدة عمل، أما إنجلترا فإنها سوف تحصل على وحدة نيبيذ كانت تتكلف في إنتاجها 120 وحدة عمل في مقابل تصدير وحدة منسوجات تصل تكلفتها محليا إلى 100 وحدة عمل فقط، فالبرتغال توفر ما قيمته 10 وحدات عمل وإنجلترا توفر ما قيمته 20 وحدة عمل.

وبمقارنة النسبتين السابقتين $(90/80) = (0.89)$ و $(100/120) = (1.2)$ يتضح لنا حدود نسبة التبادل بين الدولتين، فيكون من مصلحة البرتغال أن تحصل من إنجلترا في مقابل وحدة نيبيذ على أية كمية من المنسوجات لا تقل عن 0.89 من الوحدة منها وإلا قامت بإنتاجها محليا، وكذلك يكون من مصلحة إنجلترا أن تصدر للبرتغال في مقابل وحدة نيبيذ كمية من المنسوجات تقل عن 1.2 وحدة منها، فمنطقة التبادل التجاري بين الدولتين تقع ما بين 0.89 وحدة من المنسوجات و 1.2 وحدة منها في مقابل الوحدة الواحدة من النيبيذ.

تجدر الإشارة إلى أن هناك معنيين مترادفين لاختلاف النفقات النسبية وهما:¹

- المعنى الأول: هو اختلاف النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين؛
- المعنى الثاني: هو اختلاف النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل البلد الواحد.

- تقييم نظرية الميزة النسبية:

- رغم الدور الفعال الذي قامت به هذه النظرية في تفسير أسباب قيام التبادل التجاري الدولي، إلا أنها تعاني من عدة نقائص يمكن إجمالها فيما يلي:
- نسب التبادل التجاري غير الملائمة لبلد معين لا يمكن أن تحدث بنسب حقيقية في ظل هذه النظرية طالما أن أحد الفروض الأساسية لها هو قيام سوق المنافسة التامة، وبموجب فروض المنافسة التامة فإن السوق الدولية لا

¹ - خالد سعد زغلول حلمي، صفوت عبد السلام عوض الله، الوجيز في مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار النشر غير مذكورة، 2007، ص303.

يهيمن عليها أي طرف يشترك في التجارة والتوزيع للمنافع والمكاسب من التجارة سيكون محتمل وبالدرجة نفسها لن تحدث مشكلة من التزام بلد بإنتاج سلعة معينة طالما أن فرض الحركة التامة لعنصر الإنتاج ستجعل البلد يقاوض إنتاجه فوراً إذا وجد أن نسب التبادل التجاري غير ملائمة¹؛

● افترضت نظرية دافيد ريكاردو أن مقياس التكلفة الوحيدة هو العمل وواقع الأمر أن عناصر التكلفة تشمل أكثر من تكلفة العمل، فهي تشمل رأس المال والريع والربح العادي، وإذا كان ريكاردو قد اهتم بعنصر العمل فذلك أمر طبيعي حيث أنه من أوائل من نادى بأن العمل أساس القيمة ومن ناحية أخرى فإنه يمكن إرجاع غالبية عناصر الإنتاج الأخرى إلى كونها مجهود بشري²؛

● تفترض هذه النظرية عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين دولة وأخرى كما أنها تفترض أن حجم عوامل الإنتاج التي تمتلكها كل دولة ثابتة، أي أنها نظرية ساكنة وليست ديناميكية وهذا أمر ليس منطقياً لأن عوامل الإنتاج التي تمتلكها الدولة قابلة للزيادة والنقصان وأن عوامل الإنتاج قابلة للانتقال بين دولة وأخرى لاسيما عنصري العمل ورأس المال³؛

● اعتمد دافيد ريكاردو على نموذج بسيط يقوم على دولتين فقط في ظل ثبات تكاليف الإنتاج، وهذا أمر يخالف الواقع العملي حالياً بسبب تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية بين عدد كبير من الدول المختلفة؛

● النظرية تستند إلى مفهوم نظرية القيمة - عمل* والتي تبين قصورها على مطابقة الواقع؛

● كذلك فإن النظرية تركز على وجود قوة تفاوضية متساوية بين البلدان متجاهلة وجود منطوق القوة والسيطرة بين مجموعتين من البلدان (المتقدمة والنامية)؛

● تفترض نظرية التكاليف النسبية مثل كل النظريات الكلاسيكية تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج فضلاً عن توافر ظروف المنافسة والحرية في التجارة الخارجية، ومن المعلوم أن افتراض التوظيف الكامل يجعل النظرية غير واقعية وقد برهن كيتز على إمكانية وجود قدر معين من البطالة في الاقتصاد وإمكانية تحقيق التوازن عند مستوى أقل من التوظيف الكامل⁴.

ج- نظرية القيم الدولية (جون استيوارت ميل):** كان لجون استيوارت ميل فضل تكملة تحليل ريكاردو الذي أوضح حدود منطقة التبادل التجاري بين الدولتين ولكنه لم يجب على السؤال الآتي:

¹ - طه يونس حمادي، نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية) والحديثة والتكتلات الاقتصادية مع إشارة إلى السوق الأوروبية الموحدة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 39، 2007، ص 12.

² - عزت ملوك فناوي حسن، مقدمة في النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار العلم للنشر والتوزيع، الكويت، 2005، ص 21-22.

³ - عزت ملوك فناوي حسن، المرجع السابق، ص 22.

* - تحمل نظرية "العمل في القيمة" إهمالاً تاماً دور باقي عناصر الإنتاج الأخرى كـرأس المال والأرض والتنظيم في العملية الإنتاجية، كما تعتبر أن العمل ليس عنصراً متجانساً يصلح مقياساً للقيمة فهناك من أنواع العمل ما يتباين في نوعه ومنها ما يتفاوت في كفاءته وبالتالي لن تتجه الأجيال إلى التعادل داخل الدولة الواحدة على الأقل في الزمن القصير.

⁴ - أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990، ص 50.

** - جون استيوارت ميل (John Stuart Mill): وفيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام 1806 م، نشر ميل خلال أربع عشرة سنة العديد من المقالات والكتب، تناول فيها بالبحث قضايا فلسفية وسياسية واقتصادية، توفي سنة 1873 م.

في أي مكان داخل هذه المنطقة (المحصورة بين 0.89 وحدة من المنسوجات بالنسبة للبرتغال و1.2 وحدة من المنسوجات بالنسبة لانجلترا في مقابل وحدة من النبيذ) يستقر فعلا معدل التبادل الدولي؟ ويرى استيوارت ميل أن التبادل الدولي يستقر عند المعدل الذي يحقق التكافؤ بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من جانب الدولتين طرفي التبادل، فلا بد من وجود تعادل بين قيمة صادرات الدولة وقيمة وارداتها، بمعنى آخر يجب أن تكون القيمة الكلية لصادرات كل دولة من إحدى السلعتين كافية للوفاء بالقيمة الكلية لواردها من السلعة الأخرى، ويعتبر قانون القيم الدولية مجرد امتداد على المستوى الدولي لفكرة تحديد الثمن عند توازن العرض والطلب.¹

وبتطبيق ذلك على المثال السابق فعند معدل التبادل الدولي يستقر عند القيمة التي تحقق التوازن بين طلب إنجلترا من النبيذ وعرض البرتغال له من ناحية، وبين طلب البرتغال للمنسوجات وعرض إنجلترا لها من ناحية أخرى، ولما كان طلب البرتغال للمنسوجات يتحدد بقيمة عرضه للنبيذ، وكذلك فإن طلب إنجلترا للنبيذ يتحدد على أساس قيمة عرضها للمنسوجات، فإن التبادل الدولي يستقر في حالة التوازن عند المعدل الذي تتساوى عنده قيمة واردات وصادرات كل بلد، ويتوقف معدل التبادل الدولي على عدة عوامل أهمها حجم طلب* كل دولة على منتجات الدول الأخرى ومدى مرونة هذا الطلب**، ومن هنا يخلص استيوارت ميل إلى أن الدولة التي تستفيد بصورة أكبر من التبادل الدولي هي التي يرتفع الطلب على منتجاتها بواسطة الخارج والتي يكون طلبها هي على المنتجات الأجنبية عند أدنى مستوى.²

- الافتراضات التي تقوم عليها نظرية القيم الدولية: قامت نظرية القيم الدولية على الافتراضات التالية:

- يعتمد موقع معدلات التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذلك على مرونة هذا الطلب؛
- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى؛
- نفقات النقل لها تأثير مزدوج على التجارة الدولية من خلال التأثير على سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى وسعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية، أي أن احتسابها ضمن التكلفة يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات وبالتالي تغيير معدل التبادل الدولي؛
- معدلات (نسب) التبادل الدولية تقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.

¹ - أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة المنصورة، 2004، ص 13.

* - **الطلب** وهو: "حجم طلب كل من البلدين على السلع الأخرى، ويتوقف معدل التبادل الدولي على شدة طلب الدولة الأولى من السلعتين بالنسبة إلى شدة طلب الدولة الثانية على السلعتين"، ويطلق على هذا القانون "**بالطلب المتبادل**".

** - **مرونة الطلب**: "ونعني بها مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع الدول الأخرى، حيث تمثل نسبة الاستبدال إلى الاتجاه لصالح الدولة التي يكون طلبها على سلعة الدولة الأخرى قليلة المرونة، أي أن حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي طلبها من".

² - أحمد جمال الدين موسى، مرجع سابق، ص 14.

- مثل توضيحي لنظرية القيم الدولية: لتوضيح محتوى النظرية يأخذ استيوارت ميل مثالا توضيحيا لبيان كيفية تحديد القيم الدولية فهو يفترض أن 10 وحدات من النسيج يكلف إنجلترا كمية من العمل مثلما يكلف إنتاج 15 وحدة من الأقمشة، أما في ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من النسيج إنما يكلف قدرا من العمل مثلما يكلف إنتاج 20 وحدة من الأقمشة.

الجدول (2-3): نظرية القيم الدولية

البلد	المسوحات	الأقمشة
إنجلترا	10 وحدات	15 وحدة
ألمانيا	10 وحدات	20 وحدة

المصدر: سعد زغلول، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الولا للطبع والتوزيع، بيروت، 1992، ص48.

وبناء على ذلك فإن استيوارت ميل بدلا من أن يأخذ الكمية المنتجة من كلا السلعتين في البلدين باعتبارها من المعطيات مع اختلاف نفقة العمل اللازمة لإنتاج كل كمية فقد افترض كمية معينة من العمل في كل بلد لكن مع اختلاف الكمية المنتجة بواسطتها كل من السلعتين¹، أما معدل التبادل التوازي بين السلعتين فهو الذي على أساسه تتساوى تماما القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى من السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من السلعة التي تنتجها الدولة الأولى، وعليه فإن جون استيوارت ميل يرى بأن المسوحات في كل من إنجلترا وألمانيا تكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلف إنتاج الأقمشة ولكن تتمتع ألمانيا بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج الأقمشة في حين تتمتع إنجلترا بميزة نسبية عن ألمانيا في إنتاج المسوحات ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تخصص إنجلترا في إنتاج المسوحات وتستورد الأقمشة من ألمانيا في حين تخصص ألمانيا في إنتاج الأقمشة وتستورد المسوحات من إنجلترا.

- تقييم نظرية القيم الدولية:

من خلال تحليل نظرية نسب التبادل الدولي لجون استيوارت ميل يتضح أن نسب التبادل الدولي تتحدّد على أساس نسب التبادل المحلية في كل دولة، وأن نسب التبادل الفعلية تتوقف على طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، وتستقر نسبة التبادل عندما تكون قيمة صادرات الدولة متساوية مع قيمة وارداتها والنظرية يعاب عليها أنها ترى أن التبادل الدولي يتم بصورة عينية أو مقايضة وليس على أساس نقدي، كما أن

¹ - أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص35.

النظرية لم تستطع أن توضح بطريقة واقعية أسباب تمتع الدول بمزايا في إنتاج سلع معينة، فقد ركزت فقط على تفاوت درجة الإنتاجية ولم تدخل في الاعتبار الاختلاف في تكاليف الإنتاج.¹

إضافة إلى الانتقادات السابقة يعاب على النظرية أنها بعدت عن الواقع حيث افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل أن لا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل حيث أنه في وسع الدول الكبرى أن تملئ شروطها كما أن اشتراط التكافؤ بين صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدياً على تلك النظرية فما هو الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد؟ وما حقيقة وجود فائض أو عجز في الميزان التجاري الخاص بسلعة معينة أو مجموعة من السلع وعلى أي أساس يتحدد موقع منحى الطلب المتبادل لكل دولة؟²

د- الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي في نظرية التجارة الخارجية:

وجهت عدة انتقادات للنظرية الكلاسيكية يمكن إيجازها فيما يلي:

- افترضت النظرية أن العمل وحده هو عنصر الإنتاج الذي يحدد القيمة، ويعني ذلك افتراض النظرية لضالة أهمية رأس المال وعنصر الأرض في تحديد قيمة السلع المتبادلة، وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن إهمال عناصر الإنتاج الأخرى خاصة في الدول التي لا تعتمد على عنصر العمل بدرجة أساسية وتعتمد أكثر على عنصر رأس المال في عملية الإنتاج؛³

- قامت النظرية الكلاسيكية على فروض بعيدة جدا عن الواقع كافتراض التبادل بين دولتين فقط على سلعتين لا غير، افتراض التشغيل الكامل للموارد قبل قيام التجارة الخارجية، اقتصار حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الاستخدامات المختلفة داخل الدولة دون خارجها، تجاهل تكاليف النقل من دولة إلى أخرى، افتراض حالة المنافسة الكاملة داخل الدول وحرية التجارة بينها؛⁴

- يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاديين الكلاسيكيين كان اهتمامهم موجه إلى إيضاح الربح من التجارة الخارجية أكثر من اهتمامهم بشرح مكنائكية التجارة (آلية التجارة)، فهذه النظرية نجحت في شرح أثر التجارة على رفاهية الدول وأوضحت كيف أن الاختلاف في تكاليف الإنتاج النسبية يحقق منافع (مكاسب) عند قيام التجارة الدولية بين الدول ولكنها فشلت في إيضاح سبب قيام التجارة الدولية؛⁵

¹ - محمد موسى عثمان، شوقي أحمد أبو العينين دنيا، محاضرات في النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص 375-376.

² - بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية" حالة مجمع صيدال"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007، ص 12.

³ - عبدالعظيم حمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000، ص 66.

⁴ - حسن عبدالعزيز حسن إسماعيل، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الكتب القومية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2002، ص 41-42.

⁵ - سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 94.

- التحليل الكلاسيكي والقائم على أساس أن معدلات المبادلة تتم في شكل وحدات مادية للمنتجات ولعوامل الإنتاج هو تحليل يتسم بضيق الأفق، كما أنه لا يتماشى مع الواقع، ذلك أن التبادل التجاري بين الأمم لا يتم على هذا الأساس وإنما باستخدام الأثمان التقليدية، ومن ثم فإن هذا التحليل لا يتماشى مع نظرية الثمن، سواء في ذلك ثمن المنتجات أو ثمن عوامل الإنتاج؛¹

- إهمال جانب الطلب وتأثيره على التجارة الدولية؛

- النظرية الكلاسيكية تستخدم التحليل الإحصائي المقارن بحيث تقارن بين وضع التوازن في الاقتصاد القومي قبل قيام التجارة ووضع التوازن بعد قيام التجارة، وهو ما دفع بالكاتب السويدي ستيفن ليندر إلى تقديم نظريته التي استخدم فيها التحليل الديناميكي؛²

- افتراضها ثبات دالة الإنتاج، في حين أنها تختلف حسب الحالة التي تكون عليها، فإذا أدت زيادة الإنتاج إلى وفورات في الحجم فإن الدالة ستكون متزايدة، في حين إذا أدت الزيادة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بظهور قانون الغلة المتناقصة في الزراعة مثلا بثبات أحد عناصر الإنتاج وهو الأرض، فإن الدالة ستكون متناقصة.³

2- التجارة الخارجية في الفكر النيوكلاسيكي: اقتضت النظرية الكلاسيكية على تفسير قيام التجارة الخارجية من خلال اختلاف التكاليف النسبية، إلا أنها لم تتعرض إلى أسباب اختلاف هذه التكاليف بين الدول، فجاء الاقتصادي السويدي "إيلي هكشر" ومن بعده تلميذه برتل أولين بنظرية جديدة لتفسير التبادل التجاري الدولي ساهمت في تفسير قيام التجارة بين الدول وتوضيح المكاسب المحققة منها وكيفية الوصول إلى حالة التوازن.

أ- نظرية نظرية هكشر وأولين: حاول الاقتصادي السويدي "إيلي هكشر" في كتابه المعنون بـ: "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919 م ومن بعده "برتل أولين*" من خلال كتابه المعنون بـ: "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الصادر في سنة 1933م، أن يتجاوزا القصور المسجل في النظرية الكلاسيكية وخاصة في اتخاذ هذه الأخيرة العمل كمحدد وحيد لقيمة السلع، وبالتالي إهمالها لعوامل الإنتاج الأخرى.

¹ - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص37.

² - محمد موسى عثمان، شوقي أحمد أبو العينين دنيا، مرجع سابق، ص317.

³ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص70.

* - "برتل أولين" (Bertil Ohlin) : اقتصادي سويدي ولد في قرية جنوب السويد في 23 أبريل 1899 درس في جامعة لوند الرياضيات والإحصاء والاقتصاد ، حصل على الدكتوراه في رسالة عن التجارة الدولية وفي عام 1922 ، أعد كتاب عن نظرية الإنتاج وقضى خمس سنوات في كوبنهاغن وفي نهاية أغسطس من عام 1931 قدم تقرير حول "مسار ومراحل الكساد الاقتصادي العالمي"، كما ألقى محاضرة عن "العجز بين السياسة المالية والسياسة النقدية في العالم" في المؤتمر الاقتصادي الأوروبي في يونيو 1931 ، وقدم النظرية النقدية والبطالة من ذلك الوقت ثم ركز اهتمامه بالدرجة الأولى على النظرية النقدية والتوسع الاقتصادي توفي في 3 أوت 1979.

- فروض نظرية هكشر وأولين: تتمثل الفروض الأساسية لنظرية هكشر وأولين فيما يلي:¹

- وجود دولتان فقط وتتعاملان في سلعتين فقط؛
- وحدانية دوال الإنتاج بالنسبة لإنتاج السلعة الواحدة في الدولة الواحدة، وقد تكون كذلك في الدول المختلفة مع تباينها بالنسبة للسلع المختلفة، وهذا يعني أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة هي واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد، وقد تكون كذلك بين الدول المختلفة وقد لا تكون؛
- اعتبار أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج؛
- عدم وجود نفقات النقل بين الدول المختلفة؛
- افتراض عدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال دولياً، وهو نفس الفرض الذي جاء به دافيد ريكاردو*، ويترتب على الأخذ بهذا الفرض نتيجتان هامتان الأولى هي أن نموذج هكشر- أولين يركز اهتمامه على البحث في أسباب قيام التجارة الدولية في نوع واحد من السلع وهي السلع الاستهلاكية تامة الصنع دون غيرها من السلع الوسيطة والاستثمارية والثانية عدم القدرة على تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات وآثارها المباشرة على التجارة الخارجية؛

● تماثل أذواق المستهلكين في البلد الواحد، وقد تكون كذلك في بقية دول العالم؛

● سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع النهائية وأسواق خدمات عناصر الإنتاج.

- جوهر نظرية هكشر وأولين: جاءت نظرية هكشر وأولين لتجيب على سؤال هام لم تجب عليه نظرية دافيد ريكاردو وهو لماذا تختلف التكاليف النسبية للسلع بين الدول؟ وتسمى هذه النظرية بالنظرية السويدية نسبة إلى الاقتصاديان السويديان هكشر وأولين**، حيث قامت بتفسير قيام التجارة الدولية على أساس اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة، وبالتالي يكون هو ذلك المصدر الذي يؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية بين الدول المختلفة، ومن ثم تقوم التجارة الدولية بسبب الاختلاف في الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج في الدول المختلفة.²

إن التفسير الذي جاء به هكشر وأولين للميزة النسبية وبالتالي قيام التجارة الدولية بعد كل هذه الفروض هو اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة، فهناك بلد يتوفر فيه عنصر العمل بالنسبة للعناصر الأخرى (الأرض، رأس المال) وبدرجة أكبر من توفره في البلاد الأخرى ومن ثم بلاد يتوفر فيها عنصر

¹ - يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص ص 46-48.

* - يترتب على الأخذ بهذا الفرض نتيجتان هامتان الأولى هي أن نموذج هكشر- أولين يركز اهتمامه على البحث في أسباب قيام التجارة الدولية في نوع واحد من السلع وهي السلع الاستهلاكية تامة الصنع دون غيرها من السلع الوسيطة والاستثمارية والثانية عدم القدرة على تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات وآثارها المباشرة على التجارة الخارجية.

** - قام برتل أولين بإصدار مؤلفه في التجارة الدولية وأشار فيه إلى أن كتابه أوضح كثير من القضايا التي تفسر مقال أستاذه هكشر الذي نشر 1919 وظل في طي النسيان حتى ترجم إلى الإنجليزية عام 1950.

² - عبد الحميد عبدالمطلب، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 389.

الأرض بالنسبة للعناصر الأخرى وبدرجة أكبر من توافره في البلاد الأخرى، وقد يصدق نفس الشيء على رأس المال، فعندما تختلف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بشدة، فالأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ستظهر اختلافاً ماثلاً، فوفرة الأرض تعني انخفاض الإيجارات ووفرة رأس المال تعني انخفاض أسعار الفائدة نسبياً ووفرة العمل تعني انخفاض الأجور... وهكذا. هذا التحليل يفسر أنماط التجارة بالتركيز على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج عبر الدول والتنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبياً في حين أن مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم موارد نادرة نسبياً.¹

ولكن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وما سببها من اختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ليس شرطاً كافياً لوجود اختلافات في الأسعار النسبية للسلع، التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الدولية إذ يضيف هكشر شرطاً آخر لقيام التجارة الدولية إضافة إلى التفاوت النسبي في أثمان عوامل الإنتاج في الدول الأطراف لعمليات المبادلة، وهو اختلاف النسب التي تتركب به عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية من سلعة إلى أخرى وعلى سبيل المثال: أن أوزان النسب التي تتركب منها عوامل الإنتاج الزراعية تضع الأرض في المقدمة ثم العمل ثم رأس المال بينما صناعة السيارات مثلاً تضع رأس المال في المقدمة ثم الموارد الخام ولا تحتاج إلى الأرض الزراعية ولو لم تتوفر فستظل نسبة ثمن كل سلعة في بلد ما إلى ثمنها في بلد آخر دون تغيير رغم اختلاف الأثمان النسبية لعوامل الإنتاج من بلد إلى آخر²، وقد أضاف برتل أولين شرطان أساسيان لقيام التجارة الدولية وهما:

- تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في أي بلد من البلدان.
- ضرورة تماثل أذواق المستهلكين في البلاد المختلفة.

ولاحظ أنه حتى ولو تساوى بلدان تماماً من حيث درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج إلا أنه مع ذلك يمكن للتجارة الدولية أن تقوم بينهما، وعليه فإن التجارة الدولية تقوم على أساس الاختلاف في المزايا النسبية بين البلاد المختلفة، تلك المزايا النسبية التي تتوقف بدورها على اختلاف توافر عناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة ومن هنا جاءت تسمية النظرية بنظرية نسب عناصر الإنتاج.³

¹ - عبدالرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة " دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص116.

² - محمد سانوسي، محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي وإتفاقيات الغات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص123.

³ - Jean-louis Mucchielli, Principes déconomie international, Ed, Economica, paris, 1985, p112.

- إسقاط نظرية هكشر وأولين على الواقع العملي (لغز ليونتيف): قام الاقتصادي "فاسيلي ليونتيف" بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدم ليونتيف في التقدير جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1947، وتتلخص النتائج التي توصل إليها في الجدول التالي:

الجدول (4-2): (لغز ليونتيف) كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي

الاحتياجات لما قيمته مليون دولار	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال	2.6 مليون دولار	3.1 مليون دولار
العمل	182313	170004

المصدر: يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص51.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتضح أن إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار أمريكي من الصادرات الأمريكية يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 2.6 مليون دولار وإلى كمية من العمل مقدارها 182 ألف عامل، أما إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار من السلع المنافسة للواردات يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 3.1 مليون دولار وإلى كمية من العمل مقدارها حوالي 170 ألف عامل.

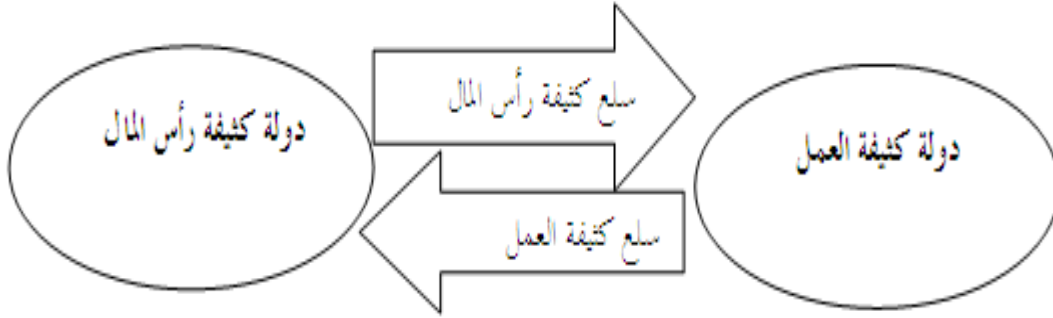
ويستخلص من ذلك أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، وهذا ما أذهل ليونتيف لاكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون أساساً من سلع كثيفة العمل، وأن وارداتها تتكون أساساً من سلع كثيفة رأس المال، وتعبير آخر تتجه الولايات المتحدة إلى تصدير سلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال وهذا ما يتناقض مع ما جاءت به نظرية هكشر وأولين تناقضاً تاماً.¹

والشكل الموالي يوضح نمط التجارة الدولية وفق هذه النظرية:

* - "فاسيلي ليونتيف" (Wassily Leontief): اقتصادي أمريكي ولد في 5 أوت 1905 بميونخ بألمانيا، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، تابع دراساته في جامعة برلين وحصل على درجة الدكتوراه حول موضوع نظرية "Wirtschaft Als" كريسلوف" عمل في معهد الاقتصاد العالمي في جامعة كيبيل من 1927 إلى 1930 حيث شارك في البحوث الإحصائية لاستخلاص منحنيات العرض والطلب، ثم انتقل إلى المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك في عام 1931 ثم إلى وزارة الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام 1932 أصبح أستاذاً للاقتصاد في عام 1946، توفي في 5 فبراير 1999.

¹ -Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, International Economics, Pearson, USA, 2012, p99.

الشكل (1-2): نمط التجارة الدولية تبعا لنظرية هكشر - أولين:



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التحليل السابق.

- الانتقادات الموجهة لنظرية هكشر وأولين: تعرضت نظرية هكشر وأولين إلى العديد من الانتقادات يمكن إيجازها أهمها فيما يلي:

- تركز على الاختلاف الكمي في عناصر الإنتاج (ندرتها أو وفرتها) مهملة الاختلاف النوعي في هذه العناصر (أنواع الأرض المختلفة وأنواع رأس المال، وأنواع العمل والمهارات المختلفة)؛¹
- تحليلها استاتيكي مقارنة أي أنها تقارن وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من هذا الوضع إلى ذلك؛²
- يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية أي أنها لم توضح ديناميكية التطور، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعد كذلك في الغد؛³
- أهملت النظرية نفقات النقل وتأثيرها على توطين الإنتاج في بلد دون آخر؛
- لا تفرق النظرية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة إذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف والواقع يشير بخلاف ذلك.⁴

ثالثا: التجارة الدولية في الفكر الحديث: بعد استعراض النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في التجارة الخارجية يمكن القول بوجود إجماع بين هذه النظريات على قبول مبدأ الميزة النسبية كقانون مفسر لقيام التجارة الخارجية، لكن في المقابل بقيت مجموعة من الظواهر في الاقتصاد العالمي لا يمكن تفسيرها في إطار نظرية هكشر وأولين مثل التجارة الخارجية بين دول تتشابه في نسب عناصر الإنتاج المتوافرة، والاتجاه نحو تدويل الأنشطة الإنتاجية عن

¹ - مسعود قرين، التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000/2001 ص 19.

² - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 79.

³ - مسعود قرين، مرجع سابق، ص 19.

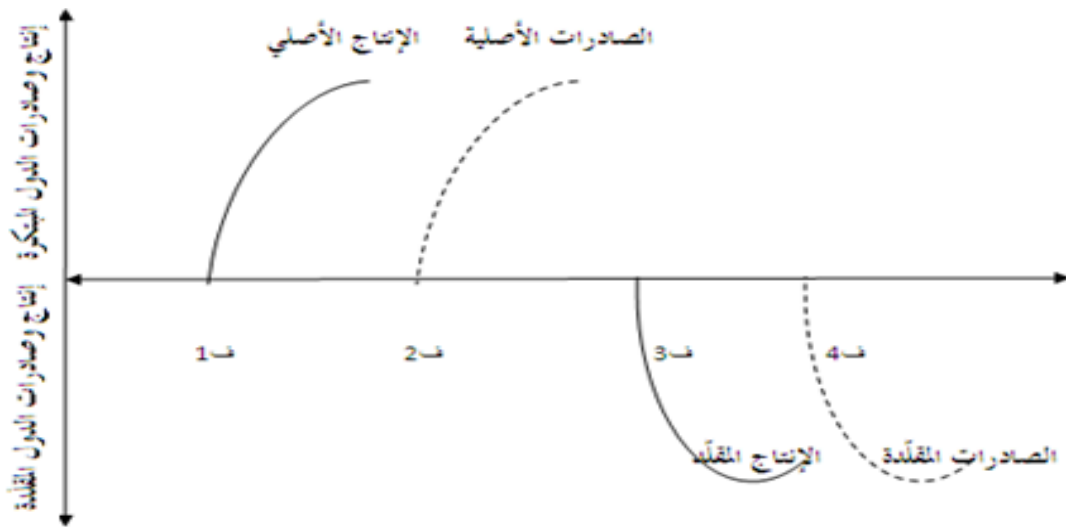
⁴ - محمود يونس، مرجع سابق، ص 80.

طريق الشركات متعددة الجنسيات، وقد ترتب على ذلك وجود قدر غير يسير من تدفقات التجارة الخارجية تحتاج إلى نظريات جديدة لتفسيرها من بينها ما يلي:

1- نظرية الفجوة التكنولوجية: طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية الذي وضعه بوسنر سنة 1961، فإن جزء كبيرا من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة، فهذه النظرية تركز في تفسيرها لنمط التجارة الخارجية على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرائق فنية للإنتاج أكثر تقدما من الدول الأخرى تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو سلع ذات جودة عالية أفضل مما تنتجه الدول الأخرى، أو سلع ذات تكاليف إنتاجية أقل، مما يجعل هذه الدولة تكتسب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا ماثلا في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية.

إذن فالدول صاحبة التفوق التكنولوجي تقوم بتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا إلى الدول التي لم تشهد بعد تغيرا في مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها، وبذلك فالدول صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدول،¹ والشكل الموالي يوضح نظرية الفجوة التكنولوجية:

الشكل (2-2): نظرية الفجوة التكنولوجية



المصدر: جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي "النظريات والممارسات"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 36.

من خلال الشكل يلاحظ أن هناك ثلاث فجوات تميزها نظرية الفجوة التكنولوجية وهي:²

¹ - عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، أداة لحماية التكنولوجيا أم إحتكارها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 3، 2005، ص 114.

² - عبد السلام مخلوفي، المرجع السابق، ص 115.

أ- فجوة الطلب: وهي الفترة الزمنية بين ظهور إنتاج سلعة دورة المنتج في الدولة موطن الاختراع (ف1) وبداية استهلاك السلعة في الخارج (ف2).

ب- فجوة التقليد: وهي الفترة بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع (ف1) وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج (ف3).

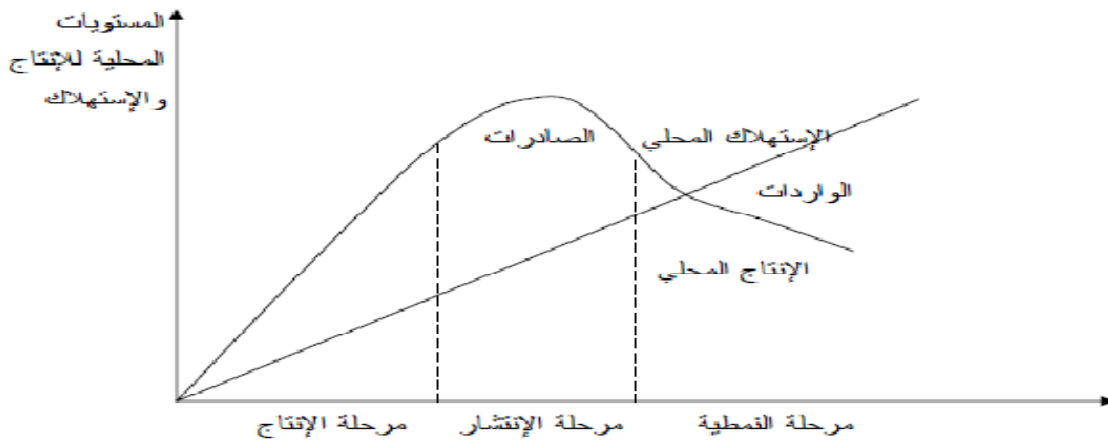
ج- الفجوة التكنولوجية: وهي الفترة الزمنية بين فجوة الطلب وفجوة التقليد، فالتجارة هنا تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج الجديد وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة، وبزوال الفجوة التكنولوجية تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي قامت به كعامل مفسر لنمط التجارة الدولية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا.

2- نظرية دورة حياة المنتج: رغم النجاح الكبير الذي حققته نظرية الفجوة التكنولوجية إلا أن هذه الأخيرة لم تجب في الواقع على سؤالين هامين وهما:

أ- لماذا يتحقق الاختراع ابتداء في بلد دون بقية البلدان؟

ب- إلى متى تطول الفترة التي تحتفظ بها الدولة التي يظهر فيها الاختراع أو التجديد بالمزايا التجارية التي تحققها من وراء تفوقها التقني؟، وقد أجاب فيرنون* على هذين السؤالين من خلال نظريته المعروفة بدورة حياة المنتج والتي يوضحها الشكل الموالي:

الشكل (2-3): مراحل دورة حياة المنتج



المصدر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1992، ص82.

* - "فيرنون سميث" (Vernon. Smith): أستاذ الاقتصاد والقانون بجامعة جورج ميسن ورئيس المؤسسة الدولية للأبحاث في الاقتصاد التجريبي، من مواليد 3 أكتوبر 1918 تلقى تعليمة في هارفارد، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2002 ، وهو مؤسس ورئيس المؤسسة الدولية لبحوث تجريبية في الاقتصاد وعالم مشارك في معهد كاتو في واشنطن.

وفق تحليل فرنون تمرّ المنتجات الصناعية وخاصة سلع الإنتاج والسلع التي يستهلكها أصحاب الدخل العالية بثلاث مراحل من ظهورها للوجود للمرة الأولى وفق ما يلي:

- **مرحلة المنتج الجديد:** حيث يتطلب ظهور منتج جديد توافر شروط عديدة أهمها كفاءة تقنية عالية مادية وبشرية ومستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية وسوق داخلية قادرة على استيعاب المنتجات الجديدة سواء بسبب اتساعها الجغرافي أو بسبب ارتفاع الدخل المتوسطة للأفراد، وهنا يفترض فرنون أن بلدا مثل الولايات المتحدة يكون مهيمًا قبل غيره من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الحديثة، ومن أبرز خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق الداخلية، كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة بشكل واضح وتمتد المشروعات المنتجة لهذه السلع باحتكار للسوق لفشل المشروعات الأخرى في الحصول على نفس مستوى المعرفة التقنية؛¹

- **مرحلة المنتج الناضج:** وهنا يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايدا ويجري إنتاجها بصورة متزايدة أكثر فأكثر وتنخفض تكاليف إنتاجها وبالتالي أسعارها مما يضاعف الطلب عليها، كما يتزايد الطلب عليها في الخارج، حيث في البداية يتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواء بواسطة الشركة المنتجة نفسها أو بواسطة شركات أخرى وتظهر سلع مقلدة في بلدان أخرى وينتشر بيع حقوق التصنيع وفي هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة بالانتقال إلى بلدان أخرى أقل تطورا من الناحية العلمية والتكنولوجية؛²

- **مرحلة المنتج النمطي:** وفيها يتخذ المنتج شكلا نمطيا وتشيع التقنيات المستخدمة في إنتاجه وتحدد أبعاد السوق على وجه التأكيد ويصبح الطلب على هذا المنتج مرنا بالنسبة للتغير في الثمن، ومن ثم فإن جهد المشروعات يتجه أساسا لخفض نفقات الإنتاج، ولهذا السبب قد تتجه بعض هذه المشروعات لإنشاء مصانع تابعة لها في دول العالم الثالث للاستفادة من انخفاض الأجور وللتغلغل في الأسواق الجديدة.³

ولتوضيح نظرية دورة حياة المنتج يمكن إدراج الشكل الموالي:

3- نظرية اقتصاديات الحجم: تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطورا لنموذج هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، حيث حاولت النظرية تغيير طبيعة التحليل الاقتصادي من خلال إدخال عنصر الزمن في التحليل إدخالا صريحا، وهذا من خلال إسقاط الفرض الكلاسيكي القائم على أن ظروف الإنتاج تخضع في تحليلها لقانون الغلة أو النفقة

¹ - أحمد جمال الدين موسى، مرجع سابق، ص 26.

² - محمد دياب، مرجع سابق، ص 127-128.

³ - أحمد جمال الدين موسى، مرجع سابق، ص 27.

الثابتة، وإحلال محله قانون تناقض الغلة والذي يحدث أثره كلما زادت كمية أحد العناصر بالنسبة لكمية العنصر الآخر، وذلك بغض النظر عن طبيعة العنصرين.

وتعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات)، وترى هذه النظرية أن الدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف مصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، وعلى العكس من ذلك فإن الدول الصناعية كبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى.¹

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية

تؤدي التجارة الدولية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية وفيما يلي أهميتها:

أولاً: تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها، إما لأن ظروفها المناخية أو إمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها أو لارتفاع تكاليف إنتاجها مقارنة بتكاليف استيرادها؛²

ثانياً: تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي، وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيراد وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري؛³

ثالثاً: للتجارة الخارجية علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية حيث أن ارتفاع مستوى الدخل الوطني يؤثر في حجم التجارة الخارجية، ومن جهة أخرى فإن التغيرات التي تحدث بصورة مباشرة في تركيب الدخل الوطني ومستواه؛

رابعاً: تعمل التجارة الدولية على تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى فالموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثمارات المستهدفة؛⁴

خامساً: تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد من الاقتصاديات سواء كان متقدما أو ناميا تربط الدول مع بعضها البعض وتساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات

¹ - فاطمة بودية، تطبيق نموذج المجاذبية في التجارة الخارجية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2011/2010، ص29.

² - إسماعيل عبدالرحمان، محمد عريقات حربي، مفاهيم ونظم اقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص244.

³ - يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص12.

⁴ - سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002، ص11.

الدولة، وتساعد في زيادة رفاهية الدول عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.¹

المطلب الرابع: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

أولاً: اختلاف الوحدات السياسية: تقوم التجارة الدولية بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية والتعامل بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة يتطلب بعض أنواع الترتيبات القانونية والتنظيمية التي قد لا يحتاج إليها في معاملاته الداخلية، وهذا من شأنه أن يجعل التبادل الخارجي ذو طبيعة تختلف عن طبيعة التبادل التجاري الداخلي، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية ولكنه يشمل أيضاً مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تعود المجتمع الواحد على إتباعها وممارستها وهي لا مجال تختلف من مجتمع لآخر.²

ثانياً: الاختلاف في السياسات القومية: لكل دولة سياساتها الاقتصادية المتبعة والهادفة إلى تحقيق بعض الأهداف القومية والحكومات عادة لا تعطي عوامل الربح والخسارة الناتجة عن التجارة الداخلية، نفس الاهتمام لتلك الناتجة عن التجارة الخارجية فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع في حين أن الثانية ينشأ عنها خسارة لجزء من الثروة الوطنية أو إضافة جديدة عليها وبالتالي لها تأثيرها على الوضع الاقتصادي للمجتمع ككل، وعلى صعيد آخر ينفذ المواطنون سياسة حكوماتهم القومية بدافع من شعورهم القومي وبذلك فإنهم قد يمتنعون أحياناً عن شراء بعض السلع الأجنبية حتى ولو كان سعرها أرخص من السلع المحلية إذا ما رأوا في ذلك دعماً للصناعة الوطنية.³

ثالثاً: انفصال الأسواق: وهو من العوامل التي تؤثر تأثيراً واضحاً على طبيعة التبادل التجاري الدولي وبالتالي تعطي مبرراً لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص ويمكن فهم هذا الاختلاف من خلال:⁴

1- الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة كاختلاف الأذواق، الميول، الطباع، البيئة... وهو ما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم في لسلع والخدمات، ولا يقتصر الأمر على مجرد الاختلاف في أوجه الإنفاق المختلفة ولكن قد يتضمن أيضاً اختلافاً بالنسبة للسلعة الواحدة وعليه فإن ما يصلح لمجتمع ما قد لا يصلح لغيره من المجتمعات؛

¹ - رشاد العصار، عليان الشريف، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص13.

² - شايب يمينة، قراءة في نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص05.

³ - محمد دياب، مرجع سابق، ص22.

⁴ - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص7.

2- انفصال الأسواق عن بعضها البعض. مجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل يعتبر حاجزا طبيعيا تتعرض له السلع عند انتقالها من دولة إلى دولة أخرى، وإن كان هذا العنصر قد فقد الكثير من أهميته أمام التقدم الذي تشهده وسائل النقل والمواصلات في عصرنا كما أن انتقال السلع والخدمات من بلد إلى آخر يكون عرضة لمجموعة من الإجراءات الإدارية بالإضافة إلى الحواجز الاقتصادية والسياسية التي تعترض سبيل التجارة التي تتجاوز حدود الدولة وغير ذلك من الحواجز التي تصنعها الحكومات عن طريق التجارة الخارجية؛

3- تكون المنافسة في الأسواق العالمية أكثر منها في حالة الأسواق المحلية وهي ما تجعل المنتج عادة ما يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعة هاته السوق ذات مرونة طلب معينة، أما إذا حاول أن يخرج عن نطاق هذا السوق المحلي ليدخل في مجال السوق الدولية للسلعة التي ينتجها فإنه سوف يواجه سوقا ذات مرونة طلب أعلى وعليه أن يكيف بذلك سياسته السعرية بما يتناسب مع ظروف هذه السوق؛

رابعاً: عدم حركية عوامل الإنتاج: خصّص الاقتصاديون الكلاسيك نظرية مستقلة للتجارة الخارجية، وذلك لاعتقادهم بأن عوامل الإنتاج تتميز بحركية وحرية تامة في الانتقال داخل الإقليم بين الأماكن والمهن المختلفة طبقاً لمستويات العوائد التي يمكن أن تحصل عليها، بينما تفتقر إلى هذه الحركية على المستوى الدولي، فعدم حركية عنصر العمل على الانتقال من دولة لأخرى قد ترجع إلى الاختلافات في اللغات، العادات، المهارات الوظيفية، عدم الرغبة في ترك الروابط العائلية والاجتماعية، ارتفاع نفقات السفر فضلا عن القيود التي تفرضها الدول المختلفة على هجرة العمال.

أما عدم حركية رأس المال على المستوى الدولي فتقيد ليس فقط بارتفاع نفقات النقل ولكن أيضا ببعض القيود القانونية التي تضعها الدولة على تحركات رؤوس الأموال منها إلى الدول الأخرى، فضلا عن بعض الصعوبات والمشاكل مثل عدم الاستقرار السياسي، الجهل بعوائد الاستثمار في دولة أجنبية، عدم استقرار العملات الأجنبية.¹

خامساً: اختلاف العملات: يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية في استخدام عملات مختلفة في التجارة الدولية، بينما يكون لكل دولة عملتها الوطنية التي تستخدم في التجارة المحلية، فالجنيه المصري يقبل في التعامل في كل أرجاء مصر، ولكن إذا انتقلنا إلى أي دولة مجاورة فيجب تحويل الجنيه المصري إلى عملة هذه الدولة حتى نستطيع شراء السلع والخدمات منها، وهنا تنشأ العديد من المشاكل الاقتصادية نتيجة التغيرات في القيم النسبية للعملات المختلفة عبر الزمن وخاصة إذا كانت الوحدات النقدية للعملات المختلفة غير قابلة للتحويل إلى ذهب، حيث تتقلب أسعار الصرف بدرجة أكبر بالمقارنة مع تلك المرتبطة بقاعدة الذهب.²

¹ - أحمد مندور، مرجع سابق، ص10.

² - نفس المرجع السابق، ص12.

وهكذا فإن حساب وتنفيذ المعاملات التجارية الدولية يتضمن نوعاً من التكاليف والمخاطر لا توجد في التجارة المحلية، وهناك مشكلة أخرى وهي أن عملات بعض الدول مثل الدول النامية أو الأقل تقدماً تكون غير قابلة للتحويل بالنسبة للمعاملات الدولية، يضاف إلى ذلك أن الدول المختلفة تقوم بإتباع سياسات نقدية* مختلفة وسياسات خاصة بالصراف الأجنبي لكي تؤثر في عرض الصادرات أو الطلب على الواردات.

المطلب الخامس: السياسات التجارية الدولية

سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض أهم المفاهيم الخاصة بالسياسة التجارية، إضافة إلى أهدافها ومذاهبها:

أولاً: تعريف السياسة التجارية:

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى، أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، ومجموع هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية تتبعها السلطة المسؤولة في الدولة من أجل تنفيذها وتجسيدها تسمى بالسياسة التجارية.¹

ويقصد بالسياسة التجارية: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة".²

السياسة التجارية هي: "برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تؤثر على حركة التجارة الدولية خلال فترة معينة وبالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقاً لآلية السوق الحرة".³

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الموالي للسياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية: "إحدى السياسات الاقتصادية المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية تستخدم فيها وسائل عديدة ومتنوعة سواء كانت كمية أو فنية أو إدارية بغية تحقيق أهداف محددة".⁴

ثانياً: أهداف السياسة التجارية: تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك الأهداف الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني، ومنها حماية الصناعات الوطنية ومنها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هذا بالإضافة إلى تحقيق موارد للخزينة العامة، وهناك الأهداف السياسية التي تسعى

* - الاختلاف في السياسات في نظر بعض الاقتصاديين مثل "كندلرجر" هو الذي يميز التجارة الدولية عن التجارة المحلية وليس اختلاف العملات الوطنية للدول المختلفة.

¹ - عبدالرحمان يسرى، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص126.

² - محمود يونس، مرجع سابق، ص119.

³ - عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص12.

⁴ - عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2005، صص 15-16.

بعض الدول إلى توفير أكبر قدر من الاستقلال وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهناك الأهداف الاجتماعية مثل حماية الصحة العامة وتشديد القيود على المشروبات الكحولية ناهيك عن حماية مصالح اجتماعية معينة، إضافة إلى كل هذه الأهداف هناك أهداف إستراتيجية للسياسة التجارية وفيما يلي توضيح هذه الأهداف:¹

1- الأهداف الاقتصادية للسياسة التجارية: ويمكن إجمالها فيما يلي:

- أ- زيادة موارد الخزينة العمومية للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛
- ب- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية؛
- ج- حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم؛
- د- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة لها والمساندة لها؛
- هـ- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

2- الأهداف الاجتماعية: ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- أ- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة؛
- ب- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

3- الأهداف الإستراتيجية: ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- أ- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
 - ب- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة مثل البترول.
- وهنا تجدر الإشارة على أن النظرية التجارية الإستراتيجية تتحدى النظرية التجارية الليبرالية التقليدية، إذ تشدد على أن السياسة التجارية الفعالة يمكن أن تعود بالنفع على بلد ما أكثر مما تفعله السياسة التجارية الحرة، (krugman*, 1986, p12)، فالسياسة الوطنية فعالة الاستحواذ على منافع تخلفها حالة تجارية تحتكرها قلة ويمكن أن تمارس الدولة سياسات تعطي مزايا كبيرة أو منافع ماثلة لشركاتها الوطنية، ومن جهة أخرى لدى الدولة حافز قوي للتدخل في العلاقات التجارية لأن الابتكار التكنولوجي قد أصبح عاملاً هاماً في التنافسية الدولية والميزة النسبية جزافية إلى حد كبير، وتوجد آثار داخلية أو مخلفات من صناعة إلى أخرى، وتستطيع المعرفة المولدة في

¹ - جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 223.

* - "بول كروغمان" (Paul Krugman): من مواليد 28 فبراير 1953 في نيويورك اقتصادي أمريكي فاز بجائزة نوبل للاقتصاد عام 2008، أستاذ في الاقتصاد والشؤون الدولية في كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية بجامعة برينستون.

قطاع واحد أن تعود بالنفع على قطاعات أخرى وترفع مجمل المستوى التكنولوجي للاقتصاد، وهكذا ينبغي للدولة أن تدعم وتحمي تلك القطاعات الصناعية التي تفرز منافع وتعتبر بأنها ذات قيمة إستراتيجية للتنافسية الدولية.¹

ثالثاً: أنواع السياسات التجارية الدولية: يشير استقصاء وتتبع نظرية التجارة الدولية إلى وجود اتجاهين لسياسة التجارة الدولية، اتجاه يعارض تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية واتجاه آخر يؤكد على الدور الفعال للدولة في ضبط وتنظيم وتسوية المبادلات التجارية، ولكل اتجاه أنصار يقدمون العديد من الحجج المؤيدة لسياساتهم والتي هي في ذات الوقت بمثابة أوجه النقد للسياسة الأخرى.

1- سياسة الحرية التجارية:

تعد سياسة الحرية التجارية من السياسات التي نادى بها أنصار المذهب الاقتصادي التقليدي القائم على عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، وفيما يلي تعريف هذه السياسة وأهم الحجج المؤيدة لهذه السياسة:

أ- تعريف سياسة الحرية التجارية:

تعني سياسة حرية التجارة: "عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية وترك الحرية لعوامل الإنتاج للتوزع حسب معايير السوق والكفاءة الاقتصادية والمردودية المالية، وسياسات حرية التجارة هي العودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية والتي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة والتي بدورها تتضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية".²

وتعرف سياسة الحرية التجارية على أنها: "الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وهذا النوع من السياسات يعد تطبيقاً للمذهب الحر في النطاق الاقتصادي الدولي، بمعنى آخر هي التطبيق الدولي للمذهب الاقتصادي الحر".³

يقصد بسياسة الحرية التجارية: "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المتخلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تندفق خارجها إلى الدول الأخرى، وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي بطبيعتها سلع تجارية* أم سلع غير تجارية**".

ب- حجج أنصار حرية التجارة: يسوق أنصار هذا المذهب عدة حجج لسياسة الحرية التجارية يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

¹ - روبرت غلين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 270.

² - معين أمين السيد، مدخل إلى الاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، 2010، ص 205.

³ - محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص 279.

* - السلع التجارية هي: "تلك السلع التي يمكن الاتجار فيها أي مبادلتها في السوق الدولية إما استيراداً أو تصديراً بغض النظر عما إذا كانت السلعة تصدر أو تستورد فعلاً في الوقت الحاضر".

** - السلع غير التجارية هي: "تلك السلع غير القابلة للاتجار دولياً أي السلع التي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية".

- **الحماية قد تؤدي إلى إفقار الغير:** حيث إن أساس سياسة إفقار الغير هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تؤدي إلى خفض حجم التجارة الدولية عموماً لأن تقليص الواردات يؤدي عادة إلى تقليل حجم الصادرات حيث أن التجارة الدولية هي عبارة عن تبادل للسلع والخدمات بين الدول، فإذا اعتمدت كل دولة سياسة حماية صناعاتها المحلية وأحجمت عن الاستيراد أو حتى قلصت إلى الحد الأدنى وارداتها ستجد نفسها عاجزة في نهاية المطاف عن تصدير فوائض إنتاجها مع ما يمكن أن ينجم عن ذلك من ركود اقتصادي، وتراجع في مستوى الرفاهية الاقتصادية فلن يكون بإمكان أي دولة تصدير فائض إنتاجها بصورة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج الدول الأخرى؛¹
- **الحرية تحد من نشوء الاحتكارات:** فالحرية والمنافسة تؤدي إلى الحد من قيام الاحتكارات والممارسات الهادفة إلى السيطرة على الأسواق المحلية، وبهذا نتجنب مساوئ الاحتكار من تحديد الكميات، وفرض المحتكر للسعر، وكذا فرض نوعية المنتج وعدم توافر فرص الاختيار أمام المستهلك، فعزل السوق الوطني على السوق العالمي تساعد على قيام مشروعات وصناعات غير كفؤة لا تستطيع خفض التكاليف إلى حدها الأقصى، وبسبب شعورها بالأمان من المنافسة فإنها لا تكلف نفسها عناء إدخال التجديدات والاستثمارات لتحسين النوعية والكمية المنتجة، وهكذا تعمل الاحتكارات المحلية على إضعاف الاقتصاد الوطني؛²
- **الحرية تشجع التقدم الفني:** حيث تتنافس الدول في إنتاج السلع وهذا بدوره يعمل على زيادة حركة وتنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جداً لكفاءة الصناعة حيث تستطيع هذه الأخيرة أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية والتكنولوجية، وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان، ويتاح انتقال التكنولوجيا دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بما كما تستطيع كل دولة أن تستفيد من التقدم الفني في الدول الأخرى.³
- **منافع التخصص وتقسيم العمل:** بحيث تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تحوز فيها ميزة نسبية، ولما كانت العلاقة قوية بين التخصص ونطاق السوق، فإن اتساع حدود التجارة الخارجية شرط ضروري لانتشار آثار التخصص الدولي وتقسيم العمل، فيما يتيح فرصة الحصول على سلع من خلال التجارة الخارجية بأسعار منخفضة مما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يؤدي إلى حسن استغلال موارد الدولة؛⁴
- **الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:** انسجاماً مع مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي فإن حرية التجارة بين الدول تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف عالية

¹ - محمد دياب، مرجع سابق، ص306.

² - معين أمين السيد، مرجع سابق، ص206.

³ - نفس المرجع السابق، ص206.

⁴ - يبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007، ص13.

وهذا يعود بوفر على الدولة ويحقق زيادة في دخلها الحقيقي، وتعود الحرية في هذه الحالة بالمنفعة على كل من المستهلك والمنتج على حد سواء، فالمستهلك يستفيد من انخفاض الأسعار نتيجة انخفاض التكاليف، أما المنتج فيصبح بإمكانه التوجه نحو فروع الإنتاج التي يستطيع توظيف رؤوس أمواله فيها بفعالية أكبر؛¹

2- سياسة الحماية التجارية:

تعد سياسة الحماية التجارية من السياسات التي نادى بها أنصار المذهب الاقتصادي القائم على تدخل الدولة في التجارة الخارجية، وفيما يلي تعريف هذه السياسة وأهم الحجج المؤيدة لهذه السياسة:

أ- تعريف سياسة الحماية التجارية:

يقصد بسياسة الحماية التجارية: "قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية"²، ويمكن تعريف سياسة الحماية التجارية بأنها: "كل سياسة يتم تبنيها من قبل الدولة لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية، خصوصاً إذا كانت هذه الصناعات ناشئة وتحتاج لدعم وحضانة من قبل الدولة".³

سياسة الحماية التجارية هي: "قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة".⁴ وعليه مما سبق ذكره من تعاريف يمكن استخلاص التعريف الموالي لسياسة الحماية التجارية: السياسة التجارية هي: "تلك السياسة التي تستخدمها الدولة لحماية الصناعات المحلية من خطر المنافسة الأجنبية سواء باستخدام قيود جمركية كالرسوم الجمركية أو غير جمركية كنظام الحصص وتراخيص الاستيراد وغيرها من الأساليب".

ب- حجج أنصار تقييد التجارة: يستند أنصار هذا المذهب إلى عدة حجج بعضها اقتصادي والبعض الآخر غير اقتصادي، فالحجج الاقتصادية تهدف إلى زيادة الإنتاج الوطني وزيادة الدخل القومي ومحاولة إصلاح العملية الإنتاجية بكل جوانبها لتتمكن من المنافسة الدولية، أما الحجج غير الاقتصادية فهي تعترف بصحة ما ينادي به أنصار مذهب حرية التجارة ولكن توجد أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي على الدولة أن تراعيها، وفيما يلي هذه الحجج:

¹ - محمد دياب، مرجع سابق، ص304.

² - محمد أحمد السرييني، مرجع سابق، ص133.

³ - محمد دياب، مرجع سابق، ص306.

⁴ - محمد مبارك عبد المعتم، يونس محمد، اقتصاديات القود والتجارة الخارجية، دار الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص255.

- الحجج الاقتصادية: ويمكن إجمالها فيما يلي:

● **حجة الإغراق السوقي:** وتعني سياسة الإغراق تطبيق نظرية التمييز السعري في التجارة الخارجية، حيث يتم البيع في الأسواق بأسعار تقل عن أسعار البيع في السوق المحلي للمنتج، بحيث تقل أحيانا تكلفة الإنتاج مع تحميل المستهلك المحلي أثر انخفاض الأسعار في الخارج،¹ وهنا ينادي أنصار الحماية التجارية بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة ثبوت ممارسة المصدر الأجنبي للإغراق السوقي، باعتبار أن الإغراق هو عبارة عن منافسة غير نزيهة وغير مشروعة، إلا أن هذه الحماية هنا تكون مؤقتة وتزول بزوال حالة الإغراق.²

● **حجة معالجة البطالة:** حيث أن إتباع سياسة حمائية تعني الانطواء على الذات في محاولة للاكتفاء الذاتي وتوفير كل الاحتياجات الوطنية محليا، مما يعني زيادة في الطلب على المنتجات الوطنية، وعلى منتجات أخرى لتعويض نقص الاستيراد، مما يدفع بالصناعات الوطنية إلى الإنتاج أكثر واستعمال طاقتها القصوى، ومن ثم زيادة التشغيل وامتصاص البطالة.³

● **حجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** حيث إن حماية الأسواق المحلية قد تشجع الشركات الأجنبية في البلد الذي يتبع قوانين الحماية وعلى إنشاء فروع لها فيه كي تتجنب عبء الرسوم الجمركية التي ستفرض على منتجاتها فيما لو ظلت تنتج في الخارج وتصدر إلى البلد المعني، فالحماية الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات سلع الصناعات المحمية في الداخل وبالتالي إلى ارتفاع معدل الربح المتوقع للاستثمار فيها وهذا مجد ذاته يشكل عامل إغراء واجتذاب لرأس المال الأجنبي للاستثمار في هذه الصناعة؛⁴

● **حجة تنوع الإنتاج:** حيث إن الدولة التي تخصص في منتج واحد وتعتمد عليه كأساس في التبادل الدولي قد تعرض اقتصادها للخطر إذا ما حدث على هذا المنتج طارئ، سواء كان طبيعيا أو اقتصاديا فتتبع الإنتاج يمكن الدولة من مواجهة أي خطر، سواء تعلق الأمر بتذبذب الأسعار أو بسبب ظروف سياسية تؤدي إلى انقطاع عن الأسواق الدولية أو حدوث كساد في اقتصاديات الدول التي تصدر إليها السلعة أو ظهور منافسة قوية.⁵

● **حجة حماية الصناعات الناشئة:** وتتمثل حجة حماية الصناعات الناشئة في حماية كل المؤسسات المحلية الناشئة التي لا تستطيع أن تنافس المنشآت الأجنبية الأكثر كفاءة لأن المنشأة حديثة العهد (ناشئة) تواجه تكاليف عالية أو مرتفعة لا تواجهها المنشآت القائمة منذ وقت بعيد.⁶

¹ - جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2013، ص145.

² - أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص138-141.

³ - معين أمين السيد، مرجع سابق، ص199.

⁴ - محمد دياب، مرجع سابق، ص308.

⁵ - بلحنيش عبدالرحمان، آثار الإصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص13.

⁶ - حسام علي رواد وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص88.

-الحجج غير الاقتصادية:ويمكن إجمالها فيما يلي:

- **حجة الدفاع والأمن:**وهي من الحجج الأكثر رواجاً وتأثيراً لفرض قيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميث أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة عندما كتب مقولة عنونها "الدفاع أكثر أهمية من الثروة"¹، فكل الدول عرضة لمخاطر التدخل الأجنبي وبالتالي فهي تعمل على إعداد نفسها بشكل جيد لحماية بعض الصناعات التي تراها إستراتيجية لبقائها وديمومتها؛
- **حماية القطاع الزراعي:**يترتب على مبدأ الحرية التجارية سيادة المنافسة الدولية، مما قد يؤدي إلى القضاء على القطاع الزراعي المحلي خاصة إذا كانت الحاصلات الزراعية المستوردة منخفضة الثمن، ولذلك تتدخل الدولة بغرض حماية الإنتاج الزراعي ودخول فئة المزارعين الوطنيين مثال ذلك تعهد الحكومة البريطانية بحماية الإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية بدفع معونة سنوية للمزارع الإنجليزي لتعويض الفرق بين تكاليف إنتاج الحاصلات الزراعية المحلية والأجنبية المستوردة، أضف إلى ذلك أن حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن سياسة توفير المواد الغذائية لمواجهة احتمالات الحرب (الأمن الغذائي)²؛
- **الحجة الدينية والأخلاقية:**قد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة مثل تجارة الخمر والمخدرات في البلدان الإسلامية.

رابعا: أدوات السياسة التجارية: تتعدد أدوات السياسة التجارية تبعاً للنظام الاقتصادي السائد وعموماً يمكن التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية وهذه الأدوات تميز في الواقع دول العالم الرأسمالي وفيما يلي هذه الأدوات والوسائل:

- 1- الأدوات السعرية:** ويظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات ومن أهمها نذكر:
 - أ- **الرسوم الجمركية:** يعرف الرسم الجمركي على أنه: "ضريبة تفرضها الدولة على سلعة ما بمناسبة عبورها الحدود الوطنية ودخولها إقليمها الجمركي في شكل واردات أو خروجها منه في شكل صادرات"³، وغالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في وقت معين اسم التعريفات الجمركية*.
 - وقد جرت العادة على التمييز بين عدة أنواع من الرسوم والتعريفات الجمركية:⁴

¹ - مصطفى رشدي شبيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1994، ص68.

² - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الخليلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص204.

³ - Maurice Bye, relation économique internationale, Dalloz, paris, 1971, p342.

* - **التعريفات الجمركية هي:** "عبارة عن قائمة أو جدول يوضح لدى كل دولة الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة التي تفرض على مختلف السلع الداخلة في التجارة الخارجية للبلد، ويتم وضعها على أساس النظام المنسق حيث يتم ترتيب السلع حسب أصلها وحسب استعمالها".

⁴ - هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص405.

- من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي: يميز بين الرسوم القيمة والرسوم النوعية والرسوم المركبة، فالرسوم القيمة فتحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة، وتتحدد الرسوم النوعية على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو الوزن، بينما تتضمن الرسوم المركبة رسماً نوعياً يضاف إليه رسم قيمي؛
 - من حيث الهدف: يميز بين الرسوم المالية والتي تفرض بهدف تحقيق إيراد لخزينة الدولة والرسوم الحمائية والتي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية؛
 - من حيث مدى حرية الدولة في فرضها: وهنا يميز بين التعريفية المستقلة والتعريفية الاتفاقية، فالأولى تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية أما الثانية فتكون بموجب اتفاق دولي مع دول أخرى، إضافة إلى هذا هناك التعريفية البسيطة والمزدوجة والمتعددة تبعا لسعر الضريبة المفروضة، ناهيك على التعريفية الاحتياطية والتي تتوقف على الظروف التي تطبق فيها التعريفية الجمركية.
- ب- نظام الإعانات:** يعرف نظام الإعانات على أنه: "كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطى للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافسي أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية"¹، وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية من خلال تمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح. ويمكن تصنيف الإعانات إلى صنفين:
- **الإعانات المباشرة:** وهي الإعانات والمساعدات المقدمة مباشرة إلى المشروع بغرض تحسين دورة الاستغلال، وتقدم في شكل مبالغ مالية محسوبة على أساس قيمي أو نوعي وتحسب هذه النسبة عند التصدير على أساس سعر **FOB***، كما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر هدف والإعانة الودوية تساوي الفرق بين سعر الهدف والسعر العالمي.²
 - **الإعانات غير المباشرة:** وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات بهدف تحسين قدرته المالية مثل الإعفاءات الضريبية أو تخفيض الضرائب وإعفاء جزء من الأرباح من الضرائب وتقديم التسهيلات الائتمانية، وكذلك تقديم بعض الخدمات التي تعود على المشروع بالنفع مثل الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء من النفقات اللازمة لذلك.³

¹ - جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 225.

*** FOB:** وتعني أن البضاعة تكون مسؤولة المستورد عندما تكون البضاعة جاهزة التسليم على رصيف الشحن الخاص بالمصدر ثم يتولى المستورد التأمين عليها ومصاريف شحنها حتى الوصول إلى ميناء المستورد، ويتحمل المستورد خطر الضياع إذا ما حدث أي شيء للبضاعة.

² - Antoine Bouet, **le protectionnisme analyse économique**, vuibert , paris, 1998, P15.

³ - محمد دياب، مرجع سابق، ص 324.

ج- نظام الإغراق: يعتبر الإغراق * بمثابة: "سياسة تنتهجها الدول أو الشركات الاحتكارية قصد اكتساب حصة أكبر في الأسواق أو الدخول إلى أسواق جديدة وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية".¹

د- تغيير سعر الصرف: ويقصد بتغيير سعر الصرف كل تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنية، مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية، وتخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هو إجراء قد تقدم عليه أي دولة لأسباب وأهداف عديدة كالمعالجة العجز في الميزان التجاري أو زيادة دخل بعض فئات المنتجين المحليين، أما رفع سعر العملة الوطنية فهو من الإجراءات التي نادرا ما تقدم عليها الدولة بصورة طوعية، كما أن تخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هو بالتحديد أحد الأساليب السعرية المستخدمة في السياسة التجارية الخارجية.²

2- الأدوات الكمية: وتنحصر الأدوات الكمية في:

أ- نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص: "وضع الدولة حد أقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة محددة، ويعتبر نظام الحصص أكثر كفاءة من نظام الضرائب الجمركية وخاصة في حالات السلع ذات المرونة القليلة"³، ويهدف هذا النظام إلى إعادة توجيه الواردات حسب إمكانيات التصدير للمنطقة، وحماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.⁴

وهناك العديد من الأنواع لنظام الحصص يمكن إيجازها فيما يلي:⁵

- **حصة التعريفية:** وهي أقدم أنواع الحصص تاريخيا وقد عرفت في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر ويتمثل هذا النوع في السماح بكمية معينة من الواردات يدفع عنها رسم جمركي منخفض أو يتم إعفاؤها تماما من الرسوم بحيث أن كل زيادة عن هذه الكمية تخضع لرسوم جمركية مرتفعة.
- **الحصة الفردية من طرف واحد:** وفيها يحدد حد أقصى لكمية الواردات خلال مدة معينة تفرضه الحكومة بغير مفاوضة مع البلاد المصدرة وهذا النوع من الحصص يتخذ صورتين:

* - يمكن التمييز بين (3) أنواع من الإغراق:

✓ الإغراق العارض: ويحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من متوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم؛

✓ الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على الحصة في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف؛

الإغراق الدائم: ويشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية.

¹ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1998، ص 84.

² - محمد دياب، مرجع سابق، ص 325.

³ - موسى مطر، حسام داوود، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 70.

⁴ - بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 21.

⁵ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 224-225.

❖ **الحصة الإجمالية أو الكلية:** حيث يتم تحديد حد أقصى من الواردات خلال فترة زمنية معينة دون تخصيص دول معينة وقد جرى العمل على توزيع الحصة الإجمالية على مدار السنة وليس مدة معينة وإلا ترتب على ذلك تركيز كافة طلبات الاستيراد على الشهور الأولى من السنة بما يستنفذ الحصة الإجمالية وما قد يترتب على ذلك من أضرار باقتصاد الدولة وعدم تحقيق الرشادة الاقتصادية في استخدام حصيلة الموارد الأجنبية؛

❖ **الحصة الموزعة على دول معينة:** وهنا لا يقتصر الأمر على تحديد حد أقصى من الواردات ولكن يتم توزيع هذا الحد على دول معينة ويراعى في هذا الخصوص طبيعة علاقات الدولة مع الخارج، فقد تكون ذات علاقات تجارية قوية مع دولة أو منطقة تحقق لها فائضا كبيرا وتكون عملة هذه الدولة أو المنطقة غير قابلة للتحويل وفي هذه الحالة يكون من المصلحة تخصيص حصة كبيرة للاستيراد من هذه الدولة.

● **الحصة المزدوجة:** حيث تتوصل الدولة إلى تحديد حصة معينة بالاتفاق مع الدول المصدرة لسلعة ما ثم تقوم الدولة المستوردة بمنح الحصص للدول الأخرى حسب قدرتها على الاستيراد منها في مدة سابقة والفكرة في هذه الحصة المزدوجة هي القضاء على الوضع الاحتكاري الذي قد توجد فيه الدولة المصدرة نتيجة لتحديد الحصة المستوردة وبتعبير آخر فالدولة المستوردة توزع الحصص على أكثر من دولة لمنع احتكارات الدول المصدرة.

● **حصة الخلط:** وتطبق على المواد الغذائية والأولية المستوردة بهدف الحد من مساهمتها في الصناعة المحلية والحد من تبعية الدولة الكاملة للخارج، فيشترط مثلا خلط الكحول والدخان والمطاط (طبيعي وصناعي) كما تشترط البرازيل أن يحتوي الخبز على نسبة من الدقيق المحلي.

ويعاب على الأخذ بنظام الحصص ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية وما يترتب عليه من الجمود والتحكم البيروقراطي بالإضافة إلى إمكانية ظهور الاحتكارات، فالمنتج المحلي يكون محميا من المنافسة الأجنبية أيا كان الثمن الذي يفرضه للسلعة، كما يؤدي هذا النظام إلى عزل السوق الوطنية، وبسبب تلك المآخذ اتجهت جهود تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحد من الاعتماد على هذا النظام على أنه لا مفر من الالتجاء إلى نظام الحصص في بعض الظروف الاستثنائية كالأزمات والحروب.

ب- تراخيص الاستيراد:

ويتبلور في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفق أسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعتمد الدولة على بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.¹

¹ - شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة (1989-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص15.

وعادة يكون نظام التراخيص مكتملا لنظام الحصص ، بهدف تنظيم عملية الاستيراد وتوزيع الحصص بين مختلف التجار ولكن كيف يتم توزيع التراخيص على مختلف الراغبين بالاستيراد ؟ إن الحل المأخوذ به في أغلب الأحيان هو تحديد حصة لكل تاجر على أساس نصيبه من واردات السلعة في فترة سابقة ولكن يؤخذ على هذه الوسيلة أنها تشل المنافسة وتضمن للمشروعات القديمة بقاء قد لا تبرره الظروف الاقتصادية وقدرة هذه المشروعات على الاستمرار.¹ ومن الملاحظ أن توزيع التراخيص يدعم يدعوا دائما للشكوى من الرشوة والمحسوبية لذلك تعمل بعض الدول على تفويض المنظمات المهنية كغرفة التجارة مثلا بتنظيم هذه المسألة بينما يترك البعض الآخر أمر توزيع التراخيص للدول الأجنبية كل فيما يتعلق بحصتها ولكن هذا الحل يحمل خطر استغلال الاتحادات الاحتكارية الأجنبية للسوق المحلية.

ج- الحظر: ويعرف الحظر على أنه: "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية وقد يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما"² ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

- **حظر كلي:** وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي؛

- **حظر جزئي:** وهو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

3- الوسائل التنظيمية: يمكن التمييز في هذا الشأن بين المعاهدات والاتفاقيات التجارية، واتفاقات الدفع:

أ- المعاهدات والاتفاقيات التجارية: والمعاهدة التجارية هي: "اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمرا ذات طابع سياسي أو إداري"³، وعادة ما تنص أحكام المعاهدات التجارية على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحيانا تتضمن المعاملة بالمثل وأهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الأخرى المزايا الممنوحة لمنتجات أو لمواطني أية دولة تالفة.

ويتميز الاتفاق التجاري وهو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين عن المعاهدات التجارية بقصر مدته حيث يغطي عادة سنة واحدة، وقد تعقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية، وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال كالإشارة إلى الإجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات أو القيم أو بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين.⁴

¹ - محمد دياب، مرجع سابق، ص 331-332.

² - جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 226.

³ - هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص 417.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 417-418.

ب- اتفاقات الدفع: ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقبتين بالقيود في حساب مقاصة مدفوعات كل منهما مع الأخرى ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية، فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها على طريقة ومدة سريانه وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.★

ج- التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية لإزالة جميع العقبات التنظيمية وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي أهمها منطقة التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي.

د- الحماية الإدارية: وهي من بين الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها السلطات الإدارية بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية وهي وسيلة أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة ويمكن أن تتخذ عدة طرق كالمغالاة في تطبيق التعريف الجمركية بصورة تحكومية والتعننت في تقدير قيمة الواردات وتطبيق اللوائح الصحية بصورة معقدة وفرض أجور ونفقات تحكومية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة وغيرها من الطرق الأخرى التي تمثل عرقلة أمام دخول هذه البضائع داخل الحدود الوطنية للبلد.¹

* - انتشر استخدام الاتفاقات والمبادلات الثنائية بصفة خاصة في الثلاثينات حيث شكلت ما يقارب 70% من إجمالي حجم المبادلات الدولية.

¹ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 232.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي:

يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي سمة من سمات النظام الاقتصادي المعولم لها آثار إيجابية عديدة منطوية على العديد من المكاسب الاقتصادية، اختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهوم وتفسير لهذه الظاهرة باختلاف المفكرين الاقتصاديين المهتمين بهذا النمط من الدراسات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

يشير موضوع التكامل الاقتصادي (Economic Integration) في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى إيضاح في مدلولها ومحتواها الفكري.

أولاً: تعريف التكامل الاقتصادي:

يشير التكامل في منظوره اللغوي إلى تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي معناه تكتاف الجهود في مجال الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة، ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي* على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة.¹

ظهر مصطلح التكامل الاقتصادي لأول مرة في أدبيات التاريخ الاقتصادي مع الاقتصادي "فينر" سنة 1950، والذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي والتي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي²، وقد قدمت أولى التعاريف حول ظاهرة التكامل الاقتصادي من قبل الاقتصادي "جان تينبرجين"*** حيث عرّف التكامل الاقتصادي بأنه: "عملية تحوي جانين «جانب سلبي» يقتضي إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية - إزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص - وزيادة الحرية في المعاملات

* - تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين مصطلح "التكامل الاقتصادي" و"التكتل الاقتصادي"، فالتكتل الاقتصادي يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، والتي تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح زيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول، والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي (لمزيد من التفصيل راجع عبدالمطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة "الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص30).

¹ - عبدالمطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص13-14.

** - "جاكوب فاينر" (J-Viner) ولد في عام 1892، خبير اقتصادي في التجارة الدولية، حاصل على شهادة الدكتوراه في جامعة هارفارد، عمل أستاذاً في جامعة شيكاغو من 1916 حتى 1917 ومن 1919 حتى 1946، توفي عام 1970.

² - عبد القادر رزق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص24.

*** - "جان تينبرجين" (Jan Tinbergen): أول حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1969 ساهم في الكثير من القضايا الاقتصادية كقضية نمضة الأمم في المجال الاقتصادي، له دراسات إحصائية حيث قدم حلولاً لكثير من القضايا مستعينا بالرياضيات والاقتصاد القياسي وتكلم عن الدور الاقتصادية وتقليل التكلفة، نظريات الفائدة والتي تعتبر من بين أهم الأعمال في الحقول الاقتصادية، توفي عام 1994.

الاقتصادية و«**جانب إيجابي**» يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإلزام¹.

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالتكامل الاقتصادي وتنوعت من حيث المنهجية والهدف والسياسات والمراحل ويلاحظ ذلك عند تتبع مدلول التكامل عند الاقتصاديين، فالأستاذ "بيلا بلاسا" (B.Blassa) يرى أن التكامل الاقتصادي هو "عملية وحالة"، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة، وإذا نظرنا إلى أنه حالة فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات القومية، ويشير "ماخلوب" (Machlup) إلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد استخدم بداية في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجتمعات المشروعات الصناعية التكاملية، ومن ناحية أخرى يشدد "روبسون" (Robson) على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال، فيرى أن التكامل في النهاية مؤسسة تضم وحدات سياسية مختلفة لتكوين كتلة اقتصادية مغلقة.²

أما طرح "جونار ميردال" فيرتكز حول العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي.³

إذن من الضروري التأكيد على أنه رغم وجود صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي، إلا أننا يجب أن نتفق على مفهوم شمولي له يتلخص في ما يلي:

التكامل الاقتصادي هو: "عمل إرادي يتم من قبل دولتين أو أكثر يقوم بهدف إلى إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء لتحقيق أهداف مشتركة تعظم المصالح الاقتصادية لكل الأطراف".

ثانيا: سمات التكامل الاقتصادي: يتوفر التكامل الاقتصادي على العديد من المزايا يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

1-زيادة معدل النمو الاقتصادي: حيث يعمل التكامل الاقتصادي على تشجيع وتحفيز الاستثمار، فإتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري وتشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل

¹ -Miroslav n.jovanovic and Richard g.n lipsey, International economic integration " limits and prospects", second edition, London, routledge, 1998, p5.

² -عبدالمطلب عبدالحمد، السوق العربية المشتركة، مرجع سابق، ص14.

³ -فواد أبوسيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية الجامعية، القاهرة، 2005، ص6.

الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية¹؛

2- اتساع حجم السوق: حيث أن إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في التكامل يوسع من الدائرة التي تستطيع الدول أن تصرف فيها منتجاتها، مما يمكنها في هذه الحالة تصريف منتجاتها في أسواق الدول الأخرى الأعضاء في التكامل بعد أن كانت هذه الأسواق مقفلة أمامها بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية، وهكذا فإن اتساع حجم السوق وما يستتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يترتب عليه العديد من النتائج الاقتصادية الهامة*.

3- تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي: كلما قويت الدولة اقتصاديا وزادت أهميتها في المجال الدولي كلما استطاعت تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة، فالتكامل الاقتصادي يعطي للدولة المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكامل. مما يمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية.²

4- تنوع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة؛³

5- زيادة الحافز على الاستثمارات في النهوض بتنمية الموارد الاقتصادية للدول المتكاملة:

فإباحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل التكتل، فضلا عن الظروف الاقتصادية الجديدة التي تزيد عن توقعات رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق المتخلفة داخل نطاق المنطقة التكاملية.⁴

إذن باختصار يمكن القول أن الدول الداخلة في اتفاقيات تحرير التبادل التجاري تجني على المستوى الإقليمي العديد من الفوائد في شتى المجالات، فعلى المستوى الاقتصادي يؤدي تحرير التبادل التجاري إلى تعميق التبادل التجاري الموجود أصلا وإيجاد تبادل تجاري في سلع جديدة، حيث أن اتساع رقعة السوق يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات وزيادة الكفاءة والاستفادة من اقتصاديات الحجم الذي ينجم عن تناقص التكلفة المتوسطة في بعض الصناعات مع زيادة الإنتاج الذي يأتي تلبية للطلب المتزايد، كما تستطيع الدول الوصول إلى اتفاق وتفاهم حول العديد من القضايا التي بقيت عالقة في مباحثات وجولات منظمة التجارة العالمية المتعاقبة كقضايا المعونات والجودة

¹ - J-F.Mittoinc.F.Pequerul, Les unions économiques régionales, paris Armant colin,1999, p72.

* - يؤدي "اتساع حجم السوق" نتيجة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيه إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير في الإنتاج، زيادة التخصص، تقسيم العمل، منح فرصة أكبر ومجالا أوسعاً لزيادة إنتاج المشروعات الإنتاجية في كل دولة عضو ناهيك عن تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وزيادة كفاءتها.

² - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي " العولمة .. والتكتلات الإقليمية البديلة "، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص61.

³ - Claude Sobry, Jean-claude verez, Element de macroeconomie, Ellipses.call,1999 , p301.

⁴ - إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص62.

وقواعد المنافسة الصناعية، ناهيك عن العديد من الفوائد السياسية والأمنية والإستراتيجية الأخرى التي تستفيد منها الدول التي تدخل في اتفاقيات اقتصادية مع دول أخرى.¹

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي

يمر التكامل الاقتصادي الإقليمي بعدة مراحل يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: اتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية: تسمح الدول في هذه المرحلة بوجود معاملة تفضيلية تعريفية جمركية مخفضة عند استيراد أو تصدير السلع فيما بينها، وذلك بالشكل الذي يساعد على ازدياد معدل التبادل التجاري، ويعتبر هذا من صور التكامل السليبي الذي لا يفرض خطوات إيجابية تلزم بها الدول، ويخفض هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول غير الأعضاء²، وأفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة.

ثانياً: منطقة التجارة الحرة: هي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر ويتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل، وأبرز مناطق التجارة الحرة نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)³؛

ثالثاً: الإتحاد الجمركي: ويعد هذا الشكل من الاتفاقيات الأكثر عمقا من الشكل السابق، حيث أن الدول الأطراف تلزم جميعها بإلغاء كافة القيود التجارية المفروضة على انتقال السلع فيما بينها، ومن ناحية أخرى فإن تلك الدول تضع تعريفية جمركية موحدة في مواجهة الدول الأخرى⁴، وكمثال على هذا الشكل نذكر الإتحاد الجمركي لدول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) الذي تأسس عام 1947؛

رابعاً: السوق المشتركة: وهي أرقى من الأشكال السابقة، فبالإضافة إلى إلغاء الرسوم والقيود الجمركية وتوحيد التعريفات يتم إلغاء القيود على تحركات الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء⁵؛

¹ - محمد بن فهد القحطاني، ظاهرة التكتلات الاقتصادية أحد أبرز ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة آراء، العدد 39، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2007، صص 21-22.

² - ياسمينه سالم إبراهيم، يحي هاجر، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق "دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية"،

مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 5، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر، مارس 2015، ص 9.

³ - عبدالسلام مخلوفي، سفيان بن عبدالعزيز، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تنافسية الاقتصاديات النامية (تجربة الاقتصاد الجزائري ودول الإتحاد الأوروبي)،

مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 3، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر، سبتمبر 2014، ص 4.

⁴ - سكيبة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة "دراسة حالة الشراكة الأوروبية متوسطة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص 31.

⁵ - سالم إلياس، التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرض التسويق الدولي " اتحاد المغرب العربي نموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 3، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص 172.

خامسا: الإتحاد الاقتصادي: يشمل الإتحاد الاقتصادي على كل ميزات السوق المشتركة من حرية حركة السلع والخدمات، حرية انتقال عناصر الإنتاج، العمل ورأس المال فيما بين الدول الأعضاء، إضافة إلى التعريف الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، وبالتالي فإن الإتحاد الاقتصادي يشمل الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها؛¹

سادسا: الاندماج الاقتصادي التام: وفي هذه المرحلة يضاف إلى ما تم تحقيقه في المراحل السابقة توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية وتوحيد العملة بين الدول الأعضاء ناهيك عن إيجاد سلطة إقليمية عليا وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير.²

الشكل (4-2): أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي:

المرحلة الأولى: اتفاقيات التجارة التفضيلية
تخفيض القيود على التجارة بين الدول الأعضاء
المرحلة الثانية: منطقة التجارة الحرة
إلغاء جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع بين الدول الأعضاء
المرحلة الثالثة: الإتحاد الجمركي
توحيد التعريف الجمركية في مواجهة الدول الأخرى
المرحلة الرابعة: السوق المشتركة
إلغاء القيود على السلع وتحركات الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء
المرحلة الخامسة: الإتحاد الاقتصادي
تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
المرحلة السادسة: الاندماج الاقتصادي التام
توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية
توحيد العملة بين الدول الأعضاء
ناهيك عن إيجاد سلطة إقليمية عليا
جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التحليل السابق.

¹ - جبروني نادية، العملة وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية " التجارة الخارجية "، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص35.

² - عمر حسين، مرجع سابق، ص143.

المطلب الثالث: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي

تتداخل دوافع التكامل الاقتصادي إلى حد كبير مع مقوماته لذلك فإن الحديث عن كل منهما على حدى ينطوي على قدر كبير من الاشتراط، فالدوافع هي المبررات والضرورات وهي أقرب إلى الأهداف التي تسعى إليها الدول والمجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها، أما المقومات فهي الوسائل والسبل التي تؤمن تحقيق وتواصل وتطور عملية التكامل ذاتها.

أولاً: دوافع التكامل الاقتصادي: نتيجة للتحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة وتزايد تأثيراتها السلبية ليس في الدول النامية فحسب بل يمكن أن تمتد لتشمل الدول المتقدمة أيضاً، فقد سعت الكثير من دول العالم وبالذات الدول الصناعية والدول ذات النمو الاقتصادي السريع في آسيا فضلاً عن دول أخرى نامية ومتقدمة لحماية نفسها من تلك المخاطر من خلال تجمعات في إطار تكتلات إقليمية مختلفة تهدف من ورائها إلى تحقيق جملة من المكاسب الجماعية والفردية للدول الأعضاء في هذه التكتلات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1- الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي: قد يكون الدافع وراء إقامة التكامل الاقتصادي هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول المعنية ، كما قد يكون الدافع هو تمكين الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية ، ومن الأمثلة التي تغلب عليها المصالح السياسية الذي كان تمهيدا لوحدة ألمانيا سياسياً اتحاد الزولفرين (zollverein)، وهو اتحاد جمركي تم خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية، التجمع الاقتصادي الأوروبي الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية ردا على التحديات السياسية آنذاك، تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" والذي يرتبط برؤية الولايات المتحدة لمصالحها في المنطقة، والأهمية النسبية لكل من كندا والمكسيك.¹

2- الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي: ويمكن إيجازها فيما يلي:²

أ- تعميق مصالحتها الاقتصادية في ظل البيئة الاقتصادية العالمية المتسمة باشتداد وتزايد حدة المنافسة الاقتصادية سواء في جانب توفير المدخلات الإنتاجية أو توفير الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها؛

ب- تعظيم استفادتها من المزايا التفضيلية التي تتيحها اتفاقيات تحرير التجارة التي ترعاها منظمة التجارة العالمية بما يتيح لها إيجاد سوق تجارية في إطار التكتل ذات قدرات إنتاجية أكثر كفاءة وطاقات استيعابية ضخمة؛

ج- القيام بدور أكبر من حيث المضمون ودرجة الفاعلية في صنع القرار العالمي المتعولم سواء في القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية وبدا ذلك واضحاً في الصوت الأوروبي في المحافل الدولية؛

¹ - يحيى هاجر، إبراهيم سالم ياسمين، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين آمال النظرية ومشاكل التطبيق، "دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 05، مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر، 2015، ص 11.

² - منصور علي البشري، التكتلات الاقتصادية وأهميتها بالنسبة للدول النامية، مجلة آراء، العدد 43، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، أبريل 2008، ص 111.

د- العمل بشكل جماعي وبصورة أكثر فاعلية في برجة وتنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التجارية التي تحافظ على الاستقرار الاقتصادي في الدول المنضمة في تلك التكتلات وتضمن ديمومة نموها الاقتصادي؛

ه- العمل على الاستفادة أكثر من اليد العاملة وتخفيض نسبة البطالة عن طريق فتح المجال لحرية انتقال العمالة والمهجرة ما بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة الماهرة في شكل أفضل لتقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي؛¹

و- زيادة القدرة لدول التكتل على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى وتحسين مستوى وحجم صادراتها بصورة تؤمن لها تحقيق قدرات تنافسية عالية؛

ز- تهدف الدول المتقدمة من خلال تبنيتها فكرة التكتل على أنها خطوة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة حيث تمثل خطوة دفاعية لتعزيز قدراتها التنافسية وتوسيع النطاق الجغرافي لزيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر وتعويض جوانب التخلف في بعض القطاعات الاقتصادية لاسيما الفروع الصناعية الأكثر حداثة وتقدما.²

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي: من الطبيعي أن نجاح عملية التكامل الاقتصادي يتوقف على مدى ما يتوفر له من مقومات، فإذا كانت دوافع التكامل الاقتصادي تجيب على سؤال لماذا التكامل الاقتصادي؟ أو ماذا يقدم للبلدان المشاركة وغير المشاركة فيه؟ فإن مقومات التكامل الاقتصادي تجيب على سؤال كيف يمكن أو يجب أن يتحقق؟ وفيما يلي أهم هذه المقومات:

1- المقومات التاريخية: وتتمثل في مدى قوة الروابط التاريخية بين مجتمعات البلدان المتكاملة واشتراكها في التطور من وجهة النظر التاريخية، وتحديدًا في تاريخها المشترك سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، الثقافية أو السياسية، المؤسسية بما في ذلك كفاحها المشترك ضد السيطرة الاستعمارية ثم ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي بعد التحرر من هذه السيطرة، ومن الطبيعي أن يكون التكامل الاقتصادي أكثر يسرا وسرعة كلما كانت هناك روابط تاريخية أوثق وعناصر مشتركة أكثر بين هذه المجتمعات؛³

2- المقومات الجغرافية: حيث أن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي - طبيعي وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية⁴، لكن بالرغم من أهمية

¹ - آسيا قاسمي، كلنوم البز، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية، المنتدى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص5.

² - عبدالكريم جابر العيساوي، التكتلات الاقتصادية والتجارية ومناطق التجارة الحرة .. الأشكال والدوافع، مجلة آراء، العدد39، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2007، ص30.

³ - علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهيرية العليا، 2004، ص279.

⁴ - موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الامتحان الأخير لنجاح العصيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد262، 2000، ص65.

الجوار الجغرافي من الناحية التاريخية وحتى العملية لما يوفره من تسهيلات للاتصال والتبادل، فإن التطور الذي وصل إليه المجتمع الدولي اليوم جعله أضيق من أن يكون أساساً للتجمع والتكامل الاقتصادي؛¹

3- المقومات الاقتصادية: ويمكن إنجازها فيما يلي:

أ- **الموارد الطبيعية والقوى العاملة:** فالتفاوت في التوزيع النسبي لهذين الموردين سيحفز الدول التي تتميز بوجود ندرة نسبية في أحد هذين الموردين أو كليهما للدخول في تكتل مع الدول التي تمتلك وفرة نسبية في أحد هذين الموردين أو كليهما، وعند قيام التكتل فإنه سيسمح بتوسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي إلى تطوير النشاط الاقتصادي عموماً وفقاً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة.²

ب- **انسجام السياسات الاقتصادية:** وخاصة السياسة التجارية، النقدية، المالية، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات إضافة لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء؛³

ج- **يقوم التكامل الاقتصادي على وفرة أكبر في الموارد وعلى أسواق أكثر اتساعاً:** إذ من الواضح أن الأولى (الموارد) تمثل إمكانيات الإنتاج والعرض، في حين تحدد الثانية (الأسواق) نطاق الطلب ولكي يمكن توظيف هذه الموارد واستخدام الأسواق بشكل فعال، يتعين توفير للبنى الأساسية اللازمة والآليات المناسبة لتنظيم النشاط الاقتصادي؛

د- **تجانس اقتصاديات أطراف التكامل:** ويعتبر هذا أهم مقوم لنجاح التجارب التكاملية، لأن الفوارق بين الاقتصاديات المتكاملة يعتبر الحجر المعيق والمطب الذي يهوي بالتكامل، بحيث نبتعد عن حقيقة التكامل المطلوب «التكامل المتكامل» إلى «التكامل الإتكالي» من تكامل الأنداد الذي من خلاله يتم تبادل المزايا وتقاسم المنافع إلى التكامل الذي يتحمل فيه البعض عبء العالة بما يفرغ معنى التكامل من حقيقة معناه ومرتجيات فحواه، لذا يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل؛

هـ- **توفر طرق ووسائل النقل والاتصال:** يعتبر هذا المقوم عنصراً هاماً وأساسياً في نجاح التكامل وفاعليته، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق ووسائل النقل بين الدول المتكاملة، إضافة إلى عدم الاستفادة من

¹ - محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011، ص 89-90.

² - دحوبن عبيزة، التكتلات الإقليمية والتنمية الاقتصادية "اتحاد المغرب العربي الواقع والتحديات في ظل الأزمات الحالية"، المنتدى الدولي الثاني حول واقع التكاملات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص 5.

³ - بوسبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص 14.

مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية في الإنتاج، بحيث أن إضافة تكاليف النقل المرتفعة إلى السعر تجعل السعر مرتفعا، وغير قادر على المنافسة، وهذا معناه تضرر المنتج الكفاء لصالح المنتج غير الكفاء؛¹

و- **التخصص وتقسيم العمل:** حيث تحقيق التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عائدا يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يفضي إلى وفورات الحجم الكبير والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم على أساس التكاليف النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة ربما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من التكامل.²

4- المقومات السياسية: وتتجلى في توفر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية العامة الاقتصادية- الاجتماعية وعلاقات سياسية بين حكومات الدول قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الحوار³، ناهيك عن خلق المؤسسات الإدارية والتنظيمية واللجان المشتركة الدائمة التي تقوم بدراسة المشاريع والقطاعات المختلفة وتوفير المعلومات الاقتصادية واختيار التوقيت المناسب للمشاريع والتنسيق بين السياسات الاستثمارية مع إعطاء الأولوية للمشاريع الاقتصادية المشتركة، إضافة إلى إيجاد مؤسسات وهيكل على مستوى التجمعات تكون قادرة على دعم وتنفيذ التكامل الاقتصادي.⁴

5- المقومات الاجتماعية- الثقافية: وتتمثل هذه المقومات البيئية أو الفضاء الاجتماعي للتكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يطلق العنان له أو يعرقل خطواته بشكل جدي، وتتركز قبل كل شيء في قدر من التقارب والتماثل في النسيج والوعي الاجتماعي وفي ثقافات البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد، وهنا أيضا كلما كان هذا التقارب أو التماثل أكبر فإن التكامل الاقتصادي لم يكن أكثر سهولة وسلاسة فحسب وإنما أكثر ضرورة أيضا خاصة إذا شمل عناصر أساسية في البناء الاجتماعي لهذه البلدان كاللغة والدين (البلدان العربية)⁵.

¹ - الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أبريل 2007، ص 318.

² - الجوزي جميلة، المرجع السابق، ص 318.

³ - علي القزويني، مرجع سابق، ص 280-281.

⁴ - خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية " تجارب وتحديات "، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2006/2005، ص 51-52.

⁵ - علي القزويني، مرجع سابق، ص 279-280.

المطلب الرابع: شروط نجاح الترتيبات الاقتصادية الإقليمية

تتوقف شروط نجاح الترتيبات الاقتصادية الإقليمية على مجموعة من العناصر الاقتصادية والسياسية ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي:

1- العوامل الاقتصادية: يمكن النظر إلى العوامل الاقتصادية الواجب توفرها لنجاح أي تكامل اقتصادي من منظورين أساسيين وهما¹:

أ- منظور الأثر الساكن: والذي يركز على ما إذا كان الأثر الحالي للتكامل الاقتصادي الإقليمي على الرخاء العالمي سلبيا أم إيجابيا؟

ب- منظور الأثر الديناميكي: والذي يطرح تساؤلا عما إذا كانت التكتلات القائمة ستحدد في مرحلة لاحقة لتشكل منطقة تجارة حرة عالمية، أم تظل متفرقة وتخضع فرص الرخاء العالمي لاحتمالات المنافسة والحماية التكاملية؟

وفي هذا الإطار فإن معيار خلق أو تحويل التجارة كنتيجة للتكتل يمثل إجابة جزئية على السؤال الأول، فهناك العديد من التكتلات العملاقة التي يتم إنشاؤها أنيا في مناطق مختلفة من العالم وبالتالي فإن التحليل السليم لا بد أن يضع في اعتباره الاعتماد المتبادل بين هذه التكتلات بما في ذلك التفاعل الاستراتيجي بينها.

وبغض النظر عن صعوبة إمكانية التنبؤ بنتائج الإقليمية على الاقتصاد العالمي وهل هي سلبية أم إيجابية هناك حقيقة أن الإقليمية جاءت لتبقى وبالتالي يصبح السؤال الموضوعي حول كيفية التوصل لآليات يمكنها تحويل المشاكل والسلبيات المحتمل أن تفرزها التكتلات الإقليمية إلى عناصر إيجابية تتكامل مع الإطار المتعدد وتعزز تحرير التجارة العالمية، ولا بد أيضا من مناقشة الفائدة التي تعود على الدول النامية من الانضمام إلى الترتيبات الإقليمية وكما هو الحال بالنسبة لاختلاف علاقة الإطار الإقليمي بالمتعدد اليوم عما كان عليه في الأربعينات والخمسينات فإن البعد الخاص بالدول النامية في معادلة التجارة الدولية يختلف اليوم عما كان عليه الحال في الستينات اختلافين أساسيين²:

- الاختلاف الأول: اختلفت الظروف الأساسية السائدة عما كانت عليه منذ عقود مضت، حيث أدت الإصلاحات الاقتصادية والتجارية في الثمانينات إلى خلق بيئة للتجارة الحرة في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وعدد متزايد من الدول الإفريقية، وبالتالي فإن المكاسب الإضافية المحتملة من مناطق التجارة الحرة - على أساس فرص خلق التجارة - تكاد لا تذكر مما يعني أن جاذبية الإقليمية لا بد وأن تكمن خارج النطاق المحدود

¹ - أسامة الحدوب، العولمة والإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 203.

² - S.L.Baier, "The New Regionalism: causes and consequences", A paper written for the Inter -American Development Bank and CEP Conference, university of Notre -Dame, 2006, p14.

لفرص خلق التجارة.

-الاختلاف الثاني: في المرحلة السابقة للإقليمية في العقود الماضية حاولت الدول النامية التكامل فقط مع دول نامية أخرى، أما في مرحلة التسعينات أصبحت مناطق التجارة الحرة تشمل دولاً نامية ومتقدمة وهذا يعد بعداً جديداً، وعموماً يميل الترويج إلى أن الهدف الرئيسي للدول النامية من التوجه الجديد نحو التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى الأهداف التقليدية المتصلة باتساع السوق وتوظيف المزايا النسبية ورفع كفاءة الإنتاج، يكمن في ملمحين أساسيين هما¹:

- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز عملية التنمية ككل والحصول على تكنولوجيا متقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية؛
- تسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في إطار جماعي في حالة التكامل الخالص بين دول نامية فقط.

2- العوامل السياسية: تمثل الظروف السياسية عنصراً هاماً من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية بصورة قد تفوق أهميتها في حالة الإطار المتعدد، وتفرض هذه الظروف أهمية تواجهها كل متماتلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف التكامل المتعددة والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقاً لمقتضيات الحاجة، كما تفرض أيضاً ضرورة توافر الحساسية والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى وأشكال وأنماط هذه السياسة وأطرها اللائحة².

من هذا المنطلق يصبح من الضروري والهام وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة على المستوى الإقليمي لمصالح الجماعة المتكاملة في إطار شبه إقليمي وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعة تنفيذها، وقد وضعت النظرية السياسية المهتمة بالتكامل توافر ثلاث شروط سياسية لكي يتحقق التكامل وهي³:

أ- توافر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل: ولكي تتوافر هذه الرغبة ينبغي أن تكون المنافع المرتقبة من التكامل بالنسبة للقادة السياسيين والتي تتمثل في الاحتفاظ بالقوة السياسية وتحسين فرص إعادة الانتخاب تزيد عن التكاليف المتوقعة نتيجة قيام هذا التكامل؛

ب- قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة ويتحقق هذا الشرط حين يتمكن القادة من إرساء القواعد والسياسات والمنظمات الإقليمية فوق الوطنية، والتي تضطلع لمسؤوليات صياغة السياسات

¹ - حسين عمر، التكامل الاقتصادي "أنشودة العالم المعاصر"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 149.

² - أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص 205.

³ - S.LBaier , Op Cit, p:8.

ومتابعتهما، علاوة على حل النزاعات، ويقع على عاتق تلك المؤسسات الإقليمية مسؤولية العمل على تحقيق التكامل والحصول على مساندة الدول المختلفة من أجل وضع القواعد الإقليمية موضع التنفيذ؛

ج- قبول القادة السياسيين الطوعية لقيادة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي:

حيث تتجاوز تجارب التكامل الإقليمي مجرد إزالة القيود المفروضة على التبادل التجاري أي "التكامل السطحي" لتشتمل على جهود لتطبيق قواعد سياسات اقتصادية موحدة أي "التكامل العميق" مثل تطبيق قواعد موحدة للمنشأ* وتوحيد السياسات التجارية وقوانين الاستثمار، وغالبا ما ينجم عن التكامل العميق ظهور مشكلات في مجال التنسيق خاصة إذا ما تباينت مصالح وجهات نظر الدول بشأن مسارات وخطط العمل، ومن أفضل الوسائل للتغلب على هذه المشاكل هو الاتفاق طوعية على اختيار دولة واحدة أو أكثر لتؤدي دور القيادة في التكامل الإقليمي على أن يكون معيار الاختيار هو أهمية الدولة أو الدول لاستمرار التكامل، وتمثل هذه الدولة أو الدول القائدة نقطة الارتكاز في مجال تنسيق القواعد واللوائح والسياسات.

جدير بالذكر إلى أعظم عقبة تعترض تكاملا اقتصاديا ناجحا بين مجموعة من الدول النامية هي أن المنافع الناتجة عن هذا التكامل لا توزع بالتساوي بين الدول الأعضاء وبدلا من ذلك تقوم الدولة الأكثر تقدما في المجموعة بالحصول على معظم الفوائد مما يؤدي إلى انسحاب الدولة المتخلفة من هذه التكتلات وإفشال محاولة التكامل الاقتصادي، إضافة إلى هذا هناك عقبة أخرى وهي أن كثيرا من الدول النامية لا ترغب في التخلي عن جزء من سيادتها المكتسبة إلى سلطة مجتمعية، تتخطى صلاحيتها الحدود القومية للدول الأعضاء، كما أن نقص وسائل النقل والاتصالات الحديثة الجيدة بين الدول الأعضاء وكذلك بعد المسافات الفاصلة بين هذه الدول والطبيعة التكاملية للدول الأعضاء والمنافسة على نفس الأسواق العالمية للصادرات الزراعية¹ كل هذا يعد عاملا معرقلا لمحاولة إنجاح التكامل الاقتصادي بين الدول النامية خلافا للدول المتقدمة التي استفادت من التجارب الفاشلة للتكامل الاقتصادي للدول النامية.

المبحث الثالث: أهم تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي

شهد النصف الثاني من القرن العشرين ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية، ساهمت بشكل كبير في العلاقات الاقتصادية الدولية واحتلت أهمية بالغة على الصعيد العالمي باعتبارها أداة فعالة لمواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية التي نجمت عن ظاهرة العولمة، ومن أهم هذه التكتلات نذكر التكتل الاقتصادي الأوروبي واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية، ناهيك عن العديد من التكتلات

* "قواعد المنشأ" هي: القوانين والتعليمات والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام من قبل أي عضو في المنظمة المستخدمة في تحديد بلد المنشأ للسلعة والتي لا تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية.

¹ - علي عبد الفتاح أبوشرار، مرجع سابق، ص 443-443.

الاقتصادية التي لجأت إليها الدول النامية على اختلاف مستوياتها لبلوغ تنميتها المنشودة.

المطلب الأول: تجربة التكتل الاقتصادي الأوروبي*

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تجارب متنوعة هدفها تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق متنوعة من العالم، لكن التجربة الأوروبية هي وحدها التي استطاعت أن تفرض نفسها وأن تحتل موقعا فريدا ومتميزا بين جميع هذه التجارب، ويرجع هذا التميز إلى عدة أسباب أهمها حجم الإنجازات التي حققتها التجربة الأوروبية وكذلك خصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها، ويكاد يجمع معظم الباحثين والمتخصصين إن لم يكن جميعهم على أن تجربة التكامل والوحدة في أوروبا تعتبر أهم وأنجح تجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق وأغناها بالدروس المستفادة، وذلك لأن هذه التجربة قد أكدت وبالدليل الواضح المستمد من الممارسة العملية على أن نقل نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا وغير المتجانسة ثقافيا من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولا إلى الوحدة هو أمر ممكن، بشرط توافر ظروف وعوامل دولية وإقليمية ومحلية خاصة وخصوصا بعد أن استطاعت هذه التجربة أن تبتكر من الأدوات والتقنيات والآليات ما مكنها من مواجهة عوامل وظروف التنافر وعدم التجانس والتي كانت قد أفشلت الكثير من محاولات التكامل والاندماج الإقليمي في العديد من مناطق العالم سواء من سبقت التجربة الأوروبية أو جاءت بعدها.¹

وتعود نشأة الاتحاد الأوروبي إلى المحاولات التي تكررت في تاريخ القارة الأوروبية لتوحيد أمم أوروبا، حيث اشتدت الضرورة لذلك بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، مدفوعة بالرغبة في إعادة بناء أوروبا، ومن أجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى، ففي سنة 1944 تكون اتحاد جمركي بين بلجيكا، هولندا، ولكسمبورغ والتي تُسمى بدول البينيلوكس وكانت تهدف هذه الدول إلى اتحاد اقتصادي كامل، ثم ظهر ما يُعرف بمشروع مارشال* في سنة 1947 لإعادة بناء أوروبا، وقد أسفر عن ذلك تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، وبتاريخ 9 ماي 1949 أعلن وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان عن اقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، وتم توقيع معاهدتها سنة 1951 على يد كل من ألمانيا (الغربية)، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولو كسمبورغ، ويعتبر نجاحا حافزا لإبرام معاهدة روما في 25 مارس 1957 أين قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتي أصبحت سارية المفعول منذ 1 جانفي 1958 بتوقيع إنشاء السوق الأوروبية

* - سيتم التفصيل لاحقا في تجربة الاتحاد الأوروبي.

¹ - محمد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص5.

* - جورج مارشال (George Marshall): وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن في عام 1947 ضرورة قيام دول أوروبا الغربية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها، لإعادة بناء اقتصادياتها نتيجة للاهتار الذي شهدته عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال.

المشتركة، لقد انتقلت الجماعة الأوروبية من 6 دول إلى 9 دول ثم إلى 12 دولة، ليتشكل بذلك العماد الأول للإتحاد الأوروبي ويتطور فيما بعد من تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية.¹

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية:

أولاً: منطقة التجارة الحرة الأوروبية* (EFTA): تأسست منطقة التجارة الحرة الأوروبية عام 1990 من سبع دول غربية وهي المملكة المتحدة، النمسا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، السويد، وسويسرا، وانضمت فنلندا إلى هذه المنطقة كعضو مزامن لا يتمتع بكامل الحقوق والامتيازات عام 1961، وحققت هذه المنطقة تجارة حرة في مجال البضائع الصناعية عام 1967 ولكنها اتخذت قليلاً من التدابير الاحتياطية الخاصة لخفض العوائق على تجارة المنتجات الزراعية، واحتفظت كل دولة بنظامها الخاص من العوائق التجارية تجاه الدول غير الأعضاء في الايفتا مما أدى إلى انحرافات تجارية بين الدول الأعضاء وهذا يشير إلى دخول البضائع المستوردة من بقية دول العالم إلى الدولة العضو ذات التعريف الجمركية المنخفضة في الايفتا وذلك لتجنب دفع الرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها الدول الأعضاء الأخرى.²

ويتطلب مقاومة انحراف التجارة التحقق من بلد المنشأ الذي تصنع فيه السلع المستوردة وبلد المحطة الأخيرة الذي تصل إليه هذه السلع وبطبيعة الحال فإن هذه المشكلة لا تظهر في الاتحاد الجمركي لأن الدول الأعضاء في الاتحاد تفرض ضريبة موحدة خارجية على الواردات من العالم الخارجي، وفي عام 1970 انضمت أيسلندا إلى الايفتا وكذلك أصبحت فنلندا عضو كامل العضوية في الايفتا عام 1986، وفي عام 1973 انسحبت بريطانيا والدنمارك من منطقة الايفتا، وانضمتا سوياً مع أيرلندا إلى الجماعة الأوروبية عام 1986، وهكذا وفي عام 1991 كانت الايفتا تضم سبع دول أعضاء، وهي: النمسا، فنلندا، أيسلندا، لايبجستينين، النرويج، السويد، سويسرا ويقع مركزها في جنيف.

1- أهداف منطقة التجارة الحرة الأوروبية: من أهم أهداف إقامة منطقة التجارة الحرة الأوروبية نذكر ما يلي:³

أ- خشية الدول الأوروبية غير الأعضاء في المجموعة الاقتصادية أن يؤدي عدم انضمامها إلى خسارة لاقتصادياتها؛

ب- كان إنشاء المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة** بمثابة محاولة لإقامة شخصية اعتبارية بإمكانها التفاوض بفعالية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بخصوص موضوعات تهم الطرفين؛

¹ - حسين بورعدة، حنان درحون، تجربة الاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07-08 ماي 2013، ص3.

* - European Free Trade Association.

² - علي عبد الفتاح أبوشرار، مرجع سابق، ص 435-436.

³ - جون هلدسون، مارك هرنندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 586.

** - تجدر الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة الأوروبية تختلف عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية في أن أعضاء المنطقة لم يخطوا أية خطوة باتجاه مرحلة متقدمة من التكامل.

ج- التخفيض التدريجي لعوائق التجارة الداخلية في السلع الصناعية وقد تم تحطيم هذه العوائق بنهاية عام 1967، إلا أن منطقة التجارة الحرة لم تتفق على سياسة جمركية موحدة إزاء الخارج ولم تحاول احتواء التجارة بالسلع الزراعية في خططها.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة الأوروبية تختلف عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية في أن أعضاء المنطقة لم يخطوا أية خطوة باتجاه مرحلة متقدمة من التكامل.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) *

1- نشأة النافتا: وهي اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية في عهد الرئيس (NAFTA) نشأت فكرة النافتا الأمريكي جورج بوش الأب، وقد تزامنت هذه الفكرة مع فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أخذت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش خاصة بعد وكان في الواقع أهم الحلول المطروحة هو تشجيع التجارة الدولية تعثر مفاوضات جولة أوروغواي باعتبارها المحرك الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، لذا فقد فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، حتى تشجع التجارة البينية وتعمل على زيادة الاستثمار، ومن ثم انخفاض معدل البطالة وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى، وقد ساعد على طرح هذه الفكرة إسراع دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي، مما سيجعلها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.¹

وبعد مباحثات مضيئة استمرت 14 شهرا توصلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في 12-08-1992 إلى توقيع اتفاقية مبدئية تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها وبناء على هذه الاتفاقية يتم إلغاء معظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية بصفة تدريجية بين هذه البلدان خلال فترة انتقالية بدأت من أول يناير 1994 وهو تاريخ سريان هذه الاتفاقية وتنتهي في أول يناير 2008، كما تحرر وتيسر الاستثمار عبر الحدود وتوسع التعاون بشأن البيئة والعمالة.²

* -North America Free Trade area.

¹- كمال مقروس، دور المشروعات لمشاركة في تحقيق التكامل الاقتصادي "دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 86.

²- نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2001، ص 71.

2- أهداف النافتا: قام هذا التكتل الاقتصادي على تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:¹

- أ- إلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الثلاث الأعضاء؛
- ب- زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية؛
- ج- علاج مشكلات البطالة في الدول أطراف التكتل، بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين؛
- د- زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05% من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0,3% في الولايات المتحدة و 0,87% في كندا وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والحضروات؛²

- هـ - زيادة القدرة لدول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات الأخرى، وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة والتي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم؛
- و- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي، وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الكساد الاقتصادي، ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد اليابان؛
- ز- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية* والمزايا التنافسية** لكل دولة.

3- تقييم أبعاد الاتفاقية: رغم ما حققته الاتفاقية من مكاسب لأعضائها إلا أنها تثير المخاوف للعديد من شركائها من الدول غير الأعضاء حول آثارها المحتملة على صعيد تحويل التجارة والاستثمار بعيدا عنهم باتجاه الداخل، ورغم أن التقديرات بوجه عام تشير إلى أن حجم تحويل التجارة المتوقع يعد صغيرا نسبيا في المتوسط، إلا أنه من الممكن أن تصبح تلك الآثار ملموسة للدول المنفردة وفي قطاعات تصديرية محددة، فهناك دون شك أساس موضوعي لمثل هذه المخاوف، فالمتوقع مثلا في قطاع الزراعة أن يزيد طلب الولايات المتحدة الأمريكية على منتجات الحدائق المكسيكية

¹ - حشاوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص100.

² - عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص64.

* - "المزايا النسبية" هي: تلك المزايا المتوفرة لدى دولة ما كالظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية أو القوى العاملة الرخيصة وتساعد على إنتاج سلع معينة .

** - "المزايا التنافسية" تعني: قدرة الدولة على إنتاج سلع وتصديرها لتنافس في الأسواق العالمية نتيجة تفوقها التكنولوجي.

على حساب وارداتها السابقة من البرازيل وبالنسبة للسلع المصنعة فقد قلصت التنازلات المدرجة في إطار جولة الأوروحواي من احتمالات تحويل التجارة في بعض القطاعات إلا أنها تظل قائمة لصالح المكسيك في قطاعات أخرى مثل الملابس والمنسوجات والأحذية وقطع غيار السيارات وسيارات النقل الخفيف وبعض الإلكترونيات لغير صالح موردين آخرين، سواءً في أمريكا اللاتينية وآسيا أو دول نامية أخرى، بينما تستفيد بعض الصناعات الأمريكية من فرص تصديرية جديدة في أسواق المكسيك على حساب موردين في دول متقدمة أخرى أو نامية أكثر تقدماً.¹

المطلب الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية

حذت الدول النامية حذو الدول الرأسمالية والاشتراكية في التوجه نحو إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، تمثل أشكالاً متعددة في التكامل الاقتصادي ومن بين هذه التوجهات التكاملية ما يلي:

أولاً: تجمع بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN): أسست رابطة أمم جنوب شرق آسيا أورابطة التعاون الاقتصادي سنة 1967 م في بانكوك من جانب الأعضاء الخمسة الأصلية (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاندا)، وانضمت بروناي سنة 1984 وفيتنام سنة 1990 ولاوس وميانمار سنة 1997 وكمبوديا سنة 1999.

ومن بين الأهداف التي سعت الرابطة لتحقيقها ما يلي:²

- 1- خلق مجموعة اقتصادية ذات قدرة على المنافسة الإقليمية وخصوصاً مع اليابان وعالمياً مع التكتلات الاقتصادية الأخرى؛
- 2- تجاوز الهواجس الأمنية التي كانت إلى حد ما وراء تأسيسها في السنوات الأولى من عمرها لوقف المد الشيوعي آنذاك إلى جانب الحد من النشاط الاقتصادي المتصاعد لليابان؛
- 3- ضمان حرية التدفق الحر للسلع والخدمات؛
- 4- الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية والاقتصادية في المدى الطويل؛
- 5- الاستفادة من الفرص الجديدة وإزالة الحواجز الجمركية وزيادة الإنتاج والاستهلاك الناتجين عن التخصص وفقاً للميزة النسبية؛³

¹ - أسامة المخدوب، مرجع سابق، ص ص 75-76.

² - عبدالكريم حابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي مقارنة مع تجارب عالمية (الدروس والمستجدات)، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 05، مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر، 2015، ص ص 67-68.

³ - ناصر يوسف، ملاحم من التجربة الإيمانية الإندونيسية مع الإشارة إلى الأزمة المالية الآسيوية ورابطة الآسيان، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص 18.

6- تعزيز القوة التفاوضية في المحافل الدولية الاقتصادية متعددة الأطراف لغرض خصوصية هذه المنطقة من العالم ذات الكثافة السكانية والتنوع العرقي، إضافة إلى مخاطر موقعها الجغرافي وتأثيرات الصراع الكوري والضغط الاقتصادي الغربي الذي تمارسه كل من اليابان والصين؛

7- دعم التكامل الإقليمي وبين الدول الأخرى من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضمان حرية تحويل وحركة أرباح هذه الاستثمارات.

ثانيا: **التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك (APEC):** أنشئ هذا الاتفاق سنة 1989 بمبادرة من أستراليا ويدعم من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف إلى تحرير كامل للمبادلات والاستثمارات وهو يضم 18 عضوا، 6 أعضاء من تجمع ASEAN وهم إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، بروناي وأعضاء النافتا الثلاثة إضافة إلى كل من أستراليا، نيوزيلندا، اليابان، تايوان، هونغ كونغ، الصين، الشيلي، كوريا الجنوبية، بابوازي نوفيل غيني.

يضم هذا التجمع 40% من سكان العالم وتمثل تجارته 50% من تجارة العالم وتحقق بلدانه 60% من مجموع الناتج الداخلي العالمي.¹

ثالثا: **السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR):** أنشأت سنة 1991 وتضم بلدان: الأرجنتين، البرازيل، الأوروغواي، البارغواي، بوليفيا، الشيلي، وتضم هذه الدول 227 مليون نسمة وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية إذ تبلغ حوالي 3%، بينما تمثل التجارة البينية لها 20% من تجارتها مع العالم.²

رابعا: **الجماعة الاقتصادية لدول شرق إفريقيا:** وقّعت معاهدة إنشاء جماعة شرق إفريقيا في 30 نوفمبر 1999 ورغم أن المعاهدة دخلت حيز التنفيذ في 7 يوليو 2000 م، إلا أن العمل بها لم يبدأ رسميا إلا في 15 يناير 2001 م، وتشترك في عضوية جماعة شرق إفريقيا خمس دول وهي: كينيا، تنزانيا، أوغندا، بوروندي، رواندا، إلى جانب أية دولة أخرى تحصلت على عضوية الجماعة وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة المنشئة لها، ومقر الجماعة في مدينة أروشا بتنزانيا، وتبلغ مساحة دولها مجتمعة نحو 1.83 مليون كم وعدد سكانها 135.4 مليون نسمة، وتهدف الجماعة إلى تحقيق التكامل بين أعضائها في عدة مجالات أهمها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛³

¹ - J.E.Mittaine et F.Pequul, **Les unions économiques régionales**, Armand Colin, Paris, 1999, p 48.

² - J.E.Mittaine et F.Pequul, op cit.p37.

³ - محمد عاشور مهدي، **التكتلات الاقتصادية في إفريقيا "الطموحات والواقع"**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 20، مجلة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية، صادرة عن المنتدى الإسلامي، لندن، أبريل 2014، ص 60.

خامسا: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا:تواصلت اجتماعات الدول الأعضاء في الكوميسا بعد الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية، ثم تحولت هذه المعاهدة لتأخذ شكل تجمع الكوميسا في نوفمبر 1993 خلال اجتماع عقده الدول الأعضاء في كمبالا عاصمة أوغندا في 5 نوفمبر 1993 ، وخلال القمة اللاحقة التي عقدت في ليون جوي عاصمة مالاوي في 8 ديسمبر 1994 تم التوقيع على المعاهدة الجديدة لتفسيح الطريق إلى قيام تجمع الكوميسا الإفريقي، وفي نفس التاريخ تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات بنسبة 60% على التجارة البينية للدول الأعضاء * في تجمع الكوميسا¹

وتتمثل الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا فيما يلي:²

أ- التوصل إلى نمو متواصل وتنمية مستدامة في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق؛

ب- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وذلك لرفع مستويات المعيشية للأفراد وتشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء؛

ج- التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعاير للحدود؛

د- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم؛

هـ- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.

سادسا: السوق المركزية المشتركة لأمريكا الوسطى: قام بتأسيس هذه السوق مجموعة من الدول عام 1960 وهي كوستاريكا والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس وقد حلت هذه السوق في عام 1969 ثم أعيد تكوينها في عام 1990.³

سابعا: رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية: والتي أنشأت بموجب اتفاقية "مونتفيدو" عام 1961 ، وتألقت هذه المنظمة عند إنشائها من الدول التالية: الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك ، شيلي، بيرو، أورغواي، باراغواي ثم التحقت كل من كولومبيا والإكوادور عام 1961 ثم فترويلا وبوليفيا عام 1967 ، وبذلك تكون هذه المنظمة قد شملت المكسيك وكل قارة أمريكا اللاتينية إلا الدول الثلاث التي كانت مستعمرة جويانا سابقا وكان هدف المنظمة هو تحرير التجارة فيما بين أعضائها دون النص على أن يمتد ذلك إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، وهي في ذلك

* الدول الأعضاء هي: بوروندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، موريشوس، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، مصر.

¹ - بلال بوجعة، فرطقي حابر، أثر قيام السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) على التجارة البينية، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 05، مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر، 2015 ص 186.

² - ولد محمد عيسى، معوقات التكاملات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الكوميسا)، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 24.

³ - علي عبد الفتاح أبوشرار، مرجع سابق، ص 442.

لا تختلف عن باقي التجمعات الأخرى بين الدول النامية من حيث تواضع أهدافها¹.

المطلب الرابع: تجارب التكامل الاقتصادي في الوطن العربي:

حرصت الدول العربية على إنشاء كتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية والاستفادة مما يتيح التكامل من فرص سواء في مجال التجارة أو الاستثمار إضافة إلى قوة تنافسية مبنية على الإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة في العالم العربي، وفيما يلي أهم تجارب التكامل الاقتصادي العربي:

أولاً: مجلس التعاون الخليجي:

1- نشأة مجلس التعاون الخليجي: بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون الخليجي مع مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980، حيث طرح أمير دولة الكويت تصوراً لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات، وقد رحبت به دول المنطقة بشكل عام، ففي فيفري 1981 عقد في الرياض مؤتمراً ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست، حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من طرف دولة الكويت، وفي مارس 1981 عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعاً في مسقط سلطنة عمان تمت فيه الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس كما تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس.²

وبعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر 2001، والتي أقرت البدء بالاتحاد الجمركي اعتباراً من جانفي 2003 وتغطي مرحلة منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس.³

ومن جانب آخر فقد رحبت أغلب الدول العربية والأجنبية بقيام المجلس، وذلك بالإضافة إلى الارتياح الذي لقيته هذه المبادرة من داخل دول المجلس نفسها وهكذا فإن قيام المجلس قد لقي تأييداً واسعاً وتفائلاً كبيراً من قبل الدول العربية، فقد أعلن على سبيل المثال نائب رئيس الوزراء العراقي في حديث لصحيفة الجزيرة السعودية بتاريخ 22 مارس 1981 عن تأييد بلاده لإنشاء المجلس ومن المغرب بعث الملك الحسن الثاني برسالة تهنئة إلى زعماء دول الخليج العربية، كما رحبت موريتانيا بقيام المجلس وأصدرت الحكومة بياناً أوضح فيه بأن هذه الخطة تخدم أهداف الجامعة العربية، وفي الجمهورية العربية اليمنية رحب وزير الخارجية بقيام المجلس وقال إن من شأنه أن يحقق نجاحاً في خدمة القضايا العربية المصيرية، وأكد وزير الدولة في اليمن الديمقراطية للوطن الكويتية يوم 17 مارس 1981 تأييد بلاده لقيام المجلس، وفي تونس جدد رئيس الوزراء في حديث صحفي بتاريخ 17 ماي 1981 تأييد

¹ - فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص 180-181.

² - الأمانة العامة لمجلس التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية "ثلاثون عاماً من الإنجازات"، 2010/07/20، <http://library.gcc.sg.org/arabic>.

³ - بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، 2008، ص 1.

بلاده لقيام المجلس، وقد أشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية بإقامة المجلس وأوضح أن مجلس التعاون يتفق مع ما تنص عليه المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية من أن للدول الراغبة في تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض، كما أنه وصف هذه الخطوة بأنها إيجابية نحو تحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها الجامعة، كما أيدت العديد من الدول الأجنبية قيام مجلس التعاون الخليجي مثل الولايات المتحدة، الأمريكية فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، النمسا، هولندا، الهند، يوغسلافيا،.. وغيرها بالإضافة إلى الأمم المتحدة.¹

2- دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي: يمكن إيجاز أهم دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:²

- أ- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها؛
- ب- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛
- ج- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين؛
- د- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية؛
- هـ- إنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

وقد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.³

3- الإنجازات ومعوقات مجلس التعاون الخليجي:

أ- الإنجازات: حقق مجلس التعاون الخليجي العربي العديد من الإنجازات على الصعيد الأمني والاقتصادي والتجاري وفيما يلي هذه الإنجازات:

- الإنجازات الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: اتسم التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعمل الجاد في بناء وتطوير القوى العسكرية الدفاعية والأمنية حيث تطور التعاون بشكل نوعي

¹ - علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 111.

² - لطيفة بن يوب، نوال بن خالد، التكامل الاقتصادية الإقليمية كخطوة لدعم التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 17 - 19 أفريل 2007، ص 374.

³ - الأمانة العامة لمجلس التعاون، المنطلقات والأهداف، متاح على الموقع: <http://www.gcc-sg.org/ar-sa>، تاريخ الإطلاع: 12-08-2016، الساعة:

وكمي منذ بدء تشكيل المجلس وحتى اليوم وأولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجانب الأمني، ما يستحقه من أهمية بالغة، وذلك إدراكاً منها بأن الخطط التنموية والتقدم والازدهار لا يمكن أن يتحقق إلا بتحقيق الأمن والاستقرار، وشهد التعاون الأمني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنسيقاً وتعاوناً منذ بداية المجلس وخطى خطوات كبيرة وحقق إنجازات متقدمة شملت مختلف المجالات الأمنية بشكل عام، وما يمس حياة مواطني دول المجلس بوجه خاص وبما ينسجم في الوقت ذاته، مع متطلبات جوانب العمل المشترك الأخرى، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.¹

- الإنجازات الاقتصادية: حققت تجربة مجلس التعاون الخليجي العديد من النجاحات في عدد من المجالات لعل من أهمها ما يلي:

● **الجانب التجاري:** تعد اقتصاديات دول المجلس من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحاً على العالم الخارجي حيث إن التجارة الخارجية (الصادرات+الواردات) تمثل في هذه الدول أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي لا تزيد فيه هذه النسبة في المتوسط عن 50% في بقية الدول العربية، و45% في الدول الصناعية، وتعود هذه الأهمية للقطاع الخارجي في دول المجلس إلى اعتمادها الكامل إلى حد ما على النفط من حيث هو مكون رئيسي للصادرات، ذلك بالإضافة إلى دوره المهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات العامة لها، فهذه الدول تعتمد على العالم الخارجي لبيع أغلب منتجاتها من النفط، وتستخدم عائداته للحصول على أغلب حاجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطية والمهارات البشرية والتقنية المتطورة والغذاء وغيرها من بقية دول العالم وبخاصة الدول الصناعية منها، وبالتالي فإن اقتصاديات هذه الدول تمثل نموذجاً بارزاً للاقتصاد الذي يعتمد على سلعة أولية موجهة للتصدير وتستخدم إيراداتها أو العملة الأجنبية المتولدة من بيعها محركاً للنشاط الاقتصادي في بقية القطاعات.²

لقد قطع مجلس التعاون الخليجي شوطاً كبيراً على طريق إزالة العوائق والقيود أمام حركة التجارة وتنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ويتمثل ذلك في:

● **الاتفاقية الاقتصادية الموحدة:** شهدت الدورة الثانية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي انعقدت في الرياض في الفترة من 10-11 نوفمبر 1981 إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وكان وزراء المالية والاقتصاد كانوا قد وقعوا عليها بالأحرف الأولى في الرياض في 8 يونيو 1981، ثم تم بحثها من قبل المجلس الوزاري الذي انعقد في الطائف خلال 1981/09/31 وواصفاً لهذه الخطوات، وأشار البيان الختامي للدورة الثانية إلى أن

¹ - وكالة الأنباء السعودية، مجلس التعاون الخليجي ثلاثون عاماً من الإنجازات في جميع المجالات، الرياض، متاح على الموقع:

http://www.aletq.com/2011/05/24/article_541718.html، تاريخ الإطلاع: 2016/08/12، الساعة: 16:23.

² - يوسف خليفة اليوسف، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث/الرابع، حريف- شتاء 1994، جامعة الكويت، ص 12-13.

المجلس الأعلى:" إذ يتخذ هذه الخطوة الهامة مستلهما أمان المواطنين في إزالة الحواجز بين الدول الأعضاء، وفي تقوية الترابط بين شعب المنطقة، يدرك أنها السبيل الأمثل لتأمين التقدم والازدهار لجميع دول المجلس"، وبالإضافة إلى الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، تقرر أن تكون لجنة التعاون الصناعي لجنة دائمة لدول مجلس التعاون.¹

● **قيام الإتحاد الجمركي سنة 2003:** وهو المنطقة التي ستبعد فيها الرسوم الجمركية واللوائح والإجراءات المعيقة للتجارة بين دول الإتحاد وتطبق فيها رسوم جمركية ولوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ويقوم على الأسس التالية:²

- ❖ نظام قانون جمركي موحد؛
 - ❖ توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير؛
 - ❖ نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة؛
 - ❖ توحيد التعريفات الجمركية حيث تم الاتفاق على نسبة 5% وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير تجاه العالم الخارجي، وتوحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية؛³
 - ❖ انتقال السلع بين دول الإتحاد دون قيود جمركية أو غير جمركية؛
 - ❖ معاملة السلع في دولة من دول الإتحاد معاملة المنتجات الوطنية.
- **إعلان السوق الخليجية المشتركة في 2007:** لقد انتقل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة أكثر تقدما بعد أن أقرت قمة ملوك ورؤساء دول المجلس في الدوحة في نهاية عام 2007، إعلان السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من يناير 2008، وتم توجيه جميع السلطات المختصة في الدول الأعضاء استكمال إصدار اللوائح التنفيذية والتشريعات اللازمة لمتطلبات قيام تلك السوق، وتركزت جهود استكمال السوق الخليجية المشتركة في مرحلتها المتقدمة على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء، وقد ازدادت في الآونة الأخيرة وتيرة الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون، وذلك بعد أن قامت الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية الإتحاد النقدي بالمصادقة عليها⁴؛

¹ - وصاف سعدي، مجلس التعاون الخليجي "دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي"، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص3.

² - وليد عبد مولا، التجارة البينية الخليجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 19 أبريل 2010، ص6-7.

³ - محمد مداحي، غربي هشام، إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، المنتدى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص16.

⁴ - جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص8-9.

● **المشروعات المشتركة:** أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على دعم وتشجيع إنشاء مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء سواء كانت رؤوس أموال عامة أو خاصة أو مشتركة بما يحقق تنمية مشتركة والتشابك الإنتاجي، وفي هذا الإطار فقد بلغ عدد المشروعات المشتركة بين دول المجلس في عام 2001 عدد 1007 مشروعاً موزعة بين مشروعات تجارية وصناعية وزراعية ومالية، وخدمات ومقاولات.

كما أنشأ مجلس التعاون الخليجي عدد من المؤسسات التنظيمية المشتركة بما يدعم جهود التكامل مثل:¹

- ❖ مؤسسة الخليج للاستثمار ومقرها الكويت؛
- ❖ المكتب الفني للاتصالات ومقره البحرين؛
- ❖ مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ومقره البحرين؛
- ❖ اللجنة الإقليمية لنظم الطاقة الكهربائية لدول مجلس التعاون ومقرها السعودية؛
- ❖ برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

ب- المعوقات: يمكن تقسيم معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية:

أ- المعوقات الداخلية: ومن أهم هذه المعوقات نذكر:

- العمالة الأجنبية وتأثيرها على قوة العمل المحلية: بالرغم من التحسن الملحوظ الذي شهدته دول الخليج في حجم ونوعية العمالة الوطنية وارتفاع مستوى مهارتها وكفاءتها إلا أن دول مجلس التعاون ما زالت تعتمد على العمالة الوافدة بشكل كبير أدى إلى استقرار العديد منها لسنوات طويلة مؤدياً إلى حدوث تغيير في التركيبة السكانية، إضافة إلى حدوث العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية، واستنزاف الموارد المالية لدول الخليج حيث تقوم العمالة الوافدة بتحويل أموالها التي تحصل عليها إلى بلادها ومنعشة بذلك اقتصاديات دولها ورفع مستوى معيشة مواطنيها، وتتلخص أسباب جذب العمالة الأجنبية إلى الخليج في العناصر التالية:²

● ضآلة قوة العمل المحلية وعدم قدرتها على بناء هيكل أساسي صناعي بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع مما أدى إلى استيراد العمالة من خارج المنطقة؛

¹ - وصاب سعيدي، مرجع سابق، ص6.

² - إتحاد الغرف الخليجية، العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي "تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وسياسات مواجهة سلباتها"، الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، مارس 2008، ص2.

- دور القطاع الخاص في استيراد العملة الأجنبية، حيث أن القطاع الخاص هدفه مضاعفة أرباحه لذلك فضل العملة الأجنبية وخاصة العملة الآسيوية لأنها على استعداد لقبول أحور أقل وتحمل ظروف معيشية صعبة وظروف عمل قاسية أكثر من العملة العربية؛
- اكتشاف العملة العربية أوجه قصور مختلفة تتمثل في عدم وجود تنظيمات فاعلة لتوريدها، مما دفع إلى استقدام العملة الآسيوية.

- **معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة:** لعل من أهم الإخفاقات هو تفضيل وتقديم المكاسب الآنية المحدودة في كل دولة على حساب المكاسب الكبيرة والإستراتيجية، التي يسعى مجلس التعاون لتحقيقها لصالح جميع دول ومن أهم العوائق (السلبات) التي واجهت عملية تنفيذ بنود الاتفاقية الموحدة فيما يلي:¹

- عدم التنفيذ المتزامن لقرارات المجلس الأعلى وتأخيرها في بعض الدول؛
- اختلاف المستويات الإدارية التي تصدر منها القرارات التنفيذية؛
- عدم وصول تعليمات واضحة في بعض الأحيان إلى الجهات التنفيذية في حالات قليلة لحضنا اختلاف في تفسير القرارات؛
- إن التقيد بما ورد في الوثائق التي تناول السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء لا يزال متروكا لاجتهادات وحسن نوايا الأجهزة التنفيذية في دول الأعضاء، وحتى تؤدي هذه الوثائق النتائج المرجوة، لابد من أن تصبح جزءا من السياسة الاقتصادية الوطنية لكل دولة؛
- تميل دول الأعضاء عادة إلى النظر إلى الأنظمة والإجراءات والقوانين التي تناقش في إطار مجلس على أنها وثائق استرشادية، ولن تؤدي هذه الوثائق غرضها إلا إذا حلت مثلتها الوطنية.

- **معوقات تنفيذ مشروع العملة الخليجية الموحدة:** كان من المقرر إطلاق العملة الخليجية الموحدة سنة 2010، إلا أن ذلك لم يتحقق لعدة أسباب من أهمها نذكر:²

- انسحاب كل من سلطنة عمان في ديسمبر 2006، ودولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر اقتصاد خليجي بعد المملكة العربية السعودية في ماي 2009، فالأولى لضعف اقتصادها مقارنة ببقية دول المجلس، والثانية لرغبتها في استضافة البنك المركزي الخليجي الذي قدمت طلبا من أجله لأمانة مجلس التعاون سنة 2004، وتحفظها على إسناده إلى الرياض بالمملكة العربية السعودية بعد الاجتماع التشاوري للدول الأعضاء، والذي عقد بذات التاريخ، إلى جانب قيام دولة الكويت سنة 2007 بفك ربط عملتها الوطنية بالدولار الذي اتفق على اختياره مثبتا

¹ - علاء الدين تواتي، أهمية ومقومات التكامل الاقتصادي العربي "عرض تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التكامل الاقتصادي"، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07-08 ماي 2013، ص16.

² - سوسن زريق، لمن تغليسية، أي أفق للعملة الخليجية الموحدة، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07-08 ماي 2013، صص12-13.

مشتركا للعملة الخليجية، وحسب ما هو سار بدول المجلس جميعا منذ الفاتح من جانفي 2003، وإعادة ربط عملتها بسلة من العملات؛

- اختلاف معدلات التضخم بين دول المجلس، وتاريخ دول المجلس يشهد لها بمعدلات تضخم منخفضة، إلا أن الحال لم يعد كذلك خصوصا بالنسبة لكل من الإمارات وقطر التي أصبحت تعرف معدلات تضخم كبيرة؛
 - محدودية الهياكل الإنتاجية لدول المجلس وافتقارها إلى مستوى مقبول من التنوع الاقتصادي خارج قطاع النفط الذي يساهم بنسبة كبيرة في إنتاجها وصادراتها، وهو ما يعرضها إلى مخاطر مرتبطة بتقلبات أسعار النفط؛
 - محدودية مرونة حركة وانتقال عوامل الإنتاج داخل دول المجلس والمرونة العالية في هذه الحركة مع الخارج؛
 - محدودية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع العوائد النفطية الكبيرة لدول المجلس والتي كان ينبغي استثمارها في تنويع اقتصادياتها، وانحسار هذا الاستثمار الأجنبي بشكل كبير في مجال النفط والغاز، نتيجة غلق بعض القطاعات أمام المستثمرين الأجانب أو ضعف نسبة التملك فيها؛
 - صغر حجم السوق الخليجية ديموغرافيا مقارنة بسبقية الاتحادات النقدية الأخرى الموجودة في العالم؛
 - قلة أهمية الدافع السياسي لقادة دول المجلس في القيام بهذه الخطوة العملاقة في مشوار تكاملها، فالاتحاد الأوروبي مثلا كان للدوافع السياسية فيه دور كبير في إقامة منطقة اليورو من أجل العودة إلى طليعة التاريخ وكسب الرهانات الاقتصادية العالمية التي ظلت ولسنوات طويلة حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية؛
 - الاضطرابات السياسية التي تحتاج المنطقة وتؤثر على أمنها وبالتالي على اقتصادها؛
 - تأثير الأزمة المالية العالمية والتقدم البطيء للدول الأعضاء في الوفاء بمعياري الانضمام ومواءمة اقتصادياتها.¹
- ب- المعوقات الخارجية:** وتمثل هذه المعوقات أساسا في استمرار التكالب الدولي على المنطقة، حيث أصبح الخليج العربي نتيجة لأهميته الإستراتيجية، والاقتصادية محل اهتمام دولي كبير، ووضعت لذلك الإستراتيجيات المختلفة للسيطرة عليه أو على الأقل تأمين احتياجاتها النفطية وضمان مصدر طاقتها.

وعليه فإن كل المعوقات السابق ذكرها لا تزال تعرقل مسيرة التنمية والتكامل الاقتصاديين في منطقة الخليج العربي وبذلك لا بد على أبناء هذه المنطقة الدفاع عن سيادة بلدانهم ومكاسب دولهم وهذا من خلال التكاتف والتلاحم فيما بينهم، والعمل بشكل جماعي من خلال تنسيق كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والضريبية والتجارية خاصة عند الدخول في مفاوضات مع الدول الأجنبية من أجل الحصول على مكاسب ومنافع متبادلة والحفاظ على ثرواتهم النفطية التي لا تزال محل أطماع العديد من الدول الأجنبية.

¹ - نظيرة فلادي، محمد الأمين وليد طالب، الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07-08 ماي 2013، ص12.

ثانيا: اتحاد المغرب العربي:

1-النشأة والتأسيس: تأسس اتحاد دول المغرب العربي بين خمس دول وهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا عقب توقيع اتفاقية مراكش في 17 فبراير 1998، فعلى الصعيد الاقتصادي تم إنشاء مجموعة من اللجان وهي اللجنة المالية والجمركية، لجنة الاقتصاد وقد أسند لها القيام بالدراسات الاقتصادية للجنة العليا لوضع مشروع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء موضع التنفيذ، وقد عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس الإتحاد المغاربي تطورا هاما في مجال العلاقات الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال اجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر 1990 الذي وضع فيه المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء¹، وقد حددت هذه المحاور في ثلاثة عناصر اقتصادية رئيسية وهي²:

أ- **منطقة للتبادل الحر:** وكان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الإتحاد، وكان من المفروض تحقيق ذلك قبل عام 1992؛

ب - **إتحاد جمركي:** وهدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء ، وبالتالي توحيد التعريفات الجمركية بين الدول الخمس من جهة وبين الدول الأخرى، وكان من المفترض الوصول إلى هذا الاتجاه قبل عام 1995 إلا أنه لم يتحقق أيضا؛

ج- **سوق مغاربية مشتركة:** وتهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة وانتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الإتحاد، وكان من المتوقع الوصول إلى ذلك قيام عام 2000؛

د- **الاندماج الاقتصادي المغاربي:** وذلك بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-المعوقات: يتفق الكثيرون أن الإطار المؤسسي للمغرب العربي يعد مناسباً لتفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول ، بحيث أن تفعيله يحتاج إلى إزالة العراقيل الآتية³:

أ- اشتراط قاعدة الإجماع لتطبيق قرارات؛

ب- إيجاد نظرة موضوعية عقلانية لإلغاء التداخل السياسي بالاقتصاد ؛

ج- ارتجال الأغراض وعدم وضوح الأولويات؛

د- سوء اختيار قيادات العمل المشترك ؛

¹ إبراهيم بوجلحة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية "دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص98.

² عيسى محمد الفارسي، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: واقعه، مقوماته، معوقات قيامه**، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 8-9 ماي 2004، ص9.

³ - عبدالكريم عاشور، **معوقات التكامل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية والخارجية اتحاد المغرب العربي أمثودجا** ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، صص8-9.

هـ - تغليب الشعبي على القومي وتجاهل المصلحة العليا المشتركة ؛
 و - تغليب النظرة القطرية عند اقتراح توطين المشروعات على حساب الجدوى الاقتصادية والمزايا النسبية؛
 ز - طغيان الهاجس السياسي والأمني، دعم النظرة القطرية، والادعاء بالسيادة.

ثالثا: السوق العربية المشتركة: محاولات إنشاء السوق العربية المشتركة يمكن إرجاعها إلى تاريخ نشأة جامعة الدول العربية في عام 1945م، فبعد حصول العديد من الدول العربية على استقلالها حاولت اكتشاف مقوماتها الاقتصادية واستغلالها على أساس إقليمي، خاصة أنها تمتلك العديد من الخصائص والروابط الاقتصادية المشتركة، وقد اجتهدت الدول العربية في إقامة صيغ متعددة للروابط فيما بينها، ففي سبتمبر عام 1953م قام مجلس جامعة الدول العربية بعقد اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، وقع عليها 7 دول، هي (مصر، الكويت، المملكة العربية السعودية، سورية، لبنان، الأردن، العراق)، وركزت بشكل أساسي على التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة، لكن هذه الاتفاقية تعثرت نتيجة تخوف الدول الأعضاء من الإغراق والأثر في التنمية.¹

وفي 3 جوان عام 1957م وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التابع لجامعة الدول العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودخلت حيز التنفيذ في 30 أبريل عام 1964م، وبلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية 13 دولة هي (مصر، الكويت، العراق، سورية، الأردن، اليمن، السودان، الإمارات، سلطنة عمان، الصومال، ليبيا، موريتانيا، وفلسطين)، وقد نتج عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء «سوق عربية مشتركة» تبنى إقامتها في البداية أربع دول هي (مصر، سورية، العراق والأردن) في 23 أوت 1964م، وبعد اثني عشرة سنة أخرى انضمت ثلاث دول أخرى هي (ليبيا، اليمن وموريتانيا) عام 1977م، ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980 تاريخ توقف تطبيق الاتفاقية بعد تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام 1999م، وتم الاتفاق على تخفيض قدره 40% من الضرائب الجمركية في جانفي 2000 و30% في جانفي 2001 وأخيرا 30% في جانفي 2002.²

1- أهداف السوق العربية المشتركة: لقد نصت مقدمة قرار إنشاء السوق العربية المشتركة على اعتبارها مرحلة مهمة تهدف إلى إرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من أجل التنمية الاقتصادية المتناسقة، وخطوة هامة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة وتحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في

¹ - طلال زغبة، السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26- 27 فيفري 2012، ص 9.

² - طلال زغبة، المرجع السابق، ص 9-10.

هذه الدول وحدد هذا القرار أهداف السوق على الأسس التالية:¹

أ- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛

ب- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛

ج- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي؛

د- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات.

2- معوقات السوق العربية المشتركة: واجهت السوق العربية المشتركة منذ إنشائها وبعد ذلك مشاكل ومعوقات

كثيرة لعل من أهمها:²

أ- الاختلافات الكبيرة بين النظم الجمركية والضريبية فيما بين الدول الأعضاء من جانب والدول العربية الأخرى من جانب آخر؛

ب- تباين السياسات التجارية للبلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة الناتج عن اختلاف النظام السياسي والاقتصادي والأهداف الاقتصادية، شكّل عقبة أمام زيادة المبادلات وتوسيع التعاون بين الدول العربية؛

ج- اشتداد تباين واختلاف الأنظمة الاقتصادية العربية، فهناك دول توجهاتها اشتراكية مركزية ذات توجه داخلي، وهناك دول توجهاتها رأسمالية تحريرية ذات توجه خارجي، ويكفي الإشارة إلى أن اختلاف نظم التجارة الخارجية من ناحية سيطرة الدولة من عدمه، كانت تمثل عائقا كبيرا أمام تطوير المبادلات العربية وتنميتها؛

د- عدم ملائمة الهياكل الاقتصادية القائمة للدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء لمتطلبات التكامل الذي سعت إليه السوق العربية المشتركة، حيث كان من المفترض وجود اتجاه لإعادة الهيكلة بما يتناسب مع المزايا النسبية للدول العربية تدريجيا؛

هـ- إن ظروف الدول الأعضاء لم تسمح بالالتزام بتنفيذ المخطط المرحلي الذي تتطلبه السوق لأن ذلك قد يتعارض مع الأهداف الاقتصادية الخاصة للدول الأعضاء؛

و- ترك الحرية للعضو في استثناء بعض السلع من الإعفاء الضريبي وعدم التنسيق بين الخطط الاقتصادية لدول السوق؛³

ز- ضعف الربط بين تحرير التجارة والتنمية العربية، مما جعل الكثير يهاجمون اتفاقية السوق العربية المشتركة من منطلق أن آثارها محدودة في ظل هذا الوضع وتحمس هؤلاء لضرورة إحداث التكامل الاقتصادي من خلال المشروعات المشتركة وإهمال أسلوب تحرير التجارة (منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي)؛

¹ - أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 403.

² - عبدالمطلب عبدالحميد، السوق العربية المشتركة، ص 80-84.

³ - عبدالكريم جابر شنجار، التكامل الاقتصادي العربي مسيرة طويلة ونتائج متواضعة: ما المطلوب؟، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 2، جامعة الجلفة، الجزائر، 2011، ص 23.

- ح- التشوه الكبير لهيكل الأسعار النسبية للسلع والخدمات من ناحية ولأسعار عناصر الإنتاج من ناحية أخرى بل وأسعار الصرف؛
- ط- قلة الأساليب الفعالة لحماية المنتجات الوطنية تجاه المنتجات الأجنبية المنافسة والمقصود هنا المعاملات التفضيلية؛
- ي- مشكلة الوصول إلى توحيد المواصفات القياسية للمنتجات العربية، وهذا لان أي تجمع اقتصادي ليس من المتصور أن ينجح دون توحيد المواصفات القياسية؛
- ك- ضعف الأسواق المالية العربية وعدم تكاملها، وبالتالي عدم قدرتها على تمويل المبادلات والمشروعات، حيث لا تتوافر في الدول العربية أسواق مالية واسعة ومتطورة ومتكاملة؛
- ل- غياب التنسيق بين السياسات النقدية والاقتصادية للاقتصاديات العربية عموماً؛
- م- عجزت السوق العربية المشتركة في ثوبها القديم عن تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية لوجود المعوقات والقيود وعدم التنسيق بين خطط التنمية العربية خلال تلك الفترة وخاصة في مرحلة التسعينات؛
- ن- هناك مجموعة من المعوقات الإدارية والتنظيمية تتركز في النظم البيروقراطية العربية المعوقة على مستوى كل دولة، والتي تدار من قبل بيروقراطيات تعمق هذا الاتجاه من أجل مصالحها الذاتية، مما يؤدي إلى زيادة القيود وتقييد الأنظمة والإجراءات التي تتحكم في لعلاقات الاقتصادية العربية والقطرية الداخلية ومن المعوقات التنظيمية تلك الازدواجية الواضحة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية، وهي أخطر الظواهر السلبية التي اتسم بها العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي أدت إلى تشتيت الجهود وتبديد الموارد.
- وفوق كل هذه المعوقات تأتي المعوقات السياسية التي تمثلت في غياب الإرادة السياسية، حيث إن دول كثيرة لم توقع أساساً على اتفاقية السوق العربية المشتركة في ثوبها القديم، وتلك المعوقات تتعلق أيضاً بمشكلة كيفية تحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة، بمعنى آخر انعدام رغبة صانعي القرار السياسي في السير قدماً إلى الأمام في مجال التعاون الاقتصادي العربي والاكتفاء بالأقوال دون الأفعال.
- رابعاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة والمقدرة بعشر سنوات باستخدام التخفيض المتدرج بنسبة 10 % ، وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في شهر فبراير 1997 قراراً يتضمن الإعلان عن قيام أو إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تبدأ من أول يناير من عام 1998، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة بتاريخ 2007، وهو ما تم بالفعل في عام 1998 أين نفذت اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع استجابات متفاوتة لانضمام الدول العربية، وتقضي هذه الاتفاقية بإلغاء القيود الجمركية وغير

الجمركية المفروضة على التجارة العربية البينية في الدول الأعضاء* ويترك لهذه الدول قرار وضع السياسة التجارية اتجاه العالم الخارجي، وقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ بداية من عام 2005.¹

1- أهداف المنطقة: تلاحقت الإخفاقات التي تعرض لها العمل العربي المشترك بشكل عام والجهود التكاملية بشكل خاص، وتبعاً لذلك جاء إنشاء هذه المنطقة تحت الدوافع القديمة والمستجدة في العلاقات الاقتصادية الدولية ومن بين أهم أهدافها نذكر:²

- أ- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة؛
- ب- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى؛
- ج- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة؛
- د- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها؛
- هـ- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل؛
- و- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف؛
- ز- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف؛
- ح- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً منها.³

2- معوقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تعاني منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حالياً من عدد من القيود الأساسية يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أ- ضعف الهياكل الاقتصادية العربية الإنتاجية والخدمية واستمرار العمل وفق السياسة الاقتصادية الحمائية؛

* - الدول الأعضاء هي: العراق، سوريا، لبنان، الأردن، السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، اليمن، الكويت، مصر، ليبيا، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، السودان.

¹ - وداد كوردي، ناجية صالح، واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المنتدى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26- 27 فيفري 2012، ص5.

² - تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد6، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص186-187.

³ - محمد زيدان، حاج قويدر قورين، منطقة التجارة الحرة العربية "الواقع والتحديات"، المنتدى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17- 19 أبريل 2007، ص203.

- ب- اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج (تصديرًا واستيرادًا)، إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم¹؛
- ج- التأخر في إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية²؛
- د- مشكلة التأشيرات وعراقيل تنقل الأشخاص ورجال الأعمال والمستثمرين؛
- هـ- قصور البيانات والمعلومات والإحصاءات العربية المعلنة عن إمكانات المنتجين ورغبات المستهلكين³؛
- و- تباين التشريعات والقوانين الاقتصادية في الدول العربية؛
- ز- العديد من الدول العربية تشوبها الخلافات السياسية حول العديد من القضايا العالقة وهي في الواقع فما أن يعقد اجتماع لبحث قضايا التخلف والتنمية في الوطن العربي وضرورات التكامل والاتحاد إلا وتطفو هذه الخلافات إلى السطح لتعكر صفو الاجتماع⁴؛

¹ - محمد فوزي شعوي، محمد الأمين لكساسي، المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية

لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 8-9 ماي 2004، ص10.

² - حسين عبدالمطلب الأسرج، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الواقع والطموحات"، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 31، العدد 117، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مركز البحوث والنوئيق، 2010، ص20.

³ - حسين عبدالمطلب الأسرج، مرجع سابق، ص23.

⁴ - محمد فوزي شعوي، محمد الأمين لكساسي، مرجع سابق، ص10.

خلاصة الفصل الثاني:

إن ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل:

- تعتبر التجارة الخارجية الحلقة المركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية موحدة هدفها معالجة المشاكل الاقتصادية على المستوى الدولي من خلال تنمية القدرة الإنتاجية وتوسيع فرص العمالة وانسياب عوامل الإنتاج بين الدول، ومن ثم إرساء دعائم النظام التجاري العالمي؛
- تعد المدرسة الكلاسيكية رائدة في وضع أسس وقواعد التبادل التجاري الدولي، حيث كانت البداية من أفكار آدم سميث الأولى حول التجارة الخارجية والتي يراها وسيلة لتصريف فائض الإنتاج المحلي وإرساء دعائم التخصص والتقسيم الدولي للعمل انطلاقاً من مفهوم النفقة المطلقة، وجاء بعده تلميذه دافيد ريكاردو، وقدم تحليلاً آخر وهو أن التخصص في الإنتاج يكون على أساس التفوق النسبي وليس المطلق كما يراه (سميث)؛
- النظرية النيوكلاسيكية (نظرية هكشر أولين) حاولت تفسير التجارة الدولية انطلاقاً من خلال البحث عن أسباب اختلاف النفقات بين الدول المختلفة، مع دعمها لحرية التجارة وتقسيم العمل الدولي، وخلصت النظرية إلى أن سبب اختلاف النفقة مرده اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج؛
- تحليل نظرية المناهج التكنولوجية يتفوق على التحليل السابقة، من حيث كونه تحليل أكثر اقتراباً ومنطقية من الواقع الاقتصادي العالمي، وقد خلصت بدورها إلى أن التغيرات التكنولوجية تعتبر مصدراً رئيسياً لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول؛
- ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي كان نموها وبروزها مع بداية القرن العشرين وتحديدًا بعد الحرب العالمية الثانية، اندفعت نحوها دول العالم المتقدمة والنامية لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية التي أفرزها النظام الاقتصادي المعولم والحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه تلك الدول قبل التكامل، فضلاً عن سعيها لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الأجنبية في ظل العولمة وفتح الأسواق الخارجية؛
- أصبحت مسألة الانضمام إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي أمراً حتمياً، وما يؤكد ذلك ظهور العديد من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية في الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية، وفي المقابل ظهرت ترتيبات أخرى في الدول النامية كمجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة وغيرها من التجارب التكاملية الاقتصادية؛
- كل التكتلات الاقتصادية كان الهدف من ورائها محاولة تجسيد الإطار التنظيري للتكامل الاقتصادي الإقليمي على الواقع العملي كنتيجة حتمية لمواجهة ظاهرة العولمة الاقتصادية .

الفصل الثالث

أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة
الخارجية للتكتل الاقتصادي الإقليمي

تمهيد:

يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي دورا فعالا في حركة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات من السلع والخدمات من خلال زيادة التبادل التجاري البيئي بين الدول الأعضاء، سواء كان هذا التبادل في شكل سلع أو خدمات بكفاءة عالية وتكاليف منخفضة، مع الحفاظ على التبادل التجاري الخارجي مع دول غير أعضاء في التكامل، غير أن هذا الدور الايجابي والفعال قد لا يتحقق دائما لأن الدول الأعضاء في التكامل قد تغير من اتجاه التبادل التجاري من حين لآخر بفعل التقلبات والتحولات الاقتصادية، سواء بفعل سياساتها الاقتصادية الذاتية أو بفعل سياسات تفرضها التغيرات الاقتصادية العالمية والتي من شأنها أن تحول التبادل التجاري من دول إلى دول أخرى لكن بكفاءة منخفضة وتكاليف عالية، وهنا يصبح أثر التكامل الاقتصادي عقيما على الدول المتحولة في مسارها التجاري، وتجدر الإشارة أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يساهم في زيادة فرص الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير فرص أكبر للنفوذ إلى الأسواق العالمية، فتأتي رؤوس الأموال الأجنبية لكي تستثمر في المجالات المختلفة لاستغلال تلك الفرص المتاحة.

وقد شهدت حركة التجارة الخارجية عموما والتجارة الخارجية في ظل تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي خصوصا عدة تغيرات جرّاء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ، حيث انتقلت عدوها إلى مكونات التجارة الخارجية بشقيها سواء الصادرات أو الواردات من السلع والخدمات من خلال العديد من القنوات أبرزها تقلبات أسعار الصرف العالمية وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ناهيك عن تراجع معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء الدور الذي يؤديه التكامل الاقتصادي الإقليمي في حركة التجارة الخارجية من جانب، والآثار التي تخلفها الأزمات المالية العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام ومدى تأثيرها على حركة التجارة الخارجية من جانب آخر وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية؛

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم على حركة التجارة الخارجية؛

المبحث الثالث: أثر تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي على حركة التجارة الخارجية.

المبحث الأول: دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية

إن خلق التكامل الاقتصادي أو أي شكل من أشكال الترتيبات الانتقائية التجارية، يمكن اعتباره حركة تسير في اتجاه التجارة الحر جزئيا وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية وذلك لأن إزالة بعض العوائق والقيود التجارية وإبقاء البعض الآخر على حاله، يؤدي إلى انخفاض في مستوى معدل الضريبة العالمي وفي الواقع أن هذا الخفض في ضرائب الاستيراد وفي العوائق التجارية خفض انتقائي يجعل الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد، وعموما فإن بعض أشكال التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، والبعض الآخر يمثل حركة تبتعد عن تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة وهذا يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية، وتتوقف النتيجة الصافية للكفاءة الاقتصادية على طبيعة كل اتفاقية للتكامل الاقتصادي على حدى وعلى القوة والشدة النسبية لكل من خلق التجارة « Trade Création » وتحويل التجارة « Trade Diversion » ، إضافة إلى هذين الأثرين فهناك آثار أخرى يخلفها التكامل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية وبالتحديد حركة العمالة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: الأثر الإيجابي للتكامل الاقتصادي الإقليمي على التجارة الخارجية

يعتبر هذا الأثر بمثابة الأثر الإيجابي الذي يرتبه التكامل الاقتصادي على حركة التجارة الخارجية:

أولا: تعريف خلق التجارة:

يعرف خلق التجارة على أنه: "تحول الدولة العضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي من استهلاك ما تنتجه محليا تحت ظروف عدم الكفاءة الاقتصادية في غياب اتفاقية التكامل إلى استيراد هذه السلع من منشآت أخرى أكثر كفاءة في الدول الأعضاء بعد عقد اتفاقية التكامل".¹

ويقصد بخلق التجارة: "استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي ويؤدي هذا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية"²، وهو أثر إيجابي يقصد به: "ازدياد الطلب على الواردات نتيجة للتخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة اثر انخفاض الأسعار، وبالتالي يزيد من الرفاهية الاقتصادية عند نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو التكتل تكون تكلفته أقل، مما يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد".³

ويعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال (غير الكفؤ اقتصاديا) وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي ولكن بعد قيام التكامل تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من

¹ - طالب عوض ورا، الاقتصاد الدولي " نظريات وسياسات"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص316.

² - دومنيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 99.

³ - وهيبه حليمي، سعاد بوزيدي، تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار

ثليجي، الأغواط، 17 - 19 أفريل 2007، ص296.

1- أن (ط، ع) تعبران عن منحنيي الطلب والعرض على سلعة معينة داخل إحدى الدول ولتكن (س)، السعر المحلي للسلعة هو (ول) يتحدد بتقاطع (ط، ع)، وسيضطر المستهلك إلى دفع هذا السعر في ظل الاقتصاد المغلق أو الاكتفاء الذاتي، والسعر التنافسي* العالمي للسلعة نفسها هو (وه) ويفترض أن العرض لا نهائي المرونة عند هذا السعر (وه)، و يفترض كذلك أن هذا السعر لن يتأثر إطلاقاً بتكوين الاتحاد الجمركي.

2- هناك دولة أخرى هي (ص) تستطيع عرض نفس السلعة عند السعر (و ز) وهو كما نلاحظ أعلى من السعر العالمي ويفترض أيضاً أن العرض لا نهائي المرونة عند هذا السعر، الدولة (س) تفرض تعريفية جمركية مقدارها (هـ ف) على الواردات سواء من الدولة (ص) أو من بقية العالم.

وفي ظل هذا الوضع لن تتمكن الدولة من المنافسة في السوق المحلي للدولة (س)، فحينما تضاف التعريفية الجمركية (هـ ف) إلى أسعار الاستيراد (وه)، (و ز) يستطيع العالم أن يعرض السلعة في السوق المحلي عند سعر أقل، وبالمقارنة بالدولة (ص) فالسعر العالمي بعد التعريفية (و ف)، بينما سعر الدولة (ص) بعد إضافة نفس التعريفية لا بد أن يكون أعلى من (و ف) ولذلك تأتي جميع الواردات داخل (س) من العالم وليس من الدولة (ص).

3- بفرض أن الدولتين (س)، (ص) قررتا تكوين إتحاد جمركي وذلك بإلغاء التعريفية الجمركية (هـ ف) فيما بينها والاتفاق عليها تجاه بقية العالم، فما هي الآثار المترتبة على هذا؟

منطقياً ستمتكن الدولة (ص) من بيع السلعة في سوق الدولة (س) عند السعر (و ز) وهو أقل من السعر العالمي (و ف) الذي مازال متحماً للتعريفية الجمركية، وبالتالي فإن جميع الواردات سوف تأتي من الدولة (ص) عضو في الإتحاد الجمركي بدلاً من أن تأتي من بقية العالم كما في السابق.

4- يتمثل الأثر المنشئ للتجارة ببيانها في زيادة الواردات من (م3 م5) قبل تكوين الإتحاد الجمركي إلى (م2 م6) بعد تكوينه، حيث كان قبل تكوين الإتحاد السعر المحلي للسلعة المستوردة هو (و ف) والكمية المطلوبة وفق منحني الطلب هي (وم5) بينما العرض المحلي من الإنتاج الوطني (وم3)، وبالتالي فإن الواردات (م3 م5) أما بعد تكوين الإتحاد الجمركي أصبح سعر الدولة (ص) هو السعر التنافسي الأقل والكمية المطلوبة وفق منحني الطلب المحلي هي (وم6) بينما العرض المحلي عند نفس السعر (وم2) وبالتالي تصبح الواردات (م2 م6).

ويعتبر الأثر المنشأ للتجارة أثراً إيجابياً على مستوى الرفاهية الاقتصادية لأنه يعني استبدال الإنتاج المحلي بواردات من دولة أكثر كفاءة وأقل تكلفة من داخل الإتحاد الجمركي ويتمثل الأثر المنشئ ببيانها في المثلثين (ج، ب) لأنه بانخفاض السعر المحلي بعد تكوين الإتحاد من (و ف) إلى (وز) يزداد فائض المستهلك بالمقدار (ف ق ر ز) ولكن من هذه المساحة خسرت المنتجون المحليون مساحة شبه المنحرف (ك) وخسرت الحكومة مساحة المستطيل (ت) وبالتالي

* - "السعر التنافسي" هو: سعر أقل من تلك الأسعار التي يوفرها المنافسين وهو أكثر جاذبية بالنسبة للمستهلكين.

يبقى المثلثان (ج، ب) يمثلان مكسبا صافيا من تكوين الاتحاد الجمركي، بمعنى آخر ينتج عن أثر خلق التجارة تحسن في الرفاه الاقتصادي بسبب إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، فيتم الحصول على الواردات بتكلفة أقل بعد تكوين الإتحاد الجمركي¹.

ومن بين الشروط التي تمكن الإتحاد الجمركي من تحقيق الكفاءة وزيادة الرفاهية من خلال ما يؤدي إليه من خلق للتجارة ما يلي:

أ- ارتفاع القيود على التجارة قبل قيام الإتحاد الجمركي بين دول الإتحاد، و بذلك يتوقع خلق تبادل تجاري واسع بين الدول الأعضاء أكثر من تحويل التجارة عن الدول غير الأعضاء؛

ب- انخفاض الرسوم الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء، وبذلك لا يؤدي قيام الإتحاد الجمركي إلى تحول كبير في التجارة ولا يجعل التحول مكلفا؛

ج- كلما زاد عدد الدول الداخلة في الإتحاد وكبر حجمها، كلما قل عدد المنتجين غير الأكفاء داخل الإتحاد؛

د- زيادة درجة التنافس بين دول الإتحاد وانخفاض درجة التكامل بينها وهو ما يعني زيادة إمكانيات التخصص وتعميقه ومن ثم خلق مزيد من التجارة مع قيام الإتحاد، وبالتالي يمكن القول أن الإتحاد يزيد من مستوى الرفاهية إذ تكون من دول متنافسة أكثر منه من دول متكاملة، أي دول صناعية وأخرى زراعية؛

هـ- التقارب الجغرافي بين الدول الداخلة في الإتحاد، مما يجعل تكاليف النقل منخفضة ويقلل من العقبات أمام خلق التجارة؛

و- كبر حجم التجارة بين الدول المكونة للإتحاد قبل قيامه مما يزيد من احتمالات تحقق مزيد من التجارة والرفاهية.

المطلب الثاني: الأثر السلبي للتكامل الاقتصادي الإقليمي على التجارة الخارجية

يعتبر هذا الأثر بمثابة الأثر السلبي الذي يترتب عليه التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية:

أولاً: تعريف تحويل التجارة:

ويقصد بأثر تحويل التجارة استبدال واردات من منتج ذي تكلفة أقل وكفاءة عالية من خارج الإتحاد أو التكامل الاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلى وكفاءة أقل داخل الإتحاد، ويؤثر هذا الأثر سلباً على الرفاهية الاقتصادية²، اعتماد هذه الدول الأعضاء في التكتل في تجارتها على بعضها البعض بدلاً من الاعتماد على العالم الخارجي، وهذا يعني تحويل الاعتماد في التجارة من العالم إلى هذه الدول بعضها مع البعض الآخر³.

¹ - رويادة بنت عبدالرحمن عبد اللطيف البراهيم، تطبيق نظرية الإتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 19.

² - دومنيك سلفاتور، مرجع سابق، ص 99.

³ - محمد عجيلة، جيلالي هجاز، تحرير التجارة الدولية وأثره على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 17 - 19 أفريل 2007، ص 93.

وفي هذا الرسم البياني السابق نفترض للإيضاح والتبسيط ما يلي:¹

- 1- تمثل المنحنيات ط ط، ع ع جداول الطلب والعرض المحلي في الدولة أ.
- 2- تعبر الخطوط المستقيمة الموازية للمحور الأفقي أ أ، ج ج عن منحنيات العرض اللانهائية المرونة في الدولتين أ، ج قبل فرض التعريف الجمركية للدولة أ على واردات الاتحاد الجمركي من العالم الخارجي، أي من الدولة العضو في الاتحاد، وهي الدولة ج في حالتنا هذه.
- 3- تمثل المسافة ه ج تكلفة الإنتاج المتوسطة في الدولة ج، وهي أقل من متوسط التكلفة للإنتاج في الدولة ب، والمعبر عنها بالمسافة ه ب.
- 4- إضافة جدول التعريف الجمركية للدولة أ إلى منحني عرض الدولة ب يمكننا من الحصول على جدول التعريف الجديد المعبر عنه بالخط الموازي للمحور الأفقي.
- 5- تستهلك الدولة أ الكمية ه ن من السلعة س قبل قيام الاتحاد الجمركي، هذا الاستهلاك موزع على الوجه التالي:
 - أ- ه ت تمثل المسافة التي يتم تغطيتها من مصادر الإنتاج المحلية،
 - ب- المسافة ت ن حجم واردات الدولة أ من السلعة س من الدولة ج.
- 6- يمثل مجموع المساحة رقم 2+ المساحة رقم 5 الإيراد الكلي الذي تحصل عليه الدولة أ.

والآن قررت الدولتان أ، ب تكوين اتحاد جمركي فيما بينها عن طريق إزالة ما تفرضه الدولة أ من رسوم جمركية على وارداتها من الدولة ب، مع الاتفاق على اتخاذ جدول التعريف الجمركية للدولة أ كسياج جمركي موحد في مواجهة العالم الخارجي، والذي يمثله في حالتنا هذه الدولة ج، و أمام هذا الإجراء الذي اتفقت عليه الدولتين تحدث النتائج التالية:

 - أ- زيادة استهلاك الدولة أ من السلعة س ليصبح مساويا للمسافة ه ن 1 مع تناقص الإنتاج المحلي لهذه الدولة ليصبح مساويا للمسافة ه ت 1.
 - ب- زيادة وارداتها لتصبح مساوية للمسافة ت 1 ن 1 وغني عن البيان فإن الزيادة التي شهدتها واردات الدولة أ تساوي النقص في الإنتاج المحلي الذي شهدته هذه الدولة بعد تكوين الاتحاد الجمركي .
 - ب- زيادة فائض المستهلكين في الدولة أ بمقدار المساحة أ ب ف ح، في حين تناقص فائض المنتجين في نفس الدولة بمقدار المساحة (أ ب ف 1 ح 1).
 - ج- تناقص مقدار الإيراد الجمركي للدولة أ بمجموع المساحتين 2، 5 غير أنه من المفيد في حالتنا تقسيم الخسارة الكلية في الإيراد الجمركي للدولة أ إلى شقين يعبر أحدهما عن المساحة رقم 2، و الآخر عن المساحة رقم 5 .

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظر والتنظيم، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 324-326.

د- في حالة جمع المساحة رقم 2 (و تمثل الجزء الأول من خسارة الإيراد الكلي الجمركي) + المساحة أ ب ف 1 ح 1) الخسارة في فائض المنتجين)، ثم طرحها من المساحة الكلية أ ب ف ح (المكسب في فائض المستهلكين) فإن يتبقى لدينا المثلثان المظللان 1، 3.

ه- في حالة جمع مساحة المثلث المظلل رقم 1 + مساحة المثلث المظلل رقم 3، ومقارنتها بالجزء الثاني المتبقي من الخسارة الكلية من الإيراد الجمركي للدولة أ المعبر عنها بالمساحة المظللة رقم 5 فإننا نحصل على النتائج التالية:

- إذا كانت المساحة المظللة رقم 1 + المساحة المظللة رقم 3 < المساحة المظللة رقم 5 فإنه يمكن القول في هذه الحالة إن قيام الاتحاد الجمركي ساهم في وجود مكسب اجتماعي صاف.

- إذا كانت المساحة المظللة رقم 1 + المساحة المظللة رقم 3 > المساحة المظللة رقم 5 فإن معنى ذلك أن قيام الاتحاد الجمركي ساهم في تحقيق خسارة اجتماعية صافية.

ونحو مزيد من تعميق التحليل السابق نجد أنه من الضروري محاولة الإجابة على السؤال التالي:¹

ما هو المقصود بكل من المثلث المظلل رقم 1، المثلث المظلل رقم 3، المثلث المظلل رقم 5؟

وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال نقول إن مساحة المثلث المظلل رقم 1 تعبر عن مكسب الإنتاج، مساحة المثلث رقم 3 تعبر عن مكسب الاستهلاك، أما مساحة المثلث المظلل رقم 5 فتعبر عن الخسارة الصافية الناتجة عن تحويل الواردات من المسافة ت ن إلى المسافة ت 1 ن 1، وهو تحويل من مصادر إنتاجية ذات تكلفة نسبية أقل في الدولة ج إلى مصادر إنتاجية ذات تكلفة نسبية أعلى في الدولة ب، وتمثل مساحة المثلث المظلل رقم 5 أثر تحويل التجارة، أو الأثر التحويلي والذي يمثل الشق الثاني في قانون فاينر للاتحادات الجمركية.

واستنتاجا من التحليل المتقدم يمكن القول بأن مجموع مساحة المثلث المظلل رقم 1 + مساحة المثلث المظلل رقم 3 تمثل آثارا إيجابية على كل من الإنتاج (مساحة المثلث المظلل رقم 1) والاستهلاك (مساحة المثلث المظلل رقم 3) في حين تمثل مساحة المثلث رقم 5 الأثر السالب (الأثر التحويلي) لتكوين الاتحاد الجمركي.

ويلخص "روبرت هيلر" * عناصر القوة التحويلية للاتحاد الجمركي في عنصرين رئيسيين هما على التوالي:

• **أثر الإنتاج السالب للاتحاد الجمركي:** وهو الأثر الذي يشير إلى انتقال الإنتاج من مصدر إنتاجي تكلفته النسبية أقل خارج الاتحاد الجمركي إلى مصدر إنتاجي تكلفته النسبية أعلى داخل الاتحاد الجمركي، وكنتيجة لذلك تحدث عملية إعادة تخصيص للموارد الاقتصادية في صالح المنتجين الأقل كفاءة داخل الاتحاد الجمركي.

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظر والتنظيم، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 327.

* - "روبرت هيلر": باحث اقتصادي ولد في سنة 1940م في مدينة كولونيا بألمانيا، حاصل على شهادة درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة مينيسوتا في سنة 1962م، وعلى درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا سنة 1965م

● **أثر الاستهلاك السالب:** وهو الأثر الذي يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي للمستهلكين نتيجة لأن كمية معطاة من الدخل النقدي أصبحت تشتري كمية أقل من السلع بسبب زيادة مستويات الأسعار بعد تكوين الاتحاد الجمركي.

وعموما يمثل تحويل التجارة الجانب السلبي وغير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي ويحدث أثر التحويل التجاري في حالة دولة عضو كانت تستورد سلعة معينة لم تنضم إلى اتفاقية التكامل الاقتصادي، وبعد قيام الإتحاد الجمركي وتخفيض الضرائب الانتقائية تصبح الدول الأعضاء في الإتحاد متفوقة على الدول غير الأعضاء وهذا يؤدي إلى تغيير أنماط التجارة حيث تستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدولة غير العضو، ويعني خفض الضريبة الانتقائية تحت ظل اتفاقية التكامل الاقتصادي، أن الدولة غير العضو في الاتفاقية تفقد مبيعاتها التي تتحول إلى منتجين من الدول الأعضاء يتصفون بأنهم أقل كفاءة في إنتاج السلعة المعنية، مما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية العالمية، ومن الملاحظ أن التجارة تتحول من البلد ذي التكلفة المنخفضة إلى البلد ذي التكلفة العالية وعليه فإن الكفاءة الاقتصادية تعاني من هذه الإجراءات.

المطلب الثالث: دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

يساعد التكامل الإقليمي كذلك على زيادة فرص الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لأن الدولة التي تدخل في تكتلات إقليمية عديدة يصبح لديها فرص أكبر للنفاذ إلى الأسواق العالمية فتأتي رؤوس الأموال الأجنبية لكي تستثمر في المجالات المختلفة لاستغلال تلك الفرصة، وهكذا فإن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق، كما يؤدي زيادة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير، و من جهة أخرى يحتمل أن يشجع تكوين الإتحاد الجمركي الخارجيين على إقامة تسهيلات إنتاج داخل الإتحاد لتفادي الحواجز الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات الخارجية، وهذا ما يسمى بمصانع التعريف الجمركية.¹

يؤثر التكامل الاقتصادي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة وذلك ليتجنبوا التعريف الخارجية المشتركة، وهو ما يزيد الاستثمارات في الأسواق المتكتلة، وليس شرطاً أن تحرر رؤوس الأموال بداية في السوق المشتركة، بل يمكن أن تحرر عند درجة أقل من التكامل وذلك مثلما حدث في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا المشتركة (النافتا) والتي نصت على تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، ولقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرتغال

¹ - آسيا الراي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2007/2008، ص 34.

لتصل إلى أربعة أمثالها في الفترة (1986،1995) ، كما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في إسبانيا أكثر من الضعف لنفس الفترة ، وبالتالي فإن انضمامها للإتحاد الأوروبي ساعد على جذب استثمارات أجنبية كبيرة.¹ وتجدر الإشارة أن بعض الاقتصاديين يرجعون الاستثمارات الأمريكية الضخمة في أوروبا بعد 1955 إلى تكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهكذا فإن التكامل الاقتصادي يؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكاملة لتجنبوا التعريفات الخارجية المشتركة مما يزيد الاستثمارات في الأسواق المتكاملة وهو ما يعرف بالأثر الخلفي لتعريفات العوامل ولتتمتع بالعلاقات الاقتصادية المميزة التي تربط الدول المتكاملة بباقي الدول ولتتمتع منتجها بحرية الحركة واتساع السوق والترويج بأقل التكاليف وكذا الاستفادة من ضمانات حماية الاستثمار والمناخ الملائم لذلك، إلا أن هذه الاستثمارات تفضل الأقاليم المتقدمة مما يزيد من التفاوت بين الدول المتكاملة.²

إذن يعتبر التكامل الاقتصادي وسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما هو معروف أن وجود سوق متكاملة وانتهاج سياسة منفتحة على الخارج وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي الناجحة تعد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، فالاتفاقيات التجارية تعتبر أول خطوة تشجع التدفقات الاستثمارية سواء بين الدول الأعضاء أو من خارج دول الاتفاقية كما أن الإتحاد الجمركي يكون هناك سوقا واحدة داخل جدار التعريفات الجمركية الخارجية الموحدة يمكن أن تزيد من الحافز لدى المستثمرين الأجانب للدخول فيما يسمى بالقفزة التعريفية ، كما أن الحد من تشوهات الإنتاج داخل دول في الأعضاء يمكن أن يزيد الكم الإجمالي للاستثمار الذي يقدمه المستثمرون في الدول الأعضاء.³

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم على حركة التجارة الخارجية

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، حيث يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في الدولة من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، درجة الانفتاح على التجارة الدولية، التدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي، من جانب آخر يعد التضخم من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي حظيت باهتمام كبير لدى الفكر الاقتصادي من خلال النظرية الكمية للنقود التي سلّطت الضوء على كيفية تحديد الأسعار وتغيراتها، هذه الظاهرة النقدية تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، مما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجتها واحتوائها أو على الأقل الحد من تفاقمها.

¹ - إسمهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص106.

² - بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص19.

³ - الطيب داودي، دور التكامل الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي للامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07-08 ماي 2013، ص11.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لأسعار الصرف:

يؤدي سعر الصرف دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول ، وتعتبر آلية أسعار الصرف عنصر مهما وفعّالا في الفكر المالي الحديث نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية موازين مدفوعات الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها.

أولاً: تعريف سعر الصرف

سعر الصرف هو: "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"¹، ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه: "سعر النقد المحلي معبر عنه بوحدات نقد أجنبية ويتحدد هذا السعر في سوق الصرف وفق الشروط المتغيرة لنظام النقد الأجنبي"²، ويعتبر سعر الصرف بمثابة: "العلاقة (المعدل) التي يتم على أساسها تبادل العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية معينة، ويتغير هذا السعر يوميا في سوق الصرف تبعا لتغير العرض والطلب على الصرف الأجنبي"³.

إذن من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي حول سعر الصرف:

سعر الصرف هو: "سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية، أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو بعبارة أخرى هو سعر مبادلة عملة بأخرى".

ثانياً: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف يمكن إجمالها فيما يلي:

1-سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه: "السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية، دون إبراز القوة الشرائية للعملة"، ويتحدد سعر صرف العملة كأى سعر أى سلعة أخرى نتيجة لتلاقي قوى الطلب على العملة مع قوى عرضها في سوق الصرف الأجنبي، ومن ثم فهو عرضة للتقلبات أي الارتفاع والانخفاض⁴؛

2-سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص96.

² -Alain Beitone, christine Dollo, Jeon Pierre Guidoni, **Dictionnaire des sciences économiques**, Armand Colin, Paris, 1991, p: 319.

³ - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص215.

⁴ - عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية" دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، صص60-61.

الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجائز والولايات المتحدة يكون سعر الصرف كالتالي:¹

$$TCR = \frac{TCN/P_{dz}}{1\$/P_{us}} = \frac{TCN * P_{us}}{P_{dz}}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

P_{us}: مؤشر الأسعار بأمريكا

P_{dz}: مؤشر الأسعار بالجائز

3- سعر الصرف الإسمي الفعلي: يعرف سعر الصرف الاسمي الفعلي عن متوسط التغيير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي فسعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف اسمية ثنائية، ولحسابه لابد من توفير أسعار الصرف الثنائية للبلد المحلي مع أهم عملات البلدان الأخرى التي يتعامل معها تجاريا وكذا حصة كل بلد من تجارته فهو مؤشر يحسب انطلاقا من المتوسط المرجح لعدة أسعار صرف اسمية ثنائية، وبصفة عامة لقياس نتيج المراحل التالية:

أ- اختيار سلة العملات للشركاء التجاريين بحيث تعطى معامل الترجيح لكل عملة؛
ب- حساب مؤشرات أسعار الصرف الثنائية الاسمية بالنسبة لسنة الأساس مع افتراض الاقتصاد الوطني في حالة توازن في سنة الأساس؛

ج- استخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية:

$$TCN = \sum_P \left\{ z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r) \sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r) \right\} * 100$$

$$TCNE = \sum_P z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} * 100$$

$$TCNE = \sum_P z_p INER_{PR} * 100$$

حيث:

$(e^{pr})_t$ ، $(e^{pr})_0$ سعر صرف عملة بلد p بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي؛

¹ - قدي عبدالمجيد، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص104.

² - فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009، ص113.

INERpr: مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس؛

$e_0^p e_t^p$: سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0 ؛

$e_0^r e_t^r$: سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس؛

x_0^p : قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة p في

حساب مؤشر لاسبيرز؛

Z_p : حصة الدولة p من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار

صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا

المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية¹، ومن المزايا الرئيسية لهذا المؤشر أنه يقيس التغيرات التي

قد تطرأ على التكاليف داخل الدولة وكذلك القدرة التنافسية في السوق الدولية، في حين تكمن عيوبه في التغيرات

النسبية للأسعار واختلاف مقاييس القدرة التنافسية²، ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_p \frac{x_0^p (e^{pr})_t / x_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p z_p IREPR_p \times 100$$

حيث: (p_0^p, p_0^r) : مؤشر أسعار الدولة p في سنتي القياس والأساس على التوالي؛

(p_0^r, p_t^r) : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي؛

$(IREPR_p)$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية،

مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

ثالثاً: نظم أسعار الصرف: يشكل نظام أسعار الصرف الإطار العام الذي يتحدد فيه سعر الصرف، وفي هذا السياق

يمكن إجمال ثلاثة أنظمة لأسعار الصرف نوجزها فيما يلي:

1- نظام سعر الصرف الثابت: يعرف نظام الصرف الثابت على أنه: "النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في

تحديد مستوى سعر الصرف وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، إذ يمكن للسلطات القيام

بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية أخرى، وهذا إذا كانت معظم معاملاتها التجارية تتم مع دولة هذه العملة

¹ - محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، 2010/2011، ص27.

² - فواز جار الله نايف، سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الراقدين، المجلد31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد93، 2009، ص168.

أو تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها التجارية مع مجموعة من الدول، والخيار الثاني يسمح بتفادي نتائج التقلبات التي تخضع لها العملة الأجنبية الواحدة حسب النموذج الأول¹.

أ- أنواع نظام سعر الصرف الثابت: هناك عدة أنواع لنظام سعر الصرف الثابت يمكن إجمالها فيما يلي:

-التثبيت التقليدي: وفي ظل هذا النظام يتم تصنيف سعر صرف العملة إلى:

● الربط بعملة واحدة: يعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة من قبل واضعي السياسة الاقتصادية، وهو يتمثل في الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الإرتكازية والتي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، غالبا ما تكون الدولار الأمريكي، وقد اعتمد هذا الأسلوب من طرف 46 دولة،² ويعود سبب الاتجاه إلى هذا النوع من الأنظمة إلى أهم المميزات التالية:³

-تحقيق استقرار سعر الصرف بين الدولة النامية وأكبر شركائها في التجارة الدولية، مما يعمل على تخفيض درجة عدم التأكد التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف، هذا ما يسهل تدفق رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار في الدول النامية فضلا عن تشجيع التجارة بين البلدين؛

-يربط هذا الأسلوب السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الإرتكازية، حيث إذا كانت هذه الأخيرة تستهدف تحقيق استقرار الأسعار، فإن ذلك يخلق الثقة في عملة الدولة النامية؛

-يقدم أسلوب الربط إلى عملة إرتكازية واحدة معيارا واضحا للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وهذا التدخل يستهدف الحفاظ على العملة المحلية من قبل السلطة النقدية لمواجهة العملة الإرتكازية.

● الربط بسلة من العملات: يختار البنك المركزي مجموعة من العملات لتشكيل السلة ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة على أساس هذا الاختيار هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول من مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف ويمكن أن نسجل في هذا الشكل أن يكون الربط نسبة إلى حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي DTS.⁴

¹ - عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية "دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)", رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص41.

² - علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص31.

³ - محمد السيد العايد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص180.

⁴ - عمار جعفري، مرجع سابق، ص43.

-أنظمة الربط المحكم: ومن أهمها نذكر:

- **الدولرة:** حسب تعريف صندوق النقد الدولي فإن الدولرة هي: "الأخذ بنظام الدولار، وهي حيازة المقيمين لجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار"، وحسب أندروبيرغ وإدواردو بورنرستين فإن الدولرة هي: "الاستخدام التلقائي في بلد ما للدولار الأمريكي إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية".¹
- **صندوق الإصدار (مجالس العملة):** هو نظام نقدي يقوم على أساس التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية؛²
- **اتحادات العملة (الاتحاد النقدي):** في ظل هذا النظام تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد مثل الاتحاد النقدي الأوروبي الذي يصدر عملة اليورو عن طريق البنك المركزي الأوروبي.
- ب- **محاسن نظام سعر الصرف الثابت:** يوجد اعتقاد بأن نظام الصرف الثابت يتوفر على محاسن عديدة ترجح استعماله خاصة في الدول السائرة في طريق النمو التي لا تمتلك أنظمة مالية متطورة، ويمكن تلخيص هذه المحاسن فيما يلي:³
 - إتاحة نوع من الاستقرار على مستوى الصرف حيث يكون سعر التعادل العملة معروفا بشكل مسبق لارتباطه بعملة أو سلة من العملات، ويؤدي هذا الاستقرار إلى تقليص عدم الاستقرار على مستوى الأسعار ويشجع هذا الأمر الشعور بالثقة في العملة الوطنية بما يتيح للأعوان الاقتصاديين وضوح الرؤية أثناء اتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛
 - يعمل على تشجيع التجارة الدولية ويعطيها البيئة المثلى ويضمن الانسيابية في تدفقها؛⁴
 - المساعدة على مواجهة التقلبات في أسواق الصرف الدولية، وبالتالي فهو يعتبر عنصر وقاية ضد الصدمات المالية والنقدية الخارجية، وهو ما يعزز حالة الاستقرار العام في الاقتصاد؛
 - تشجيع التطور المنتظم للتجارة الخارجية وتجنّبها للصدمات الناجمة عن أزمات العملة الدولية، كما يشجع سعر الصرف الثابت في حالة حرية حساب رأس المال لميزان المدفوعات تدفق الاستثمار إلى داخل البلد للاستفادة من مزايا استقرار العملة ووضع خطط للنمو تقوم على المزايا التي يتمتع بها هذا الاقتصاد داخليا؛
 - مساعدة الحكومة على وضع سياسات اقتصادية داخلية صارمة خاصة فيما يتعلق بالميزانية تضمن سلامة ميزان المدفوعات بشكل يجنبها اللجوء المستمر إلى احتياطات الصرف من أجل التدخل في سوق الصرف لدعم العملة.

¹ - محمد علة، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002، ص119.

² - محمد ترقو، حركة رأس المال الأجنبي في ظل اختيار أنظمة الصرف في الدول الإفريقية - دراسة قياسية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 11، 2013، ص61.

³ - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، صص 202-203.

⁴ - عبدالحسين عبدالجليل عبدالحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص90.

ج- مساوي نظام سعر الصرف الثابت: ويمكن تلخيص مساوي نظام سعر الصرف الثابت فيما يلي:¹

- يتطلب نظام الصرف الثابت من أجل المحافظة على سعر تعادل العملة المحدد توافر احتياطات صرف هامة لاستعمالها عند الاقتضاء قصد التدخل في سوق الصرف للدفاع عن العملة، وبالتالي فإنه كلما كانت هذه الاحتياطات ضعيفة كلما قلت قدرة السلطات النقدية في هذا البلد وضعف هامش تحركها في الدفاع عن عملتها خاصة في الحالات التي تتعرض فيها إلى هجمات المضاربة؛

- سعر الصرف الثابت المحدد لا يمثل بالضرورة وضع التوازن في سوق الصرف، مما قد يخلق اختلالا على مستوى هذه السوق، وفي مثل هذه الحالات فإن الدعم الذي تلقاه العملة عند سعر التعادل المحدد يعتبر دعما اصطناعيا لا يعبر عن الحقائق الاقتصادية لهذا البلد كما هي في الواقع، وقد يؤدي هذا الأمر تعريض العملة إلى هجمات مضاربية تؤدي إما إلى استعمال احتياطات الصرف المتاحة بشكل مكثف أو اللجوء إلى تخفيض العملة؛

- لا يتيح نظام الصرف الثابت مزايا التحرك السريع لكي يتأقلم الاقتصاد مع تغير الظروف الاقتصادية بالنظر إلى ثقل آلية التعديل خاصة في حالة عدم كفاية احتياطات الصرف لمواجهة الخلل والقيام بالتصحيح اللازم، ويعود مثل هذا الأمر إلى غياب آليات تلقائية للتعديل.

2- نظام سعر الصرف المرن: وفي ظل هذا النظام تسمح السلطات النقدية لقوى السوق أن تحدد سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى على ضوء العرض والطلب على تلك العملات مقابل بعضها البعض، ففي هذا النظام فإن جهاز الثمن ممثلا في قوى العرض والطلب يحدد سعر صرف العملة بالنسبة للعملات الأخرى، بدون تدخل من جانب السلطات النقدية في الدولة، وطبقا لذلك فإن جدولا الطلب الأجنبي وعرضه يخضعان لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب والعرض، فيميل جدول الطلب إلى التغير في اتجاه عكسي مع السعر، في حين يميل جدول العرض إلى التغير في اتجاه طردي معه.²

أ- أنواع نظام سعر الصرف المرن: رغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف، إلا أنه نظرا لانعكاسات التغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة، فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف وفيما يلي هذين النوعين من التعويم:³

¹ - نفس المرجع السابق، ص 203-204.

² - محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي "دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2013، ص 80.

³ - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التعويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلی، الشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006، ص 240-241.

-**التعويم النظيف:** وفي هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطيات النقدية والذهب تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة، وهذا لحماية سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة، وتعتبر أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة؛

-**التعويم غير النظيف (المدار أو الموجه):** ويتمثل في تدخل السلطات النقدية* في أسواق الصرف الأجنبية عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين، ومن ذلك:

● بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها؛

● شراء عملتها الوطنية لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأموال من التسرب إلى الخارج. فإذا ابتعدت قيمة سعر الصرف عن مجال التقلب المحدد يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لتعديل ذلك السعر ببيع أو شراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية بحسب وضعية سعر الصرف، ففي حالة انخفاض شديد في قيمة العملة المحلية يقوم البنك المركزي بامتصاص العملة المحلية الزائدة من خلال شرائها، وبيع العملة الأجنبية مقابلها، والعكس في حالة ارتفاع شديد في قيمة العملة المحلية يقوم البنك المركزي بامتصاص العملة الأجنبية الزائدة من خلال شرائها، وبيع العملة المحلية مقابلها من خلال زيادة القاعدة النقدية، وهذا ما يعرف بالتدخل المعقم، أو يقوم ببيع سندات الخزانة مقابل شراء العملة الأجنبية دون التأثير على العرض النقدي وهذا ما يعرف بالتدخل غير المعقم¹.

ب- مزايا نظام سعر الصرف المرن: ومن محاسن نظام الصرف المرن نذكر ما يلي:²

-يتيح نظام الصرف المرن آلية سريعة وتلقائية لإجراء التعديل اللازم على مستوى سعر الصرف قصد الاستجابة إلى التغيرات التي تحدث في الاقتصاد خاصة على مستوى ميزان المدفوعات، وفي ظل توافر إمكانية القيام بعملية تعديل تلقائية لا تكون السلطات النقدية (البنك المركزي) حينها مضطرة للتدخل من أجل استعادة التوازن في سعر الصرف، ونتيجة لذلك يمكن القول أن نظام الصرف المرن يساهم في حماية النظام النقدي الداخلي ضد الصدمات الخارجية ويوفر مرونة أكبر على مستوى السياسات لمواجهة هذه الصدمات؛

*- قد يتسبب هذا النظام في حرب بين السلطات النقدية لبعض الدول وذلك باتخاذ إجراءات وإجراءات مضادة قد تتسبب في اضطراب أسواق النقد الدولية.

¹ - عماد غزالي، محمد بولصنام، السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة "تجارب بعض الدول النامية"، الملتقى الدولي العاشر حول: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية" تجارب الماضي وتحديات المستقبل"، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 18/17 نوفمبر 2015، ص4.

² - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 210-211.

- لا يكون البنك المركزي مضطرا لامتلاك حجم كبير من احتياطات الصرف لغرض التعديل (الدفاع عن العملة) مادام هذا التعديل يتم آليا من خلال التغير الذي يطرأ على سعر العملة في سوق الصرف استجابة لتغير هيكل الطلب على العملات الأجنبية وعرضها؛

- يسمح نظام الصرف المرن بتوفير فضاء يضمن استقلالية السياسة النقدية بشكل يزيد من قدرتها على تحقيق الأهداف الداخلية للاقتصاد، كما يعمل ذلك على زيادة قدرات وإمكانيات السلطات النقدية في مجال ضمان التوازنات الداخلية؛

- بما أن سعر الصرف يتحدد في هذا النظام وفقا لتفاعل العرض والطلب وبالتالي يعكس ظروف السوق، فإن الكثيرين يعتبرون هذا النظام أكثر كفاءة ليس فقط على مستوى التعديل في ميزان المدفوعات ولكن أيضا على مستوى ضمان التخصيص الأمثل للموارد على مستوى الاقتصاد الوطني أو على المستوى العالمي.

ج- مساوي نظام سعر الصرف المرن: لا يخلو نظام سعر الصرف المرن أو المعوم من مساوي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:¹

- قد يتعرض الاستقرار الاقتصادي الداخلي للصدمات الخارجية والداخلية؛
- يؤدي هذا النظام إلى نقص في حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل بسبب عدم وجود الثقة من استقرار الأموال المستثمرة في الخارج وعائداتها، حيث قد تؤدي الموجات التضخمية والانكماشية إلى إلغاء العائد الفعلي من الاستثمار في الأموال الطويلة الأجل في الخارج؛

- هذا النظام يشجع حركات المضاربة التي تؤدي إلى الرفع أو المبالغة في قيمة العملة، حيث يفسر المضاربين هذا الارتفاع على انه مقدمة لارتفاع جديد فيقبلون على شرائها متجهين بذلك بسعرها إلى الارتفاع؛

- في اقتصاد مفتوح يعتمد على التجارة الخارجية فان تقلبات الصرف المستمرة إلى التغير مستمر في الأسعار النسبية لكل من السلع القابلة للتجار والغير قابلة، وهذا ما يمكن أن يترتب عليها عادة توزيع غير مرغوب فيه للموارد، وربما إلى فقدان الثقة في العملة كمخزن للقيمة، كما يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات.

3- نظام الرقابة على الصرف: وهو ذلك الإشراف الحكومي الذي ينظم عمليات طلب وعرض العملات الأجنبية، فلا يتيح للمتعاملين حرية التصرف به بل تفرض إجراءات تقييدية بخصوص ما يتحصلون عليه من حقوق أجنبية وما يدفعونه للخارج، وفي بداية الأمر كان نظام الرقابة يهدف إلى تحقيق ثبات واستقرار أسعار صرف العملة مقابل العملات الأجنبية²، لكن مع حصول أغلب الدول على استقلالها ومحاولاتها في إرساء التنمية الاقتصادية من خلال النظام الشامل، عمدت إلى اتخاذ نظام الرقابة باعتباره وسيلة من وسائل السياسة النقدية.

¹ - سمير شرقق، تطور أنظمة الصرف في الدول النامية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 5، ماي 2010، ص 243.

² - عمار جعفري، مرجع سابق، ص 26.

- أ- أهداف نظام الرقابة على الصرف: يمكن تلخيص أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي فيما يلي:¹
- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية من خلال قيام السلطات النقدية بتقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب مع القدر المتاح منه، وهو ما يؤدي إلى وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون إشباع؛
 - حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص حيث يراد استخدامه في تمويل الواردات الوطنية التي لا يتم إنتاجها في الداخل، أم عن طريق فرض سعر مرتفع للعملة الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض؛
 - تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملة الأجنبية القابلة للتحويل سواء كان ذلك في صورة فرض ضريبة على بيعها أو منح علاوة بمناسبة شرائها بما يترتب على ذلك من ارتفاع السعر الفعلي لهذه العملات عن السعر الرسمي المقرر لها؛
 - توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسات الاقتصادية للدولة، والسيطرة على هجرة رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج؛
 - يستخدم نظام الرقابة على الصرف كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة التي تتبعه*.

رابعاً: النظريات المفسرة لسعر الصرف: ومن أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف نذكر:

- 1- مضمون نظرية تعادل القوة الشرائية:** تنص نظرية تعادل القوى الشرائية (PPP) على أن سعر الصرف بين عملتين يكون متساوياً عندما تكون قوتهم الشرائية هي نفسها في كلا الدولتين، وهي تنص بشكل أساسي على أن سعر الصرف بين الدولتين يجب أن يساوي نسبة مستوى سعر سلة ثابتة من البضائع والخدمات في كلا الدولتين، فعندما ترتفع الأسعار في إحدى الدولتين فإن قيمة عملتها يجب أن تنخفض لتتمكن من العودة لتعادل القوى الشرائية (PPP)، ويدعى المبدأ الذي تقوم عليه نظرية تعادل القوة الشرائية بـ: "قانون السعر الواحد**" فباستثناء المواصلات وتكاليف العمليات الأخرى تقوم الأسواق التنافسية بمعادلة سعر السلعة نفسها في بلدين مختلفين وذلك عند معاملة الأسعار بنفس العملة.²

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظر والتطبيق، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 69-70.

* - من أجل تحقيق هذا الهدف هناك عدة وسائل نذكر منها:

- ✓ تحديد الأولويات التي ستبني في تخصيص استخدام الصرف الأجنبي، فقد تميز الدولة بين الطلب على الصرف الأجنبي بسبب دفع قيمة واردات السلع من الخارج أو دفع قيمة الخدمات المختلفة إلى الخارج أو تحويل رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج؛
- ✓ تحديد من له الحق في الحصول على الصرف الأجنبي طبقاً للأولويات التي تضعها السلطات المهمة على رسم السياسات الاقتصادية للدول؛
- ✓ تشجيع السياحة في الدولة عن طريق شراء الصرف الأجنبي المتحصل عن معاملات السياحة بسعر أعلى من متوسط الأسعار التي يشتري بمقتضاها المتحصل عن غيرها.

** - هناك (3) عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار في قانون السعر الواحد:

✓ تكاليف المواصلات والحوافز أمام التجارة وتكاليف العمليات الأخرى يمكن أن تكون مؤثرة؛

✓ يجب أن يكون هناك أسواق تنافسية للبضائع والخدمات في كلا الدولتين؛

يتم تطبيق قانون السعر الواحد على البضائع القابلة للتداول، بينما لا يمكن تداول بعض المواد بين الدول مثل المنازل والكثير من الخدمات المحلية.

² - خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 91.

- أ- الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية: وتطرح نظرية تعادل القوة الشرائية بعض القضايا العالقة منها:¹
- اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة (أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات...)
 - طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير محددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس؛
 - هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين؛
 - إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل عناصر ميزان المدفوعات؛
 - تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية؛
 - تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات؛
 - وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها؛
 - هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة...؛
 - هناك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وأن سعر الصرف هو المتغير التابع، إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار؛
 - إلا أنه بالرغم من ذلك فإن حساب أسعار الصرف الاسمية الفعلية لعملة ما في مختلف الفترات، اعتباراً لكون الدول تقوم بالمعاملات الدولية مع شركاء عديدين، يمكن الدولة من تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية.
- 2- نظرية تعادل معدلات الفائدة:** هذه النظرية تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف، في الواقع إن أي اختلاف بين معدلات الفائدة في بلدين اثنين ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، إذ أن الرفع من سعر الخصم في دولة ما، من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة، مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع قيمة عملة هذا البلد، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم.²
- ووجه التعادل يظهر من خلال العلاقة التالية:³

¹ - عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 119-120.

² - محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص 49.

³ - بلعوز بن علي، المحمدي الطيب، مرجع سابق، ص 102.

$$\frac{CT-CC}{CC} = i_{D-iE}$$

حيث:

CC: سعر الصرف نقداً؛

CT: سعر الصرف الآجل؛

iD: معدل الفائدة الداخلي؛

iE: معدل الفائدة الخارجي.

3- نظرية الأرصدة: أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا. بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا. بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية و الطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.¹

4- نظرية كفاءة السوق: تعرف السوق الكفؤة بأنها: "السوق التي تعكس فيها الأسعار جميع البيانات المتاحة، وتقوم هذه السوق على افتراض أن جميع العاملين والمشاركين في السوق قد حصلوا على البيانات التي تشمل البيانات الاقتصادية الحالية والمتاحة مثل الإفصاح عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، عجز الموازنات ومعدل التضخم الاقتصادي وغيرها"²، وتميز السوق الكفؤة ببعض الخواص والمميزات اللازمة لها وهي:³

أ- أن تتضمن البيانات الجديدة مباشرة أسعار الصرف الفوري والآجل؛

ب- أن تكون تكاليف المعاملات منخفضة؛

ج- أن تكون تغيرات الأسعار محتملة وغير أكيدة؛

د- عدم تمكن المضارب من تحقيق أرباح على المدى الطويل؛

ه- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.⁴

5- نموذج فلنچ - ماندل: ويستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلنچ 1962 وروبرت مندل 1963، ويركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح إلا أنه يستعمل كنموذج وأحيانا كنظرية لتحديد سعر

¹ - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص116.

² - سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية: "نظرية وتطبيق"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص167.

³ - سعود جايد مشكور العامري، المرجع السابق، ص167.

⁴ - عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص123.

الصرف، يتعرض هذا النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، ويركز على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى الفائدة والذي يعتبر متغيرا خارجيا.

يميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات، كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية، ويعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازنا مؤقتا وظاهريا وهو شبه توازن، وحتى يتحقق التوازن الكامل لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.¹

ففي حالة نظام الصرف الثابت عندما تقوم السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية أكثر توسعا من اللازم سوف يتبع ذلك انخفاض معدل الفائدة الداخلي r ، حيث يصبح أقل من مستوى معدل الفائدة الأجنبي r^* ويؤدي ذلك إلى خروج رأس المال إلى الخارج للاستفادة من معدل الفائدة الأعلى في بقية العالم، انطلاقا من العجز الذي يحدثه على مستوى حساب رأس المال، يعمل خروج رأس المال في ظل نظام الصرف الثابت على تقلص الموجودات الخارجية الصافية (احتياطات الصرف الرسمية) لهذا البلد بشكل يتقلص معه عرض النقود (الكتلة النقدية) من جديد يتبعه ارتفاع معدل الفائدة الداخلي (جلب رأس المال إلى داخل البلد) والعودة إلى مستواه السابق عند معدل الفائدة الأجنبي، ويبين هذا الأمر أن السلطات النقدية في البلد الذي يتبنى نظاما ثابتا للصرف وحرية كاملة لحركة رأس المال تفقد السيطرة على الكتلة النقدية ومعدل الفائدة الداخلي اللذين يصبحان عرضة للتقلبات التي تحدث في حركة رأس المال، وعليه تبدو السياسة النقدية أكثر نجاعة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات انطلاقا من قدرتها على إثارة تدفق رأس المال من وإلى داخل هذا البلد.²

بالمثل يمكن تحليل الدور الذي تلعبه سياسة الميزانية إذا أرادت السلطات العمومية إتباع سياسة ميزانية توسعية يميزها ارتفاع في عجز الميزانية فإن ذلك سوف يعمل على رفع معدل الفائدة الداخلي (لأن السلطات تصبح مستعدة لدفع مستوى أعلى للفائدة مع تزايد العجز)، وبما أن هذا الأخير يصبح أعلى من معدل الفائدة الأجنبي ($r > r^*$) فإن ذلك سوف يعمل على تدفق رأس المال إلى داخل هذا البلد بشكل يحدث فائضا على مستوى حساب رأس المال، ويؤدي هذا الفائض إلى زيادة الموجودات الخارجية الصافية (احتياطات الصرف الرسمية) بشكل يزيد من عرض النقود يتبعه انخفاض في معدل الفائدة الداخلي حتى يعود من جديد إلى مستواه السابق عند معدل الفائدة الأجنبي، وخلص

¹ - نفس المرجع السابق، ص 124.

² - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 268-269.

ماندل وفلمنح إلى أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في حين تكون سياسة الميزانية ذات فعالية أكبر نسبياً في تحقيق التوازن الداخلي.

أما في حالة نظام الصرف المرن نشهد آثاراً من نوع آخر، فإذا قامت السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة الداخلي يتبعه خروج لرأس المال (لأن العائد على رأس المال في الخارج يصبح أعلى من العائد في الداخل)، وانطلاقاً من العجز الذي يحدثه على مستوى حساب رأس المال يعمل خروج رأس المال في ظل نظام الصرف المرن على انخفاض سعر صرف العملة الوطنية بشكل يشجع الصادرات ويحد من الواردات، فيؤدي ذلك إلى ظهور فائض في الحساب الجاري يعوض النقص في خروج رأس المال، وبالتالي تكون السياسة النقدية فعالة في تحفيز النشاط الاقتصادي داخلياً بينما يعمل سعر الصرف على ضمان توازن ميزان المدفوعات، أما إذا قامت السلطات العمومية بإتباع سياسة ميزانية توسعية عن طريق العجز، فإن ذلك سوف يؤدي إلى رفع معدل الفائدة الداخلي يتبع دخول رأس المال إلى البلد، ويؤدي ظهور فائض في حساب رأس المال إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية يتبعه تزايد الواردات وتقلص الصادرات مما يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري، وهكذا تبدو سياسة الميزانية غير فعالة بالنظر إلى ما تسببه من تدهور في ميزان المدفوعات.¹

خامساً: العوامل المؤثرة على سعر الصرف: تتعرض أسعار عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف القائمة في عام 1973 البديلة لنظام السعر الثابت، ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغير سعر الصرف كالتالي:²

1- التغيرات في قيمة الصادرات والواردات: فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الواردات من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى سعر الصرف؛

2- تغير معدلات التضخم: يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم ستعمل على تقليل واردات الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة، مما يعني أن لحالة التضخم أثر تغير سعر صرف العملات المختلفة؛

3- التغير في معدلات الفائدة: فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار مما ينشط الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى؛³

¹ - نفس المرجع السابق، ص 269-270.

² - محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 106.

³ - إضاءات مالية ومصرفية، أسعار صرف العملات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 12، يونيو 2011، ص 4.

4-التدخلات الحكومية: وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية والاقتصادية وبالتالي الحد أو التقليل من التدهور في سعر صرفها، إضافة إلى هذا تتأثر صرف العملات بعوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية؛

5-الإشاعات والمعلومات الجديدة:وفقا لنظرية كفاءة أسواق الصرف تتضمن أسعار الصرف الحالية كل المعلومات الخاصة بالمتغيرات الأساسية، وعليه فإن ما يسبب تقلبات أسعار الصرف هو وصول معلومات جديدة حول هذه المتغيرات الأساسية وقد قدم كل من "Frenkel" و"musse" نموذجا يفسر دور المعلومات غير المتوقعة مؤكدين في ذلك أوجه التشابه بين أسواق العملة والأسواق الأخرى عادية الأصول وفقا لهذا يكون التغير الحقيقي في أسعار الصرف عبارة عن مجموع التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة والناجمة عن الأخبار والمعلومات الجديدة.¹

سادسا: سوق الصرف الأجنبي:

تؤدي أسواق الصرف الأجنبي دورا فعالا في الحياة الاقتصادية ، حيث يتم من خلالها تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المبادلات التجارية سواء في شكل سلع أو خدمات، ناهيك عن التحويلات الرأسمالية بمختلف أشكالها.

1-تعريف سوق الصرف:

يعرف سوق الصرف بأنه:"السوق الذي تتم فيه مبادلة عملات مختلف الدول وفيه تتحدد أسعار الصرف الأجنبي، وتتم مبادلة العملات الأجنبية في جميع البنوك والمؤسسات المتخصصة في هذا النوع من الأعمال".²

ويعرف سوق الصرف بأنه التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للاستفادة من فروقات الأسعار، أو لما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى.³

سوق الصرف الأجنبي هو:" سوق تتم فيه مبادلة العملات الأجنبية المختلفة ويتكون من شبكة العلاقات التي تربط بين الأطراف المشاركة فيه".⁴

إذن من خلال التعاريف السابقة حول سوق الصرف الأجنبي يمكن استخلاص التعريف الموالي:

سوق الصرف هو:" السوق الذي تنفذ فيه عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لها، ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية".⁵

2- أنواع سوق الصرف: ينقسم سوق الصرف الأجنبي إلى نوعين وهما:⁶

¹ - عبدالناصر بولثجة، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009/2008، صص 157-158.

² - بول سامويلسون ، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، الطبعة الثانية، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، صص 695.

³ - معروف هويشار، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2005، صص 281.

⁴ - بلعزوز بن علي، اصمدي الطيب، مرجع سابق، صص 128.

⁵ - عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، صص 107-108.

⁶ - محمد أمين بربري، مرجع سابق صص 33-34.

أ- سوق الصرف العاجل: هو السوق الذي تتم فيه مبادلة العملات فيما بينها بسعر يتحدد عند التعاقد والتسليم فوراً أو على الأكثر بعد يومين، ويطلق على سعر الصرف المتعامل به بسعر الصرف العاجل، وعادة ما يتم شراء العملات الأجنبية في السوق الحاضرة لعدة أسباب مثل تمويل عمليات الاستيراد أو شراء أحد الأصول الأجنبية مثل السندات أو العقارات، أو لتمويل المصارف الخاصة بالإجازات ورحلات العمل.

ب- سوق الصرف الآجل: يتم على مستوى هذه السوق، الاتفاق على تأجيل تسليم العملات إلى وقت لاحق وذلك على أساس سعر صرف مستقبلي، يتحدد في الوقت الذي يتم فيه إبرام العقد تقوم هذه السوق بتسعير عدد قليل من العملات، إذا ما قورنت بالسوق العاجل وهي العملات المستعملة بقوة في عقود البيع والشراء، ويلجأ إليها المتعاملون لتفادي التذبذبات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف العاجل.

3- المتدخلون في سوق الصرف: يتدخل في سوق الصرف العديد من الأطراف يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- البنك المركزي: وتكون تدخلات هذه البنوك في السياق الاقتصادي أو النقدي، فهي تلعب دور المنظم لسوق الصرف للحفاظ على أسعار الصرف في حدود معينة أو مجال محدد مسبقاً من خلال مسار الشراء أو البيع المكثف للعملات الصعبة حسب الاتجاه الذي تريده لأسعار الصرف.¹

ب- البنوك التجارية والمؤسسات المالية: حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر زبائنها، يقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم؛²

ج- سمسرة الصرف: ويعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات.³

د- التوازن في سوق الصرف: لقد سعى الاقتصاديون لمدة طويلة إلى شرح مستوى سعر الصرف بأدوات تحليلية من نظرية السعر، وذلك لكون أن سعر الصرف هو مجرد سعر والتفسير البسيط لتحديد هذا السعر هو تحديد عند ذلك المستوى الذي يتساوى فيه الطلب على الصرف الأجنبي مع عرضه، فهناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المطلوبة منه لذلك نجد منحنى الطلب على الصرف الأجنبي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل، وهناك علاقة طردية بين سعر الصرف والكمية المعروضة منه لذلك نجد أن منحنى عرض الصرف الأجنبي ذو ميل موجب ينحدر من الأسفل إلى الأعلى.⁴

¹ - طارق شوقي، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص13.

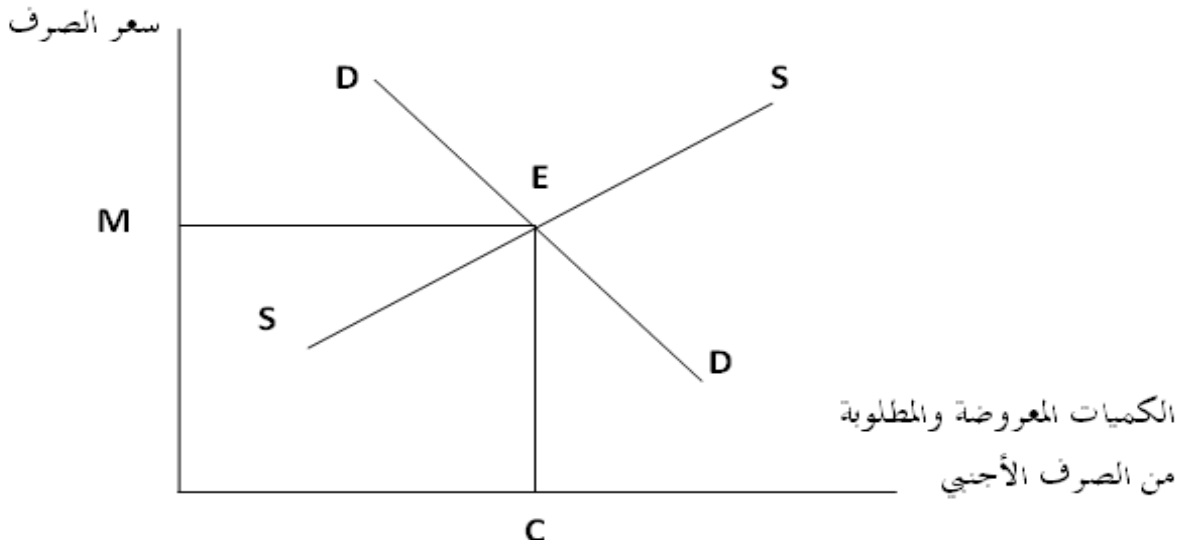
² - عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص108.

³ - إضاءات مالية ومصرفية، أسعار صرف العملات، مرجع سابق، ص3.

⁴ - محمد إبراهيم عبدالرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص230-233.

والشكل الموالي يوضح التوازن في سوق الصرف الأجنبي:

الشكل (3-3): التوازن في سوق الصرف الأجنبي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التحليل السابق.

ومن خلال الشكل أعلاه يمكن توضيح العلاقات المختلفة داخل سوق الصرف الأجنبي من خلال استعراضنا لدوال الطلب على الصرف الأجنبي والعرض منه، ففي هذا الرسم البياني نقيس الكميات المطلوبة والمعرضة من الصرف الأجنبي على المحور الأفقي وسعر الصرف على المحور الرأسي، ويرمز المنحى (DD) منحى الطلب على الصرف الأجنبي في حين يرمز المنحى (SS) إلى منحى عرض الصرف الأجنبي، ويخضع عادة هذين المنحيين إلى أحكام القواعد العامة الخاصة بالعرض والطلب فيميل منحى الطلب إلى التغير في اتجاه عكسي مع السعر، في حين يميل منحى العرض إلى التغير في اتجاه طردي معه، وبعبارة أخرى تتزايد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي بارتفاع السعر وتنخفض بانخفاضه، ويتحدد سعر الصرف التوازني عند تقاطع منحى الطلب على الصرف الأجنبي مع عرضه شأنه في ذلك شأن باقي الأسعار.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتضخم

اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة أو مجموعة من الظواهر الاقتصادية بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون والأبعاد.

أولاً: تعريف التضخم

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهية التضخم ومن العبث أن نبحث عن تعريف واحد للتضخم ونعتبر هذا التعريف هو أصح التعريفات وأكثرها دقة، بل إنه من الأفضل أن نميز كل حالة على حدى وبميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها، وعليه نجد مجموعة من الاصطلاحات تشمل¹:

¹ - سكيبة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص163.

1- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار؛

2- التضخم الداخلي: أي ارتفاع الدخول النقدية وينقسم إلى: تضخم الأجور وتضخم الأرباح؛

3- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف؛

4- التضخم النقدي: أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ويعرف التضخم حسب النظرية النقدية بأنه: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، وهذا التعريف يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية.¹ يعرف التضخم بأنه: "مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والنقدي، تتميز بزيادة كمية النقد المتداول واستقرار حجم السلع والخدمات المعروضة الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها أمام قوة الطلب ومن ثم إلى ارتفاع الأجور".² ويقصد بالتضخم: "الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار سواء كانت بسبب الإصدار النقدي (عرض النقود) أو من خلال الإنفاق النقدي (الطلب الكلي)".³

إذن من خلال التعاريف السابقة حول ظاهرة التضخم يمكن استخلاص التعريف الموالي: التضخم هو: "ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية في ظل ثبات مستوى الناتج من السلع والخدمات".

ثانياً: أسباب التضخم

يمكن إرجاع أسباب التضخم إلى مجموعة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:⁴

1- العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: إن النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الأثمان تفترض اقتران الحلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وعند هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم؛

ب- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف: إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات يعتبر عاملاً مهماً في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على

¹ - حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 14.

² - علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 192.

³ - يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية على اقتصاد الدول، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ص 321.

⁴ - بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 149-152.

الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبثا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين؛

ج-العجز في الميزانية:تعتبر هذه الطريقة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشاريعها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تعتمد الدول إحداثه لتمويل خطط تمويلية تنوي الحكومة القيام بها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة ويقصد بإحداث عجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقتضيه الحكومة من البنك المركزي، فإذا كانت العناصر الإنتاجية جميعها مشغلة فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذ سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار؛

د-تمويل العمليات الحربية:تعتبر الحروب من الأسباب المنشئة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى أقرب الموارد وهي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد؛

هـ-الارتفاع في معدلات الأجور:السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور ونفقات المعيشة يكمن في صلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابة العمالية وإعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية وبالتالي ارتفاع الأسعار؛

و-التوقعات والأوضاع النفسية:قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من عوامل اقتصادية فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية، ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش؛

2-العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض: ويمكن إيجازها في ما يلي:

أ-تحقيق مرحلة الاستخدام التام:قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى¹؛

ب-عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد تعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال والموظفين المختصين والمواد الأولية²؛

¹ - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006/2005 ص34.

² - سعيد هتهات، المرجع السابق، ص34.

ج- **النقص في الرأس المال العيني:** قد تعود عدم المرونة في الجهاز الإنتاجي إلى نقص رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.¹

ثالثا: **أنواع التضخم:** يمكن أن نميز بين عدة أنواع من التضخم ومنها نذكر:

1- حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

أ- **التضخم المقيد (المكبوت):** ويقصد بهذا النوع من التضخم تدخل السلطات العمومية في تسيير حركة الأسعار متخذة في ذلك مجموعة من الإجراءات تهدف إلى وضع حدود قصوى للأسعار وهذا ما حدث في كثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار، وقد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة وتكون الرقابة عليها غير محكمة، فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق فتدخل الحكومة في النظام الاقتصادي لتبسط من ارتفاع الأسعار أو منعها لكي تصبح عامة؛²

ب- **التضخم الطليق (المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة؛³

2- حسب مدى حدة الضغط التضخمي:

أ- **التضخم الجامح:** وهو أشد أنواع التضخم آثارا وضرا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف وبسرعة قد تصل إلى 50% سنويا أو أكثر، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم مما يدفع بالسلطات الحكومية إلى التخفيض من قيمتها وما يصاحب ذلك من آثار سلبية على بعض المتعاملين الاقتصاديين أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة؛⁴

ب- **التضخم الزاحف:** وهو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، أي أن هذا الارتفاع يكون بطيئا وفي حدود 2% سنويا؛

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ص152.

² - نوة بن يوسف، أثر التضخم على ميزان المدفوعات "دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد16، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2014، ص29.

³ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص147.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص148.

ج- **التضخم الماشي**: ويحدث عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10% سنويا، ويجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شئ من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة؛

د- **التضخم الراكض**: وفي هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1993، 1979، 1974، حيث ارتفعت الأسعار بنسب 26%، 25%، 19% على الترتيب.¹

3- حسب المصادر والأسباب والظروف المساعدة:² يمكن أن نذكر:

أ- **تضخم بالطلب**: وهو الذي يحدث نتيجة الارتفاع في النفقات الخاصة (للعائلات والمؤسسات) الممول عن طريق القروض أو استخدام الأصول المالية أو الارتفاع في الطلب الخارجي، ولا يكون هناك تضخم إذا كان عرض السلع والخدمات كافيا لتغطية هذا الطلب إلا أن عجز العرض يمكن أن يحدث نتيجة عدة عوامل:

- عدم وجود قدرات إنتاجية غير مستقلة؛

- عجز في المخزونات؛

- الندرة الناتجة عن عوامل عرضية (حوادث)؛

- عدم إمكانية اللجوء إلى الاستيراد لعدم توفر العملة الصعبة لتمويلها.

ب- **تضخم بالتكاليف**: وهو التضخم الناجم عن ارتفاع الأسعار الذي يتسبب فيه ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج (مواد أولية، أجور، هوامش... وغيرها)، دون أن يكون هناك في البداية فائض في الطلب.

ج- **التضخم الدوري (الحركي)**: وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي فيعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية كالأزمات الاقتصادية المتجددة والتي يحدث فيها الارتفاع العام والمتواصل لأسعار السلع؛³

د- **التضخم المستورد**: ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة والنامية والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة،⁴ ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي:

التضخم المستورد = قيمة الواردات / قيمة الناتج الوطني الإجمالي × التضخم العالمي.

¹ - فاروق سحنون ، مرجع سابق، ص104.

² - عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص50.

³ - رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص166.

⁴ - إسماعيل عبدالرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص152.

- رابعاً: آثار التضخم: يتفق المفكرون الاقتصاديون على أن الأثر الاقتصادي الرئيسي للتضخم يتمثل في إدخال تغييرات غير عادية على هيكل الجهاز الإنتاجي وعلى اتجاهات الاستثمار في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى بذور الاختلال الاقتصادي في المستقبل وفيما يلي أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:¹
- 1- توجه أصحاب رؤوس الأموال إلى المضاربة بشراء الأراضي والعقارات وتخزين السلع الاستهلاكية المعمرة واكتناز الذهب والعملات الأجنبية؛
 - 2- توجه أصحاب الصناعات بأموالهم إلى إقامة الصناعات التي تنتج السلع اللازمة للاستهلاك المحلي، وذلك بسبب سهولة تحميل المستهلك المحلي عبء أية زيادة في تكاليف الإنتاج، هذا في الوقت الذي يحجم فيه أصحاب الصناعات عن إقامة الصناعات التي تعتمد أساساً على التصدير؛
 - 3- قيام أصحاب الصناعات والمستثمرين بإنشاء المشاريع الإنتاجية التي ترتفع فيها نسبة تكاليف الإنتاج الثابتة، والإحجام عن إنشاء المشاريع الإنتاجية التي تشكل فيها تكاليف الإنتاج المتغيرة نسبة كبيرة من إجمالي تكاليف الإنتاج (لوجود علاقة طردية بين تكاليف الإنتاج المتغيرة وارتفاع الأسعار)؛
 - 4- توجه أصحاب الصناعات والمستثمرين إلى عدم التوسع في إنتاج السلع الضرورية التي يستهلكها عامة الناس، وكذلك السلع التي تعتمد الحكومات على إخضاعها للتسعير الإجمالي، والاتجاه نحو إنتاج السلع الكمالية وبيع الترفيه التي يستهلكها المضاربون وأصحاب الأعمال الذين زاد دخلهم؛
 - 5- عدم إطمئنان المدخرين إلى قيمة مدخراتهم المستقبلية مما يدفعهم إلى العزوف عن الإدخار بسبب ما يولده التضخم من شك وغموض بالقيمة الحقيقية لمدخراتهم في المستقبل، الأمر الذي يترتب عليه آثاراً سلبية على عملية التنمية الاقتصادية؛
 - 6- تساؤل حجم الاستثمار الأجنبي إلى حد مخيب للآمال، إضافة إلى هروب رأس المال المحلي إلى خارج البلد الذي يعاني من التضخم؛
 - 7- تدهور المركز المالي لأصحاب الدخول الثابتة مثل الذين يتكون دخلهم من فوائد السندات وودائع التوفير، والمعاشات والإعانات الاجتماعية والدخول الدائمة؛
 - 8- يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية بحيث يفقد النقد وظيفته كمقياس للقيمة وحافظ للثروة ومحفز للإدخار، مما يؤثر ذلك سلباً على عملية الاستثمار، فضلاً على أن انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية يؤدي إلى تشويه العلاقات الاقتصادية والنقدية مع العالم الخارجي، ويترك بصماته السيئة على السوق العالمية والوقوع تحت سيطرة الاحتكارات الأجنبية؛²
 - 9- الإخلال بمبدأ العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع لأن ذلك التضخم يؤدي إلى سلخ جزء من القوة الشرائية الخاصة بأصحاب الدخول الثابتة، كما أنه يعتبر بمثابة فرض ضرائب جديدة لم يصوت عليها أحد هذا من

¹ - حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك "المبادئ والأساسيات"، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 170-183.

² - التضخم الاقتصادي.. حالات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، أبريل 2011، ص 17.

جهة، ومن جهة أخرى فإن التضخم يزيد من دخول بعض فئات المجتمع مثل المضاربين والذين يتعاملون في السوق السوداء؛

10- يعمل التضخم على إعادة توزيع الثروة بطريقة عشوائية لأن أصحاب الأموال الذين زادت دخولهم الحقيقية في ظل ظروف التضخم يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم، أما الأفراد الذين تناقصت دخولهم الحقيقية مثل أصحاب الأراضي والعقارات السكنية فإنهم في سبيل المحافظة على مستوى معيشي معين ونمط استهلاكهم اعتادوا عليه من قبل يقومون ببيع جزء من ثروتهم يشجعهم على ذلك ارتفاع قيمتها النقدية، وبهذا تتحول ملكية الأصول الحقيقية من الفئات التي تناقص دخلها الحقيقي إلى الفئات التي تزايد دخلها الحقيقي.

جدير بالذكر أن آثار التضخم أو نتائجه تختلف باختلاف ما إذا كاف التضخم متوقعا أو غير متوقع في ظل التضخم غير المتوقع تحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي فيكسب بعض الأفراد ويخسر آخرون فإذا زادت الرواتب والأجور ومخصصات الضمان الاجتماعي بسرعة أقل من الأسعار فإن الدخل الحقيقي سينخفض وفي هذه الحالة سيعاد توزيع الثروة لصالح أولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة أكبر (أصحاب الدخل المتغيرة) مقارنة بأولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة أقل (أصحاب الدخل الثابتة)، ومع التضخم غير المتوقع يعاد توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين أما في حالة التضخم المتوقع تكون إعادة توزيع الثروة عند حدها الأدنى.¹

خامسا: آليات مواجهة التضخم: يتوافر لصانعي السياسة الاقتصادية نوعين رئيسيين من السياسات التي يستطيعون بها التأثير على الاقتصاد القومي، الأول هو السياسة النقدية والتي يسيطر عليها البنك المركزي على الاقتصاد القومي والنوع الثاني من السياسات هو السياسة المالية التي تتعهد بها الأجهزة التنفيذية للحكومة، وعادة ما يتم استخدامهما لمواجهة الآثار التي يلحقها التضخم بالمجتمع سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية وفيما يلي آليات مواجهة التضخم عن طريق هذه السياسات:

1- السياسة النقدية ودورها في مواجهة التضخم: تعرف السياسة النقدية على أنها: "مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لإدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد"²، وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى نوعين:

أ- الأدوات الكمية: ويمكن إيجازها فيما يلي:

- **إعادة الخصم:** سعر الخصم هو: "سعر الفائدة الذي تتحمله البنوك التجارية عند اقتراضها من البنك المركزي وعند إعادة خصم أوراقها التجارية لديه"³، وتتضح فعالية سياسة سعر إعادة الخصم من خلال تأثير رفع سعر إعادة الخصم أو تخفيضه بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات،

¹ - مروة أسماء قصاص، عبدالرزاق حبار، فعالية أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم "دراسة حالة الاقتصاد البريطاني"، الملتقى الدولي العاشر حول: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية" تجارب الماضي وتحديات المستقبل"، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17/18 نوفمبر 2015، صص 6-7.

² - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 112.

³ - محمد سمير طويار، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار النشر غير مذكورة، 2006، ص 199.

نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع في الاقتصاد بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي، مما يجعل من تدخل البنك المركزي أمراً ضرورياً، وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، مما يؤدي إلى التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وذلك نظراً لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض المقدمة لهم، مما يدفع بعملائها إلى عدم الإقبال على الاقتراض أو خصم أوراقهم التجارية نظراً لارتفاع تكاليفها، وبالتالي التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، والذي ينعكس في صورة تقليل حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وبما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات والعمل على التقليل من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد¹.

— **عمليات السوق المفتوحة:** المقصود بعمليات السوق المفتوحة هو: "لجوء البنك المركزي إلى السوق المالي أو السوق النقدي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية، الذهب، العملات الأجنبية، السندات العمومية، أذون الخزانة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها"²،

ففي حالة التضخم نتيجة الزيادة في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وزيادة الاحتياطيات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية والتي تمكنها من زيادة مقدرتها على خلق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، والتي تؤدي بدورها إلى الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان³؛

— **نسبة الاحتياطي القانوني:** يقصد بالاحتياطي القانوني: "إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي، ويستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية"⁴،

وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعتمد البنوك المركزية على رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، حيث تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى انخفاض تلك النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك سواء في تقديم القروض أو تنفيذ الاستثمارات المختلفة؛

¹ - أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية" دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص59.

² - بلعزو بن علي، المحمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، مرجع سابق، ص35.

³ - أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص61.

⁴ - عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص84.

-نسبة السيولة: ويقضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي؛¹

ب-الأدوات الكيفية (النوعية): تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو قطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً ومن أهمها نذكر:

-الإقناع الأدي: يعتمد هذا الأسلوب على ما يتمتع به البنك المركزي من مركز أدي نتيجة لما يؤديه من دور في خدمة الاقتصاد القومي والصالح العام دون أي اعتبارات خاصة ويتخذ هذا الأسلوب صورة تصريحات يدي بها البنك المركزي وتوجيهات ونصائح يتوجه بها للبنوك واجتماعات يعقدها مع المسؤولين في البنوك لتبادل الرأي في شؤون النقد والائتمان،²

-الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع: عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد، وذلك لأن قيام البنوك التجارية بمنح فوائد على الودائع الجارية، ورفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة، وتقديم امتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل انتهاء فترات آجالها، يساهم في زيادة الودائع لديها وارتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي زيادة أرباحها، وزيادة مقدرتها على منح الائتمان، ولذلك يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع حداً أعلى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها؛³

-قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة بصفة دائمة أو استثنائية في حالة تعجز فيها البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر عمى تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها؛⁴

-الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: تتسم اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، وخاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط والتي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع وسداد بقية القيمة بالتقسيط، وفي ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط، وظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة كالأثاث والسيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقبته على الإنفاق الاستهلاكي

¹ - نفس المرجع السابق، ص 81.

² - محمد عبدالفتاح حافظ الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 339.

³ - أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص 64.

⁴ - فطيمة حمزة، حليلة عطية، ممارسات السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (2002-2014)، الملتقى الدولي العاشر حول: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية تجارب الماضي وتحديات المستقبل"، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17/18 نوفمبر 2015، ص 10.

بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التسسيط وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها.¹

وتجدر الإشارة إلى أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل ترايد ثابت لنمو المعروض النقدي، لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي والتوظيف والعمالة، ويعتقد النقديون أيضا أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم ويحقق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم.²

2- السياسة المالية ودورها في مواجهة التضخم: تعتبر السياسة المالية علاجا ناجحا لمواجهة التضخم كما أنها تعتبر أقل خطورة، وهذا لأن استخدام السياسة النقدية للتحكم في ازدياد الطلب الفعال يتميز بخصائص معينة نادرا ما تكون ذات فعالية، ويستدل من الشواهد التاريخية على أن أساليب السياسة النقدية غالبا ما كانت فعالة في الحد من الضغوط التضخمية، ففي خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى عجزت أسعار الفائدة المرتفعة عن الحد من التضخم في الأسعار، وعليه فإن اللجوء إلى أساليب السياسة المالية مصحوبة بأساليب السياسة النقدية قد يؤدي إلى التحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار والرخاء للاقتصاد القومي³، ويتطلب هذا الأمر الإجراءات التالية:

أ- تطبيق سياسة الرقابة الضريبية والتي تعتبر من دعامة فعالة من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية والسيطرة على حركة الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، حيث تقتضي هذه السياسة سحب جزء من القوة الشرائية برفع معدلات الضريبة على الأجر والأرباح فينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري⁴؛

ب- يجب أن تستهدف السياسة المالية مقاومة أي ضغط يستهدف زيادة الأجر ازديادا تضخيميا؛

ج- يجب أن تستهدف السياسة المالية الحد من قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات بالتسسيط وعلى اقتراضهم من الهيئات التي يعملون بها أو من البنوك التجارية⁵؛

د- خفض الإنفاق الحكومي حيث يعد هذا الأخير أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة النقد المتداول في السوق.⁶

¹ - أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص 65.

² - عبدالمطلب عبدالحاميد، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 113.

³ - عزت ملوك قناوي حسن، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار العلم للطباعة والنشر، الكويت، 2004، ص 82.

⁴ - طارق بن خليف، دراسة سببية بين المتغيرات: التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة في الجزائر (1990-2003)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005، ص 15.

⁵ - عزت ملوك قناوي حسن، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 83.

⁶ - بلعزو بن علي، احمد الطيب، دليلك في الاقتصاد، مرجع سابق، ص 48.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار الصرف على حركة الصادرات والواردات

تؤدي الأزمات المالية عادة إلى إحداث تقلبات عنيفة في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول خاصة سعر الصرف الذي يشهد عدة تقلبات في أعقاب الأزمات المالية، مما يؤدي بدوره إلى التأثير المباشر على حركة الصادرات والواردات العالمية، وهذه التقلبات عادة ما تكون تلقائية بمعنى انخفاض في أسعار صرف العملات الدولية، إلا أنه قد تعتمد الدول تخفيض قيمة عملاتها وهذا من أجل زيادة تنافسية صادراتها وتقييد وارداتها وبالتالي مواجهة الاختلالات الخارجية التي تكون عرضة لها في أعقاب هذه الأزمات.

ويعد منهج إعادة تقويم العملة من بين المناهج التي ينصح بها خبراء صندوق النقد الدولي الدول التي تعاني من اختلالات خارجية في ميزانها التجاري، وهذا بالنظر لآثار الفعالة التي تخلفها هذه السياسات على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وهذا تحت شرط الاستجابة للفروض التي يعمل في إطارها هذا المنهج.

أولاً: تعريف منهج المرونات

يمكن تعريف منهج المرونات بأنه: "هو ذلك المنهج الذي يقضي بخفض قيمة العملة في حالة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات وبالتحديد في الميزان التجاري ورفع قيمة العملة في حالة الفائض وهذا لزيادة الصادرات وخفض الواردات في الحالة الأولى وزيادة الواردات وخفض الصادرات في الحالة الثانية وهذا بغية الوصول إلى حالة التوازن".

ثانياً: فروض منهج المرونات: يعمل أسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات يمكن إيجازها فيما يلي:

1- وجود مرونة لا نهائية بالنسبة لصادرات الدول الداخلة في التبادل، أي أن منحني عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقياً، وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها ويعني خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة؛¹

2- استقرار سوق الصرف الأجنبي نظراً لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الاختلالات الممكنة؛²

3- وجود دولتان فقط وهما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين وهما الصادرات والواردات وأن عرضهما تام المرونة؛³

4- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات؛

5- تحقق الشرط الأساسي لمارشال ليرنر وهو الشرط الذي يقضي بأن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح؛⁴

¹ - محمد راتول، مرجع سابق، ص 239.

² - ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية " دراسة قياسية حالة الجزائر (1998-2010)", رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012، ص 79.

³ - عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات " دراسة حالة الجزائر"، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010، ص 62.

⁴ - محمد راتول، مرجع سابق، ص 238.

6- عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى ابطال مفعول سياسة تغير أسعار الصرف.

ثالثاً: ميكانيزمات تأثير منهج المرونات: يقوم منهج المرونات على سياستين لسع الصرف وهما رفع قيمة العملة أو تخفيضها وفيما يلي هاتين السياستين:

1- سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة:

أ- تعريف سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة: يعتبر الرفع من قيمة العملة بمثابة عملية معاكسة لعملية التخفيض وهي عملية نادرة، حيث أن الوضعيات التي تستوجب الرفع من قيمة العملة يمكن تجاوزها هي ليست خطيرة مقارنة بالوضعيات التي تستوجب تخفيض قيمة العملة¹، فبعض الدول تلجأ إلى نظام الرقابة على الصرف الأجنبي لكي تحافظ على قيمة مرتفعة لعملتها، حيث تثبت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق، وتقييم العملة أعلى من قيمتها الحقيقية يكون لأسباب مختلفة فقد تكون الدولة في حالة حرب وتحتاج إلى كميات كبيرة من الواردات، أو تقوم بتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية وتحتاج إلى استيراد المواد الخام والتجهيزات الرأسمالية، فعندما تقيم الدولة عملتها بأعلى مما يجب تصبح عملتها أعلى بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، ولذلك تدفع هذه الدولة مبالغ أقل للدول الأخرى من عملتها مقابل استيراد السلع أو تسديد ديونها.²

ب- آثار سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة على حركة الصادرات والواردات: إن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلباً على صادراتها، ولكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبياً مقارنة مع منافسيها، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير وبدائل الاستيراد، وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصاً بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلباً على محصلات العملة الأجنبية كون جزء هاماً من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير، فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية، ناهيك عن تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مما يزيد في تنافسيتها، حيث أن تزايد تنافسية الواردات محلياً سيعمل على تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة وانغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية وبالتالي يؤثر ذلك على الصادرات ومن ثم تنخفض معدلات النمو الاقتصادي.³

¹ - Michel Vaté, Leçons D'économie Politique, 7ème édition, **Economica**, paris, 1995, p426.

² - مريم حراد، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية "حالة الجزائر (1970-2007)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 41.

³ - عبدالرحمان الهبي نوزاد، منجد عبداللطيف الحشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 130.

2- سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

أ- تعريف سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

يقصد بسياسة تخفيض قيمة العملة لجوء البنك المركزي إلى ضح كميات معينة من الكتلة النقدية في أسواق الصرف لزيادة المعروض من قيمة العملة وهذا لتصحيح العجز الحاصل في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع حركة الصادرات وتقييد حركة الواردات.

وتخفيض قيمة العملة هو عبارة عن خفض سعر الصرف الرسمي لهذه العملة مقابل عملة دولية مرجعية (الدولار الأمريكي أو اليورو مثلا)، بحيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية، ويصح الحديث عن تخفيض قيمة العملة (**Devaluation**) حينما يكون سعر الصرف خاضعا للإدارة المباشرة للدولة التي تحدد هذا السعر عبر قرار حكومي، أما عندما يكون سعر الصرف خاضعا لقوى العرض والطلب (تعويم العملة) ويحصل تراجع في قيمة هذه العملة، فالأولى هو الحديث عن انخفاض قيمة العملة (**Depreciation**) ، بمعنى أن التخفيض هو فعل إرادي من الدولة، أما الانخفاض فهو نتيجة تلقائية للتفاعل الحر بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي دون تدخل مباشر من الدولة.¹

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التفرقة بين التخفيض الذي يعتبر قرارا بموجبه التغيير في قيمة العملة في إطار نظام الصرف الثابت، ويتخذ على مستوى السلطات النقدية، والتدهور الحاد في قيمة العملة أو النقص الناتج عن قوى السوق في نظام الصرف العائم (قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي)، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر ظاهرة اقتصادية بحتة بينما تعتبر الأولى قرارا سياسيا، ولكن مع ذلك يمكن اعتبار نفس الآثار لكليهما.²

ب- آثار سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة على حركة الصادرات والواردات: تمارس سياسة تخفيض قيمة العملة عدة آثار على حركة الصادرات والواردات حيث أن خفض قيمة العملة يؤدي إلى أن أسعار الصادرات من وجهة نظر غير المقيمين تبدو رخيصة فيزداد الطلب عليها وترداد نتيجة ذلك الصادرات، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض الطلب عليها وهو ما ينجم تحقيق فائض في الميزان التجاري.³

وبعبارة أخرى فإن خفض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أساسي وهو أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية، ومن جانب آخر خفض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون

¹ - موسوعة الجزيرة، ماذا يعني تخفيض قيمة العملة، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia>، تاريخ الإطلاع: 24-09-

2016، الساعة: 14:25.

² - Dominique Plihon, **Les Taux de Change**, Ed, la découverte, paris, 1991, p91.

³ - محمد راتول، مرجع سابق، ص 238.

مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية مما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.¹

وتجدر الإشارة إلى أن تخفيض سعر العملة إذا لم تستوفي شروط نجاحه، قد يؤدي إلى زيادة في التضخم دون تحسين كاف في وضع ميزان المدفوعات مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض جديد وإغراق البلد في دائرة هدامة من التضخم وتخفيض العملة، فالواقع أن تخفيض سعر العملة لا يمكن أن يتم دون ألم ولا ينبغي أن يكون أي خلل في المدفوعات الخارجية حجة مقنعة للتخفيض، وإنما يلجأ إليه إذا كان أفضل البدائل الأخرى أو تم ضمن مجموعة من السياسات المترابطة والتي من شأنها أن تعزز بعضها بعضاً لتقليل التشوهات وإعادة الربحية للصادرات، فعلى سبيل المثال إذا تدهورت أسعار الصادرات نتيجة انكماش الطلب في البلدان الصناعية، فإن كل ما تستطيع أن تفعله البلدان النامية هو أن تنتظر إنتهاء الدورة وتحسن الأسعار، غير أنه إذا كان تدهور أسعار الصادرات ناتج عن عوامل طويلة الأجل فقد يكون من المناسب انتهاج طريق آخر لإعادة هيكل الصادرات مع تعزيز وتنويع قاعدتها لتخفيف العبء الاجتماعي للوضع الجديد، ولتحقيق تنويع كاف للصادرات خلال فترة زمنية مناسبة تحتاج لكثير من الاحتياطات الخارجية أو القدرة على الاقتراض كي تتمكن من القيام بالاستثمارات اللازمة وانتظار الانتعاش الدوري.²

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق جوهري بين انخفاض قيمة العملة وتخفيض قيمة العملة، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء يقوم به البنك المركزي لتصحيح الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات الناجمة مثلاً عن الأزمات المالية التي تتعرض لها اقتصاديات الدول على اختلاف مستوياتها، بمعنى تشجيع الصادرات وتقييد الواردات، وهو منهج المرونات السابق ذكره، أما انخفاض قيمة العملة فهو خارج عن سيطرة البنك المركزي فهو يرجع إلى عوامل أخرى، قد تكون عوامل العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، أو تعرض قيمة العملة إلى هجمات مضاربية ينجم عنها زيادة المعروض من قيمة العملة على الطلب عنها، وبالتالي انخفاض قيمتها في أسواق الصرف، وانخفاض قيمة العملة قد يؤدي إلى إحداث نفس الآثار التي يخلفها منهج المرونات لكن بشرط تحقق نفس الشروط السابق ذكرها (شروط منهج المرونات)، وعادة ما تؤدي الأزمات المالية الدولية إلى انخفاض في قيمة أسعار صرف العملات وهذا نتيجة لعمليات المضاربة عليها في أسواق الصرف العالمية، أو حتى السياسات النقدية التوسعية التي تقوم بها السلطات النقدية لمواجهة تلك الأزمات.

وقد أحدثت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 تغييرات مشهودة في أسعار الأصول وأسعار الصرف في كافة أنحاء العالم، فقد خسرت أسواق الأوراق المالية 40% أو أكثر من قيمتها في كل من الاقتصاديات المتقدمة والأسواق الناشئة، واتسعت فروق أسعار الفائدة على سندات الشركات والسندات السيادية بشكل ملفت للنظر وكانت أسعار الصرف متقلبة جداً، فقد شهدت عملات معظم الأسواق الناشئة وبعض الاقتصاديات المتقدمة (مثل المملكة المتحدة)

¹ - سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، صص 93-94.

² - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، صص 119-120.

انخفاضاً عميقاً، فيما ارتفعت قيمة الين بشكل حاد جداً، وبالإضافة إلى تأثيرات هذه التغييرات على النشاط الاقتصادي الكلي، فإنها أثرت بشكل له شأنه على الأصول والالتزامات الخارجية للبلدان الدائنة والمدينة الرئيسية.¹

المطلب الرابع: أثر تقلبات معدلات التضخم على حركة الصادرات والواردات

تعد الزيادة في معدلات التضخم من أهم الآثار التي تخلفها الأزمات المالية الدولية، وهذا نتيجة للزيادة الكبيرة التي تشهدها الكتلة النقدية مقابل حجم السلع والخدمات والتي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وخير دليل على ذلك ما شهدته اقتصاديات العديد من الدول على اختلاف مستوياتها من ضغوط تضخمية كبيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهذا نتيجة السياسات المالية والنقدية التوسعية التي قامت بها الدول المتأثرة بهذه الأخيرة رغبة منها في التقليل من آثارها على أداء اقتصادياتها.

ويترتب على التضخم تدهور قيمة النقود أي انخفاض القوة الشرائية للنقود بنفس نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن هنا يكون التأثير على جميع أفراد المجتمع طالما كانت دخولهم تتم على شكل نقدي، وقد لا يكون التضخم مشكلة إذا ما كان تصاعد الأسعار عاما وشاملا لكافة السلع والخدمات وبنفس النسبة، فتظل هنا الأوضاع النسبية للدخول وأشكال الثروة على حالها دون تغيير، ولكن واقع الأمر يكشف التباين الواضح بين مختلف السلع والخدمات في توقيت وسرعة حركة تغير أسعار أي منها، حيث ينتج عن التضخم قوى شرائية تعيد ترتيب الأوضاع النسبية الاقتصادية والاجتماعية على نمط مخالف للوضع الذي كان قائما قبل حدوث التضخم.²

ويؤثر التضخم على حركة التجارة الخارجية عادة من خلال زيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وإنما على السلع المستوردة أيضا، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية لاسيما منها البديلة للواردات فيشتد بذلك ارتفاع الأسعار.³

وعليه فإن التضخم له تأثير سلبي على حركة التجارة الخارجية بشقيها سواء الصادرات أو الواردات من السلع والخدمات من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تقابلها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم زيادة الميل الحدي للاستيراد وقلة قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير وتهمز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية وتختل معدلات التبادل بين السلع الوطنية والأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير،

¹ - حيان ماريا ميليسي - فريتي، مخطوط متغيرة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد

د الخ

وبذلك قد يحدث احتناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية.¹

إذن من خلال ما تقدم ذكره يمكن القول بأن التضخم يؤثر على التجارة الخارجية وفق ما يلي:

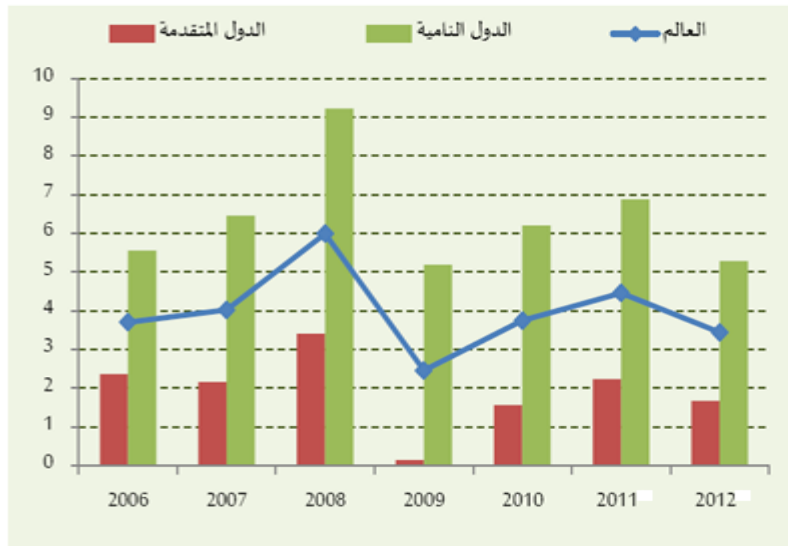
- عند ارتفاع أسعار السلع المحلية تفقد قدرتها على المنافسة الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها وبالتالي تحجم تلك الدول عن استيراد تلك السلع وبالتالي تتراجع الصادرات؛

- ترتفع أسعار السلع المحلية مع وجود سلع مستوردة بنفس الجودة لكن بأسعار أقل وبالتالي يميل المجتمع المحلي إلى زيادة استهلاك من السلع المستوردة ومن ثم تزايد الواردات.

وتجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب الانكماش في الطلب وانخفاض الأسعار بعد فترة الركود العالمية عقب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، انخفض التضخم العالمي من 6% إلى 2.5% في عام 2009 على الرغم من ارتفاع أسعار السلع الأساسية مؤخرًا، ظلت معدلات التضخم العالمية تمثل نسبة 3.7% في عام 2010 أقل من مستواها في عام 2008، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة على زيادات الأجر وموقف سياسة الاقتصاد الكلي الضيقة في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، شهد متوسط أسعار المستهلك في البلدان النامية زيادة بنسبة 5% أعلى من البلدان المتقدمة تماشياً مع أداء نموها، وارتفع متوسط أسعار المستهلك في البلدان النامية حتى حصول الركود العالمي الأخير، حيث وصل إلى أكثر من 9% عام 2008 قبل أن يتراجع إلى 5% عام 2009، والشكل الموالي يوضح التضخم في الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة من 2006 إلى 2012:

الشكل (3-4): التضخم في الدول النامية والمتقدمة من 2006 إلى 2012 متوسط أسعار المستهلك

(التغير في النسبة المئوية):



متظل البلدان النامية تعاني من معدلات التضخم المرتفعة

المصدر: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، التقرير الاقتصادي السنوي، ، أنقرة، 2011، ص24.

¹ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص93.

إذن يلاحظ من الشكل أعلاه أن الأزمة المالية العالمية تسببت بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم سواء في الدول المتقدمة أو النامية خاصة في سنة 2008 وهذا نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية التي قامت بها العديد من الدول النامية والمتقدمة لمواجهة آثار الأزمة على اقتصادياتها، في ظل تراجع مستويات الناتج من السلع والخدمات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات الأسعار بشكل واضح جدا، إلا أنه مع بداية سنة 2009 بدأت معدلات التضخم في التراجع وهذا نتيجة للتعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي تدريجيا.

وبصفة عامة فإن الأثر المتوقع للأزمة المالية العالمية على مستويات التضخم في دول العالم سوف يعتمد على مسار الأزمة واتجاهاتها المستقبلية، غير أن الجانب الأكبر من التحليل يشير إلى احتمال تراجع الضغوط التضخمية وميل معدلات النمو في الأسعار إلى الانخفاض¹.

المبحث الثالث: أثر تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي على حركة التجارة الخارجية

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تطور الدول ونموها، ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية، من جانب آخر يعد النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول إلى تحقيقها سواء كانت متقدمة أو نامية، وهذا لأن تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وتفعيل حركة التجارة الخارجية وزيادة رأس المال ودرجة التقدم التكنولوجي ومن ثم بلوغ عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

أدى الاستثمار الأجنبي خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين الذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة والتي من أبرزها الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل أو موجود في بلد آخر (البلد المستقبل) مع وجود نية لديه في إدارة ذلك الأصل"، وبذلك

¹ محمد إبراهيم السقا، الأثر المتوقع للأزمة المالية العالمية على التضخم العالمي، تاريخ النشر: 6 أكتوبر 2008، متاح على الموقع: <http://economy of>

kuwait.blogspot.com/2008/10/blog-post-06.html-، تاريخ الإطلاع: 2016/09/23، الساعة: 11:00.

فإن البعد الإداري هو أهم ما يميز هذا الاستثمار عن استثمار الحافظة، كما يتميز بتملك المستثمر الأجنبي نسبة 10% أو أكثر من الأسهم أو القوى التصويتية تمنحه درجة التأثير في إدارة المشروع المقام في بلد غير البلد الأم".¹ ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات".²

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "قيام المستثمر الأجنبي بإدارة مباشرة للمشروع الاستثماري المقام في خارج الحدود الجغرافية لبلده، سواء كان مشروعاً إنتاجياً أو خدمياً وينطوي هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الأجل وعلى التملك الجزئي أو الكامل للمستثمر الأجنبي للمشروع".³ إذن من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الموالي:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر للمؤسسة وتمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على نية امتلاك مساهمة دائمة في شركة تقع بالخارج، بشكل يسمح باكتساب القدرة الفعلية على اتخاذ القرار بهذه المؤسسة، وفي هذا السياق نميز بين أشكال عديدة من الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

1- الاستثمار المشترك: يمكن تعريف الاستثمار المشترك بأنه: "شكل من أشكال التعاون بين شريك محلي وآخر أجنبي من أجل تحقيق هدف معين، وفي إطار زمني محدد مع الاشتراك في الملكية والرقابة على النشاط"،⁴ وهو ذلك الاستثمار المشترك الذي يمتلكه أو يشارك فيه أكثر من طرف واحد، وهذه المشاركة تتعدى الاشتراك في رأس المال إلى الإدارة وتسيير المشروع،⁵

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويقصد به: "التملك المطلق لمشروعات استثمارية من طرف الأجنبي، وذلك بإقامة فروع إنتاجية أو تسويقية في البلدان المضيفة، ويتم تنظيم العلاقات بين المقر الرئيسي والفرع حسب اختصاصات وصلاحيات الفرع و التفويض الموكل إليه و نوع النشاط و ذلك وفق اتفاقيات البلد المضيف"⁶، وهناك أشكال جديدة من الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن إيجازها فيما يلي:

¹ - محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 209.

² - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 3، العدد 33، سبتمبر 2004، ص 3.

³ - جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 315.

⁴ - محمد براق، محمد عيلة، دفع الصادرات الجزائرية خارج الحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006، ص 145.

⁵ - أميرة عباس، دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل في الجزائر (1974-2007)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 11.

⁶ - عبد السلام أبو حفص، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 25.

أ- عقود التصنيع: عقود التصنيع الدولي هي عبارة عن التصنيع في دولة أجنبية بواسطة وكيل وذلك باستخدام التكنولوجيا والمعرفة الفنية التي تم الحصول عليها من المنظمة الدولية، وعادة ما تقوم هذه الأخيرة بتقديم المساعدة الفنية للشركة المحلية لاسيما في المراحل الأولى من بداية المشروع، والميزة الأساسية التي تنفرد بها عقود التصنيع عن الأساليب الأخرى هي حق الملكية الذي تحوز المنظمة المحلية عليه، الشيء الذي يمنح لها كامل الحرية بالتصرف في التكنولوجيا بتطويرها أو إدخال تحسينات عليها أو غير ذلك؛¹

ب- عقود التراخيص والامتياز: التراخيص (Licensing) هو: "عقد يقوم المستثمر الأجنبي بموجبه بالتصريح لمستثمر وطني باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية مقابل عائد مادي معين"²، وهناك حالات مختلفة من التراخيص منها التراخيص بالضرورة يكون المستثمر الأجنبي مرغما عليها لأن البلد المضيف لا يسمح بطريقة أخرى لدخول المستثمر الأجنبي، وهناك التراخيص بالاختيار بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة للاستثمار أو ضعف القدرة والخبرة التسويقية بسوق البلد المضيف.

أما الامتياز (Franchise) فهو: "عقد يشبه التراخيص يلتزم بموجبه مانح الامتياز بتمكين ممنوح الامتياز من استخدام حقوق الملكية الفكرية الخاصة به وأهمها اسم مانح الامتياز التجاري وشعاراته ورموزه وعلاماته التجارية، وكذلك الاستفادة من خبراته ومهاراته وأنظمة عمله ومعرفته الفنية والتكنولوجيا لاستخدامها في توزيع منتجات أو تقديم خدمات"³،

إضافة إلى تقديم مانح الامتياز المعونة الفنية والتجارية والتدريب لمنح الامتياز ومساعدته في كل ما يعينه على ممارسة النشاط موضوع عقد الامتياز حسب تعليمات وسياسات مانح الامتياز وشروط العقد بصفة دورية طوال مدة العقد في النطاق المكاني، نظير مقابل يتقاضاه مانح الامتياز.

ج- عقود الإدارة: حيث عقود الإدارة عبارة عن اتفاقيات يتم بمقتضاها إدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في البلد المضيف من طرف الشركة الأجنبية مقابل عائد مادي أو مقابل المشاركة في الأرباح؛⁴

د- عقود تسليم المفتاح: ترتبط عقود تسليم المفتاح ببناء المشروعات الكبرى في الدول النامية وخاصة في دول الشرق الأوسط، حيث تلتزم شركة دولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل وتسليمه إلى المالك، وقد تلتزم الشركة أيضا بتدريب العاملين والفنيين لتشغيل المشروع وإمداده بالمعدات والآلات اللازمة للتشغيل، ومن أمثلة عقود تسليم

¹ - محمد براق، محمد عبيلة، مرجع سابق، ص142.

² - عبد الحميد برحومة، طلال زغبة، الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 11، 2014، ص173.

³ - عبد الحميد برحومة، طلال زغبة، المرجع السابق، ص174.

⁴ - مفيدة بجاوي، أحلام دريدي، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية وتطوير مهارات الدولة المضيف، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، جامعة خنشلة، الجزائر، يومي 09 و 10 أفريل 2013، ص6.

المفتاح في الدول النامية قيام شركة مقاولات دولية ببناء مستشفى وتجهيزه بكافة الأجهزة والمعدات اللازمة للتشغيل وتسليمه إلى الحكومة، أو قيامها ببناء قاعة مؤتمرات أو فندق وغيرها من المشروعات الكبرى؛¹

هـ- الاستثمار في المناطق الحرة: وهو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تنوع عموماً قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال.²

ثالثاً: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر: هناك العديد من النظريات التي تفسر دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1- نظرية التحركات الدولية لرأس المال: تعتبر هذه النظرية الاستثمارات المباشرة كتحويلات رأس المال، حيث ترجع هذه التحركات إلى الاختلاف في أسعار الفائدة بين الدول، فالدول النامية التي تعاني من ندرة في رأس المال ترتفع فيها أسعار الفائدة وتجذب رؤوس الأموال الغنية ذات الوفرة في رؤوس الأموال.

2- نظرية دورة حياة المنتج: قدمت هذه النظرية من الاقتصادي فرنون (Vernon) في عام (1966) الذي أضاف عامل الوقت إلى نظرية الميزة الاحتكارية، إذ برر تحول الشركات الأمريكية من زيادة التصدير السلعي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عن طريق ثلاثة مراحل وهي:³

أ- المرحلة الأولى: فكل سلعة تمر بمراحل إنتاج من بداية التصدير إلى السوق التجاري وحتى زوالها (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) والدولة تحتفظ بميزة تنافسية إلا أنها تفقدتها عندما تصدر الفائض منها إلى الخارج عن طريق التبادل التجاري وقد تصبح مستوردة لهذه السلعة، وهذا يعني أن التجديد يخلق ميزة نسبية لأية دولة وهذا ما يمثل المرحلة الأولى؛

ب- المرحلة الثانية: وتسمى مرحلة نمو التصدير (Growth Export Stage)، وفي هذه المرحلة تقوم الشركات المبتكرة بإقامة فروع إنتاجية لها في الدول المتقدمة المستوردة وذلك لتكاليف الإنتاج المنخفضة فيها، فضلاً عن حمايتها أسواقها الخارجية من المنتجين لذلك كانت مميزات هذه المرحلة هو توسع الأسواق الخارجية للمنتج الجديد وزيادة عدد المنافسين المحليين للمنتج نفسه؛

ج- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة نضوج السلعة وهنا المنتج قد أشبع السوق المحلية من سلعته وعندها تفقد الميزة الاحتكارية للمنتج وتتحول المزايا المقارنة للدول الأخرى حيث تنخفض التكاليف لاسيما العمل، وبالتالي خفض السعر لذلك تقرر الشركة المبتكرة القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية كثيفة العمل من أجل إعادة

¹ - محمد براق، محمد عبيلة، مرجع سابق، ص 144.

² - سمية رحال، صبري مقيح، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، جامعة خنشلة، الجزائر، يومي 09 و 10 أبريل 2013، ص 4.

³ - عمران بشراير، مراد تهمان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1991 - 2011)، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، جامعة خنشلة، الجزائر، يومي 09 و 10 أبريل 2013، ص 6-7.

تصدير المنتج إلى الدولة الأم للشركات المختركة كما أن المنتجات التي تنتجها الفروع أثناء تلك المرحلة ليست للاستهلاك المحلي في الدول المضيفة وإنما للتصدير إلى الدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة فهنا تكون إستراتيجية الشركة هي الإنتاج من أجل التصدير وليس إحلال الواردات.

3- نظرية عدم كمال السوق: تم صياغة هذه النظرية سنة 1960 وكان من أهم روادها الاقتصادي الكندي "ستيفن هيمر"، الذي حاول تحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج انطلاقاً من فكرة الأسواق غير الكاملة (غير التامة) والتي تظهر من خلالها نقائص عديدة. وتنطلق هذه النظرية من العوامل التالية:¹

أ- تفوق الشركات متعددة الجنسيات في المجال التكنولوجي؛

ب- توافر الشركات متعددة الجنسيات على المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية؛

ج- اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفورات الإنتاج بحجم كبير؛

د- وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركات الوطنية؛

هـ- وجود تسهيلات وامتيازات جمركية وضريبية ومالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات؛ و- ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقاً أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدولة الأم للدولة المضيفة عبر التجارة الدولية.

ز- تميز الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقاً.

4- نظرية الموقع: وهي نظرية تركز على المزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار التي تدفع بالشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بها، حيث أن العوامل الموقعية تؤثر على قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك على المفاضلة بين هذا النوع وبين التصدير لهذه الدولة دون سواها من الدول النامية الأخرى، وتشمل أيضاً كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة، إضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق (حجم السوق)، ضوابط التجارة الخارجية، العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار.²

5- نظرية الحماية: من أجل تجاوز النقائص أو الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق ظهرت نظرية الحماية والتي تعبر عن مجموع الممارسات الوقائية المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات لضمان استمرارية احتكارها لكل الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة، ومنع تسربها أطول فترة ممكنة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، وفي هذا المجال يرى هود

¹ - منور أوسريبر، عليان نذير، حواجز الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 2، ماي 2005، ص 108.

² - أحمد هدروق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970-2008)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011، ص 13.

وينج (Hood Young) أنه يجب على الشركات متعددة الجنسيات أن تحتفظ لنفسها بمستوى متفوق يسمح لها بمواجهة مخاطر الاستثمار خارج حدود الوطن، هذا التفوق يكون عادة متمثل في التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها والذي يحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول الأجنبية، هذه النظرية تفسر فيها إحدى الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات للتوغل في الأسواق وتوطين صناعاتها فيها عن طريق الميزة الاحتكارية الناتجة عن الابتكارات.¹

رابعاً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر: من أهم أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

1- أهداف الدول المضيفة:² تهدف الدول المضيفة عادة من وراء استضافتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ما يلي:

- أ- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات؛
- ب- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- ج- زيادة معدلات العمالة وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة؛
- د- تنويع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الاختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي؛
- هـ- اكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة؛
- و- المساهمة بالفائض السنوي في السوق الدولية.

2- أهداف المستثمر الأجنبي: يهدف المستثمر الأجنبي إلى تحقيق ما يلي:

- أ- الحصول على المواد الخام في الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها؛
- ب- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات جديدة كبضائع الشركات الأجنبية خاصة تسويق فائض كبير من السلع الراكدة، والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛³
- ج- يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل، وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له؛⁴
- د- ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة مرتفعة التكلفة في الدول القائمة به؛
- هـ- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية، خطر عمليات الإضراب الذي قد يشل المبيعات في بلدان عدة على حد

¹ - يحيى سعدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص130.

² - عمر بجاوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر (2002-2010)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص77.

³ - عبدالباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2007/2006، ص30.

⁴ - أحمد هدروق، مرجع سابق، ص19.

سواء، فتوزيع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب؛¹ و- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها (تقديم الحوافز الضريبية، توفير فرص استثمارات دائمة، إعطاء ضمانات للمستثمرين، توفير أنظمة للمعلومات وغيرها).

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي:

قدمت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، فيعرف على أنه: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج أو الدخل الحقيقي".²

ومن جانب آخر يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محلياً أو خارجياً".³

ويعرف النمو الاقتصادي كذلك على أنه: "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة".⁴

النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، ولا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد".⁵

من خلال ما تم تقديمه من تعاريف حول النمو الاقتصادي يمكن استنتاج التعريف الموالي:

النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة تؤدي عادة إلى زيادة المستويات المعيشية لأفراد المجتمع من خلال تزايد القدرة الشرائية على السلع والخدمات".

ثانياً: أهمية النمو الاقتصادي: تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظراً للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والأكد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه، ومن أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:⁶

1- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛

2- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول

¹ - عبدالباسط بوزيان، مرجع سابق، ص31.

² - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2003، ص71.

³ - معروف هويشار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص347.

⁴ - محسن حسن المعموري، مرجع سابق، ص241.

⁵ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2003، الإسكندرية، ص11.

⁶ - فتيحة بناي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص10.

الأخرى؛

- 3- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- 4- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها
- كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- 5- التخفيف من مشكلة البطالة.

ثالثا: قياس النمو الاقتصادي: يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي¹.

1- الناتج الحقيقي: وهو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم، كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

2- الدخل الفردي: وتكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار - أي دولار واحد - ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب²:

أ- **معدل النمو البسيط:** ويقاس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتمثل صيغته فيما يلي:

$$CM_S = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث:

 CM_S : معدل النمو البسيط Y_t : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t Y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1

1- كمال زموري، ربيع قرين، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة بين الحاجة لتعظيم مكاسب النمو الاقتصادي والخوف من التبعية، المنتدى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر -، جامعة خنشلة، الجزائر، يومي 09 و 10 أبريل 2013، ص 13

2- فتيحة بناي، مرجع سابق، ص 6-7.

ب- معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار، ووفقاً لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$Y_N = (1 + CM_c)^N$$

$$CM_c = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث:

CM_c : معدل النمو المركب؛

N : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة؛

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس؛

Y_N : الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N).

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$\ln Y_t = A + CM_{ct} \Rightarrow CM_{ct} = \ln Y_t - A$$

حيث:

$\ln Y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t)؛

A : ثابت؛

CM_{ct} : معدل النمو المركب في السنة t ؛

t : الزمن.

رابعاً: مراحل النمو الاقتصادي: وضع والت روستو* (**W.Rosto**) في عام 1960 كتابه بعنوان مراحل النمو الاقتصادي، حيث يرى روستو أن كل دولة تمر بخمس مراحل تاريخية خلال نموها الاقتصادي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: وخلال هذه المرحلة يتسم اقتصاد الدول بالطابع الزراعي التقليدي، وتكون وسائل الإنتاج يدوية وبدائية ويلعب نظام الأسرة والعشيرة والإقطاع دوراً رئيسياً في النظام الاجتماعي، كما تتميز تلك المرحلة بضعف الإنتاج والإنتاجية وانخفاض مستوى المعيشة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل وعادة ما تكون تلك

* - والت روستو "Walt Whitman Rostow": باحث اقتصادي ولد سنة 1913م بمدينة نيويورك بالولايات المتحدة، شغل منصب عضو في الحزب الديمقراطي الأمريكي وأدار معهد معهد ماساتشوستس للتقنية وجامعة كولومبيا، توفي سنة 2003م.

المرحلة طويلة نسبياً وتتميز بالبطء الشديد، وذكر روستو أن الصين وبعض دول البحر الأبيض المتوسط وأوروبا والشرق الأوسط اجتازت تلك المرحلة في القرون الوسطى؛¹

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: حيث تنهياً ظروف الانطلاق بتوفير المتطلبات الاقتصادية الضرورية لذلك، مثل حد أدنى من الاستثمارات تكون موجهة للنقل ولرأس المال الاجتماعي والذي يجب أن يفوق 10% من الدخل القومي، ويكون محكوما برغبة الأفراد واستعدادهم لإقراض رأس المال وتحمل المخاطر الاستثمارية، مع توفر عدد كاف من المنظمين الذي يحفز على إقامة مجتمع صناعي بتوجيه الفائض الزراعي إلى الصناعة في ظل حكومة حديثة معاصرة وفعالة تعمل على تنظيم الاقتصاد وفق مبدأ تقسيم العمل؛²

3- مرحلة الانطلاق: وهي المرحلة التي ينتشر فيها التجديد والابتكار على مستوى كل الأنشطة الاقتصادية، وتصبح الفنون الإنتاجية الجديدة هي وسيلة الإنتاج المتبعة، ويدخل الاقتصاد هذه المرحلة بفضل قيادات في المجتمع تحدث ثورات سياسية بهدف تطوير وتجديد وتحديث النشاط الاقتصادي، ويتزايد حجم الإدخار ليرتفع من 5% إلى 10% سنوياً من الدخل القومي، وينطلق المجتمع اقتصادياً لينتج السلع التي تحل محل الواردات وتتوافر الهياكل السياسية والاجتماعية التي تزيد معدلات نمو النشاط الاقتصادي بشكل مستمر؛³

4- مرحلة النضج: وتدخل الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة في عداد الدول المتقدمة اقتصادياً، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية بشكل متوازن يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وتتميز تلك المرحلة بتقدم الصناعات الأساسية كالحديد والصلب وصناعة الآلات والمعدات الثقيلة كالسفن والطائرات وتزدهر التجارة الخارجية ووسائل النقل والمواصلات؛⁴

5- مرحلة الاستهلاك الوفير: وفي هذه المرحلة يصل المجتمع بعمله المتواصل لزيادة الاستثمار إلى تحويل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني إلى إنتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة ومستوى رفيع من الفن الإنتاجي، وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير، وتعتبر الولايات المتحدة وألمانيا الغربية آنذاك واليابان من المجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين، وقد تيسر لها ذلك بفضل عاملين أحدهما هو ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط ودوام هذا الارتفاع إلى نقطة حقق عندها عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجاوزت حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس والمسكن وأما الآخر فهو تغير تركيب القوى العاملة، حيث زادت نسبة سكان المدن لمجموع السكان مما أدى إلى زيادة نسبة المشتغلين في المؤسسات والشركات والمجال التجاري وهي الأعمال التي

¹ - محسن حسن العموري، مرجع سابق، ص 242.

² - أحمد سيدي كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية" دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة

تلمسان، الجزائر، 2012/2013، ص 71.

³ - عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 477-478.

⁴ - محسن حسن العموري، مرجع سابق، ص 243.

تتطلب توافر مهارات علمية وثقافية خاصة، وانعكس ذلك على حياة المواطن من توفر شبكة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية ذات مستوى راقى مكنه دخله المرتفع من التمتع بها.¹

خامساً: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:²

1- رأس المال المادي: وينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج وينتج سلعا أخرى كآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، وعند إعطاء قيمة يتحول إلى شكل نقدي؛

2- رأس المال البشري: ويعتبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري، ومن ناحية أخرى فإن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان، وبالتالي زيادة تعني زيادة عرض العمل ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي؛

3- مدى توافر الموارد الطبيعية: وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى؛

4- التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج: حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء، وتولد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي؛

5- التقدم الفني والتكنولوجي: حيث يلعب هذا العامل دورا هاما ورئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حركة الصادرات والواردات

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حركة التجارة الخارجية من خلال الدور الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي، حيث قامت هذه الشركات بدور فعال في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي.

¹ - أحمد سيدي كبداني، مرجع سابق، ص 71-72.

² - عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 468-471.

أولاً: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

يطلق على الشركات التي تمارس عملياتها عبر الحدود الدولية شركات متعددة الجنسيات ويشير مصطلح الشركة الأم إلى الشركة التي تستمر في العمليات الدولية، وتشير الدولة المضيفة إلى الدولة التي تمارس فيها الشركة متعددة الجنسيات نشاطها¹، وكثيراً ما يعتقد البعض بأن الشركات المتعددة الجنسيات لها جنسيات متعددة، ولكنها في الحقيقة هي شركات لا تحمل جنسية عدة دول وإنما تنشط في عدة دول²،

وتم استخدام مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات لأول مرة في الدراسة التي قدمها (David . E.lilien) إلى معهد كارنيجمي في العام 1960 حيث قال: "... إن العديد من الشركات الأمريكية العملقة وحتى المتوسطة تعمل في دول أخرى... ومثل هذه الشركات لها مركز واحد في دولة واحدة ولكنها تعمل وتعيش في ظل قوانين وأعراف دول أخرى ولذا فاني اقترح تسميتها شركة متعددة الجنسية³.

وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة فإن الشركة المتعددة الجنسيات هي: "أي مؤسسة ذات فرع أو شركة منتسبة أو شركة تابعة أجنبية واحدة أو أكثر، وتنخرط في الاستثمار في أصول إنتاجية أو مبيعات أو إنتاج أو تشغيل الفروع والتسهيلات الأجنبية"⁴.

يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات بأنها: "شركات تتألف من فروع تعمل في بلدين أو أكثر وفق نظام معين لاتخاذ القرار في المركز أو عدة مراكز بحيث يسمح مثل هذا النظام بوضع سياسات منسقة وإستراتيجيات مشتركة، وترتبط هذه الفروع داخل هذا النظام بروابط الملكية أو غيرها، بحيث يتسنى لفرع واحد أو أكثر التأثير بشكل عام على أنشطة الفروع الأخرى من خلال تبادل المعلومات والموارد والمسؤوليات مع الفروع الأخرى"⁵. إذن من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات بأنها: "تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى عدة دول، وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي وخدمي خارج دولها الأصلية، وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة تستخدم فيها أحدث التقنيات التكنولوجية، وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي"، وهذه الشركات التي تتولى إدارة ونمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

ثانياً: خصائص الشركات متعددة الجنسيات: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات عن غيرها من الشركات الأخرى بالخصائص التالية:

1- الضخامة: إن الخاصية الرئيسية للشركة متعددة الجنسية هي وجود سيطرة الشركات ذات الحجم الهائل، لكن ليس الحجم الكبير هو الشرط الوحيد لحدوث حالة تعدد الجنسية، فليست كل شركة عملاقة هي شركة متعددة الجنسية

¹ - منير نوري، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص155.

² - Patrizio Mercial, **les entreprises multinationales en droit international**, Bruxelles, 1993, P29.

³ - عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص23.

⁴ - محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص 19.

⁵ - سلام الرضي، النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية، إشكالية العلاقة بين الدولة ورأس المال، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص23.

مثال شركات الطيران كما أن هناك شركات عملاقة حاولت أن تعمل في الخارج ولكنها فشلت على الرغم من ضخامة حجمها، وبالتالي فإن الحجم الكبير يعتبر شرطا أساسيا للعمل في الخارج إلا أنه ليس شرطا كافيا أو وحيداً¹

2- الانتشار الجغرافي: لقد ازداد توجه الشركة متعددة الجنسيات نحو توزيع قطاعات وحدات الإنتاج على عدد كبير من الدول دون أن يترتب على ذلك فقدان هذه الشركات لتبعية وحداتها الخارجية وفروعها للمركز الرئيسي، فقد أظهرت الدراسة التي أجرتها جامعة هارفارد أن كلا من الشركات التي أجريت عليها الدراسة تمارس نشاطها في إحدى عشر دولة ولبعض الشركات في نحو مائة دولة²

3- مركزية الإدارة في الدولة الأم: تخضع الشركة المتعددة الجنسية لسيطرة مركزية موحدة تمارسها الشركة الأم التي تتولى تحديد المواقع التي توجه إليها الاستثمارات الجديدة، وأسواق التصدير وبرامج الأبحاث وأسعار المنتجات المختلفة التي تنتجها الشركة، وكل ما ترى الشركة الأم ضرورة التزام وليداتها به³

4- تنوع المنتجات والأنشطة: إن الشركات المتعددة الجنسيات تخرج من دائرة التخصص في الإنتاج بما ينطوي عليه من الارتباط بسوق وقيود سلعة معينة، فعلى سبيل المثال فإن شركة جنرال موتور للسيارات لا يقتصر بأي حال على السيارات، بل يتعداها ليشمل السكك الحديدية والبرادات، فضلا عن أن إنتاجها من السيارات يشمل عدادا من الأنواع وكل نوع يشمل عدة أصناف، ولا تقتصر الشركة المتعددة الجنسيات على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطبغ أحيانا بمنتجات ثانوية، وإنما تعددت منتجاتها وذلك في أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقي يسوغ قيام الشركة بها⁴

5- التفوق التكنولوجي: لقد عمل الحجم الاقتصادي الضخم للشركات المتعددة الجنسيات والإنتاجات الهائلة التي حققتها على توفير الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العلمية والتكنولوجية، ولهذا يلاحظ أن معظم براءات الاختراع والعلامات التجارية هي في حوزة تلك الشركات⁵.

ثالثا: أهداف الشركات متعددة الجنسيات: إن أهداف الشركات المتعددة الجنسيات عديدة، وهي تسعى إلى تحقيقها بجميع ما لديها من وسائل، وبشتى الطرق، ولو كان ذلك على حساب السيادة الوطنية للدول المضيفة، خاصة النامية منها، ومنطلق هذه الخصوصية كون أن الدول النامية لا تمتلك الوسائل الكفيلة لمراقبة ومراقبة النشاطات الضخمة لهذه الشركات، وهذه الوسائل يمكن أن تكون وسائل تكنولوجية أو فنية أو حتى من ناحية التشريعات والقوانين المنظمة لنشاطاتها.

¹ - عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 76.

² - زونية ريال، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية " دراسة حالة الجزائر" للفترة (2000-2010)، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2011، ص 16.

³ - زونية ريال، المرجع السابق، ص 17.

⁴ - مولود طاوبوش، أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية " دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص 30-31.

⁵ - مولود طاوبوش، المرجع السابق، ص 33.

ويمكن إجمال هذه الأهداف فيما يلي:

1-هدف الربح: يتمثل هدف الرأسمالية في تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح وتعتبر الرأسمالية كقوة لكونها تسخر بالضبط قوى التنافس التي لا تعرف الرحمة، من أجل الثراء والحصول على أعلى الأرباح الممكنة، فالرأسمالي لا يعرف راحة التفكير، يفكر دائما في تحقيق أقل التكاليف وأعلى الأرباح ويسعى دائما إلى تبني تقنيات إنتاجية جديدة وذات كفاءة أكبر حتى تعود عليه بعوائد تفوق المعدلات السائدة في السوق، فالرأسمالي بطبعه الميال إلى المادة لا يجلس نفسه في حدود الأساليب القديمة لتحقيق هذا التفوق، وتأسيسا على ذلك تدخل الشركات متعددة الجنسيات السوق حين ترى أن النشاط الصناعي سيعود عليها بأرباح تفوق المعدل السائد وسرعان ما تخرج عندما تشعر أن أرباحها ستتنخفض إلى دون المستوى السائد في الأسواق وبهذه العملية أي الدخول والخروج السريع إلى ومن السوق تعمل الشركات متعددة الجنسيات على موازنة عوائدها وتضمن لنفسها استثمار أموالها في الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح.¹

ولتحقيق أعلى الأرباح تتجنب الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية أو في البلاد التي يكون فيها الإنفاق على الدعاية الاجتماعية عاليا كالسويد مثلا، وعادة تلجأ هذه الشركات إلى البلدان التي تنخفض فيها معدلات الضرائب وكذلك الإنفاق الاجتماعي كبلدان شرق آسيا مثلا، فهي تترك بلدا كالسويد كي تتجنب دفع ضرائب عالية، تعتبر ضرورية لتمويل الخدمات والإعانات الاجتماعية التي يطالب بها الناخبون.²

2-هدف النمو والاستمرارية: إن الشركات متعددة الجنسيات لا تهدف فقط إلى تحقيق الأرباح، بل تسعى كذلك إلى مواصلة نموها واستمرارها وذلك من أجل البقاء والبروز أكثر على المستوى الدولي فمثلا الشركات الأمريكية كثفت من جهودها خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي من اجل إنشاء فروع لها بأوروبا وكندا عكس بلدان أمريكا اللاتينية ومختلف الدول النامية، رغم أن هذه الشركات تحقق أرباحا كبيرة في تلك الدول النامية، أين يكثر الطلب على السلع الاستهلاكية وتتوفر اليد العاملة الرخيصة عكس أوروبا. ومنه نستنتج أن النمو والاستمرارية هما عنصران مهمان بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات مثل الربح، بحيث أن حظور هذه الشركات في أوروبا وكندا يخضعها إلى منافسة كبيرة مع الشركات الأوروبية والكندية الكبيرة وهذا ما يجبرها على تطوير أساليب إنتاجها وتسييرها قصد الظفر بمكانة في تلك الأسواق وبالتالي التطور والنمو ومنه الاستمرارية في الحياة.³

رابعا: دور الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الخارجية: رأى برتل أولين في نظريته عن التجارة الدولية أن تصدير رأس المال لا بد وأن يؤدي إلى تقليص تصدير السلع، غير أن الواقع لم يؤكد صحة هذه الفرضية، بل على العكس تبين أن هاتين الظاهرتين غير متناقضتين بل تكملان بعضهما البعض، فالفروع الخارجية للشركات العابرة

¹ - ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 54-55.

² - زونية ريال، مرجع سابق، ص 25.

³ - Michel ghertman, les multinationales, édition bouchene, 3eme édition, paris, 1993, p12 .

للقوميات ليست التسويقية فحسب بل والإنتاجية أيضا تحفز التصدير من البلد الذي تنتمي إليه الشركة التي أنشأت فروعها في الخارج، فتصدير رأس المال (الاستثمار في الخارج) يشكل وسيلة فعالة لتحفيز تصدير السلع كما أن التدفقات السلعية إلى هذا البلد أو ذاك يترافق عادة مع تدفق رؤوس الأموال إلى هذا البلد، وقد أولى "مايكل بورتير" هذه لمسألة اهتماما خاصا وأشار أيضا إلى أن فاعلية الاقتصاد الوطني تزداد فعلا، سواء عندما تقوم الشركات الوطنية بواسطة فروعها الخارجية بنقل أنواع النشاط الأقل فاعلية بالنسبة لها في الخارج، أو عندما تعمل هناك على تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية التصديرية، فهي على هذا النحو تحقق زيادة في الصادرات وتحصل على أرباح إضافية تصب في الاقتصاد الوطني وتساهم في زيادة الدخل الوطني.¹

وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا محوريا في التجارة العالمية حيث تسيطر على حوالي ثلثي هذه التجارة، وتواجه الشركات متعددة الجنسيات وفروعها آثار على السياسة التجارية في الدول المضيفة، حيث تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من سياسات الحماية التي تفرضها الدول المضيفة على بعض السلع أو الصناعات من خلال إقامة المصانع أو وحدات التوزيع في الدول المضيفة، كما تلعب التجارة بين الشركة الأم وفروعها دورا أساسيا في التجارة العالمية حيث تصدر الشركة الأم الآلات والمعدات وتستورد السلع المصنعة من فروعها في الدول المضيفة، ولقد زاد هذا النوع من التجارة بزيادة عدد فروع الشركات متعددة الجنسيات وعولمة عملية الإنتاج من الشركات الأم إلى الفروع، حيث تحولت أجزاء من عملية الإنتاج من الشركات الأم إلى فروعها في الدول المضيفة.²

وبسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، فيكون التأثير إيجابيا على المنتجات النهائية فقد لا تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة وفي هذا الإطار تثبت العديد من الدراسات والشواهد التطبيقية نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة، فقد أوضحت دراسة "Thomsen" عام 1999 وبالتطبيق على دول جنوب شرق آسيا زيادة في صادراتها وفي قطاعات معينة بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، والذي أدى إلى زيادة وتضاعف معدلات النمو لاقتصادياتها، وتزايد الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينيات من 30.5% على 39.7% في ثلاث سنوات ووصل معدل النمو في تايلاندا خلال الفترة 1989-1992 إلى 2.6% وذلك بفعل دور الشركات العابرة

¹ - محمد دياب، مرجع سابق، ص 296-297.

² - جميلة الجزوي، أسس الاقتصاد الدولي "النظريات والممارسات"، الطبعة الأولى، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 268-269.

للقارات في زيادة صادراتها المتمثلة أساسا في الأجهزة الإلكترونية، وأصبحت تايلاندا تاسع دولة في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينيات من القرن العشرين.¹

وقد صدر تقرير عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يرصد الاستثمار العالمي لعام 2010، حيث أظهر هبوط الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي لتصل إلى نحو 1.1 تريليون دولار عام 2009 مقارنة بنحو 1.77 تريليون دولار عام 2008 و 2 تريليون دولار عام 2007، و بذلك تكون قد حققت انخفاضا نسبته 38% عام 2009 مقارنة بانخفاض نسبته 12% عام 2008²، و أظهر التقرير أن تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كان متفاوتا بين مختلف المناطق، فالتدفقات إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم انخفضت بنسبة 60% من 325 مليار دولار عام 2008 إلى 130 مليار دولار عام 2009، بينما انخفضت التدفقات إلى كندا بما يزيد عن النصف، كذلك تقلصت التدفقات إلى اليابان بنسبة 51% بينما كان تأثير الأزمة على البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أقل إذ بلغت نسبة الانخفاض 33%.

وفي حين أن الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلدان المتقدمة جاءت من بلدان متقدمة أخرى، فإن الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية أصبحت أيضا مستثمرة نشطة في عام 2009، و قد شهدت عمليات الاندماج والاقتناء والشراء عبر الحدود هو الشكل الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفقة إلى البلدان المتقدمة والخارجة منها، انخفاض حاد في عام 2009، ولكنها أخذت تنتعش في عام 2010 حيث ارتفعت بنسبة 48% في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010 مقارنة بنفس الفترة من عام 2009، وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان المتقدمة انخفاضا بنسبة 48%، حيث أدى التراجع في الأرباح إضافة إلى الضغوط المالية إلى تقلص الإيرادات في الأرباح المعاد استثمارها، وأرباح الأسهم المعاد توجيهها والقروض المسحوبة داخل الشركات.

تجدر الإشارة إلى أن التقديرات الأولية المتاحة من مصادر دولية معتمدة وعلى رأسها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تشير إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الدول العربية بما نسبته 30% لتبلغ 67 مليار دولار عام 2009 مقارنة بـ: 96 مليار دولار في عام 2008، ويعزى ذلك إلى الركود والانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة كأحد المصادر الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة، عدم استقرار الأسواق المالية العربية، استمرار أجواء عدم اليقين التي تحيط بقرارات الاستثمار طويل المدى، تواصل تأجيل عدد من المشاريع الجديدة في المنطقة العربية وتعثر تنفيذ البعض الآخر وفقا لما أشارت إليه العديد من التقارير العالمية من أن عام 2009 شهد أعلى معدلات تعثر للمشاريع خلال السنوات الخمس

¹ - رفیق نزاری، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2007/2008، ص 95-96.

² - اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي الفصلي 2010 "أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي"، نوفمبر 2010، ص ص 27-28.

الأخيرة حول العالم والمنطقة العربية، كما تسببت الأزمة في تراجع الطلب العالمي على النفط وإنخفاض أسعاره الدولية مما أدى إلى تراجع التدفقات الإستثمارية العربية البينية في صورة عمليات إندماج وتملك عبر الحدود.¹

المطلب الرابع: أثر النمو الاقتصادي على حركة الصادرات والواردات

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشهد تقلبات كبيرة جدا في أعقاب الأزمات المالية، والذي بدوره أيضا يؤثر على حركات التصدير والاستيراد العالمية، وهذا لأن هذا المؤشر يرتبط حد بالمتغيرات التي تحدث في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، الذي بدوره يحدث آثار مباشرة على حركة التجارة الخارجية للدول سواء الصادرات أو الواردات من السلع والخدمات.

وتعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية علاقة تبادلية، فقد تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد، وعلى الجانب الآخر تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد، الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذلك لا بد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين المنافع والتكاليف للواردات، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئا على الاقتصاد خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتمتاز بضعف قطاع الإنتاج والذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات، هذا وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الإنتاج للبلد المضيف، حيث تركز فرضية "الواردات تفوق لنمو اقتصادي" على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج، أي تتوقف هذه الفرضية على نمو عوامل الإنتاج الكلية.²

وقد تطرقت النظرية الاقتصادية إلى العلاقة بين التجارة بالنمو الاقتصادي، في حين نجد أن أغلب الدراسات التجريبية تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي حيث نجد أن هناك فرضيتين أساسيتين وهما:³

أولاً: فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات: حسب هذه النظرية هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى الاعتقاد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يمكن أن يشكل أداة مهمة لزيادة الصادرات نذكر منها:

1- إن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى دعم المهارات والتكنولوجيا و يترتب على هذا زيادة في الكفاءة، مما يؤدي إلى خلق ميزة نسبية في سلع معينة وبالتالي زيادة الصادرات من هذه السلع؛

2- إن آليات النمو الاقتصادي التي تنتج بشكل داخلي سوف تشرح أفضل نمو للصادرات؛

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإيمان الصادرات، مرجع سابق، ص9.

² - احمد بن البار، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (1970-2009)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص101.

³ - مختار رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص ص63-64.

3- طبقا لنظريات التجارة الخارجية الجديدة فإن اقتصاديات الحجم تكون متسقة أكثر مع النمو المسبب لزيادة الصادرات.

وتجدر الإشارة أن الأرقام المتوفرة عن نمو الصادرات العالمية تشير أن هذه الأخيرة شهدت تطورا كبيرا، حيث ساهم ارتفاع النمو الاقتصادي إلى تضاعف الصادرات، حيث أن ارتفاع النمو الاقتصادي ساهم في زيادة معدلات نمو الصادرات من 3.4% خلال الفترة ما بين (1870-1913) إلى 6.2% خلال الفترة ما بين (1950-2005).

ثانيا: **فرضية زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي:** تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنقد والتحليل مستخدمين في ذلك توجد هناك عدة أسباب لشرحها منها ما يلي:¹

- 1- إن زيادة الصادرات يترتب عليها زيادة الطلب المحلي داخل الاقتصاد ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج؛
- 2- إن زيادة الصادرات تؤدي إلى تشجيع التخصص في إنتاج سلع الصادرات ، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة إنتاجية قطاع التصدير، وهذا يؤدي إلى تخصيص الموارد من قطاع إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري الدولي الذي يتميز بعدم الكفاءة نسبيا إلى قطاع التصدير الذي يتميز بارتفاع الإنتاجية. فزيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي؛

3- إن الصادرات المعتمدة على الميزة النسبية سوف تسمح باستغلال اقتصاديات الحجم، وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي؛

4- إن زيادة الصادرات يترتب عليها تحقيق زيادة في حصيلة الصرف الأجنبي، الأمر الذي يجعل من السهل استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي.

ثالثا: **فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الواردات:** تؤكد النظرية الاقتصادية حول علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي عن أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية، إلا أن دراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقة لم تحظى باهتمام لدى الباحثين، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ومن أهم الدراسات التي تناولت علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي نذكر دراسة **Esfahni* 1991** التي توصلت على وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي.²

ويمكن تحليل تأثير النمو الاقتصادي على حركة التجارة الخارجية عموما وحركة الواردات من السلع والخدمات خصوصا من خلال الارتباط الوثيق للتجارة الخارجية بالدخل القومي، حيث تبدو هذه الأخيرة وكأنها

¹ - مجدي الشوربجي، **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر 2007، صص 7-8.

*- **هادي صالح إصفهاني "Hadi Salehi Esfahani"**: أستاذ الاقتصاد وإدارة الأعمال حاصل على شهادة دكتوراه في الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا سنة 1984م، له العديد من المؤلفات أهمها: كتاب اقتصاد إيران، كتاب النفط والدولة والتصنيع في إيران، كتاب المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط.

² - مختار رنان، **تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008/2009، صص 113.

جسر تعبر عليه تقلبات الدخل من دولة لأخرى، ويتوقف أثر هذه التقلبات وصددها على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لكل بلد، ويتجلى ارتباط وأثر التجارة الخارجية على الدخل الوطني في كل عملية تصدير واستيراد، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق القومي} + (\text{الصادرات} - \text{الواردات})$$

فبافتراض ثبات كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي يمكن القول ان الدخل القومي سوف يرتفع من فترة إلى أخرى كلما ازدادت الصادرات أو كلما انخفضت الواردات والعكس صحيح عند تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وفي المقابل أي زيادة للدخل القومي يترتب عنها زيادة في حركة الواردات من السلع والخدمات خاصة الطلب على السلع الاستهلاكية.

وتجدر الإشارة إلى أن شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 أسوأ الفترات الاقتصادية منذ الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن الماضي حيث تعاضمت التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على كافة جنوب النظام المالي بما أدى إلى مرور الاقتصاد العالمي بمرحلة الركود والتباطؤ الحاد في النمو فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي لعام 2009 وفق التقديرات الأولية المتوفرة عن مصادر صندوق النقد الدولي في يناير 2010، إنكماشاً حاداً مسجلاً معدل نمو سالب بلغ 0.8% مقارنة بمعدل نمو سالب بلغ 2.99% عام 2008، و يعزى هذا التدهور الحاد إلى إنكماش النمو في مجموعة الدول المتقدمة الذي سجل معدل نمو سالب بلغ 3.2% مقارنة بمعدل نمو موجب بلغ 0.5% عام 2008، بينما نجحت المجموعة التي تضم بقية الاقتصاديات الناهضة والدول النامية في تحقيق معدل نمو موجب على عكس المعدل العالمي رغم تراجعها الحاد والملاحظ من 6.1% عام 2008 إلى نحو 2.1% عام 2009، وكمحصلة لتحقق معدلات نمو سالبة في العديد من دول المجموعة مثل روسيا التي حققت معدل سلبي بلغ 9% من جهة واستمرت تحقق معدلات نمو إيجابية مرتفعة نسبياً في دول مثل الصين 8.7% والهند 5.6%¹.

من جهة أخرى كما كان للأزمة تأثيراً قاسياً على أداء الدول ذات الدخل المنخفض، حيث تراجعت معدلات نموها بدرجة ملحوظة كنتيجة أساسية للتراجع الحاد في أسعار صادراتها من المواد الخام والسلع الأساسية مما قد يؤثر سلباً في قدرتها على تنفيذ برامج مكافحة الفقر وتنمية مواردها البشرية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المعلنة من الأمم المتحدة، وبناءً على تحقيق الاقتصاد العالمي لمعدل نمو حقيقي سالب عام 2009 فإن حجم الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية يقدر أن يتراجع إلى نحو 57.2% تريليون دولار، مقابل 60.9% تريليون دولار عام 2008.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "لحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية"، التقرير السنوي، الكويت، 2009، ص5.

وعليه فإنه يمكن القول عموماً بأن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي شهدتها اقتصاديات الدول على اختلاف مستوياتها من شأنه أن يؤدي إلى تراجع معدلات الدخل القومي فيها، وبالتالي تراجع معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي ومن ثم تراجع حركة الواردات من السلع والخدمات خاصة الطلب على السلع الاستهلاكية.

خلاصة الفصل الثالث:

إن ما يمكن استنتاجه واستخلاصه من هذا الفصل ما يلي:

- تخلف الأزمات المالية على اختلاف أنواعها آثار كبيرة على حركة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات من السلع والخدمات، امتدت إلى العديد من الدول سواء كانت منفردة أو داخل تكتلات اقتصادية إقليمية، هذه الآثار كانت عبر مجموعة من القنوات الداعمة لهذا الانتقال؛

- التقلبات التي تشهدها أسعار الصرف في أسواق الصرف الأجنبي يكون لها تأثير على واضح على مستوى التبادل التجاري الدولي سواء كانت تلك التقلبات في شكل انخفاض أو ارتفاع في قيمة أسعار صرف العملات، وارتفاع معدلات التضخم يؤدي كذلك إلى زيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات من السلع والخدمات؛

- انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي بدوره إلى إحداث تغييرات هامة في مستويات التصدير والاستيراد من السلع والخدمات بالنظر إلى الدور الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي؛

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول من شأنه التأثير على حركة الواردات من السلع والخدمات وبالتالي إحداث آثار انكماشية على مستوى الدول الأخرى المصدرة عبر قناة الصفقات التجارية؛

- ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تحول الإنفاق من السلع المحلية إلى السلع الأجنبية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات على حساب الصادرات من السلع والخدمات؛

- الآثار التي تحدثها الأزمات المالية العالمية على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات تؤدي إلى إحداث خلق أو تحويل في التجارة الخارجية، وبالتالي تؤثر على الدور الذي يؤديه التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية سواء كان إيجابياً أو سلبياً (خلق التجارة، تحويل التجارة)، هذا بالإضافة إلى أن تلك الآثار يمكن أن تمتد إلى حركة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعتبر من بين دعائم الترتيبات الاقتصادية الإقليمية ككل.

الفصل الرابع

دراسة قياسية للتجارة الخارجية
للاتحاد الأوروبي للفترة (2000-2014)

تمهيد:

تعتبر التكتلات الاقتصادية الدولية ظاهرة قديمة جدا في الاقتصاد الدولي، فقد عرف العالم العديد من محاولات التكتل الاقتصادي، بعضها فشل في الانطلاقة بينما عرف البعض الآخر تطورا كبيرا ووصل مع مختلف مراحل الاندماج إلى نموذج يحتذى به فيما يخص التجارب الاندماجية، كما أن ظاهرة التكتلات التي نشأت أساسا من رغبة الدول في الدخول في علاقات ثنائية وجماعية ذات صفة تكاملية عرفت ازدهارا كبيرا وزادت من تقارب الدول خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية التي أحدثت ثورة في المفاهيم التي اعتمدها المجتمع الدولي والتي أصبحت مبنية أساسا على قيم التعاون بدل من الصراع، وتعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي هي الأسبق في البروز بين كل التكتلات الاقتصادية العالمية وهذا نتيجة للفاعلية والنجاح الذين عرفتهما هذه التجربة رغم الأحقاد والحروب التي سادت بين أعضائها.

ويحتل قطاع التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي أهمية بارزة سواء في جانب عمليات التبادل لتجاري البيني للسلع والخدمات من خلال عمليات التصدير والاستيراد على مستوى التبادل التجاري الخارجي مع الدول غير الأعضاء في التكتل، إلا أن هذا القطاع شهد تغيرات عديدة في أعقاب أزمة الرهن العقاري التي كان من أهم تداعياتها الكساد العالمي الذي خيم على حركة الأسواق العالمية في صورة انكماش في حركات التصدير والاستيراد مسّ العديد من التكتلات الاقتصادية بما فيها الاتحاد الأوروبي.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى نشأة التكتل الاقتصادي الأوروبي، مع تسليط الضوء على التجارة الخارجية لهذا التكتل الاقتصادي الإقليمي في صورة قياسية سواء في جانب التصدير أو الاستيراد للسلع والخدمات، وذلك قبل وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة وتطور التكتل الاقتصادي الأوروبي؛

المبحث الثاني: دراسة وصفية للتجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي خلال الفترة (2000-2014)؛

المبحث الثالث: دراسة قياسية للتجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي خلال الفترة (2000-2014).

المبحث الأول: نشأة وتطور التكتل الاقتصادي الأوروبي

تعد التجربة التكاملية الأوروبية تجربة فريدة من نوعها سواء من حيث التنظير أو التنظيم، وهذا على اعتبار أنها أكثر التجارب التكاملية والاندماجية نجاحا في أبعادها التنظيمية والميكلمية، ومتغيرا هاما في النظام والنسق الدولي يسعى إلى أن يكون قطبا دوليا فاعلا سياسيا واقتصاديا، وفيما يلي أهم المحطات التي مرّ بها تشكيل الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: محطات وحدوية مرّ بها الاتحاد الأوروبي قبل معاهدة روما:

مر الاتحاد الأوروبي بمجموعة من المحطات الهامة التي ساهمت بشكل كبير في عملية البناء الأوروبي وفيما يلي هذه المحطات:

أولاً: إتحاد البينيلوكس: عقدت كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ في 29 تشرين 1947 اتفاقا جمركيا كان أول مرحلة من الاتحاد الاقتصادي بينها وأول تجربة تكامل أوروبي ألغيت بموجبها الرسوم الجمركية بين بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا من جهة أخرى، في حين طبقت تعريفه جمركية موحدة على الواردات من الدول الأخرى، وفي 1/7/1950 أزيلت القيود التجارية ووحدت السياسة الجمركية واتبعت الدول الثلاثة سياسة جمركية موحدة نحو العالم الخارجي، وفي جويلية 1954 تحررت حركة انتقال الراساميل، وقد نجحت هذه التجربة التكاملية نجاحا كبيرا ودخلت الدول الثلاث كإتحاد وليس كدول منفصلة.¹

ثانياً: المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي: قامت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي استجابة للشرط الأمريكي والمتضمن ضرورة توافر إطار مؤسسي ملائم لإدارة المعونة الاجتماعية المقدمة لأوروبا في إطار مشروع مارشال، وفي المؤتمر الذي عقد لهذا الغرض وحضرته جميع دول أوروبا الغربية* في ما عدا إسبانيا طرحت رؤى متباينة لشكل التعاون الاقتصادي المطلوب ولهيكل المنظمة المقترح إنشائها تراوحت بين صيغة الهيئة الاقتصادية المستقلة المزودة بسلطات وصلاحيات واسعة، وبين صيغة الإتحاد الجمركي وانتهى الأمر باختيار أبسط الأشكال التنظيمية للتعاون الحكومي، وهو إقامة منظمة حكومية تتخذ فيها القرارات بالإجماع، وقد انتهى هذا المؤتمر بتوقيع 17 دولة أوروبية** في 16 أبريل 1948 على المعاهدة المنشئة للمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي .

وقد تمكنت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بالفعل من تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وهو توزيع المعونة الأمريكية على الدول المعنية، غير أنها لم تكن مؤهلة ولأسباب كثيرة لأن تتحول إلى أداة لتحقيق التكامل

¹ - لينه جديد، "السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة" تشابه المقدمات واختلاف النتائج"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة تشرين، سوريا، 2004، ص 11.

* - دول أوروبا الغربية: فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، النمسا، الدنمارك، البرتغال، اليونان، السويد، إيطاليا، بريطانيا، تركيا، سويسرا.

** - الدول الأوروبية الموقعة على المؤتمر هي: فرنسا، اليونان، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، إيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا، ألمانيا الغربية.

والاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء ولذلك فما إن استنفذت الغرض الأساسي من قيامها حتى فقدت سمتها الأوروبية وتحولت اعتباراً من سنة 1960 إلى منظمة لتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر، تحت اسم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹.

ويمكن تلخيص مهام المنظمة في 3 مهام رئيسية يمكن إجمالها فيما يلي:²

1-المساهمة في تنسيق السياسات الاقتصادية للديمقراطيات الصناعية الكبرى وذلك من خلال عقد اجتماعات وزارية سنوية؛

2-متابعة تطور هذه الاقتصاديات في منشور خاص بالتقارير والدراسات؛

3-تنظيم تبادل الحقائق والأرقام في أمور مساعدات التنمية(لجنة المساعدة الإنمائية CAD).

ثالثاً: المجلس الأوروبي: ظل الإحباط مسيطراً على التيارات والحركات والتنظيمات المطالبة بالوحدة حتى نهاية سنة 1948، على الرغم من قيام المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي من ناحية والتوقيع على معاهدة بروكسل التي كان يفترض لها أن تؤسس لنظام أمن جماعي أوروبي من ناحية أخرى، فقد بات من الواضح أن المنظمة الأولى ليست سوى أداة لإدارة مشروع مارشال للمعونة الأمريكية وليس لتحقيق التكامل الأوروبي الحقيقي في المجال الاقتصادي كما بات من الواضح أيضاً أن معاهدة بروكسل كانت تمهد في الواقع لإنشاء حلف شمال الأطلسي بأكثر مما كانت تمهد لبلورة سياسة أوروبية مشتركة في مجال الدفاع والأمن ولذلك ظلت هذه التيارات تتطلع وتضغط من أجل مبادرة أوروبية بحتة تؤسس لآلية أوروبية قادرة على تحويل حلم الوحدة إلى حقيقة ونقل هذا الحلم إلى عالم الواقع.³

وفي سياق حالة الإحباط هذه ولدت مبادرة فرنسية - بلجيكية استهدفت إنشاء هيئة أو جمعية برلمانية استشارية غير أن خلافات جوهرية حول سلطات وصلاحيات هذه الهيئة وكيفية تعيين أعضائها سرعان ما نشبت بين التيار المطالب بدمج بريطانيا في حركة الوحدة الأوروبية وبين التيار القاري المطالب باستبعادها وانتهى الخلاف بالتوصل إلى حل وسط يقضي بضرورة إنشاء فرعين أحدهما حكومي تعبر عنه لجنة الوزراء والآخر برلماني تمثله الجمعية البرلمانية، واستناداً إلى هذا الحل الوسط تم التوقيع على الاتفاقية المنشئة للمجلس الأوروبي في 5 مايو 1949 من جانب 10 دول أوروبية*، غير أن تجربة إنشاء مجلس أوروبا عجزت عن تشكيل نقطة انطلاق أو عملية تحول كبرى في مسيرة الوحدة الأوروبية وذلك لعدة أسباب بعضها يعود إلى طبيعة هذه المنظمة والأهداف

¹ - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2003، ص ص 124-125.

² -Philippe Moreau Defarge, **Les institutions européennes**, 5^{eme} éditions, Armand Colin, Paris, 2001, pp5-8.

³ - حسن نافعة، المرجع السابق، ص 128.

*-الدول الأوروبية هي: بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، الدنمارك، إيرلندا، إيطاليا، النرويج، لسويد.

الموجودة منها ونطاق عملها واختصاصها وصلاحتها وبعضها الآخر يعود إلى هيكلها التنظيمي وبنيتها المؤسسية وعملية صنع القرار فيها.¹

رابعاً: إتحاد المدفوعات الأوروبي (الوحدة الأوروبية للمدفوعات): أنشئ هذا الإتحاد في جويلية 1950 لتنظيم الشؤون النقدية والمالية وكان الغرض من هذا الإتحاد تسهيل المبادلات بين الدول الأعضاء وذلك بالسماح لكل منها أن تستعمل في حدود معينة الفائض المستحق لها من قبل الدول الأعضاء لتسوية ديونها المترتبة عليها لدولة ثالثة من دول الإتحاد ولكن التقدم في هذا الإتحاد كان يزداد صعوبة كلما ارتفعت مستويات تحرير المبادلات التجارية أو الوصول إلى قطاعات حساسة، وقد تقرر وقف أعمال الإتحاد في 1958 عندما أعلنت معظم الدول الأعضاء فيه قابلية عملاتها للتحويل، فأصبحت عمليات المدفوعات في حدود معينة وأضيق مما كانت عليه في ظل إتحاد المدفوعات الأوروبي.²

خامساً: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب: أنشأت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في 18 أبريل 1951 إثر توقيع اتفاقية باريس بين كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنيوكس وذلك تبعاً لمخطط شومان روبرت وزير الخارجية الفرنسي لتوحيد إنتاج الفحم والفولاذ في فرنسا وألمانيا الاتحادية، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 1953، وكانت السمة الأساسية لهذه الجماعة هي وضع صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سلطة عليا فوق قومية تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية لكل البلدان الأعضاء، وتمويل مشاريع إعادة تدريب العمال الزائدين ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادلة إضافة إلى تكوين الأطر المؤسسية الهامة، ولم يعتبر تكوين الجماعة الأوروبية للحديد والصلب هدفاً في حد ذاته، وإنما خطوة أولى لعملية طويلة في وسعها أن تؤدي إلى مزيد من التكامل الاقتصادي والسياسي، ولهذا الغرض شكل وزراء خارجية بلدان الجماعة لجنة برئاسة بول هنري سباك وزير الخارجية البلجيكية لتبحث مسألة المزيد من التكامل وفي منتصف 1956 أقرت اللجنة ضرورة إنشاء سوق أوروبية مشتركة.³

سادساً: المجموعة الأوروبية للدفاع المشترك: شكل قيام الجماعة الأوروبية للفحم والصلب نقلة نوعية في مسيرة الوحدة الأوروبية، غيرت شكل ومضمون العمل الأوروبي المشترك وضخت بريح جديدة في شراع أنصار الوحدة الأوروبية الذين راحوا يحاولون انتهاز الفرصة لتحقيق فقرة كبرى في مسيرة هذه الوحدة، وذلك بالتعجيل بمد نطاق العمل الأوروبي المشترك من قطاع الفحم والصلب إلى قطاعات أخرى أكثر حساسية وتعقيداً، مثل قطاع الدفاع والأمن وبالتالي إلى قطاع السياسة الخارجية نفسها وجاءت المناسبة مع اندلاع الحرب الكورية في يونيو 1950، فقد أثارت هذه الحرب جدلاً داخل الجمعية الاستشارية لمنظمة مجلس أوروبا حول إنشاء جيش

¹ - حسن نافعة، مرجع سابق، ص 128-129.

² - ليه جديد، مرجع سابق، ص 12.

³ - سهير محمد السيد حسن، محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 270.

أوروبي موحد وتزامن ذلك كله مع تزايد الضغوط الأمريكية على أوروبا لتحمل مسؤوليات دفاعية وأمنية أكبر في إطار الإستراتيجية العامة لحلف شمال الأطلسي والذي كانت معاهدته المنشأة قد دخلت حيز التنفيذ¹.

وعلى الرغم من الجرأة التي اتسم بها مشروع الجيش الأوروبي إلا أن عددا من الدول الأوروبية قبل هذا المشروع كأساس لمفاوضات بدأت بالفعل في باريس في 15 فبراير 1951 بين دول الجماعة الأوروبية الست وحضرها مراقبون من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج والدنمارك وانتهت بالتوقيع في 27 مايو 1952 على اتفاقية تؤسس لقيام الجماعة الأوروبية للدفاع، وقد بدت هذه الاتفاقية أكثر طموحا حتى من الصيغة الأولى لمشروع الجيش الأوروبي إذ نصت على تشكيل 40 فرقة عسكرية أوروبية تخضع لقيادة هيئة أوروبية (مفوضية) على غرار السلطة العليا في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ويشرف على تسليحها جهاز فني وإداري خاص توضع تحت تصرفاته ميزانية مشتركة وتخضع للرقابة السياسية من جانب البرلمان الأوروبي والقانونية من جانب محكمة العدل الأوروبية.²

وتجدر الإشارة إلى أن ستة بلدان أوروبية وقعت بباريس المعاهدة التأسيسية للدفاع المشترك الأوروبي وهي: بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا وهذا في 27 مايو 1952.³

المطلب الثاني: معاهدة روما وميلاد الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

كادت تعقيدات الأمن والسياسة أن توقف مسيرة العملية التكاملية في أوروبا وتصيبها بالشلل الكامل رغم انطلاقتها الواعدة بقيام الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وخشي التيار الوحدوي من أن يؤدي فشل مشروع الجماعة الأوروبية للدفاع إلى إصابة أنصار الوحدة الأوروبية بالإحباط واليأس ولذلك حاول استخلاص الدروس المستفادة من تجارب الفشل والتي لا تقل أهمية عن الدروس المستفادة من تجارب النجاح، وهكذا راحت الجهود الرامية لإعادة إحياء حركة التكامل والاندماج الأوروبي تبحث عن مسالك جديدة تفتق ذهنها في نهاية المطاف إلى العودة إلى الاقتصاد لإصلاح ما أفسدته السياسة وذلك من خلال ميلاد مشروعين جديدين سارا في اتجاهين متوازيين أحدهما يتعلق بالطاقة النووية والآخر بالسوق المشتركة أو الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

وبدأت أولى الخطوات الجادة على هذا الطريق حين وافق مؤتمر وزراء خارجية الدول الست في يونيو 1955 من حيث المبدأ على إعادة تنشيط العملية التكاملية بغية تحقيق 3 أهداف:

¹ - حسن نافعة، مرجع سابق، ص 138.

² - نفس المرجع السابق، ص 139.

³ - الاتحاد الأوروبي بالعربية، تاريخ الاتحاد الأوروبي، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.eu-arabic.org/history.html>، تاريخ الإطلاع: 25-08-

2016، الساعة: 16:25.

أولاً: بناء دعائم التكامل الاقتصادي؛

ثانياً: إقامة سوق مشتركة*؛

ثالثاً: تحقيق التعاون وتنسيق السياسات في المسائل الاجتماعية.

وشكل المؤتمر لجنة برئاسة البلجيكي "هنري سباك" لدراسة سبل تحقيق تلك الأهداف والتغلب على ما يعترضها من عقبات وإعداد مشروعات الاتفاقات اللازمة، وبعد جهود مضيئة وعلى الرغم من الصعوبات والعقبات التي واجهت "لجنة سباك"، توصل المتفاوضون إلى حلول وسط لكافة الأمور الخلافية، فتم الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة بإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء كلية خلال فترة زمنية تتراوح بين 12 و15 سنة تقسم على ثلاث مراحل تنتهي بإقامة سوق مشتركة ثم سوق موحدة، أما بالنسبة إلى عملية الاندماج في النواحي الاقتصادية والاجتماعية الأخرى أو في الطاقة النووية فقد أمكن الوصول إلى صياغات عامة مرضية ومرنة تسمح لأجهزة الجماعة بتحقيق الغايات المرجوة وفقاً للمعدلات التي تتوافق وتطور الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية للجماعة وبذلك أثمرت هذه المفاوضات بالتوقيع في 24 مارس 1957 على اتفاقية روما التي انبثقت عنها جماعتين أوروبيتين جديدتين وهما: الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) والجماعة الأوروبية للطاقة النووية (اليورانيوم)، وقد دخلت اتفاقية روما حيز التنفيذ في 1 يناير 1958 لتبدأ مرحلة جديدة ومهمة في مسيرة حركة التكامل والاندماج الأوروبي.¹

أ- أهداف معاهدة روما: استهدفت معاهدة روما إقامة سوق مشتركة وتحقيق مزيد من التقارب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والقيود الكمية على الصادرات والواردات بينها²؛

- إيجاد تعريف مشترك تجاه الدول غير الأعضاء وإتباع سياسة تجارية مشتركة اتجاهها³؛

*- السوق المشتركة: هي المعاهدة الثانية التي أقرتها معاهدة روما وقد وضعت شروطاً (معايير كوبنهاغن) للانضمام إليها:

- القبول بالتنازل الجزئي عن السيادة الوطنية لفائدة سيادة فوق وطنية أوسع وأشمل؛

- الطرف المرشح للدخول يجب أن يكون ممارساً للديمقراطية التعددية ومحترماً لحقوق الإنسان والحريات العامة والفردية وحرية التعبير.

وقامت السوق الأوروبية المشتركة على مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها في الآتي:

حرية مرور الضائع؛ حرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ إتباع سياسة زراعية مشتركة؛ رسم سياسة مشتركة للنقل؛ إنشاء صندوق أوروبي اجتماعي يهدف إلى تحسين فرص العمل للعمال ورفع مستويات معيشتهم؛ إقامة تعريف جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء؛ تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبياً؛ إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي؛ إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.

¹ - عبدالرحمان روابح، مرجع سابق، ص 33-34.

² - محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسة للاتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998، ص 134.

³ - محمد محمود الإمام، المرجع السابق، ص 134.

-إزالة العقبات التي تعترض انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء¹؛

-إيجاد سياسة زراعية مشتركة؛

-وضع نظام يكفل عدم تعرض المنافسة للتشويه داخل السوق المشتركة؛

-اتخاذ إجراءات تمكن من تنسيق السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛

-إنشاء أجهزة مشتركة تسهل التوسع الاقتصادي للجماعة؛

-توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية للدول الأعضاء².

جدير بالذكر أن معاهدة روما خضعت لمعاهدات معدلة لها، حيث لم تتمكن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية حتى منتصف الثمانينات من تحقيق سوق موحدة بين الدول الموقعة على اتفاقية روما سنة 1957، حيث لم تكتمل الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء ولم يتم تحرير انتقال عنصري العمل ورأس المال بين هذه الدول، الأمر الذي دفع حكومات الدول الأوروبية إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع إنشاء السوق الأوروبية الموحدة لذلك جرى بتاريخ 17 و 28 فيفري 1986 في لوكسمبورغ ولاهاي التوقيع على وثيقة العقد الأوروبي الموحد والتي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من جوان 1987، وأكدت الوثيقة على ضرورة التكامل بين الدول الأعضاء بحيث تكون جميعها سوقا واحدة أطلق عليها السوق الداخلي مع التأكيد على حرية حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال.

المطلب الثالث: تزايد عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتأسيس معاهدة ماستريخت:

نظرا للإنجازات التي حققها الاتحاد الأوروبي على الصعيد الاقتصادي من خلال الوصول إلى السوق المشتركة ثم الموحدة فقد تزايدت عضوية الدول الأوروبية من خلال انتهاج تكامل أفقي لجأت إليه العديد من الدول الأوروبية، وهكذا استمرت عملية البناء الأوروبي إلى أن وصلت إلى معاهدة ماستريخت.

أولا: توسيع عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية: لقد مثلت فكرة التوسيع أحد أهم التحديات التي واجهت ومازالت تواجه الإتحاد الأوروبي في مسيرته الاندماجية الناجحة، وهذا لارتباطها بحملة من المعوقات وأيضا بكم هائل من الأهداف، كما أن الفكرة ذاتها كانت أحد عوامل نجاح التحدي الأوروبي خصوصا وأن ظروفنا وأحداثنا دولية ساعدت على تفعيل فكرة التوسع، ضف إلى ذلك أن الأوروبيين عرفوا هذه الظاهرة على مراحل مختلفة ولم تتم دفعة واحدة وكانت في كل مرة تطرح الفكرة تجد معارضة قوية وفي بعض الأحيان رفضا غير مبررا، ولكنها

¹ - عادل بلجيل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 30.

² - عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 42.

تنتهي دائما إلى تحقيق الإجماع حولها، ولكن تبقى أكبر عملية توسيع هي تلك التي تعلق بانضمام الدول الأوروبية الواقعة في شرق القارة والتي كانت تعادي أوروبا الغربية التي بدأت الحلم الأوروبي ومع ذلك تم الانتقال بشكل حضاري رغم كل الإخفاقات المسجلة¹، وقد مر توسيع عضوية الجماعة الأوروبية بمجموعة من المراحل:

1- المرحلة الأولى: طلبت كل من بريطانيا والدنمارك وإيرلندا سنة 1961 ثم النرويج سنة 1962 الانضمام ولكن طلبهم لم يوافق عليه بعد مفاوضات دامت سنتين، وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام سنة 1967 ولكن رفض للمرة الثانية، واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء نجاح لمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في 22 جانفي 1973، حيث وقعت كل من بريطانيا وإيرلندا والنرويج والدنمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة².

2- المرحلة الثانية: لقد أصبحت اسبانيا و البرتغال عضوين في الأسرة الأوروبية في مطلع سنة 1986، وبذلك بلغ عدد الدول المشتركة في السوق الأوروبية 12 دولة³.

3- المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة انضمت وبالتحديد في عقد السبعينات من القرن الماضي 3 دول وهي السويد والنمسا وفنلندا في أبريل 1995 ليصل عدد الدول الأعضاء إلى 15 دولة.

4- المرحلة الرابعة: في الأول من ماي 2004 انضمت 10 دول جديدة إلى الاتحاد وهي: قبرص، مالطا، الجمر، بولندا، سلوفينيا، لاتفيا، استونيا، ليتوانيا، وجمهورية التشيك في أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنضمة أو من حيث أثر التوسع، حيث توسعت عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين⁴.

5- المرحلة الخامسة: وفي هذه المرحلة نجحت كل من رومانيا وبلغاريا في اقتطاع تأشيرة الانضمام وبالتحديد في سنة 2007 ليصل بذلك عدد الدول للاتحاد الأوروبي 27 دولة⁵، و تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من الدول المرشحة للانضمام وهي كل من تركيا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا، أيسلندا.

ثانيا: معاهدة ماستريخت: في ديسمبر 1991 تم عقد قمة المجموعة الأوروبية في المدينة الهولندية ماستريخت وأسفرت هذه القمة عن اتفاق الرؤساء والحكومات الأوروبية على تكثيف وتثمين عرق التعاون بين الشعوب المعينة، حيث امتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الاقتصادية، والمالية، والأمنية، والدفاعية، السياسة الخارجية، كما وضعت هذه الاتفاقية سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في نوفمبر 1993

¹ - اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص30.

² - عبداله ريميدي، مرجع سابق، ص 44.

³ - عبد الحميد غانم، مسيرة أوروبا نحو الوحدة الشاملة، مجلة معلومات دولية، العدد3، مركز المعلومات القومي، سوريا، 1993، ص7.

⁴ - بوصيب صالح رحيمة، مرجع سابق، ص 36.

⁵ - ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق.

بعد التصديق عليها وإعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية.¹

1- أهداف معاهدة ماستريخت: قامت معاهدة ماستريخت من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها ما يلي:

أ- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء؛

ب- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 1 جانفي 1999،²

ج- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية³؛

د- العمل من أجل إقامة اتحاد فيدرالي يضم حوالي 340 مليون نسمة يمثلون سكان دول المجموعة الأوروبية.

وقد اهتمت معاهدة ماستريخت بسياسات أسواق العمل لأن لها دورا مهما في نجاح الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية وتضمنت بنودا تدعو إلى تطوير أسواق العمل وتحسينها مع التأكد من أن سلوك واتجاهات الأجور سواء الإقليمية أو الوطنية متناغمة مع مستويات الإنتاجية والأخذ بعين الاعتبار أن ذلك لا يؤدي إلى ارتفاع في معدلات البطالة، وقد اعتمدت في معاهدة ماستريخت مجموعة من المعايير التي تهدف إلى تقريب معدلات الأداء الاقتصادي لدول المجموعة الأوروبية والتي تعتبر بمثابة معايير للانضمام إلى منطقة اليورو.

2- معايير للانضمام إلى منطقة اليورو: وفيما يلي هذه المعايير⁴:

- عجز موازني لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الخام؛

- دين عمومي لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الخام؛

- ألا يتجاوز الفرق في معدل التضخم 1.5% المعدل المسجل في الدول الثلاثة الأكثر أداء؛

- ألا يتجاوز سعر الصرف ومعدل الفائدة على المدى الطويل نقطتين بالنسبة للدول الثلاثة الأكثر أداء.

المطلب الرابع: النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية:

نتيجة للفشل الذريع الذي ميز عمل الثعبان النقدي ومن أجل تفادي لجوء الدول إلى تخفيض أسعار صرف عملاتها ظهرت الحاجة الماسة إلى توحيد العملات الأوروبية، ولكن توحيدها يقتضي نظاما نقديا متكاملًا يتطلب توفير إلى جانب العملة مجموعة من القوانين والمؤسسات المسؤولة عن تسيير تلك العملة، فتأسس نظام نقدي جديد عرف بالنظام النقدي الأوروبي حيث اعتمدت وللمرة الأولى عملة أوروبية موحدة سميت بوحدة النقد الأوروبي.

¹ - ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، جامعة غرداية، الجزائر، 2008، ص 8.

² - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد " آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر "، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 123.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكاملات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 78-79.

⁴ - قدي عبد الحميد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص 56.

أولاً: نظام الثعبان الأوروبي: بسبب حدة الأزمة النقدية الدولية التي تجسدت مباشرة بعد إعلان الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" في ديسمبر، 1971 وما تبعه من تخفيض لقيمة الدولار وتوسيع هامش تذبذب أسعار الصرف مقابل هذا الأخير وذلك من 1% إلى 2.25% تم التخلي عن نهائياً عن مشروع فيرنير* بحيث عمدت السلطات الأوروبية للدول الست عقب اتفاق بال (معاهدة السيموثونيان)** بعد التشاور مع الدول الأربعة*** التي ستندمج إلى المجموعة بتاريخ 1 جانفي 1973 بداية من 12 أفريل 1972 إلى إعادة النظر في هوامش التقلبات سواءً فيما بين العملات الأوروبية في حد ذاتها بانتقال حدود التذبذب إلى $\pm 2.25\%$. بمعنى تخفيض المجال إلى النصف مقارنة مع تقلب العملة الأوروبية مقابل الدولار والمقدرة بـ: 4.5% وهو ما يمثل الحدود التي يجب أن تحترم بين أقوى وأضعف عملة أوروبية وبذلك يتحقق ما يسمى بالثعبان الأوروبي داخل النفق، الأمر الذي أتاح للبنوك المركزية صاحبة العملات المتضادة في القيمة، التدخل لتصحيح الوضع بيعا للدولار في حالة انخفاض قيمة العملة الأوروبية وبلوغها مستوى الأرضية أو شراء الدولار في حالة ارتفاع قيمة العملة الأوروبية مقابل الدولار وبلوغها مستوى السقف كما تباع وتشترى العملات الأوروبية مقابل عملتها إذا بلغت هذه الأخيرة بطن الثعبان، في الحالة الأولى (البيع) وفي الحالة الثانية (الشراء) عندما تلمس العملة المعنية ظهر الثعبان، هذه الإجراءات مكنت نوعاً ما من تحرير اقتصاديات البلدان الأوروبية من سلطة الدولار الأمريكي عليها¹، والشكل الموالي يبين كيفية تحرك الثعبان الأوروبي داخل النفق:

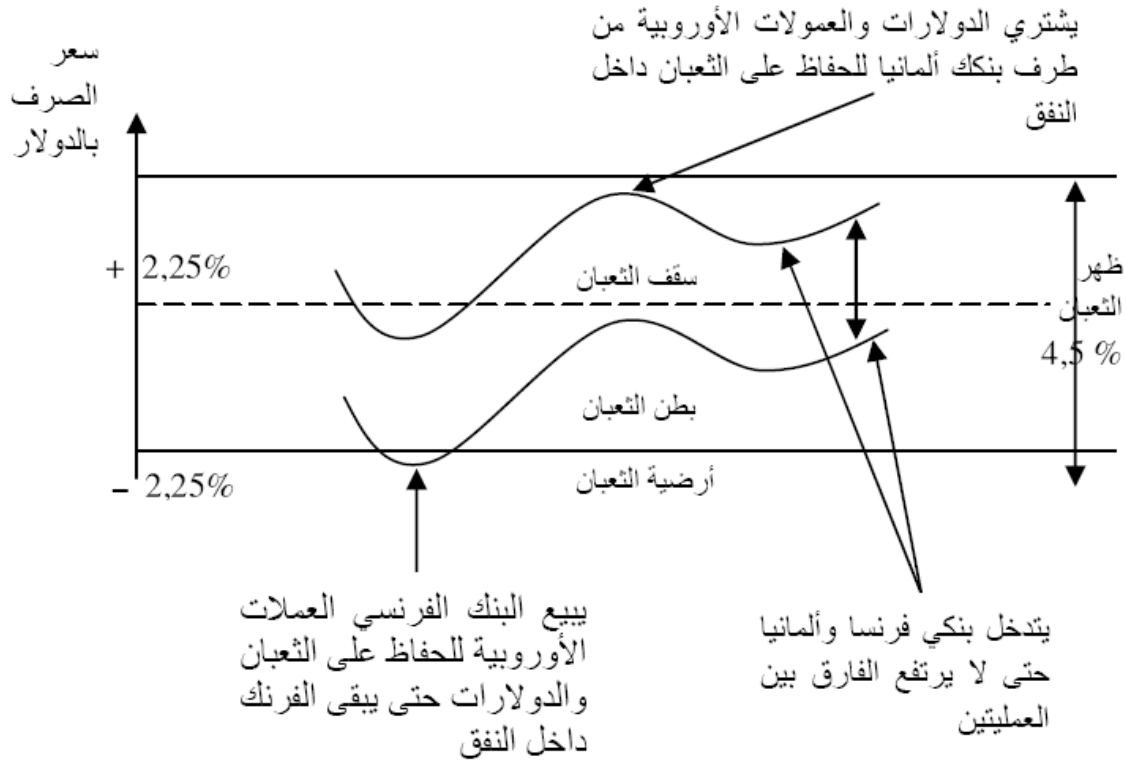
* - مشروع "فيرنير" تضمن برنامجاً لإستكمال التكامل النقدي وإتباع سياسة اثمانية موحدة بين دول المجموعة الأوروبية وتم تبنيه في مارس 1971 وركز على تضيق هامش تذبذب عملات الدول المعنية من خلال التدخل المشترك في أسواق الصرف باستخدام عملاتها .

** - معاهدة السيموثونيان تضمنت السماح لأسعار الصرف بأن تتقلب في حدود 2.25% صعوداً أو هبوطاً بعد أن كانت في حدود 1% حسب اتفاقية بريتون وودز .

*** - الدول الأربعة هي: بريطانيا، إيرلندا، الدنمارك، النرويج.

¹ - نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 90.

الشكل (1-4): الثعبان الأوروبي داخل النفق:



المصدر: نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 91.

يلاحظ من الشكل أن نظام الثعبان الأوروبي داخل النفق يعتمد على التدخل من طرف البنوك المركزية الأوروبية بيعة و شراءا للدولارات و العملات الأوروبية من أجل الحفاظ على هامش التذبذب فيما بين العملات الأوروبية و هو $\pm 2.25\%$ ، و 4.5% كهامش تقلب العملات الأوروبية مقابل الدولار، وبهذه الطريقة تمكن هذا النظام من ضمان استقرار أسعار الصرف في حدود الحيز المقرر (2.25%) وتفادي التذبذب الشديدة من خلال تدخل البنوك المركزية بطريقة توافقية في إطار الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي (FECOM) الذي أسس سنة 1973، إلا أن حياة الثعبان* لم تعمر طويلا باعتبار أن الكثير من العملات انسحبت من هذا النظام عندما لاحظت فيه التقييد، فقد لجأت كل من بريطانيا وإيرلندا والدنمارك إلى تعويم عملاتها ثم تبعتها فيما بعد إيطاليا وفرنسا والنرويج، لكن بمجرد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 26 جانفي 1973 عن عجز في الميزان التجاري الذي قدر بـ: 6.4 مليار دولار مما تسبب في إحداث أزمة مضاربة عنيفة جدا كانت نتيجتها بالإضافة إلى ضغوطات الدول الأوروبية أن خفضت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى من قيمة الدولار بمقدار 10% .

* - "الثعبان" هو: مجال تقلب العملات الأوروبية، فيما بينها والنفق هو هامش تغير هذه الأخيرة مقابل الدولار.

قرر وزراء المالية لتسعة دول أوروبية بتاريخ 11 مارس 1973 خروج الثعبان من النفق وتركه حرا بحيث تتذبذب عملاتها بحرية تجاه الدولار وتعمم تعويما مشتركا في حدود 2.25%، باستثناء الليرة الإيطالية والجنيه الإسترليني اللتين واصلتا التعويم بمفردهما إلى أن يعود إليهما الاستقرار، وهكذا قررت الدول المعنية (فرنسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، الدنمارك، السويد) صاحبة العملات القوية بتاريخ 13 مارس 1973 تحرير بنوكها المركزية من إلزامية دعم الدولار وبذلك أتمار النظام النقدي القائم على أساس مؤتمر بريتون وودز.

ثانيا: النظام النقدي الأوروبي: تعود الإرهاسات المبكرة للنظام النقدي الأوروبي إلى إعلان روما في سنة 1957 التي انبثقت منه السوق الأوروبية المشتركة وبعده بسنة تكون ما يسمى بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد انطوى هذا التجمع الإقليمي الكبير للدول الأوروبية على إيجاد مرتكزات للتعاون المشترك بما يحقق لها إطار سياسيا واقتصاديا يوحدتها تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية المنافسة، ومن الطبيعي أن يستلزم تحقيق ذلك تنفيذ قائمة من المتطلبات الاقتصادية داخل الكتلة الأوروبية تأتي في مقدمتها خلق نظام نقدي أوروبي قادر على الإيفاء باحتياجاتها من السيولة، وإدارة وتسوية المعاملات الدولية لأعضائه.¹

ورغم محاولاتها العديدة، فإن دول الاتحاد الأوروبي وقفت عاجزة عن تصحيح نظامها النقدي خلال 1973-1976، وفي سنة 1978 وأمام المضاربات الجديدة التي عرفها الدولار والتذبذب المزمع في أسعار الصرف أخذت الدول تفكر في كيفية بناء نظام نقدي أوروبي من خلال عقد ثلاث مجالس أوروبية بداية من كوبنهاغن (أفريل 1978) أين طرحت فكرة إنشاء منطقة نقدية مستقلة عن المحيط الخارجي، ثم برام (Brème) جويلية 1978 الذي تبني مشروع النظام النقدي الأوروبي بهدف تجسيد تعاون نقدي قوي يمكن من بعث منطقة مستقرة في أوروبا يجسدها استقرار نقدي يستطيع مواجهة الظروف الخارجية الصعبة وأخيرا بروكسل (ديسمبر 1978)، و قد بدأ العمل الفعلي بهذا النظام في 13 مارس 1979 واختارت 8 دول الانضمام إليه باستثناء بريطانيا التي اختارت البقاء خارج النظام لفترة غير محددة.

1- أهداف النظام النقدي الأوروبي: على العموم يهدف النظام النقدي الأوروبي إلى ما يلي:²

- أ- التحكم في استقرار أسعار الصرف؛
- ب- التحكم في الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار؛
- ج- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية؛
- د- الإنشاء التدريجي لعملة أوروبية تقف في وجه الدولار والين.

¹ - معزز لقمان، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، العدد9، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص77.

² - نعمان سعدي، مرجع سابق، ص94.

2- تقييم النظام النقدي الأوروبي: لقد طبعت صيرورة النظام النقدي الأوروبي جملة من النجاحات وأيضاً بعض الإخفاقات يمكن إيجازها فيما يلي:¹

أ- **النجاحات:** من أهم النجاحات التي حققها نظام النقد الأوروبي نذكر:

- الصمود في وجه الاضطرابات النقدية الدولية خاصة تلك التي شهدتها الدولار الأمريكي؛
- التحكم أكثر من ذي قبل في حدة تذبذب أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض؛
- تحقيق نوع من الاستقرار النقدي بتصديه للموجة التضخمية التي اجتاحت دول الاتحاد الأوروبي من خلال تنسيق دول المجموعة في مجال المعروض النقدي؛
- السماح بتقريب أسعار الفائدة وذلك من خلال التعديلات الاثني عشر التي مست عملات هذه الأخيرة خاصة في الفترة الممتدة بين 1979-1992.

ب- **الإخفاقات:** رغم الملاحظات الإيجابية المذكورة سابقاً، فإن هذا النظام عرف بعض النقائص كالتخفيض التنافسية اقتصاديات بعض البلدان خلال (1979-1986) نتيجة التباين الهام في معدلات التضخم رغم المحاولات العديدة لتقريب هذه المعدلات خلال الفترة المذكورة، كما أدى تطبيق السياسات الهادفة إلى موجات التضخم إلى التأثير السلبي على نسب البطالة على مستوى الدول التي تنتهج النظام النقدي الأوروبي، كما أن موقع المارك الألماني بصفته القاطرة التي يعتمد عليها النظام ككل أحدث شرخاً كبيراً بمجرد توحيد الألمانييتين سنة 1990 التي كان لها الأثر البالغ في زعزعة استقرار آلية الصرف.

كما كان لتحرير رؤوس الأموال الدولية وكذا الأسواق المالية الموحدة تأثيراً أدى إلى الاقتراض بالعملات ذات أسعار فائدة منخفضة واستثمارها في الدول ذات عوائد مرتفعة والسبب يعود إلى تدهور أسعار صرف بعض العملات وارتفاع مفرط في قيم عملات أخرى.

في ظل هذا التناقض الذي ميز النظام النقدي الأوروبي في ظل عملة الايكو* أي بين قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي و تسجيله لمستويات نمو منخفضة كان لزاماً على الدول المعنية بالنظام التفكير في حل وحيد لا بديل له وهو العملة الموحدة.

ثالثاً: الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو): في إطار السوق الأوروبية الموحدة التي أنشأت سنة 1986 أصبح التكامل النقدي ضرورة ملحة باعتبار أن اختلاف العملات يشكل عائقاً يحول دون استكمال الوحدة الاقتصادية، لذا ارتأت الدول الأوروبية اعتماد سياسة الوحدة النقدية لأن ذلك يمكنها من إزالة تكاليف المعاملات والصرف

¹ - نعمان سعدي ، مرجع سابق، ص 99.

* - "الإيكو": سلسلة من الأوزان النسبية لمعاملات الدول الأعضاء في الجماعة ، هذا الوزن يتحدد بمدى مساهمة عملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة تغيير الأوزان النسبية بالنسبة للعملة دورياً كل 5 سنوات ، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 25% .

بين الدول الأعضاء واستقرار الأسعار إضافة إلى زيادة فعالية طرق التسديد، ومن ثم الرفع من وتيرة المبادلات البنينية، وعلى هذا الأساس اجتمع في جوان 1988 بمانوفر رؤساء المجموعة الأوروبية للنظر في إمكانية تحقيق الوحدة النقدية المنشودة أوكلت مهمة إعداد التقرير في هذا الشأن إلى **جاك ديلور** الذي أعد خطة تضمنت مجموعة من الاقتراحات المبنية على مجموعة من الخطوات التي تتم في مراحل تمكن من الوصول إلى الوحدة النقدية، وقد حظي التقرير بالموافقة في مؤتمر مدريد المنعقد في 27 جوان 1989¹، وقد مرت الوحدة النقدية الأوروبية بمجموعة من المراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى: وبدأت هذه المرحلة في 1 جويلية 1990 مع التحرير التام لانتقال رؤوس الأموال وتميزت بتنسيق السياسات وإدخال بلدان المجموعة الأوروبية في آلية الصرف²؛

2- المرحلة الثانية: وبدأت في سنة 1994 بإنشاء أو تكوين نظام للبنوك المركزية (ESCB)* وتم فيها التحول من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة من دول المجموعة إلى تطبيق سياسة نقدية موحدة، وكذلك الاستمرار في العمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة مع إتباع دول المجموعة لسياسات اقتصادية هدفها تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي خصوصاً ما تعلق بالمؤشرات الأربعة الممثلة أساساً في معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة طويلة الأجل³؛

3- المرحلة الثالثة:وقد بدأت هذه المرحلة في جويلية 1997 وتميزت بإنشاء البنك المركزي الأوروبي الذي أوكلت له صلاحيات تطبيق سياسة نقدية مشتركة للدول الأعضاء المشاركة في الوحدة النقدية، إضافة إلى إصدار العملة الموحدة التي ستحل محل العملات الوطنية للدول الأعضاء، وقد دخل اليورو حيز التنفيذ بداية من 01 جانفي 1999، جدير بالذكر أن الدول الأوروبية التي انضمت إلى منطقة اليورو عددها 11 دولة وهي النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، لوكسمبورغ، إسبانيا، البرتغال، في حين فضلت كل من بريطانيا والدنمارك والسويد البقاء خارج منطقة اليورو رغم تحقيقها لشروط الانضمام⁴، أما اليونان فإنها لم تستطع في البداية استيفاء شروط الانضمام لأوضاعها الاقتصادية الصعبة إلا أنها نجحت في الانضمام في سنة 2001.

تجدر الإشارة إلى أنه بداية من 1 جانفي 2002 استبدلت شيئاً فشيئاً العملات الوطنية للدول الأعضاء في منطقة اليورو بالعملة الموحدة وتداولت جنباً إلى جنب إلى أن سقطت الصفة القانونية عنها في 30 جوان 2002

¹ - نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 105.

² - وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي "قضايا نقدية ومالية"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001، ص 509.

* - نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB) : هو نظام يعمل على تضيق هوامش تقلبات أسعار الصرف في إطار نظام آلية الصرف في النظام النقدي الأوروبي.

³ - بوسبيغ صالح رحيمة، مرجع سابق، ص ص 43-44.

⁴ - محسن أحمد الحضيري، اليورو والإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 78.

ليصبح بذلك اليورو العملة القانونية الوحيدة السائدة في جميع الدول الأعضاء.

المطلب الخامس: الهيكل التنظيمي والبنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي:

تتسم البنية التنظيمية والمؤسسية للاتحاد الأوروبي وكذا آليات وعمليات صنع القرار فيه في صورتها الحالية بقدر هائل من التعقيد يجعل من المتعذر حتى بالنسبة إلى الخبراء والمتخصصين الإحاطة بكل تفاصيلها، ويعود السبب في هذا التعقيد جزئياً على الأقل إلى الطريقة التي نشأت وتطورت من خلالها تلك المؤسسات والآليات وفيما يلي هذه المؤسسات:

أولاً: مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي:

- 1- المجلس الأوروبي: وأصبح هذا المجلس مؤسسة قائمة بذاتها منذ 1987، وذلك بموجب القانون الموحد (المادة 4 المعدلة) ثم في معاهدة أمستردام¹، أما بالنسبة لنشاط المجلس الأوروبي فيتمثل في القيام بالمهام التالية:²
 - أ- يمد المجلس الأوروبي الاتحاد بالقوة الدافعة الضرورية لتطوره، ويضع خطوط السياسة العامة لهذا الغرض؛
 - ب- مناقشة الوضع الاقتصادي الأوروبي؛
 - ج- وضع السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين دوله في المجالات المختلفة،³
 - د- إقرار الخطوط العريضة الأساسية للاتحاد ومناقشة العلاقات الخارجية مع وضع المبادئ العامة للسياسة المشتركة للخارجية والأمن والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية؛
 - هـ- مناقشة عملية تطور الاتحاد.

- 2- المجلس الوزاري: وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي منذ البداية أي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ولكن هناك تعديلات كثيرة طرأت على تشكيل هذا المجلس وطريقة صنع القرار فيه، تضمنتها المعاهدات المختلفة التي وردت بها نصوص تناول تشكيل مجلس الوزراء طبقاً للمادة 203 من معاهدة ماستريخت من ممثل واحد عن كل دولة يتعين أن يكون على مستوى وزاري ومفوضاً يملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها، معنى ذلك أنه لا يجوز أن توفد الدول الأعضاء موظفين حكوميين مهما علت مراتبهم الوظيفية لتمثيلها في اجتماعات هذا المجلس وإنما يتعين عليها إيفاد ممثلين سياسيين من مرتبة الوزراء.⁴

¹ - محمد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص 135-136.

² - محمد عبيد المبيضين، ص 136.

³ - محمد مصطفى كمال، فواد نغرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 42.

⁴ - حسن نافعة، مرجع سابق، ص 194-195.

ويتكون المجلس الوزاري من مندوبين عن حكومات الدول الأعضاء، ويحدد الوزراء المعنيون لحضور اجتماعاته بناء على طبيعة الموضوعات التي ستطرح للمناقشة، ويعقد هذا المجلس دورات اجتماعه العادية في بروكسل، ويقوم باتخاذ القرارات الرئيسية في مختلف الأمور التي تهم مصالح الجماعة الأوروبية، إلى جانب ذلك فإنه يقوم بإدخال أي تعديلات ضرورية على مشاريع القرارات التي تحيلها إليه المفوضية.¹

3- المفوضية الأوروبية: وهي عبارة عن هيئة تنفيذية للاتحاد الأوروبي تتألف من 20 مفوضاً، تقوم بإعداد التقارير وتقديمها إلى مجلس الوزراء لإظهار مدى التقدم الذي تم تحقيقه من قبل الدول الأعضاء في تنفيذ الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتمارس المفوضية السلطات الممنوحة بناء على تفويض من مجلس الوزراء، كما أنه يجوز للمفوضية أن تقوم بتقديم بعض التوصيات والآراء لمجلس الوزراء؛²

4- البرلمان الأوروبي: حرصت حركة الوحدة الأوروبية منذ بداية انطلاقها على أن تتضمن مؤسسات التكامل الأوروبي هيئة تمثيلية تعبر عن إرادة الشعوب لفكرة الوحدة وتضمن مشاركتها في عملية صنع القرار ونظراً لأن الدول الأوروبية لم تتمكن من الاتفاق على نظام انتخابي موحد بالنسبة لانتخابات البرلمان الأوروبي، فما تزال عملية شغل مقاعده تجري كل 5 سنوات وفقاً للنظام الانتخابي المتبع في كل دولة، ويختلف عدد المقاعد في البرلمان الأوروبي من دولة لأخرى ففي لوكسمبورغ وهي أصغر دول الاتحاد ممثل في البرلمان عن كل 60000 مواطن، وأما في ألمانيا أكبر دول الاتحاد تعداداً للسكان فيصل العدد إلى ممثل لكل 800000 مواطن.³

ويعتبر البرلمان الأوروبي الهيئة التشريعية الوحيدة المتعددة القوميات في العالم، ويمثل جميع مواطني الاتحاد البالغ عددهم 507 مليون نسمة حسب المادة 14 من معاهدة الاتحاد الأوروبي ينتخب أعضاء البرلمان من مواطني الدول الأعضاء، والمقيمين فيها، من غير الأوروبيين، الذين تتوافر فيهم شروط الانتخاب، هذا يعني أن التصويت يشمل المواطنين غير التابعين لقوميات الدول الأعضاء.⁴

ويعقد البرلمان اجتماعاته العادية في مدينة "ستراسبورغ" والتي تعتبر المقر الرئيسي والنهائي للبرلمان الأوروبي ويحدد البرلمان الأوروبي نظامه الداخلي بنفسه وبحرية تامة ووظائف البرلمان الأوروبي في بداية نشأته استشارية في معظمها ثم زادت هذه الصلاحيات تدريجياً، و منذ صدور القانون الموحد* تمتع البرلمان الأوروبي بثلاث صلاحيات رئيسية هي:

¹ - خليل حسين، النظام العالمي الجديد والتغيرات الدولية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 161.

² - مريم طيب، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية (2002-2012)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 64.

³ - بوسبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص 38-39.

⁴ - حسين طلال مقلد، دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي "البرلمان الأوروبي نموذجاً"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 433، 2015، ص 64.

*- "القانون الموحد" هو القانون الذي عدل معاهدة روما ووقع من طرف جميع الدول الأعضاء في فيفيري 1986.

أ- إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة؛

ب- حق الاعتراض أي وقف وتعطيل بعض التشريعات؛

ج- سلطة إصدار آراء مطابقة تتعلق بالمصادقة على معاهدات الانضمام أو المشاركة.

ثانيا: المؤسسات والهيئات الرقابية: ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- محكمة العدل الأوروبية: وهي الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي ، تتكون المحكمة من قاضي من كل دولة ويشهد له بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية ، ويقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول، ويختار قاضي واحد منهم ليكون رئيسا للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وقد يتغير عدد أعضاء المحكمة بتغير عدد أعضاء الجماعة الأوروبية، ويعتبرون مستقلين، ويضع الإتحاد الأوروبي للقضاة كل الوسائل اللازمة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه وحماية استقلاليتهم، وتختص محكمة العدل الأوروبية أيضا بتسوية المنازعات بين مختلف مؤسسات الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، كما يجوز لأي مواطن أوروبي إقامة دعوى أمام محكمة العدل الأوروبية مادام الأمر يتعلق بتصرف يؤثر بشكل مباشر.¹

2- محكمة المراجعين (الجهاز الأوروبي للمحاسبات): يوجد مقرها في لوكسمبورغ ، تقوم بتدقيق حسابات مؤسسات الإتحاد للتأكد من أن المعاملات المالية سليمة و منضبطة، و لها سلطة التحقيق في أي قرار تتخذه دولة عضو نيابة عن الإتحاد، وعدد أعضاء المحكمة 12 عضو يعينون من قبل مجلس وزراء الإتحاد بعد التشاور مع البرلمان الأوروبي وقد تأسست المحكمة وفقا لمعاهدة 22 جويلية 1975 والتي دخلت حيز التنفيذ في جويلية 1977.²

ثالثا: الهيئات والمؤسسات الأخرى: ومن أهمها نذكر:

1- الهيئات والمؤسسات المعاونة: حرص المؤسسون عند تصميمهم للبنية التنظيمية للمؤسسات التكاملية على وجود قنوات تربط بين المراكز الرئيسية لصنع القرار من ناحية، وبين جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني والخبرات الفنية المختلفة من ناحية أخرى، وبهدف إشراك الجماعات التي ترتبط أو تتأثر بمصالحها بما يدور داخل الجماعة الأوروبية والتشاور معها حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولهذا الغرض تم إنشاء العديد من اللجان ذات الطابع الاستشاري ومنها ما يلي:

أ- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:** تضم ممثلين عن تجمعات رجال الأعمال والعمال ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى وخاصة تلك الممثلة لجماعات المصالح المعنية بالقرارات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية التي

¹ - عبدالعزيز صدوق، سيدي علي باكتنا، بناء الإتحاد الأوروبي..النشأة..التاريخ..المؤسسات، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، 13-03-2014، متاح على الموقع: <http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=13154> ، تاريخ الإطلاع: 25-08-2016.

² - عباس عقيلة، الإتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع والآفاق (1950-2007)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص39.

تتخذها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهذا التمثيل يساعد على تحقيق هدفين مرتبطين ومتكاملين في الوقت نفسه:¹

- ضمان أن تأتي القرارات الأوروبية معبرة عن الحد الأدنى لتوافق الجماعات المعنية المختلفة وهي مصالح كثيرا ما تكون متعارضة؛

- الحصول على تأييد ودعم هذه الجماعات لحركة التكامل والاندماج الأوروبيين.

ب- لجنة الأقاليم: وهي مؤسسة تشبه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من حيث صلاحياتها القانونية والدستورية، استحدثتها اتفاقية ماستريخت المنشئة للاتحاد الأوروبي وهي لجنة استشارية استهدفت التشاور مع أجهزة وسلطات الحكم المحلي التي تؤدي في كثير من الأحيان وخاصة في الدول الفيدرالية مثل ألمانيا دورا مهما جدا في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية العامة في الدول الأوروبية وفي كافة المجالات المتصلة بالأمن والسياسة الخارجية.

رابعا: الهيئات والمؤسسات المستقلة ذات الطابع التقني: وتتمثل في:

1- البنك الأوروبي للاستثمار: تأسس البنك الأوروبي للاستثمار سنة 1958، ومن أهم مهامه نذكر:

أ- الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدما في أوروبا وتمويل مشروعات الاستثمار فيها بهدف تضيق الفجوة بين مستوى معدلات النمو داخل وبين الدول الأوروبية.

ب- تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة بهدف تسهيل ودعم أهداف الجماعة ككل والتغلب على مشكلات التكامل والاندماج ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة كالبطالة مثلا.

ج- تمويل مشروعات أوروبية مشتركة خارج دول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة أو دعم علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم الخارجي.

ويشمل البنك الأوروبي للاستثمار (3) أجهزة رئيسية وهي:²

- **مجلس المحافظين:** يتشكل هذا المجلس من وزراء تعينهم الدول الأعضاء، ويضع المجلس توجيهاته العامة بشأن السياسة الائتمانية، كما يقرر هذا المجلس ما إذا كان الأمر يستدعي زيادة رأس مال الاكتتاب، فضلا عن ذلك فإن مجلس المحافظين يرخص بمنح القروض الخاصة، الموافقة على التقرير السنوي والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر؛

- **مجلس المديرين:** ويتكون من 12 مديرا مناوبا يعينهم جميعا مجلس المحافظين لفترة 5 سنوات، ويصدر المجلس

¹ - حسن نافعة، مرجع سابق، ص 223.

² - حسين عمر، الحيات والخصوصية: الكيانات الاقتصادية الكبرى- التكاثر البشري والرفاهية- مشكلات اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص 41-42.

قراراته حول منح الائتمانات والضمانات ودفع قيمة القروض، إضافة إلى تحديد أسعار الفائدة والعمولة، كما يشرف على إدارة البنك؛

– **لجنة الإدارة:** وتتكون من رئيس ونائبين له يعينهم مجلس المحافظين لفترة 06 سنوات بناء على اقتراح من مجلس المديرين، ولجنة الإدارة هي المسؤولة عن أعمال الإدارة اليومية للبنك وعن إعداد القرارات المعدة للعرض على مجلس المديرين وعن تنفيذ هذه القرارات.

2- البنك المركزي الأوروبي: وتحتضنه مدينة فرانكفورت الألمانية، أنشئ بتاريخ 1 جويلية 1998 وبأمر مهامه مع ميلاد اليورو في 1 جانفي 1999، أما صلاحياته فهي محددة في معاهدة ماستريخت والمثلة أساسا في ضبط معدلات التضخم وحماية اليورو خاصة في أسواق الصرف، إلا أنه منع من تقديم القروض لتمويل العجز الحاصل في موازنات الدول الأعضاء، ويتكون البنك المركزي الأوروبي وفق هيكله التنظيمي من:¹

أ- **مجلس المحافظين:** والذي بدوره يوجه ويتخذ القرارات اللازمة لإتمام مهام البنك المركزي الأوروبي، إضافة إلى ذلك يضع السياسة النقدية ويسير عمليات واحتياطي الصرف ويضمن احترام توجيهات البنك المركزي الأوروبي من طرف الدول الأعضاء.

ب- **مجلس الإدارة:** ويتكون من اللجنة التنفيذية للبنك ومحافظي البنوك المركزية لدول منطقة الأورو فقط ويسطر السياسة النقدية وفق توجيهات مجلس المحافظين ويوجه بعض الأوامر اللازمة للبنوك المركزية؛

ج- **المجلس العام:** يعمل على إشراك الدول التي لم تشارك بعد في الوحدة النقدية في القرارات المتخذة في إطار هذه الوحدة.

وتتمثل مهام البنك المركزي الأوروبي فيما يلي:²

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية لدول الاتحاد الأوروبي؛
- الاحتفاظ بالاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي للدول الأعضاء مع تحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات وتوظيفها؛
- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي داخل دول المجموعة؛
- العمل على تدعيم السياسات الاقتصادية العامة في دول الجماعة الأوروبية؛
- المحافظة على استقرار الأسعار بين دول الاتحاد الأوروبي؛
- التأكد من أن أنظمة المعلومات تتم بسلامة ضمن دول المجموعة.

¹ - نعمان سعدي ، مرجع سابق، ص 113.

² - محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009، ص 130.

المبحث الثاني: دراسة وصفية للتجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي للفترة (2000-2014)

شهدت حركة التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي عدة تغيرات خلال الفترة (2000-2014)، وهذا نتيجة للتحويلات الجذرية التي شهدتها المحيط الاقتصادي العالمي والتي أثرت على كافة اقتصاديات الدول على اختلاف مستوياتها، وانعكست على أدائها بشكل كبير، تحولات أفرزتها أزمة مالية عالمية عصفت بأعرق وأكبر التكتلات الاقتصادية العالمية، وأفرزت تحديات خطيرة جدا على مستقبلها في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

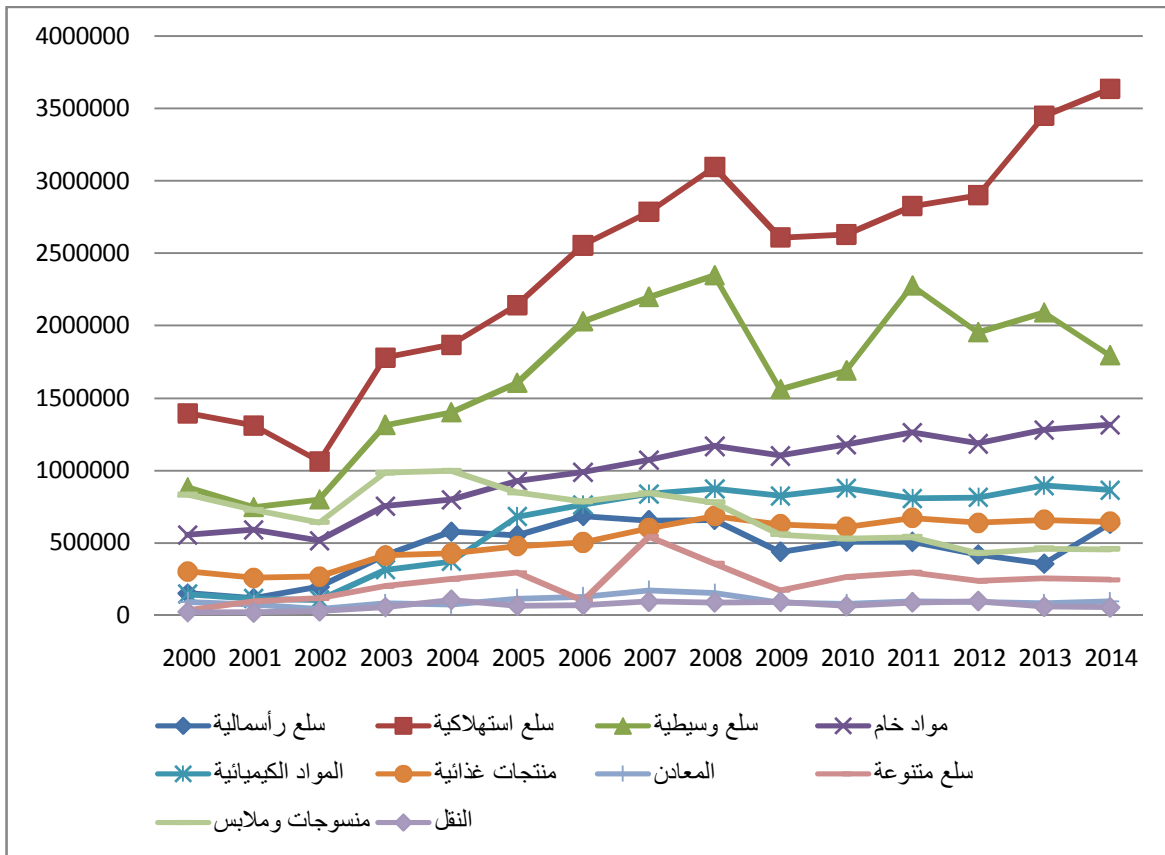
المطلب الأول: دراسة وصفية لحركة الصادرات البينية للتكتل الاقتصادي الأوروبي للفترة (2000-2014):

شهدت الصادرات البينية للتكتل الاقتصادي الأوروبي خلال الفترة (2000-2014) عدة تغيرات، وفيما يلي هذه التغيرات:

أولا: صادرات اليونان

الشكل (2-4): صادرات اليونان البينية للفترة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (1-4).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1-السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 117008 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 684397 ألف دولار محققة سنة 2006 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 457521 وانحراف معياري بلغ 185349، كما سجلت قيمة صادرات اليونان في جانب السلع الرأسمالية 657728 ألف دولار سنة 2008 وهي قيمة معتبرة مقارنة مع السنوات السابقة وهذا راجع إلى زيادة الأنشطة الاستثمارية في الدول الأوروبية الأخرى نتيجة السياسات المالية والنقدية التوسعية التي قامت بها الدول الأخرى لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، رغم معدلات التضخم المرتفعة في اليونان، حيث سجلت على التوالي 3.42% و 4.34% في سنتي 2007 و 2008، كما يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي أقل من قيمة الانحراف المعياري وهو ما يدل على تباين كبير في صادرات اليونان تجاه الدول الأوروبية حيث عرفت سنوات 2006، 2007، 2008 تطورا كبيرا في التبادل التجاري البيئي.

2-السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 1062669 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 3633228 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 2401989 وانحراف معياري بلغ 780230، كما بلغت قيمة صادرات اليونان في جانب السلع الاستهلاكية 3092981 ألف دولار سنة 2008، وهي قيمة معتبرة أيضا مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا راجع إلى زيادة الطلب على هذا النوع من السلع من قبل الدول الأوروبية الأخرى التي شهدت زيادات متتالية في نصيب الفرد من الدخل القومي بفعل السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية رغم معدلات التضخم العالية في اليونان، كما يلاحظ أيضا أن قيمة المتوسط أكبر من قيمة الانحراف المعياري وهو ما يعني عدم وجود تباين كبير في صادرات اليونان البيئية من السلع الاستهلاكية ؛

3-السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 747110 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 2345822 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 1645614 وانحراف معياري بلغ 530399، وهذا يعني أن الصادرات اليونانية في مجال السلع الوسيطة عرفت تطورا كبيرا مع الدول الأوروبية الأخرى خاصة في سنة 2008، وهذا بسبب زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي في هذه الأخيرة، ناهيك عن تداعيات الأزمة المالية العالمية رغم معدلات التضخم العالية في اليونان التي بلغت 4.34% سنة 2008، كما يلاحظ أيضا أن قيمة المتوسط أكبر من قيمة الانحراف المعياري وهو ما يعني عدم وجود تباين كبير في صادرات اليونان البيئية من السلع الوسيطة ؛

4-المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 514895 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 1313690 ألف دولار أمريكي محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ

¹ - أنظر إلى الملحق (1-4) ص370.

978361 وانحراف معياري بلغ 274808، كما بلغت قيمة الصادرات اليونانية في جانب المواد الخام 1166396 ألف دولار أمريكي سنة 2008 وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة وهو ما يدل على وجود إقبال كبير على هذه المواد في ظل الأزمة المالية العالمية، وهذا راجع إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول الأوروبية بفعل السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة الأزمة خاصة ضخ السيولة في أسواقها النقدية والمالية، كما يلاحظ أيضا أن قيمة المتوسط أكبر من قيمة الانحراف المعياري وهو ما يعني عدم وجود تباين كبير في صادرات اليونان البنينة من المواد الخام؛

5-المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيماوية تتراوح ما بين أقل قيمة 105413 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 894729 ألف دولار محققة سنة 2013 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 618677 وانحراف معياري بلغ 310927، كما بلغت قيمة الصادرات اليونانية في جانب المواد الكيميائية في سنة 2008 قيمة 873658 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على هذه المواد من قبل الدول الأوروبية الأخرى نتيجة زيادة الدخل القومي بفعل السياسات المالية والنقدية المنتهجة لاحتواء الأزمة المالية العالمية رغم معدلات التضخم العالية في اليونان خاصة سنة 2008، كما يلاحظ أيضا أن قيمة المتوسط أكبر من قيمة الانحراف المعياري وهو ما يعني عدم وجود تباين كبير في صادرات اليونان البنينة من المواد الكيميائية.

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 259068 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 685003 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 519603 وانحراف معياري بلغ 152847، كما بلغت قيمة الصادرات اليونانية في جانب المنتجات الغذائية في سنة 2008 قيمة 685003 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود هذا إلى زيادة الطلب على هذه المواد من قبل الدول الأوروبية الأخرى بفعل زيادة معدلات الدخل القومي فيها، كما يلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري أكبر من قيمة المتوسط الحسابي وهذا يعود إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل واضح على التبادل التجاري البيني للدول الأوروبية؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 40689 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 172736 ألف دولار محققة سنة 2007 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 96606 وانحراف معياري بلغ 33419، كما بلغت قيمة الصادرات اليونانية في جانب المعادن 172736 و 152664 ألف دولار أمريكي في سنتي 2007 و 2008 على التوالي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا بسبب تزايد الطلب على هذه المواد من قبل الدول الأوروبية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ أيضا أن قيمة المتوسط أكبر من قيمة الانحراف المعياري وهو ما يعني عدم وجود تباين كبير في صادرات اليونان البنينة من المعادن.

8- السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 33595 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 542274 ألف دولار محققة سنة 2007 و هذا بمتوسط حسابي بلغ 230384 وانحراف معياري بلغ 124038، كما بلغت قيمة الصادرات اليونانية في جانب السلع المتنوعة في سنة 2008 قيمة 358238 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة (2000-2006)، كما بلغت قيمة 542274 ألف دولار سنة 2007 وهي السنة التي بدأت فيها ملامح الأزمة المالية العالمية، وهذا التطور راجع إلى زيادة الطلب على هذا النوع من السلع من قبل الدول الأوروبية الأخرى، بفعل الزيادة المسجلة في الدخل القومي، كما يلاحظ وجود تجانس كبير في قيمة الصادرات اليونانية تجاه الدول الأوروبية وهذا ما تؤكد زيادة قيمة المتوسط الحسابي عن الانحراف المعياري؛

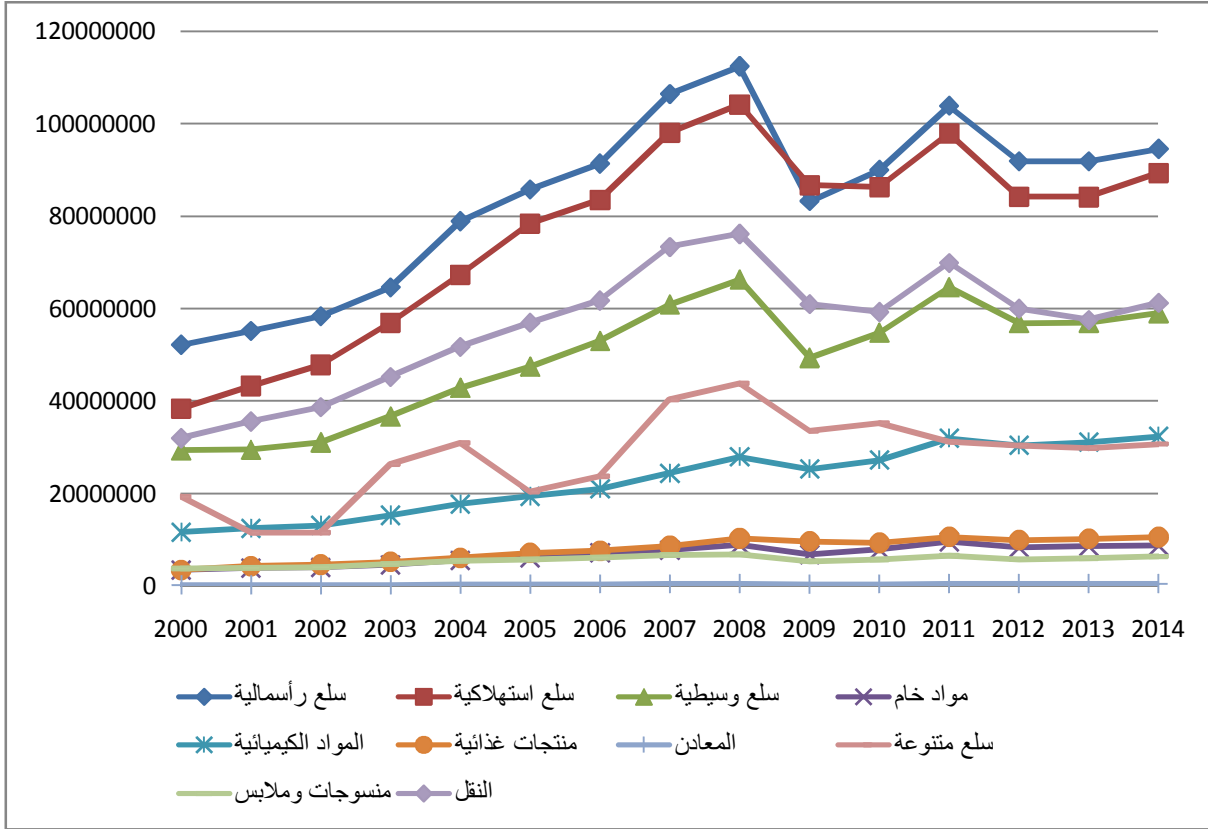
9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 429314 ألف دولار محققة سنة 2004 وأعلى قيمة 998990 ألف دولار محققة سنة 2012 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 694637 وانحراف معياري بلغ 191736، كما يلاحظ كذلك تطور كبير في صادرات اليونان تجاه الدول الأوروبية في جانب المنسوجات والملابس خلال الفترة (2000-2008)، وهو ما يؤكد الإقبال الكبير على هذا النوع من السلع من طرف الدول الأوروبية، كما يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من قيمة الانحراف المعياري وهو ما يعني وجود نوعا ما من التجانس في قيم الصادرات اليونانية في هذا النوع من السلع رغم الانخفاض المسجل خلال سنوات 2012، 2013، 2014 على التوالي؛

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 20682 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 104804 ألف دولار محققة سنة 2004 و هذا بمتوسط حسابي بلغ 67309 وانحراف معياري بلغ 27596، كما يلاحظ أيضا بلوغ قيمة النقل 88765 ألف دولار سنة 2008 وهي قيمة منخفضة نوعا ما مقارنة سنة 2004، وهو ما يدل على أن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر بشكل كبير على الصادرات اليونانية في مجال النقل إلى الدول الأوروبية الأخرى، كما يلاحظ أيضا أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من قيمة الانحراف المعياري وهو ما يؤكد وجود تجانس نوعا ما في صادرات اليونان لهذا النوع من الخدمات.

ثانيا: صادرات ألمانيا

الشكل (3-4): صادرات ألمانيا البينية للفترة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (2-4).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1- السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 52174185 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 112409893 ألف دولار محققة سنة 2008 و هذا بمتوسط حسابي بلغ 84043036 وانحراف معياري بلغ 18781895 ؛ وتفسر الزيادة الكبيرة في المسجلة في سنة 2008 لزيادة الأنشطة الاستثمارية في الدول الأوروبية الأخرى بفعل السياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الألماني، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الرأسمالية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

2- السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 38363924 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 104120795 ألف دولار محققة سنة 2008

¹ - أنظر إلى الملحق (2-4) ص 371.

وهذا بمتوسط حسابي بلغ 76410204 وانحراف معياري بلغ 20809085، وتفسر الزيادة الكبيرة في المسجلة في سنة 2008 لزيادة معدلات الدخل القومي في الدول الأوروبية الأخرى نتيجة السياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الألماني، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3- السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 29364132 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 66265533 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 49239812 وانحراف معياري بلغ 12637561، وتفسر الزيادة الكبيرة في المسجلة في سنة 2008 لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأوروبية الأخرى نتيجة السياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4- المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 3481682 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 9584665 ألف دولار محققة سنة 2011 و هذا بمتوسط حسابي بلغ 6764464 وانحراف معياري بلغ 2022062؛ كما بلغت قيمة الصادرات الألمانية من المواد الخام إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 8859903 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد الخام ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

5- المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 11700545 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 32388040 ألف دولار محققة سنة 2014 و هذا بمتوسط حسابي بلغ 22790275 وانحراف معياري بلغ 7453462، كما بلغت قيمة الصادرات الألمانية من المواد الكيميائية إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 27999213 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وانخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الألماني، كما يلاحظ وجود تباين كبير في قيم الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد الكيميائية ابتداء من سنة 2006 ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أقل من الانحراف المعياري؛

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل 3523363 قيمة ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 10597604 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 7865705 وانحراف معياري بلغ 2522539، كما بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية من المنتجات الغذائية سنة 2008 قيمة 10286039 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من المواد في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 193308 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 499506 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 372196 وانحراف معياري بلغ 105288، كما بلغت قيمة الصادرات الألمانية من المعادن إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 490049 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من المواد في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الألماني، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 11497292 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 43839661 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 27911172 وانحراف معياري بلغ 9336677، كما بلغت قيمة الصادرات الألمانية من السلع المتنوعة إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 43839661 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من المواد في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ وجود تباين كبير في قيم الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع المتنوعة خلال سنتي 2007 و 2008، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أقل من الانحراف المعياري؛

9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 3775844 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 6882768 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 5563501 وانحراف معياري بلغ 1007463، كما بلغت قيمة الصادرات الألمانية من المنسوجات والملابس إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 6882768 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة

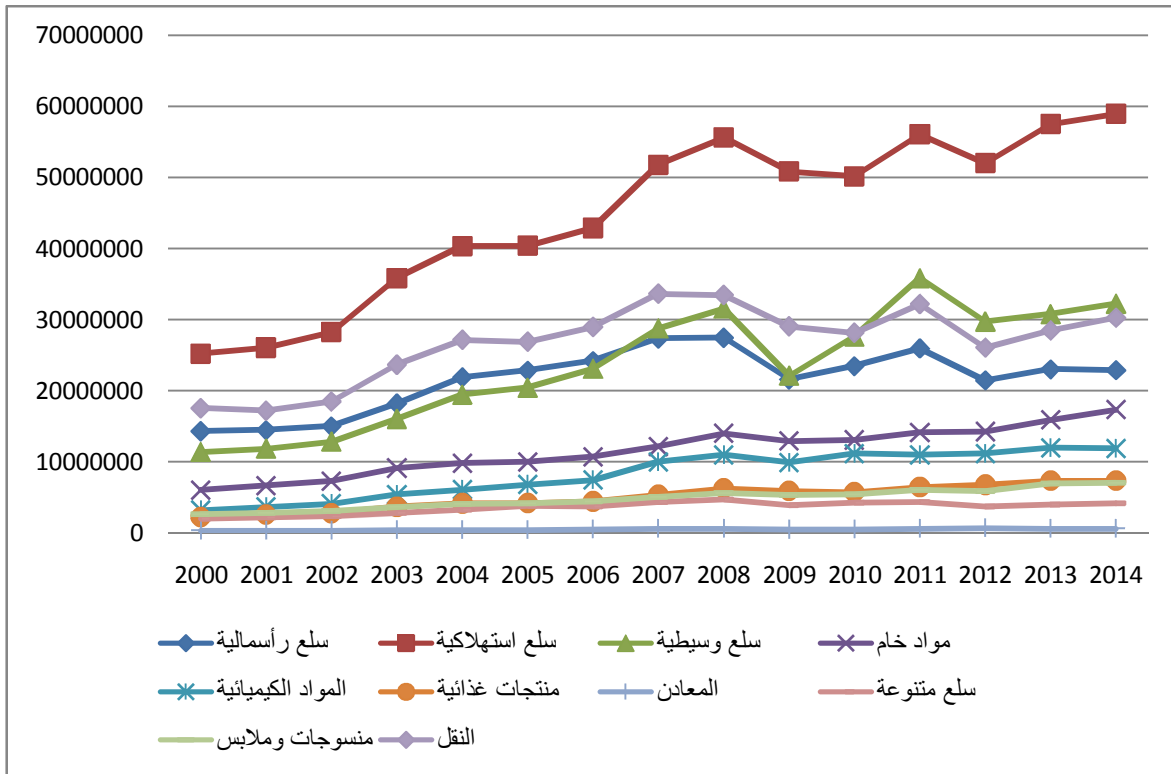
مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية في مجال المنسوجات والملابس، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 32041245 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 76195931 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 56066890 وانحراف معياري بلغ 13205123، كما بلغت قيمة الصادرات الألمانية في مجال النقل إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 76195931 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بمقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من الخدمات في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد المتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

ثالثا: صادرات اسبانيا

الشكل(4-4): صادرات اسبانيا البينية للفترة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (3-4).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1- السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 14262468 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 27445212 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 21578284 وانحراف معياري بلغ 4325196 ، وتفسر الزيادة الكبيرة في المسجلة في سنة 2008 لزيادة الأنشطة الاستثمارية في الدول الأوروبية الأخرى بفعل السياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الإسباني في 2008 مقارنة بالسنوات السابقة (2000-2007) حيث تراوح فيها ما بين 3% و4%، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإسبانية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الرأسمالية ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

2- السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 25179971 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 58905409 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 44757309 وانحراف معياري بلغ 11664807، كما بلغت قيمة الصادرات الإسبانية من السلع الاستهلاكية إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 55606525 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى لزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول الأوروبية نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الإسباني في 2008 مقارنة بالسنوات السابقة، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإسبانية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3- السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 11348784 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 35817939 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 23554568 وانحراف معياري بلغ 8072203، كما بلغت قيمة الصادرات الإسبانية من السلع الوسيطة إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 31543421 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية ، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإسبانية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4- المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 6011553 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 17280592 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ

¹ - أنظر إلى الملحق (3-4) ص372.

11521450 وانحراف معياري بلغ 3397620، كما بلغت قيمة الصادرات الاسبانية من المواد الخام إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 13986921 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الاسبانية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد الخام، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

5-المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 3147462 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 11928373 ألف دولار محققة سنة 2013 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 8261814 وانحراف معياري بلغ 3213900، كما بلغت قيمة الصادرات الاسبانية من المواد الكيميائية إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 10946999 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الاسبانية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 2194092 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 7313724 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 4980783 وانحراف معياري بلغ 1717732، كما بلغت قيمة الصادرات الاسبانية من المنتجات الغذائية إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 6247319 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى بفعل زيادة معدلات الدخل القومي نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الاسبانية إلى الدول الأوروبية في مجال المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 266160 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 618692 ألف دولار محققة سنة 2012 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 426412 وانحراف معياري بلغ 111031، كما بلغت قيمة الصادرات الاسبانية من المعادن إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 521076 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى لزيادة أنشطة التصنيع نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الاسبانية إلى الدول الأوروبية في مجال المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 1946806 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 4697839 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 3543503 وانحراف معياري بلغ 865965، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 بزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الاسبانية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع المتنوعة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

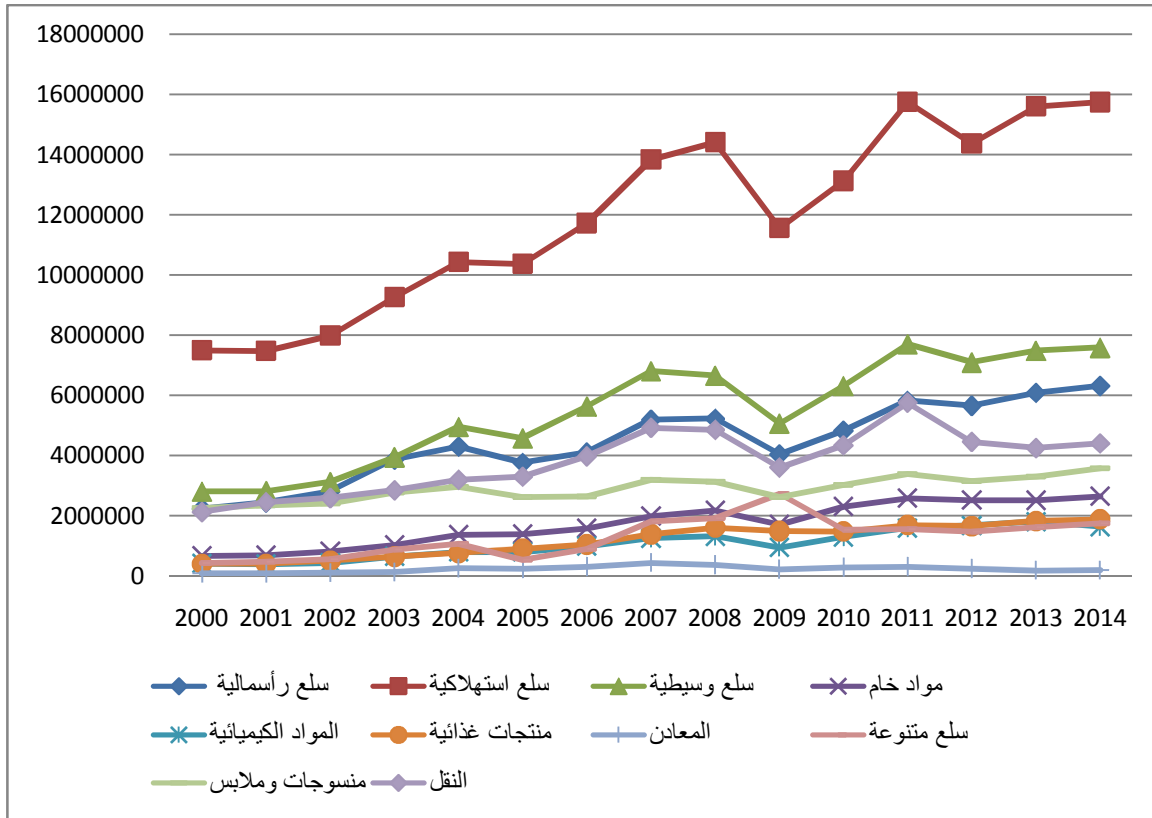
9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 2631423 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 7043979 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 4801920 وانحراف معياري بلغ 1409968، كما بلغت قيمة الصادرات الاسبانية من المنسوجات والملابس إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 5600538 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى بفعل زيادة معدلات الدخل القومي نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الاسبانية إلى الدول الأوروبية في مجال المنسوجات والملابس، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 17182261 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 33590307 ألف دولار محققة سنة 2007 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 26714304 وانحراف معياري بلغ 5362140، كما بلغت قيمة الصادرات الاسبانية في مجال النقل إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 33420550 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من الخدمات في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الاسبانية إلى الدول الأوروبية في مجال النقل، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

رابعاً: صادرات البرتغال

الشكل (4-5): صادرات البرتغال البينية للفترة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الملحق (4-4).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1- السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 2228490 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 6306002 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 4437173 وانحراف معياري بلغ 1296737، يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية بلغت قيمة 5214119 ألف دولار سنة 2008، وتفسر الزيادة الكبيرة في المسجلة في سنة 2008 لزيادة الأنشطة الاستثمارية في الدول الأوروبية الأخرى بفعل السياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد البرتغالي في 2008 مقارنة بالسنوات السابقة (2007-2000) حيث تراوح فيها ما بين 2% و4%، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات

¹ - أنظر إلى الملحق (4-4) ص 373.

البرتغالية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الرأسمالية ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

2- السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 7467878 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 15740068 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 11932473 وانحراف معياري بلغ 3010166، كما بلغت قيمة الصادرات البرتغالية من السلع الاستهلاكية إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 14393008 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى لزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول الأوروبية نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد البرتغالي في 2008 مقارنة بالسنوات السابقة، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات البرتغالية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3- السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 2803770 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 7692740 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 5498757 وانحراف معياري بلغ 1755604، كما بلغت قيمة الصادرات البرتغالية من السلع الوسيطة إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 6649875 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية ، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات البرتغالية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4- المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 663483 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 2636641 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 1723328 وانحراف معياري بلغ 717189، كما بلغت قيمة الصادرات البرتغالية من المواد الخام إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 2170072 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية ، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات البرتغالية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد الخام، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

5- المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 384803 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 1794194 ألف دولار محققة سنة 2013 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 1057622 وانحراف معياري بلغ 485020، كما بلغت قيمة الصادرات البرتغالية من المواد الكيميائية إلى

الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 1307320 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات البرتغالية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 397219 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 1871606 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 1171526 وانحراف معياري بلغ 534969، كما بلغت قيمة الصادرات البرتغالية من المنتجات الغذائية إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 1600127 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى بفعل زيادة معدلات الدخل القومي نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات البرتغالية إلى الدول الأوروبية في مجال المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 78455 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 427730 ألف دولار محققة سنة 2007 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 219678 وانحراف معياري بلغ 101242، كما بلغت قيمة الصادرات البرتغالية من المعادن إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 354041 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات البرتغالية إلى الدول الأوروبية في مجال المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 415894 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 2726541 ألف دولار محققة سنة 2009 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 1272760 وانحراف معياري بلغ 663843، كما بلغت قيمة الصادرات البرتغالية من السلع المتنوعة إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 1917266 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات البرتغالية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع المتنوعة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

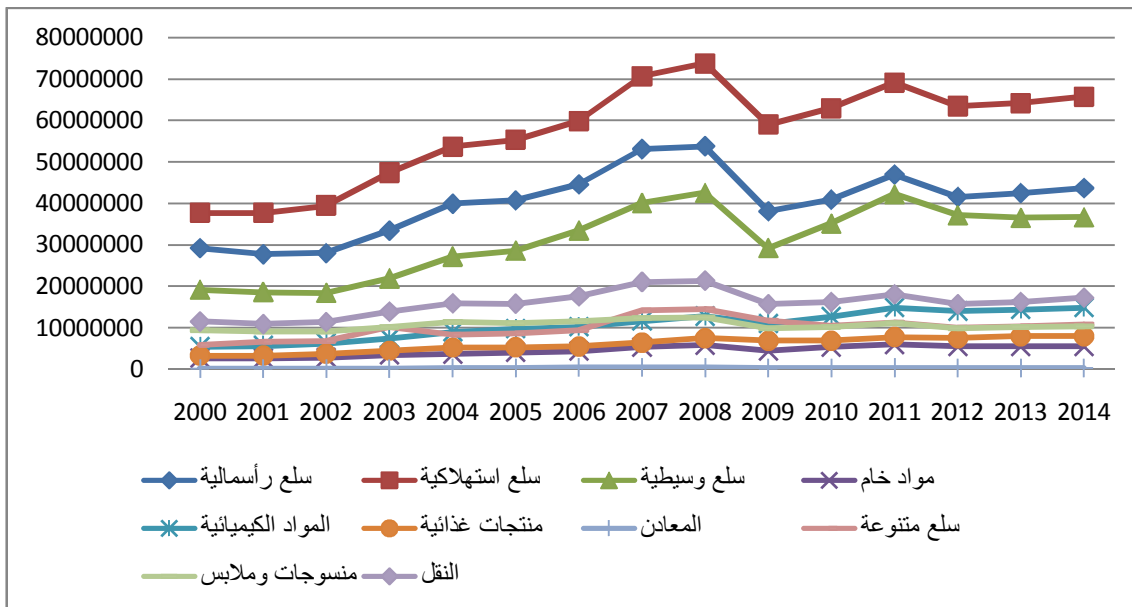
9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 2249268 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 3564873 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 2880844 وانحراف معياري بلغ 401968، كما بلغت قيمة الصادرات البرتغالية من المنسوجات والملابس إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 3116380 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى بفعل زيادة معدلات الدخل القومي نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات البرتغالية إلى الدول الأوروبية في مجال المنسوجات والملابس، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 2122897 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 5743397 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 3797643 وانحراف معياري بلغ 1038502، كما بلغت قيمة الصادرات البرتغالية في مجال النقل إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 4845619 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من الخدمات في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات البرتغالية إلى الدول الأوروبية في مجال النقل، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

خامسا: صادرات إيطاليا

الشكل (4-6): صادرات إيطاليا السينية للفترة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (4-5).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1- السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 27785572 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 53752642 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 40293473 وانحراف معياري بلغ 8045124، وتفسر الزيادة الكبيرة في المسجلة في سنة 2008 لزيادة الأنشطة الاستثمارية في الدول الأوروبية الأخرى بفعل السياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الإيطالي في 2008 حيث تراوح فيها ما بين 1% و3% خلال الفترة (2000-2008)، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإيطالية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الرأسمالية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

2- السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 37732927 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 73719737 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 57333944 وانحراف معياري بلغ 11897189، وتفسر الزيادة المحققة في سنة 2008 لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى لزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول الأوروبية نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، رغم ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الإيطالي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإيطالية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3- السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 18425721 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 42556105 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 31142281 وانحراف معياري بلغ 8549461، والزيادة المحققة في سنة 2008 هي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، وتفسر هذه الزيادة لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإيطالية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4- المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 2715991 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 5982529 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 4504981 وانحراف معياري بلغ 1179861، كما بلغت قيمة الصادرات الإيطالية من المواد الخام إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 5829901 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات

¹ - أنظر إلى الملحق (5-4) ص 374.

السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإيطالية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد الخام، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

5-المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 5477900 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 14833509 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 10676737 وانحراف معياري بلغ 3314814، كما بلغت قيمة الصادرات الإيطالية من المواد الكيميائية إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 12778874 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإيطالية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 3345250 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 8038102 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 6043265 وانحراف معياري بلغ 1691044، كما بلغت قيمة الصادرات الإيطالية من المنتجات الغذائية إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 7518587 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى بفعل زيادة معدلات الدخل القومي نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإيطالية إلى الدول الأوروبية في مجال المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 158861 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 436482 ألف دولار محققة سنة 2007 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 295319 وانحراف معياري بلغ 90069، كما بلغت قيمة الصادرات الإيطالية من المعادن إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 381039 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإيطالية إلى الدول الأوروبية في مجال المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 5900106 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 14485402 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 9944352 وانحراف معياري بلغ 2466886، كما بلغت قيمة الصادرات الإيطالية من السلع المتنوعة إلى

الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 14485402 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإيطالية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع المتنوعة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

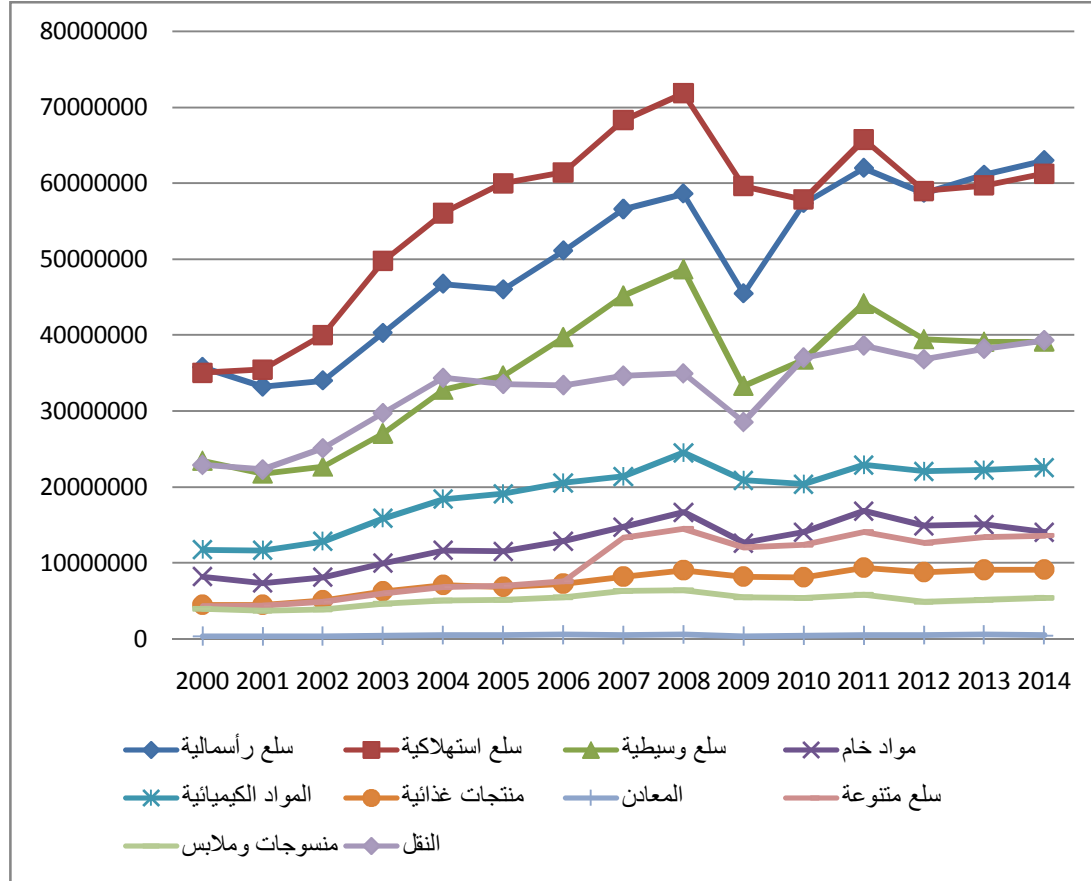
9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 9141924 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 12548962 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 10600980 وانحراف معياري بلغ 1084384، كما بلغت قيمة الصادرات الإيطالية من المنسوجات والملابس إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 12548962 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى بفعل زيادة معدلات الدخل القومي نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإيطالية إلى الدول الأوروبية في مجال المنسوجات والملابس، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 10942146 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 21379762 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 15937459 وانحراف معياري بلغ 3097816، كما بلغت قيمة الصادرات الإيطالية في مجال النقل إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 21379762 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من الخدمات في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الإيطالية إلى الدول الأوروبية في مجال النقل، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

سادسا: صادرات فرنسا

الشكل (4-7): صادرات فرنسا البينية للفترة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (4-6).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1- السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 33246478 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 62999496 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 50014255 وانحراف معياري بلغ 10576700 ، يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية بلغت قيمة 58654870 ألف دولار سنة 2008 ، وتفسر الزيادة الكبيرة في المسجلة في سنة 2008 لزيادة الأنشطة الاستثمارية في الدول الأوروبية الأخرى بفعل السياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، رغم ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الفرنسي في خلال الفترة (2008-2000) حيث تراوح فيها ما بين 1.54% و 2.37%، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الفرنسية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الرأسمالية ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

¹ - أنظر إلى الملحق (4-6) ص 375.

2- السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 35032048 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 71848867 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 56070920 وانحراف معياري بلغ 11240452، كما بلغت قيمة الصادرات الفرنسية من السلع الاستهلاكية إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 71848867 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى لزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول الأوروبية نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، رغم تزايد معدلات التضخم في الاقتصاد الفرنسي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الفرنسية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3- السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 21767935 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 48666269 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 35199542 وانحراف معياري بلغ 8388499، كما بلغت قيمة الصادرات الفرنسية من السلع الوسيطة إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 48666269 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الفرنسية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4- المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 7372386 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 16861199 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 12595983 وانحراف معياري بلغ 3060598، كما بلغت قيمة الصادرات الفرنسية من المواد الخام إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 16676514 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الفرنسية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد الخام، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

5- المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 11687317 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 24516488 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 19156483 وانحراف معياري بلغ 4181856، وتفسر الزيادة المحققة في سنة 2008 بزيادة أنشطة التصنيع في الدول الأخرى الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما

يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الفرنسية إلى الدول الأوروبية في مجال المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 4504426 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 9391174 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 7442375 وانحراف معياري بلغ 1690806، كما بلغت قيمة الصادرات الفرنسية من المنتجات الغذائية إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 9053843 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى بفعل زيادة معدلات الدخل القومي نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الفرنسية إلى الدول الأوروبية في مجال المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 361720 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 570870 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 474045 وانحراف معياري بلغ 67804، وتفسر الزيادة المحققة في سنة 2008 بزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الفرنسية إلى الدول الأوروبية في مجال المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 4282295 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 14520015 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 9793525 وانحراف معياري بلغ 3976412، وتفسر الزيادة المعتبرة المحققة في سنة 2008، بزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الفرنسية إلى الدول الأوروبية في مجال السلع المتنوعة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 3760062 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 6461002 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 5162106 وانحراف معياري بلغ 808707، وتفسر الزيادة المعتبرة المحققة سنة 2008 بزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الدول الأخرى بفعل زيادة معدلات الدخل القومي نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود

تباين كبير في قيم الصادرات الفرنسية إلى الدول الأوروبية في مجال المنسوجات والملابس، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 22338907 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 39301659 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 32649425 وانحراف معياري بلغ 5626781، كما بلغت قيمة الصادرات الفرنسية في مجال النقل إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 34970899 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من الخدمات في الدول الأخرى نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الصادرات الفرنسية إلى الدول الأوروبية في مجال النقل، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

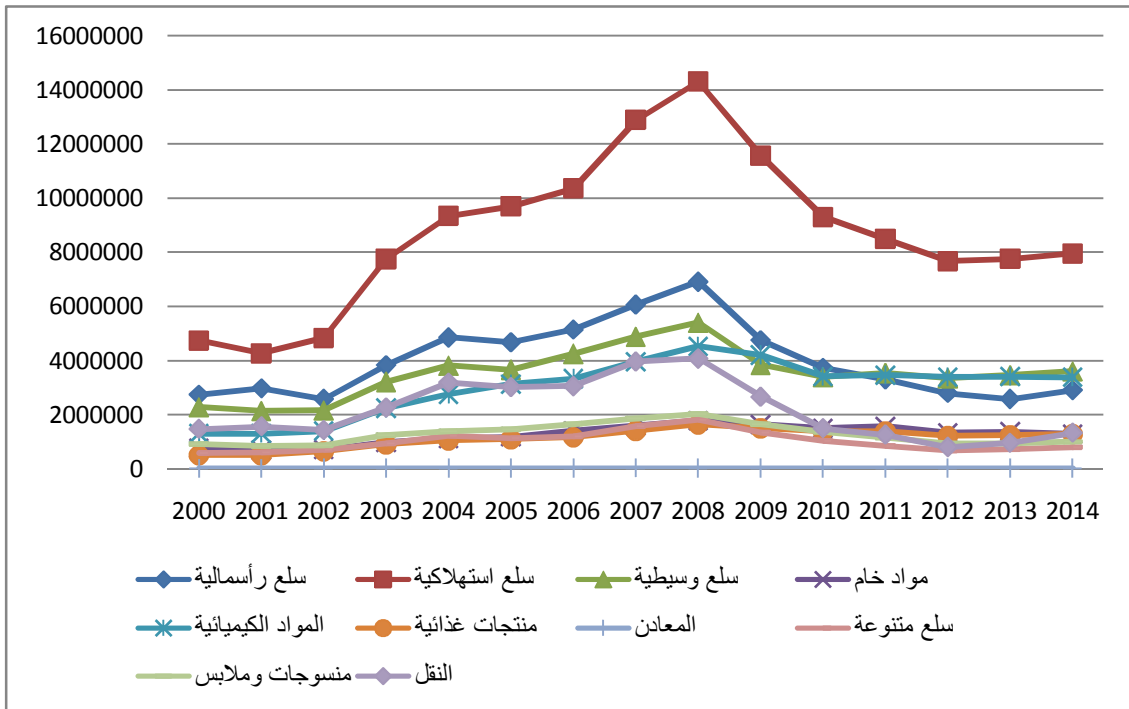
المطلب الثاني: دراسة وصفية لحركة الواردات البينية للتكتل الاقتصادي الأوروبي للفترة (2000-2014):
شهدت الواردات البينية للتكتل الاقتصادي الأوروبي خلال الفترة (2000-2014) عدة تغيرات، وفيما يلي

هذه التغيرات:

أولاً: واردات اليونان

الشكل (8-4): واردات اليونان البينية للفترة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الملحق (7-4).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1- السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 2579480 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 6912533 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 3989687 وانحراف معياري بلغ 1354356، وتفسر الزيادة الكبيرة في المسجلة في سنة 2008 لزيادة الأنشطة الاستثمارية في اليونان الممولة بالديون الخارجية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي بلغت 141.1% من إجمالي الناتج المحلي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات اليونانية من الدول الأوروبية في مجال السلع الرأسمالية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

2- السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 4274724 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 14300562 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 8728356 وانحراف معياري بلغ 2867881، وتفسر الزيادة المعتبرة للواردات اليونانية فيما يخص السلع الاستهلاكية بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي حيث بلغ 30190 دولار سنة 2008 وهي قيمة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد اليوناني مقارنة بالاقتصادات الأوروبية الأخرى وهذا خلال الفترة (2000-2009)، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات اليونانية من الدول الأوروبية في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3- السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 2146517 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 5397642 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 3536519 وانحراف معياري بلغ 906702، وتفسر الزيادة المعتبرة في قيمة السلع الوسيطة بزيادة أنشطة التصنيع في اليونان والممولة بالديون الخارجية خاصة من طرف دول الاتحاد الأوروبي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات اليونانية من الدول الأوروبية في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4- المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 692977 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 1785737 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 1266181 وانحراف معياري بلغ 350049، وتفسر الزيادة المعتبرة في قيمة المواد الخام بزيادة أنشطة التصنيع في اليونان والممولة بالديون الخارجية خاصة من طرف دول الاتحاد الأوروبي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات اليونانية من الدول الأوروبية في مجال المواد الخام، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

¹ - أنظر إلى الملحق (7-4) ص 376.

5-المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 1307216 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 4523779 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 3015917 وانحراف معياري بلغ 1021745، وتفسر الزيادة المعتبرة في قيمة المواد الكيميائية بزيادة أنشطة التصنيع في اليونان والممولة بالديون الخارجية خاصة من طرف دول الاتحاد الأوروبي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات اليونانية من الدول الأوروبية في مجال المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 506082 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 1641997 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 1130536 وانحراف معياري بلغ 349354، وتفسر الزيادة المعتبرة في قيمة المنتجات الغذائية بزيادة الأسعار في الداخل مقارنة بباقي الدول الأوروبية الأخرى، ناهيك عن زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات اليونانية من الدول الأوروبية في مجال المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 15937 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 29386 ألف دولار محققة سنة 2007 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 21162 وانحراف معياري بلغ 3368، وتفسر الزيادة المعتبرة في قيمة المعادن بزيادة أنشطة التصنيع في اليونان والممولة بالديون الخارجية خاصة من طرف دول الاتحاد الأوروبي والتي بلغت في 2007 ما يقارب 145.2% من إجمالي الناتج المحلي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات اليونانية من الدول الأوروبية في مجال المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 591159 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 1820960 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 1019933 وانحراف معياري بلغ 364194، وتفسر الزيادة المعتبرة في قيمة السلع المتنوعة بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وارتفاع الأسعار في الداخل مقارنة بباقي الدول الأوروبية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات اليونانية من الدول الأوروبية في مجال السلع المتنوعة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 850715 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 2036163 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 1292094 وانحراف معياري بلغ 382862، وتفسر الزيادة المعتبرة في قيمة السلع المتنوعة بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي ناهيك عن ارتفاع مستويات الأسعار في الداخل مقارنة بالدول الأخرى،

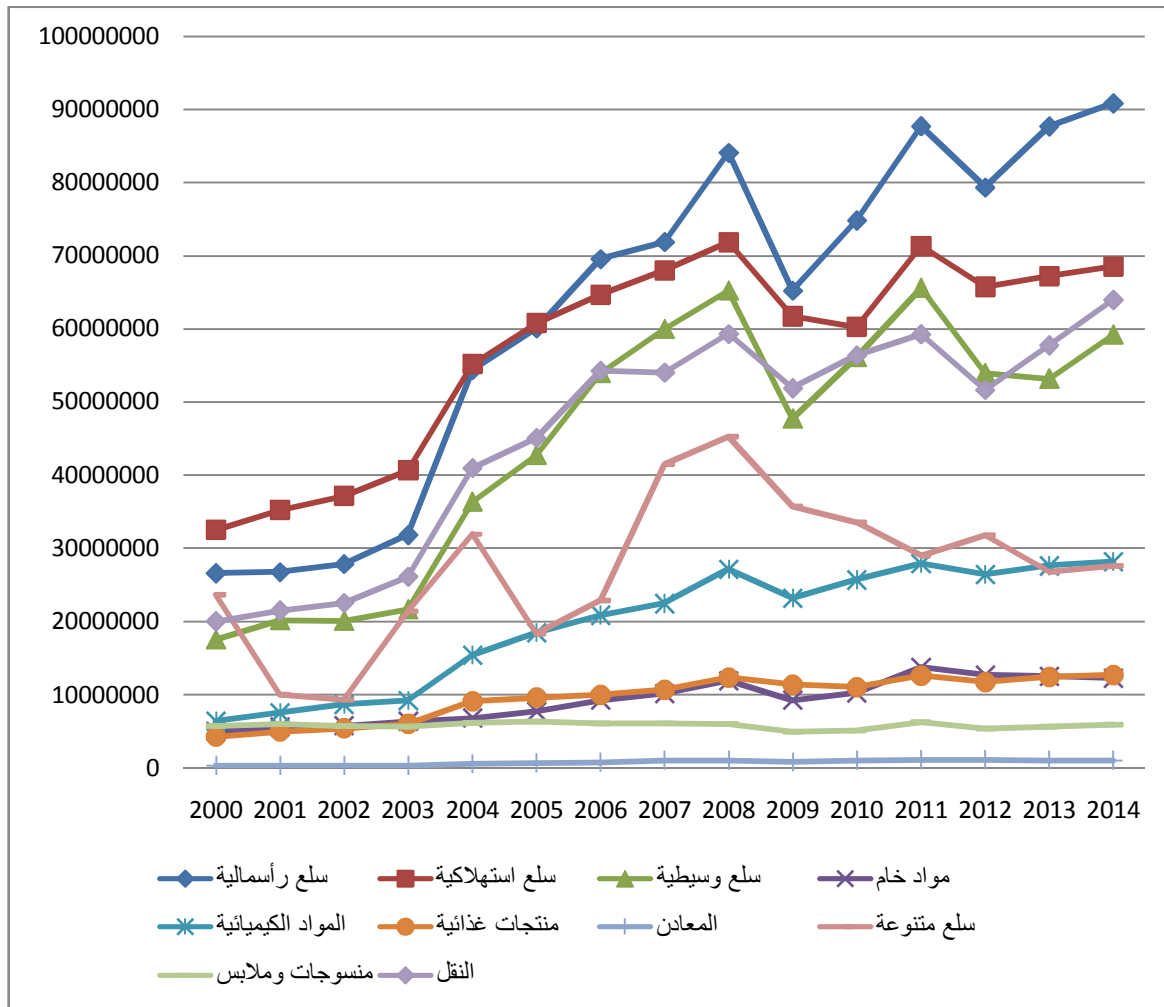
كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات اليونانية من الدول الأوروبية في مجال المنسوجات والملابس ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 805538 ألف دولار محققة سنة 2012 وأعلى قيمة 4078832 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 2172749 وانحراف معياري بلغ 1081751، وتفسر الزيادة المعتبرة في قيمة النقل بالأهمية الكبيرة التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد اليوناني، حيث أن قطاع الخدمات يشكل 75.5% من إجمالي الناتج المحلي اليوناني، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات اليونانية من الدول الأوروبية في مجال النقل ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

ثانيا: واردات ألمانيا

الشكل(9-4): واردات ألمانيا البينية للفترة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (8-4).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1-السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 26616256 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 90856967 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 62590438 وانحراف معياري بلغ 23754084، كما بلغت الواردات الألمانية من السلع الرأسمالية سنة 2008 قيمة 84084553 ألف دولار وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة وتفسر هذه الزيادة بصمود الاقتصاد البريطاني في مجال الاستثمار نظرا للدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الألمانية من الدول الأوروبية في مجال السلع الرأسمالية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

2-السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 32518934 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 71872107 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 57408807 وانحراف معياري بلغ 13905818، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 بزيادة نصيب الفرد في الدخل القومي والتي بلغت 38810 دولار في ذات السنة بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي المتخذة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الألمانية من الدول الأوروبية في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3-السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 17558844 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 65579756 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 44910065 وانحراف معياري بلغ 17386711، كما بلغت قيمة واردات ألمانيا من السلع الوسيطة في سنة 2008 قيمة 65245532 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الألمانية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها والتي تتمتع بروح الإبداع والابتكار، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها ألمانيا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الألمانية من الدول الأوروبية في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4-المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 4952306 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 13740567 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 9272192 وانحراف معياري بلغ 2952477، كما بلغت قيمة واردات ألمانيا من المواد الخام في سنة 2008 قيمة 11899655 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة

¹ - أنظر إلى الملحق (8-4) ص377.

التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الألمانية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها ألمانيا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الألمانية من الدول الأوروبية في مجال المواد الخام، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

5-المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 6418375 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 28193017 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 19690184 وانحراف معياري بلغ 8172233، كما بلغت قيمة واردات ألمانيا من المواد الكيميائية في سنة 2008 قيمة 27133739 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الألمانية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها والتي تتمتع بروح الإبداع والابتكار، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها ألمانيا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الألمانية من الدول الأوروبية في مجال المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 4263796 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 12678921 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 9618502 وانحراف معياري بلغ 2997910، كما بلغت قيمة واردات ألمانيا من المواد الغذائية في سنة 2008 قيمة 12370300 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها ألمانيا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الألمانية من الدول الأوروبية في مجال المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 290457 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 1081348 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 734615 وانحراف معياري بلغ 319585، كما بلغت قيمة واردات ألمانيا من المعادن سنة 2008 قيمة 1004830 ألف دولار وهي قيمة معتبرة مقارنة مع السنوات السابقة، ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع داخل الاقتصاد الألماني خاصة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة السياسات التوسعية التي قامت بها ألمانيا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ناهيك كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الألمانية من الدول الأوروبية في مجال المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 9299609 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 45315313 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 27263156 وانحراف معياري بلغ 10191633، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 لتداعيات الأزمة

المالية العالمية حيث تحولت الواردات الألمانية بالنسبة للسلع المتنوعة من خارج التكتل إلى داخل التكتل الاقتصادي الأوروبي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الألمانية من الدول الأوروبية في مجال السلع المتنوعة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

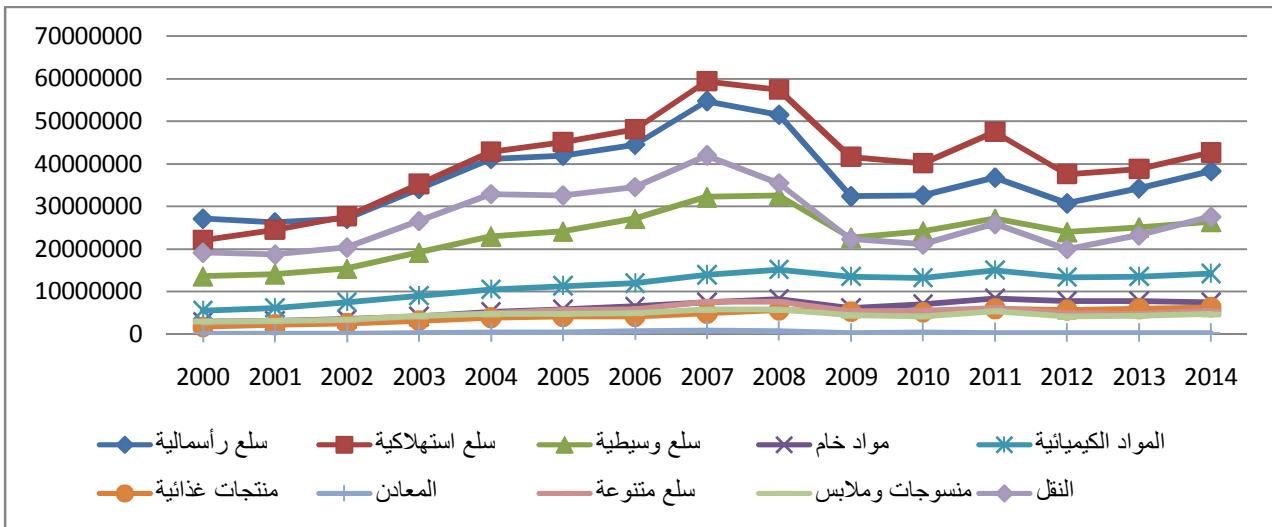
9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 4919793 ألف دولار محققة سنة 2009 وأعلى قيمة 6343688 ألف دولار محققة سنة 2005 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 5789080 وانحراف معياري بلغ 420980، كما بلغت قيمة الواردات الألمانية من المنسوجات والملابس قيمة 6022447 ألف دولار سنة 2008، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الألمانية من الدول الأوروبية في مجال المنسوجات والملابس، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 20016394 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 63985035 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 45657242 وانحراف معياري بلغ 15516112، كما بلغت قيمة واردات ألمانيا في مجال النقل سنة 2008 قيمة 59318168 ألف دولار وتفسر هذه الزيادة المعتبرة بالتطور الكبير في مجال النقل بين ألمانيا وباقي الدول الأوروبية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية نتيجة برامج الإنعاش التي قامت بها ألمانيا لاحتواء تداعيات الأزمة المالية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الألمانية من الدول الأوروبية في مجال النقل، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

ثالثا: واردات اسبانيا

الشكل(10-4): واردات اسبانيا البينية للفترة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (9-4).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1- السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 26266360 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 54660967 ألف دولار محققة سنة 2007 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 36890169 وانحراف معياري بلغ 8553489، كما بلغت الواردات الإسبانية من السلع الرأسمالية سنة 2008 قيمة 51454470 ألف دولار وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة وتفسر هذه الزيادة بصمود الاقتصاد الإسباني في مجال الاستثمار نظرا للدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الاقتصادية الإسبانية وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي المتخذة من طرف الدولة لاحتواء تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الإسبانية من الدول الأوروبية في مجال السلع الرأسمالية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

2- السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 22125556 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 59375290 ألف دولار محققة سنة 2007 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 40727217 وانحراف معياري بلغ 10617065، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 والمقدرة بـ: 57473076 ألف دولار بزيادة نصيب الفرد في الدخل القومي والتي بلغت 32820 دولار في ذات السنة بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي المتخذة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الإسبانية من الدول الأوروبية في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3- السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 13628976 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 32562027 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 23403759 وانحراف معياري بلغ 5767518، كما بلغت قيمة واردات إسبانيا من السلع الوسيطة في سنة 2008 قيمة 32562027 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الإسبانية، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها إسبانيا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الإسبانية من الدول الأوروبية في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4- المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 2978273 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 8415840 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 6140208 وانحراف معياري بلغ 1887533، كما بلغت قيمة واردات إسبانيا من المواد الخام في سنة 2008 قيمة 8295601 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة

¹ - أنظر إلى الملحق (9-4) ص 378.

التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الاسبانية، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها اسبانيا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الاسبانية من الدول الأوروبية في مجال المواد الخام ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

5-المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 5584433 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 15185346 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 11618089 وانحراف معياري بلغ 3169434، كما بلغت قيمة واردات اسبانيا من المواد الكيميائية في سنة 2008 قيمة 15185346 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاسبانية ، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها اسبانيا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الاسبانية من الدول الأوروبية في مجال المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 1767867 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 6298014 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 4457272 وانحراف معياري بلغ 1478018، كما بلغت قيمة واردات اسبانيا من المواد الغذائية في سنة 2008 قيمة 5691741 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها اسبانيا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات اسبانيا من الدول الأوروبية في مجال المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 202440 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 930065 ألف دولار محققة سنة 2007 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 424259 وانحراف معياري بلغ 222444، كما بلغت قيمة واردات اسبانيا من المعادن سنة 2008 قيمة 715161 ألف دولار وهي قيمة معتبرة مقارنة مع السنوات السابقة (2000-2005)، ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع داخل الاقتصاد الاسباني خاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية نتيجة السياسات التوسعية التي قامت بها اسبانيا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ناهيك كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الاسبانية من الدول الأوروبية في مجال المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 2708623 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 7579877 ألف دولار محققة سنة 2007 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 5127358 وانحراف معياري بلغ 1445304، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 والمقدرة بـ: 7547475 ألف دولار لتداعيات الأزمة المالية العالمية حيث تحولت الواردات الاسبانية بالنسبة للسلع

المتنوعة من خارج التكتل إلى داخل التكتل الاقتصادي الأوروبي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الاسبانية من الدول الأوروبية في مجال السلع المتنوعة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

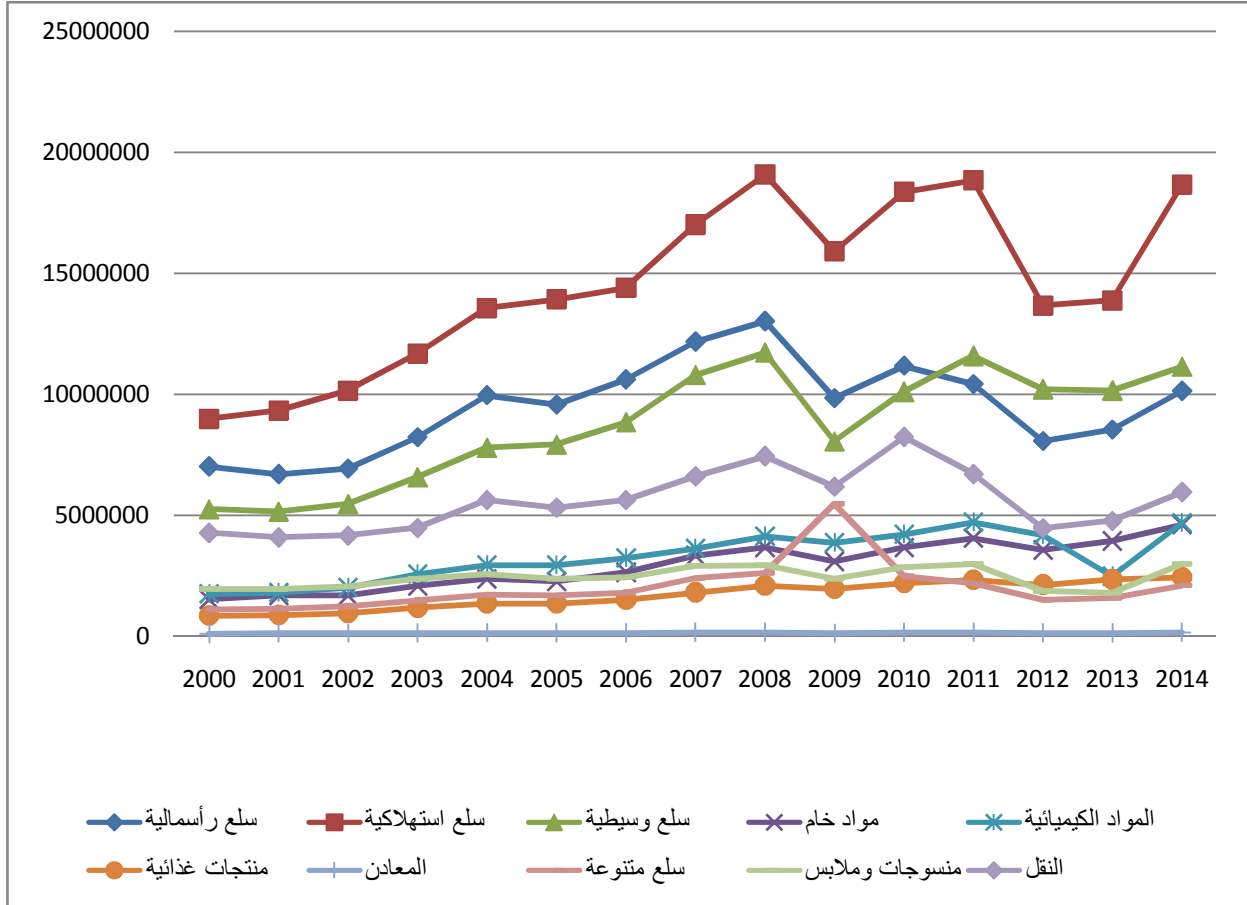
9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 3036506 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 5784467 ألف دولار محققة سنة 2007 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 4494883 وانحراف معياري بلغ 828804، كما بلغت قيمة الواردات الاسبانية من المنسوجات والملابس قيمة 5743546 ألف دولار سنة 2008، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الاسبانية من الدول الأوروبية في مجال المنسوجات والملابس، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 18710892 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 41951983 ألف دولار محققة سنة 2007 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 26809978 وانحراف معياري بلغ 7155522، كما بلغت قيمة واردات اسبانيا في مجال النقل سنة 2008 قيمة 35463541 ألف دولار وتفسر هذه الزيادة المعتبرة مقارنة بالسنوات السابقة (2000-2006) بالتطور الكبير في مجال النقل بين اسبانيا وباقي الدول الأوروبية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية نتيجة برامج الإنعاش التي قامت بها اسبانيا لاحتواء تداعيات الأزمة المالية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الاسبانية من الدول الأوروبية في مجال النقل، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

رابعاً: واردات البرتغال

الشكل (11-4): واردات البرتغال البينية للفترة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الملحق (10-4).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1- السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 6701008 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 13020221 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 9493725 وانحراف معياري بلغ 1897157 ، وتفسر الزيادة المعبرة المحققة في 2008 بصمود الاقتصاد البرتغالي في مجال الاستثمار نظراً للدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الاقتصادية وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات البرتغالية من الدول الأوروبية في مجال السلع الرأسمالية ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

2- السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 8980442 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 19076144 ألف دولار محققة سنة 2008

¹ - أنظر إلى الملحق (10-4) ص 379.

وهذا بمتوسط حسابي بلغ 14489049 وانحراف معياري بلغ 3450240، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 بزيادة نصيب الفرد في الدخل القومي والتي بلغت 25080 دولار في ذات السنة بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي المتخذة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات البرتغالية من الدول الأوروبية في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3- السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 5146924 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 11723293 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 8714615 وانحراف معياري بلغ 2323655، وتفسر الزيادة المعتبرة المحققة في سنة 2008 بزيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية البرتغالية، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها البرتغال لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات البرتغالية من الدول الأوروبية في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4- المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 1530135 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 4597333 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 2945023 وانحراف معياري بلغ 972913، كما بلغت قيمة واردات البرتغال من المواد الخام في سنة 2008 قيمة 3670683 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية البرتغالية، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها البرتغال لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات البرتغالية من الدول الأوروبية في مجال المواد الخام، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

5- المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 1745755 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 4717846 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 3278318 وانحراف معياري بلغ 1015508، كما بلغت قيمة واردات البرتغال من المواد الكيميائية في سنة 2008 قيمة 4128808 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية البرتغالية، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها البرتغال لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات البرتغالية من الدول الأوروبية في مجال المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

6- المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 854628 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 2429803 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي

بلغ 1693110 وانحراف معياري بلغ 566818، كما بلغت قيمة واردات البرتغال من المواد الغذائية في سنة 2008 قيمة 2096906 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها البرتغال لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات البرتغالية من الدول الأوروبية في مجال المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 94840 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 156812 ألف دولار محققة سنة 2010 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 130505 وانحراف معياري بلغ 17813، كما بلغت قيمة واردات البرتغال من المعادن سنة 2008 قيمة 145964 ألف دولار وهي قيمة معتبرة مقارنة مع السنوات السابقة، ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع داخل الاقتصاد البرتغالي خاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية نتيجة السياسات التوسعية التي قامت بها البرتغال لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ناهيك كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات البرتغالية من الدول الأوروبية في مجال المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 1103823 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 5465232 ألف دولار محققة سنة 2009 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 2031774 وانحراف معياري بلغ 1063808، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 والمقدرة بـ: 2617280 ألف دولار لتداعيات الأزمة المالية العالمية حيث تحولت الواردات البرتغالية بالنسبة للسلع المتنوعة من خارج التكتل إلى داخل التكتل الاقتصادي الأوروبي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات البرتغالية من الدول الأوروبية في مجال السلع المتنوعة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 1788148 ألف دولار محققة سنة 2013 وأعلى قيمة 2990475 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 2428838 وانحراف معياري بلغ 438929، كما بلغت قيمة الواردات البرتغالية من المنسوجات والملابس قيمة 2946526 ألف دولار سنة 2008، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات البرتغالية من الدول الأوروبية في مجال المنسوجات والملابس، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

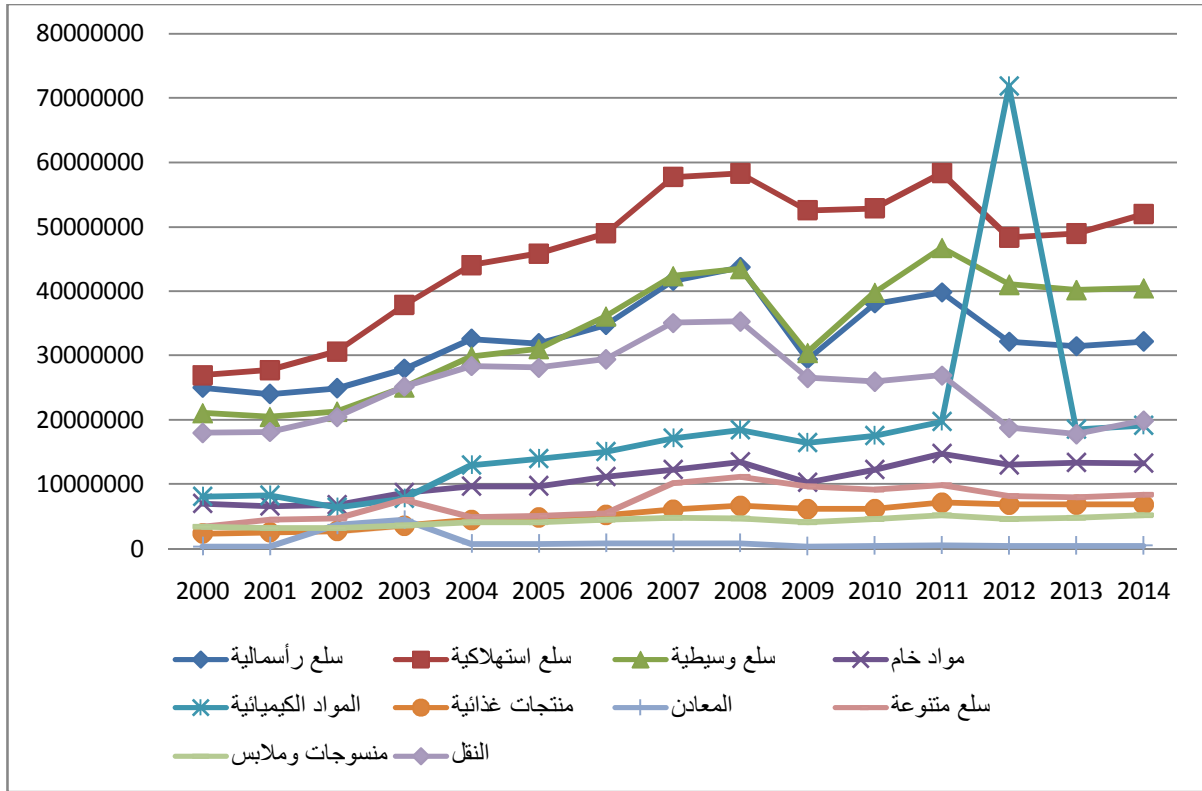
10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 4091051 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 8232039 ألف دولار محققة سنة 2010 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 5595413 وانحراف معياري بلغ 1267153، كما بلغت قيمة واردات البرتغال في مجال النقل سنة 2008 قيمة

7439708 ألف دولار، وتفسر هذه الزيادة المعتبرة بالتطور الكبير في مجال النقل بين البرتغال وباقي الدول الأوروبية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية نتيجة برامج الإنعاش التي قامت بها البرتغال لاحتواء تداعيات الأزمة المالية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات البرتغالية من الدول الأوروبية في مجال النقل، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

خامسا: واردات ايطاليا

الشكل (12-4): واردات ايطاليا البينية للفترة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (11-4).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1- السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 24034942 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 43686414 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 32636513 وانحراف معياري بلغ 6062423 ، وتفسر الزيادة المعتبرة المحققة في سنة 2008 بصمود الاقتصاد الايطالي في مجال الاستثمار نظرا للدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الاقتصادية وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الايطالية من الدول الأوروبية في مجال السلع الرأسمالية ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

¹ - أنظر إلى الملحق (11-4) ص 380.

2- السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 26958104 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 58299198 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 46063220 وانحراف معياري بلغ 10660368، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 والمقدرة بـ: 58253890 ألف دولار بزيادة نصيب الفرد في الدخل القومي والتي بلغت 34860 دولار في ذات السنة بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي المتخذة من قبل إيطاليا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الإيطالية من الدول الأوروبية في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3- السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 20513393 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 46739440 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 33964261 وانحراف معياري بلغ 8929753، كما بلغت قيمة واردات إيطاليا من السلع الوسيطة في سنة 2008 قيمة 43441677 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الإيطالية، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها الإيطالية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الإيطالية من الدول الأوروبية في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4- المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 6627319 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 14772693 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 10840360 وانحراف معياري بلغ 2681228، كما بلغت قيمة واردات إيطاليا من المواد الخام في سنة 2008 قيمة 13487859 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الإيطالية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها إيطاليا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الإيطالية من الدول الأوروبية في مجال المواد الخام، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

5- المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 6418501 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 71833280 ألف دولار محققة سنة 2012 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 18091160 وانحراف معياري بلغ 15553361، كما بلغت قيمة واردات إيطاليا من المواد الكيميائية في سنة 2008 قيمة 18428053 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الإيطالية، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها

إيطاليا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الإيطالية من الدول الأوروبية في مجال المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 2352656 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 7155697 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 5241699 وانحراف معياري بلغ 1711846، كما بلغت قيمة واردات إيطاليا من المواد الغذائية في سنة 2008 قيمة 6647772 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها إيطاليا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الإيطالية من الدول الأوروبية في مجال المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 370532 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 4497258 ألف دولار محققة سنة 2003 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 1059794 وانحراف معياري بلغ 1263798، كما بلغت قيمة واردات إيطاليا من المعادن سنة 2008 قيمة 874479 ألف دولار وهي قيمة معتبرة مقارنة مع السنوات السابقة، ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع داخل الاقتصاد الإيطالي خاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية نتيجة السياسات التوسعية التي قامت بها إيطاليا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ناهيك كما يلاحظ وجود تباين كبير في قيم الواردات الإيطالية من الدول الأوروبية في مجال المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أقل من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 3424389 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 11148474 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 7360307 وانحراف معياري بلغ 2456382، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 لتداعيات الأزمة المالية العالمية حيث تحولت الواردات الإيطالية بالنسبة للسلع المتنوعة من خارج التكتل إلى داخل التكتل الاقتصادي الأوروبي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الإيطالية من الدول الأوروبية في مجال السلع المتنوعة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

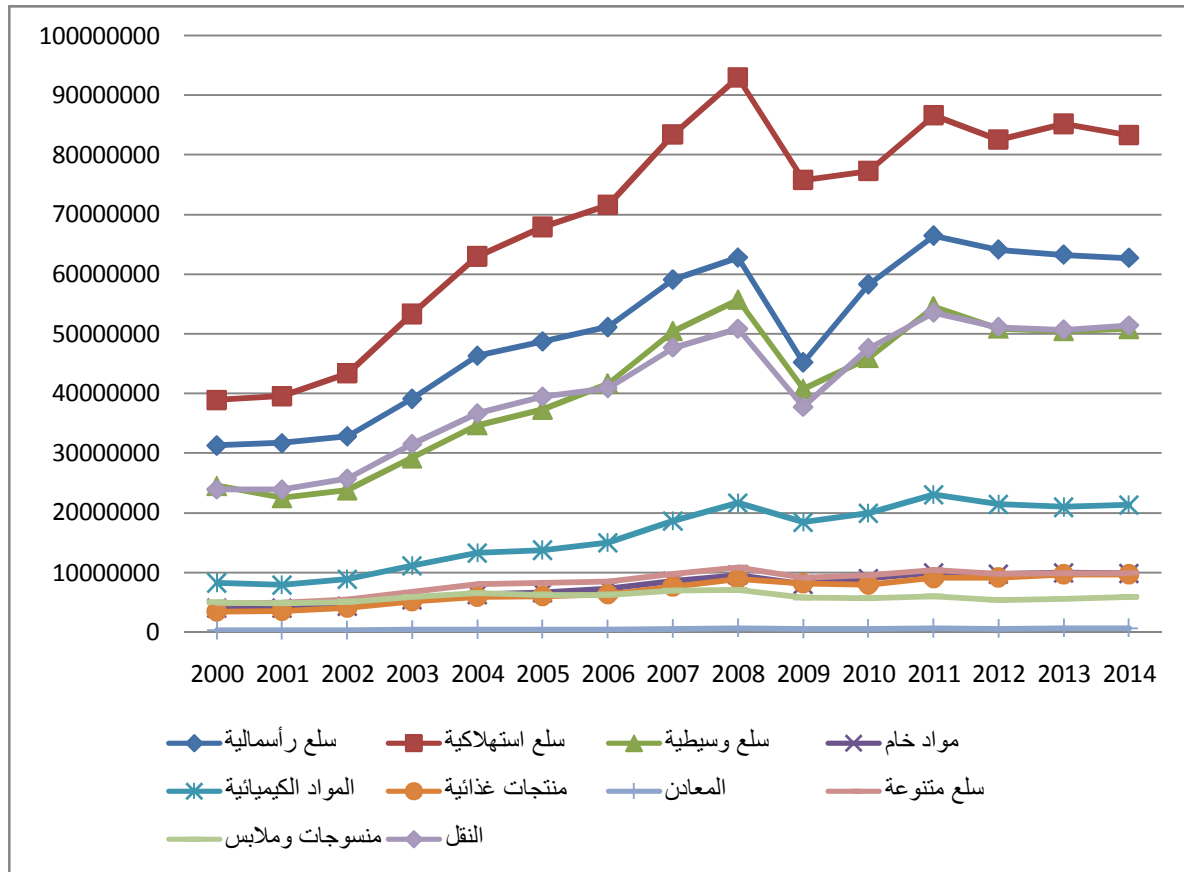
9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 3212743 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 5221436 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 4294263 وانحراف معياري بلغ 672227، كما بلغت قيمة الواردات الإيطالية من المنسوجات والملابس قيمة 4750957 ألف دولار سنة 2008، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الإيطالية من الدول الأوروبية في مجال المنسوجات والملابس، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 17821381 ألف دولار محققة سنة 2013 وأعلى قيمة 35312823 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 24947688 وانحراف معياري بلغ 5911266، كما بلغت قيمة واردات إيطاليا في مجال النقل سنة 2008 قيمة 35312823 ألف دولار وتفسر هذه الزيادة المعتبرة بالتطور الكبير في مجال النقل بين إيطاليا وباقي الدول الأوروبية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية نتيجة برامج الإنعاش التي قامت بها إيطاليا لاحتواء تداعيات الأزمة المالية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الإيطالية من الدول الأوروبية في مجال النقل، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

سادسا: واردات فرنسا

الشكل(13-4): واردات فرنسا البينية للفترة (2000-2014)

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (12-4).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

¹ - أنظر إلى الملحق (12-4) ص 381.

1-السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 31304251 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 66400461 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 50851064 وانحراف معياري بلغ 12654129، كما بلغت الواردات الفرنسية من السلع الرأسمالية سنة 2008 قيمة 62736188 ألف دولار وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة وتفسر هذه الزيادة بصمود الاقتصاد الفرنسي في مجال الاستثمار نظرا للدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الاقتصادية الفرنسية وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الفرنسية من الدول الأوروبية في مجال السلع الرأسمالية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

2-السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 38939139 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 92933526 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 69654405 وانحراف معياري بلغ 18048186، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 بزيادة نصيب الفرد في الدخل القومي والتي بلغت 35890 دولار في ذات السنة بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي المتخذة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الفرنسية من الدول الأوروبية في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3-السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 22500169 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 55689085 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 40872051 وانحراف معياري بلغ 11650397، وتفسر الزيادة المعتبرة المحققة في سنة 2008 مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الفرنسية، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها فرنسا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الفرنسية من الدول الأوروبية في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4-المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 4019501 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 9938734 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 7509322 وانحراف معياري بلغ 2236935، كما بلغت قيمة واردات فرنسا من المواد الخام في سنة 2008 قيمة 9657113 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الفرنسية، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها فرنسا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الفرنسية من الدول الأوروبية في مجال المواد الخام، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

5-المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 7918336 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 23014268 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 16233575 وانحراف معياري بلغ 5370988، كما بلغت قيمة واردات فرنسا من المواد الكيميائية في سنة 2008 قيمة 21649048 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الفرنسية، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها فرنسا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الفرنسية من الدول الأوروبية في مجال المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 3472850 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 9692903 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 6996392 وانحراف معياري بلغ 2213163، كما بلغت قيمة واردات فرنسا من المواد الغذائية في سنة 2008 قيمة 8950484 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها فرنسا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الفرنسية من الدول الأوروبية في مجال المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 273801 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 693357 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 500872 وانحراف معياري بلغ 147027، كما بلغت قيمة واردات فرنسا من المعادن سنة 2008 قيمة 651732 ألف دولار وهي قيمة معتبرة مقارنة مع السنوات السابقة، ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع داخل الاقتصاد الفرنسي خاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية نتيجة السياسات التوسعية التي قامت بها فرنسا لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ناهيك كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الفرنسية من الدول الأوروبية في مجال المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 4775925 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 10885075 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 8425881 وانحراف معياري بلغ 2037956، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 لتداعيات الأزمة المالية العالمية حيث تحولت الواردات الفرنسية بالنسبة للسلع المتنوعة من خارج التكتل إلى داخل التكتل الاقتصادي الأوروبي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الفرنسية من الدول الأوروبية في مجال السلع المتنوعة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 4874343 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 7079589 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 5891042 وانحراف معياري بلغ 661254، وتفسر الزيادة المعتبرة المحققة في سنة 2008، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الفرنسية من الدول الأوروبية في مجال المنسوجات والملابس، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

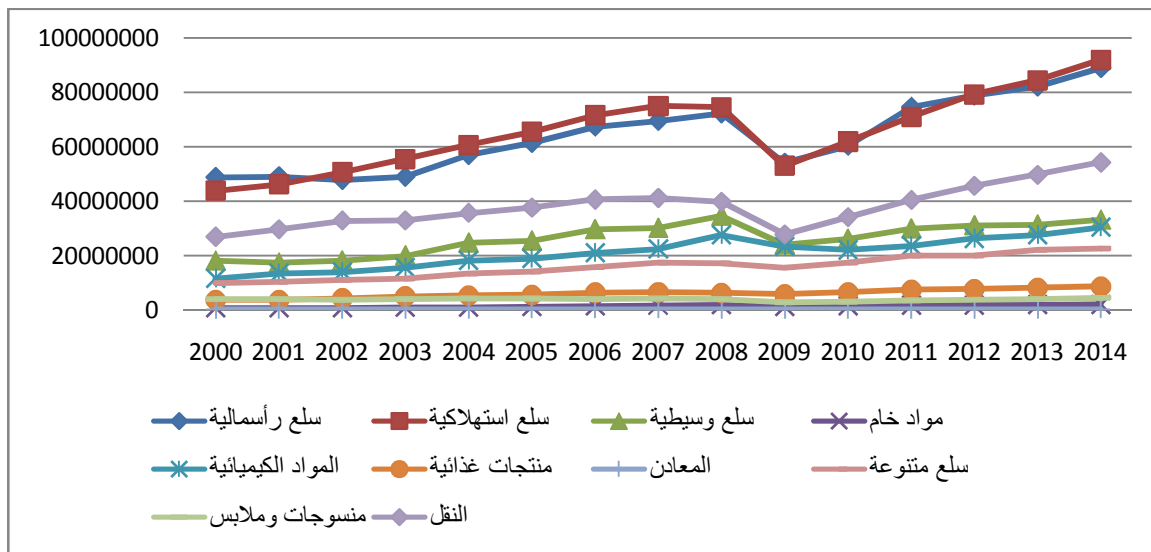
10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 23898385 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 53563599 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 40852501 وانحراف معياري بلغ 10640040، كما بلغت قيمة واردات فرنسا في مجال النقل سنة 2008 قيمة 50840196 ألف دولار وتفسر هذه الزيادة المعتبرة بالتطور الكبير في مجال النقل بين فرنسا وباقي الدول الأوروبية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها فرنسا لاحتواء تداعيات الأزمة المالية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم الواردات الفرنسية من الدول الأوروبية في مجال النقل، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

المطلب الثالث: دراسة وصفية لحركة الصادرات الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي للفترة (2000-2014):

شهدت الصادرات الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي خلال الفترة (2000-2014) عدة تغيرات والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (4-14): صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة (2000-2014):

ألف دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (4-13).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1- السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 47851055 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 88899877 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 64068887 وانحراف معياري بلغ 13358036؛ كما بلغت قيمة السلع الرأسمالية سنة 2008 قيمة 72237970 ألف دولار وهي قيمة معتبرة جدا مقارنة بالسنوات السابقة، وتفسر هذه الزيادة المعتبرة بزيادة النشاط الاستثماري داخل الولايات المتحدة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وهذا بفضل السياسات المالية والنقدية التوسعية المتخذة من قبل الحكومة الأمريكية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة فيما يخص السلع الرأسمالية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

2- السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 43865620 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 91926192 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 65658542 وانحراف معياري بلغ 14221711، كما بلغت قيمة السلع الاستهلاكية سنة 2008 قيمة 74470071 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة مع السنوات السابقة (2006-2000) وتفسر هذه الزيادة إلى زيادة الطلب الأمريكي على هذا النوع من السلع نتيجة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي 48640 دولار سنة 2008 وهذا نتيجة للسياسات النقدية والمالية التوسعية المتبعة من قبل الولايات المتحدة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية ناهيك عن ارتفاع معدلات التضخم داخل الولايات المتحدة مقارنة بباقي الدول الأوروبية، كما يلاحظ وجود تباين كبير في قيم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة فيما يخص السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

3- السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 17530254 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 34650667 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 26311412 وانحراف معياري بلغ 5756057، وتفسر الزيادة المحققة في سنة 2008 بزيادة أنشطة التصنيع في الولايات المتحدة الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ وجود تباين كبير في قيم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة فيما يخص السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

4- المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 841292 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 2111314 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ

¹ - أنظر إلى الملحق (13-4) ص 382.

1438003 وانحراف معياري بلغ 446776، كما بلغت قيمة المواد الخام سنة 2008 قيمة 1956101 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة مع السنوات السابقة (2000-2007)، وتفسر الزيادة المحققة في سنة 2008 بزيادة أنشطة التصنيع في الولايات المتحدة الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة فيما يخص المواد الخام، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

5-المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 11654733 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 30434089 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 21112464 وانحراف معياري بلغ 5685516، كما بلغت قيمة المواد الكيميائية سنة 2008 قيمة 27668896 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة مع السنوات السابقة (2000-2007)، وتفسر الزيادة المحققة في سنة 2008 بزيادة أنشطة التصنيع في الولايات المتحدة الممولة بالسياسات المالية والنقدية التوسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة فيما يخص المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 3755805 ألف دولار محققة سنة 2001 وأعلى قيمة 8675243 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 6119094 وانحراف معياري بلغ 1514205، كما بلغت قيمة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي من المنتجات الغذائية إلى الولايات المتحدة سنة 2008 قيمة 6336247 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الولايات المتحدة بفعل زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة فيما يخص المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 152673 ألف دولار محققة سنة 2005 وأعلى قيمة 345603 ألف دولار محققة سنة 2009 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 249033 وانحراف معياري بلغ 59561، كما بلغت قيمة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي من المعادن إلى الولايات المتحدة سنة 2008 قيمة 250858 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الولايات المتحدة لزيادة أنشطة التصنيع نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ وجود تباين كبير

في قيم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة فيما يخص المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

8- السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 9984941 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 22700038 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 15989774 وانحراف معياري بلغ 4177459، كما بلغت قيمة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع المتنوعة قيمة 17298856 ألف دولار، وتفسر هذه الزيادة بزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الولايات المتحدة نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة فيما يخص السلع المتنوعة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

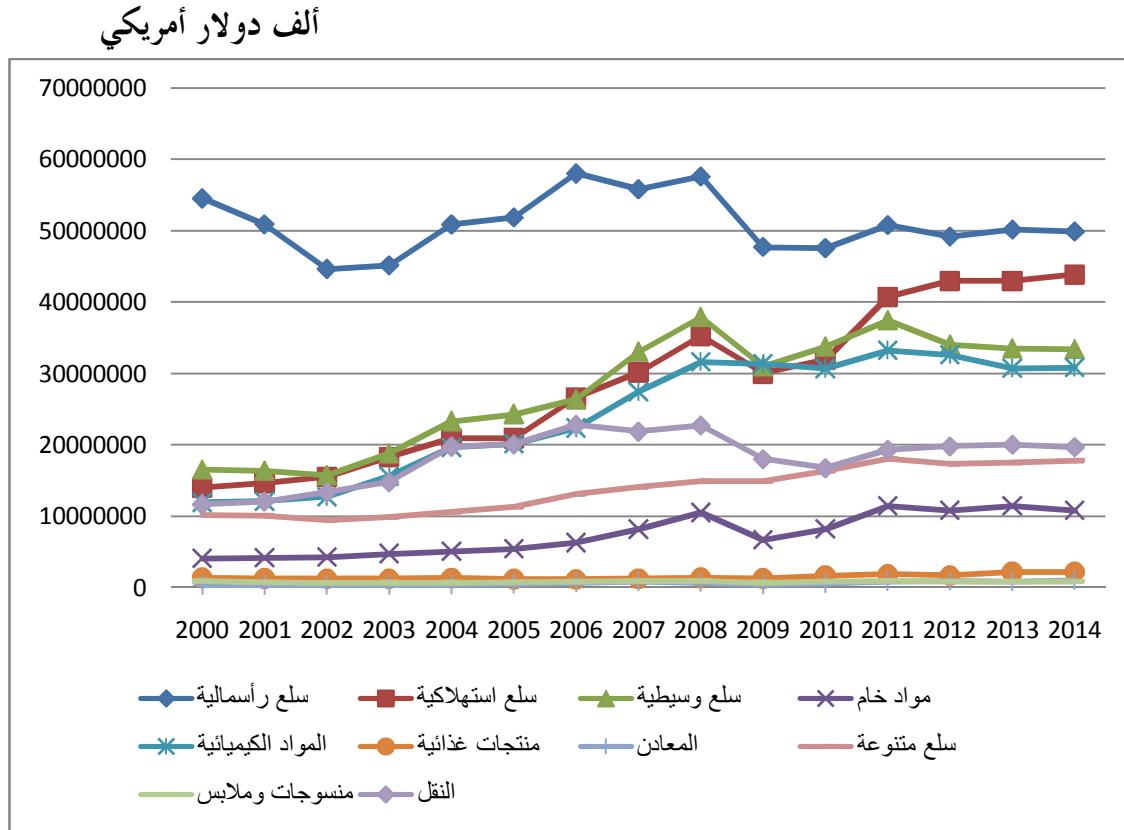
9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 2741228 ألف دولار محققة سنة 2009 وأعلى قيمة 4587643 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 3934723 وانحراف معياري بلغ 482373، كما بلغت قيمة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي من المنسوجات والملابس إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 4042348 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من السلع في الولايات المتحدة بفعل زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة فيما يخص المنسوجات والملابس، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 26884340 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 54246915 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 37929154 وانحراف معياري بلغ 7825483، كما بلغت قيمة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي في مجال النقل إلى الدول الأوروبية سنة 2008 قيمة 39826919 ألف دولار أمريكي وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، ويفسر هذا لزيادة الطلب على هذا النوع من الخدمات في الولايات المتحدة نتيجة للسياسات المالية والنقدية التوسعية المتبعة من قبل هذه الأخيرة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة فيما يخص النقل، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

المطلب الرابع: دراسة وصفية لحركة الواردات الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي للفترة (2000-2014):

شهدت الواردات الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي خلال الفترة (2000-2014) عدة تغيرات والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (15-4): واردات التكتل الأوروبي من الولايات المتحدة للفترة (2000-2014):



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (14-4).

نلاحظ من الشكل ما يلي:¹

1- السلع الرأسمالية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الرأسمالية تتراوح ما بين أقل قيمة 44628709 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 58042131 ألف دولار محققة سنة 2006 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 50976637 وانحراف معياري بلغ 4079606 ، كما بلغت واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع الرأسمالية سنة 2008 قيمة 57629342 ألف دولار وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة وتفسر هذه الزيادة بصمود التكتل الاقتصادي الأوروبي في مجال الاستثمار نظرا للدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الاقتصادية للتكتل الاقتصادي الأوروبي، وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي المتخذة من طرف دول التكتل لاحتواء تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، كما يلاحظ عدم

¹ - أنظر إلى الملحق (14-4) ص 383.

وجود تباين كبير في قيم واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي في مجال السلع الرأسمالية من الولايات المتحدة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

2- السلع الاستهلاكية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الاستهلاكية تتراوح ما بين أقل قيمة 14007674 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 43855209 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 28591874 وانحراف معياري بلغ 10888335، كما بلغت قيمة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع الاستهلاكية من الولايات المتحدة في سنة 2008 قيمة 35277804 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 بزيادة نصيب الفرد في الدخل القومي في ذات السنة بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي المتخذة من قبل دول التكتل الاقتصادي الأوروبي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية ناهيك عن ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة في مجال السلع الاستهلاكية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

3- السلع الوسيطة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع الوسيطة تتراوح ما بين أقل قيمة 15758504 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 37882597 ألف دولار محققة سنة 2008 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 27704650 وانحراف معياري بلغ 7966671، كما بلغت قيمة واردات دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع الوسيطة في سنة 2008 قيمة 37882597 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع في دول التكتل الاقتصادي الأوروبي، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها دول التكتل لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة في مجال السلع الوسيطة، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

4- المواد الخام: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المواد الخام تتراوح ما بين أقل قيمة 4101916 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 11418629 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 7477311 وانحراف معياري بلغ 2859525، كما بلغت قيمة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة من المواد الخام في سنة 2008 قيمة 10482574 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية لدول التكتل، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة فيما يخص المواد الخام، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

5-المواد الكيميائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الكيميائية تتراوح ما بين أقل قيمة 11909625 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 33235271 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 24190480 وانحراف معياري بلغ 8204144، كما بلغت قيمة واردات دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من المواد الكيميائية في سنة 2008 قيمة 31649660 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع التي تقوم بها دول التكتل، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها دول التكتل الاقتصادي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة فيما يخص المواد الكيميائية، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

6-المنتجات الغذائية: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنتجات الغذائية تتراوح ما بين أقل قيمة 1162684 ألف دولار محققة سنة 2006 وأعلى قيمة 2185382 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 1482802 وانحراف معياري بلغ 343316، كما بلغت قيمة واردات دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من المواد الغذائية في سنة 2008 قيمة 1350738 ألف دولار، وهي قيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، ناهيك عن برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها دول التكتل لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة فيما يخص المنتجات الغذائية وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

7-المعادن: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المعادن تتراوح ما بين أقل قيمة 273434 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 1005400 ألف دولار محققة سنة 2014 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 575890 وانحراف معياري بلغ 252587، كما بلغت قيمة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من المعادن سنة 2008 قيمة 675325 ألف دولار وهي قيمة معتبرة مقارنة مع السنوات السابقة (2000-2005)، ويعود هذا إلى زيادة أنشطة التصنيع داخل دول التكتل الاقتصادي الأوروبي خاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية لهذا الأخير سواء نتيجة ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي أو السياسات التوسعية التي قامت بها لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة فيما يخص المعادن، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

8-السلع المتنوعة: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة السلع المتنوعة تتراوح ما بين أقل قيمة 9399329 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 18040700 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 13672042 وانحراف معياري بلغ 3257008، وتفسر الزيادة المعتبرة في سنة 2008 والمقدرة

بـ: 14877337 ألف دولار بزيادة الطلب الأوروبي على هذه السلع في ظل الأزمة المالية العالمية، نتيجة زيادة سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة في مجال السلع المتنوعة ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

9-منسوجات وملابس: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة المنسوجات والملابس تتراوح ما بين أقل قيمة 693115 ألف دولار محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 958155 ألف دولار محققة سنة 2011 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 834047 وانحراف معياري بلغ 86962، كما بلغت قيمة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة من المنسوجات والملابس قيمة 936458 ألف دولار سنة 2008، وتفسر هذه الزيادة بزيادة الطلب على هذا النوع من السلع من جانب دول التكتل في ظل تحسن سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة فيما يخص المنسوجات والملابس ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري؛

10-النقل: يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة النقل تتراوح ما بين أقل قيمة 11655347 ألف دولار محققة سنة 2000 وأعلى قيمة 22790213 ألف دولار محققة سنة 2006 وهذا بمتوسط حسابي بلغ 18177220 وانحراف معياري بلغ 3669960، كما بلغت قيمة واردات دول التكتل الاقتصادي الأوروبي في مجال النقل سنة 2008 قيمة 22726670 ألف دولار وتفسر هذه الزيادة المعتبرة مقارنة بالسنوات السابقة (2005-2000) بالتطور الكبير في مجال النقل بين دول التكتل الاقتصادي الأوروبي والولايات المتحدة خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها دول التكتل لاحتواء تداعيات الأزمة المالية، وتحسن سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، كما يلاحظ عدم وجود تباين كبير في قيم واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة فيما يخص النقل ، وهذا ما يؤكد وجود متوسط حسابي أكبر من الانحراف المعياري.

أما فيما يتعلق بخلق التجارة وتحويل التجارة بين دول التكتل الاقتصادي الأوروبي فإنه يمكن استنتاجها من خلال مقارنة الواردات الخارجية لكل دولة من دول التكتل الاقتصادي الأوروبي مع الواردات البينية لها، وعموماً يمكن إجماها بالنسبة لكل دولة على حدى وفق ما يلي:

أ- اليونان:

بالنسبة لواردات اليونان من السلع والخدمات نلاحظ أن هناك تطورا كبيرا في التبادل التجاري بينها وبين دول التكتل الاقتصادي الأوروبي، حيث شهدت التجارة الخارجية انتعاشا كبيرا خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وفي المقابل شهدت وارداتها الخارجية انخفاضا واضحا حيث انخفضت قيمة كل من المعادن والمنتجات الغذائية والمواد الخام في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو ما يثبت وجود خلق للتجارة بين اليونان وباقي

دول التكتل الاقتصادي الأوروبي، حيث أن زيادة حجم الديون الخارجية لليونان وارتفاع تكاليف الإنتاج في الولايات المتحدة خاصة معدلات التضخم أدى إلى انخفاض وارداتها الخارجية وزيادة وارداتها البينية،
ب-ألمانيا:

بالنسبة لواردات ألمانيا من السلع والخدمات نلاحظ أن هناك تطورا كبيرا في التبادل التجاري بينها وبين دول التكتل الاقتصادي الأوروبي، حيث شهدت التجارة الخارجية انتعاشا كبيرا خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، وفي المقابل شهدت وارداتها الخارجية انخفاضا واضحا حيث انخفضت قيمة كل من المعادن والمنسوجات والملابس في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو ما يثبت وجود خلق للتجارة بين ألمانيا وباقي دول التكتل الاقتصادي الأوروبي، حيث أن برامج الإنعاش الاقتصادي المتخذة من قبل صناع السياسات الاقتصادية الألمانية ساهمت إلى حد كبير في زيادة التبادل التجاري بينها وبين باقي دول التكتل الاقتصادي، ناهيك عن الدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الألمانية في زيادة الإنتاج ومستويات التوظيف داخل الاقتصاد الألماني، إذن حققت ألمانيا خلقا للتجارة مع باقي دول التكتل وهذا لزيادة مستوى التبادل التجاري البيني بين الطرفين، إلا أنه يمكن القول بأنه فيما يخص المنسوجات والملابس فقد شهدت تحويلا للتجارة بينها وبين الولايات المتحدة لأنها شهدت انخفاضا في مستوى التبادل التجاري البيني فيما يخص هذا النوع من السلع وزيادة في مستوى التبادل التجاري الخارجي؛

ج-اسبانيا:

بالنسبة لواردات اسبانيا من السلع والخدمات نلاحظ أن هناك تطورا كبيرا في التبادل التجاري بينها وبين دول التكتل الاقتصادي الأوروبي، حيث شهدت التجارة الخارجية انتعاشا كبيرا خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، وفي المقابل شهدت وارداتها الخارجية زيادة كبيرة حيث ارتفعت قيمة كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية والنقل والمنسوجات والملابس في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو ما يثبت وجود خلق للتجارة بين اسبانيا وباقي دول التكتل الاقتصادي الأوروبي في معظم السلع التبادلية، إلا أنه فيما يخص السلع السابقة الذكر فإنه يمكن القول أن هناك تحويلا للتجارة في هذا الخصوص بين اسبانيا وباقي دول التكتل الاقتصادي الأوروبي لأن زيادة الطلب على هذا النوع من السلع في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الإسباني من غير المعقول تحول التجارة من الداخل نحو الخارج وبتكاليف عالية جدا خاصة معدلات التضخم التي عرفها الاقتصاد الأمريكي عقب الأزمة المالية.

د-البرتغال:

بالنسبة لواردات البرتغال من السلع والخدمات نلاحظ أن هناك تطورا كبيرا في التبادل التجاري بينها وبين دول التكتل الاقتصادي الأوروبي، حيث شهدت التجارة الخارجية انتعاشا كبيرا خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، وهو ما يثبت وجود خلق للتجارة بين البرتغال وباقي دول التكتل الاقتصادي الأوروبي في معظم

السلع التبادلية، كما يلاحظ أيضا تراجع واضح في قيم الواردات الخارجية للبرتغال فيما يخص السلع من المواد الكيميائية والمنتجات الغذائية والمعادن والسلع الوسيطة في أعقاب الأزمة المالية العالمية وهذا لارتفاع تكاليفها خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة بفعل تداعيات الأزمة المالية؛

ه- إيطاليا:

بالنسبة لواردات إيطاليا من السلع والخدمات نلاحظ أن هناك تطورا كبيرا في التبادل التجاري بينها وبين دول التكتل الاقتصادي الأوروبي، حيث شهدت التجارة الخارجية انتعاشا كبيرا خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، وهو ما يثبت وجود خلق للتجارة بين إيطاليا وباقي دول التكتل الاقتصادي الأوروبي في معظم السلع التبادلية، كما يلاحظ أيضا تراجع واضح في قيم الواردات البينية لإيطاليا فيما يخص السلع من المنسوجات والملابس والمعادن وزيادة وارداتها الخارجية من ذات السلع رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية وهو ما يؤكد وجود تحويلا للتجارة لكن هذا التحويل ليس معتبرا لوجود فارق قليل بين القيمتين خلال سنتي 2007 و 2008 على التوالي، وعموما فإن التجارة الخارجية البينية لإيطاليا شهدت انتعاشا كبيرا في ظل ارتفاع أسعار صرف اليورو ومعدلات الدخل القومي لدول التكتل الاقتصادي؛

و- فرنسا

بالنسبة لواردات فرنسا من السلع والخدمات نلاحظ أن هناك تطورا كبيرا في التبادل التجاري بينها وبين دول التكتل الاقتصادي الأوروبي، حيث شهدت التجارة الخارجية انتعاشا كبيرا خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، وهو ما يثبت وجود خلق للتجارة بين فرنسا وباقي دول التكتل الاقتصادي الأوروبي في معظم السلع التبادلية، كما يلاحظ أيضا تراجع واضح في قيم الواردات الخارجية لفرنسا فيما يخص السلع من المواد الكيميائية والمنتجات الغذائية والمعادن والسلع الوسيطة و السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وهذا لارتفاع تكاليفها خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة بفعل تداعيات الأزمة المالية، بمعنى آخر يمكن القول بأن فرنسا فضلت التبادل التجاري البيني في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ظل ارتفاع سعر صرف اليورو ومعدلات الدخل القومي عوض اللجوء إلى التبادل التجاري الخارجي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية للتجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي (2000-2014):

عرفت حركة التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي عدة تغيرات و تطورات خلال الفترة (2000-2014)، وهذا نظرا لما عرفته هذه الأخيرة من تحولات جذرية شهدتها المحيط الاقتصادي العالمي أثرت على كافة اقتصاديات دول التكتل الاقتصادي الأوروبي، و انعكست على أدائها بشكل كبير في ظل نظام اقتصادي معولم، وهكذا فقد عرفت حركة الصادرات و الواردات من السلع والخدمات الأوروبية عدة تغيرات خاصة في ظل أزمة مالية عالمية عصفت بأعرق وأكبر التكتلات الاقتصادية العالمية، وأبرزت تحديات خطيرة جدا على مستقبلها في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على حركة التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في إطار مرحلي ما قبل وبعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية و ذلك من خلال محاولة بناء نموذج قياسي يوضح أهم الآثار التي خلفتها هذه الأخيرة على حركة التبادل التجاري الأوروبي.

المطلب الأول: بناء نموذج الدراسة

تكمن أهمية البحث العلمي من خلال تحديد متغيرات البحث التي تشكل القاعدة العلمية والتطبيقية في إجراء البحث العلمي، إذ أن الباحث حينما يقوم بتحديد المشكلة المراد دراستها وتحليلها، لا بد أن يحدد العلاقات بين المتغيرات التي تساهم في خلق المشكلة، إذ يقوم بتحديد واضح ودقيق لكل المتغيرات التي تؤدي دورا واضحا في حصول المشكلة أو الظاهرة المراد دراستها، إذ لا بد أن يحدد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة وربما هناك متغيرات وسيطية أو معترضة لها دور في حصول المشكلة.¹ وبتعبير أبسط فإن المتغير المستقل يمثل السبب والمتغير التابع هو النتيجة.

أولاً: أبعاد الأزمة المالية العالمية (المتغير المستقل): يمكن توضيح أبعاد الأزمة المالية العالمية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية الغربية من خلال الجدول الموالي:

الجدول (1-4): أبعاد الأزمة المالية العالمية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية الغربية

أبعاد الأزمة المالية العالمية	الدراسة
تغيرات أسعار الصرف؛ تغيرات أسعار السلع.	1. دراسة (Louise curran, 2009)؛
تقلبات أسعار الصرف الحقيقية، تغيرات أسعار السلع.	2. دراسة (Warwick J. McKibbin, Andrew Stoeckel, 2009)؛

¹ - كاظم جمود خضير، موسى سلامة اللوزي، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 64.

تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي؛ عجز التمويل والائتمان التجاري؛ تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ارتفاع معدلات البطالة.	3. دراسة (UNCTAD، 2009)
ارتفاع معدلات التضخم؛ تغيرات أسعار السلع.	4. دراسة (Galati, Steven Poelhekke, Chen Gabriele Zhou, 2009)
تقلبات أسعار الصرف؛ تغيرات أسعار الأصول.	5. دراسة (جيان ماريا ميليسي - فيريتي، 2009)؛

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول رقم (1) يمكن القول بأن الدراسات الغربية التي تناولت الأزمة المالية العالمية ركزت على عدة تداعيات خلفتها هذه الأخيرة على الاقتصاد العالمي أهمها: تقلبات أسعار الصرف، ارتفاع معدلات التضخم، تغيرات أسعار السلع، تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، ارتفاع معدلات البطالة، تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر، عجز التمويل والائتمان التجاري.

الجدول (2-4): أبعاد الأزمة المالية العالمية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية العربية

أبعاد الأزمة المالية العالمية	الدراسة
ارتفاع معدلات التضخم، انكماش النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة،	1. دراسة (فريد بن طالي، 2015)؛
ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية، تراجع النمو الاقتصادي	2. دراسة (منتظر فاضل سعد البطاط، ندوة هلال جودة، 2011)؛
تراجع النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.	3. دراسة (مفتاح صالح، 2010).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول رقم (2) يمكن القول بأن الدراسات العربية التي تناولت الأزمة المالية العالمية ركزت على عدة تداعيات خلفتها هذه الأخيرة على الاقتصاد العالمي أهمها: تراجع النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية. وعليه وبناء على ما سبق ذكره من أبعاد للأزمة المالية العالمية فإننا سوف نعتمد على الدراسة الأولى في الجدول رقم (1) أي دراسة (Louise curran, 2009) بإدراج أسعار الصرف ومعدلات التضخم كأبعاد للأزمة المالية العالمية وهذا لكونها تعتمد على أبعاد ذات علاقة كبيرة بالتجارة الخارجية (أسعار الصرف، أسعار السلع)، ولكونها ركزت بشكل كبير جدا على التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي الذي سنقوم باختبارها في هذا البحث، ناهيك عن معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر التي ركزت عليها معظم الدراسات السابقة.

ثانيا: أبعاد التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي (المتغير التابع): يمكن توضيح أبعاد التجارة الخارجية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية الغربية من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-4): أبعاد التجارة الخارجية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية الغربية

أبعاد التجارة الخارجية	الدراسة
الصادرات؛ الواردات.	1. دراسة (Louise curran, 2009)؛
الصادرات؛ الواردات.	2. دراسة (Warwick J. McKibbin, Andrew Stoeckel, 2009)؛
الصادرات؛ الواردات.	3. دراسة (Andrei A. Levchenko, Logan T. Lewis, Linda L. Tesar, 2009)؛
الصادرات؛ الواردات.	4. دراسة (UNCTAD, 2009)؛

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول رقم (3) يمكن القول بأن أغلب الدراسات الغربية التي تناولت التجارة الخارجية ركزت على بعدين للتجارة الخارجية وهما الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

الجدول (4-4): أبعاد التجارة الخارجية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية العربية

أبعاد التجارة الخارجية	الدراسة
الصادرات ، الواردات	1. دراسة (سعد محمودالكواز، ندى سهيل الدليمي، 2007)؛
الصادرات، الواردات	2. دراسة (بودية فطيمة، 2011/2010)؛
الصادرات، الواردات	3. دراسة (عائشة خلوفي، 2012/2011)
الصادرات، الواردات	4. دراسة (جمال الدين زروق، 2011)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول رقم (4) يمكن القول بأن أغلب الدراسات العربية التي تناولت التجارة الخارجية ركزت على بعدين للتجارة الخارجية وهما الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وعليه وبناء على ما سبق ذكره من أبعاد للتجارة الخارجية فإننا سنعتمد في دراستنا على قياس التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي من خلال بعدا الصادرات والواردات من السلع والخدمات، لتبنيها من قبل معظم الدراسات العربية والغربية.

ثالثا: الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين التكتل الاقتصادي والتجارة الخارجية: يمكن توضيح العلاقة بين التكتل الاقتصادي والتجارة الخارجية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية العربية وفق الجدول الموالي:

الجدول (4-5): العلاقة بين التكتل الاقتصادي والتجارة الخارجية حسب ما جاء في بعض الدراسات

الاقتصادية الغربية

العلاقة	الدراسة
خلق التجارة؛ تحويل التجارة.	1. دراسة (David karemera, won koo, Gerald smalls, louis whiteside، 2015)؛
خلق التجارة؛ تحويل التجارة.	2. دراسة (Ho Sze Yin, Iris، 2010)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول رقم (5) يمكن القول بأن أغلب الدراسات الغربية التي تناولت العلاقة بين التجارة الخارجية والتكتل الاقتصادي ركزت على بعدين وهما خلق التجارة وتحويل التجارة.

الجدول (6-4): العلاقة بين التكتل الاقتصادي والتجارة الخارجية حسب ما جاء في بعض الدراسات الاقتصادية العربية

العلاقة	الدراسة
خلق التجارة ، تحويل التجارة	1) دراسة (أحمد الكواز، 2009)؛
خلق التجارة، تحويل التجارة، تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر	2) دراسة (عائشة خلوي، 2011/2012).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

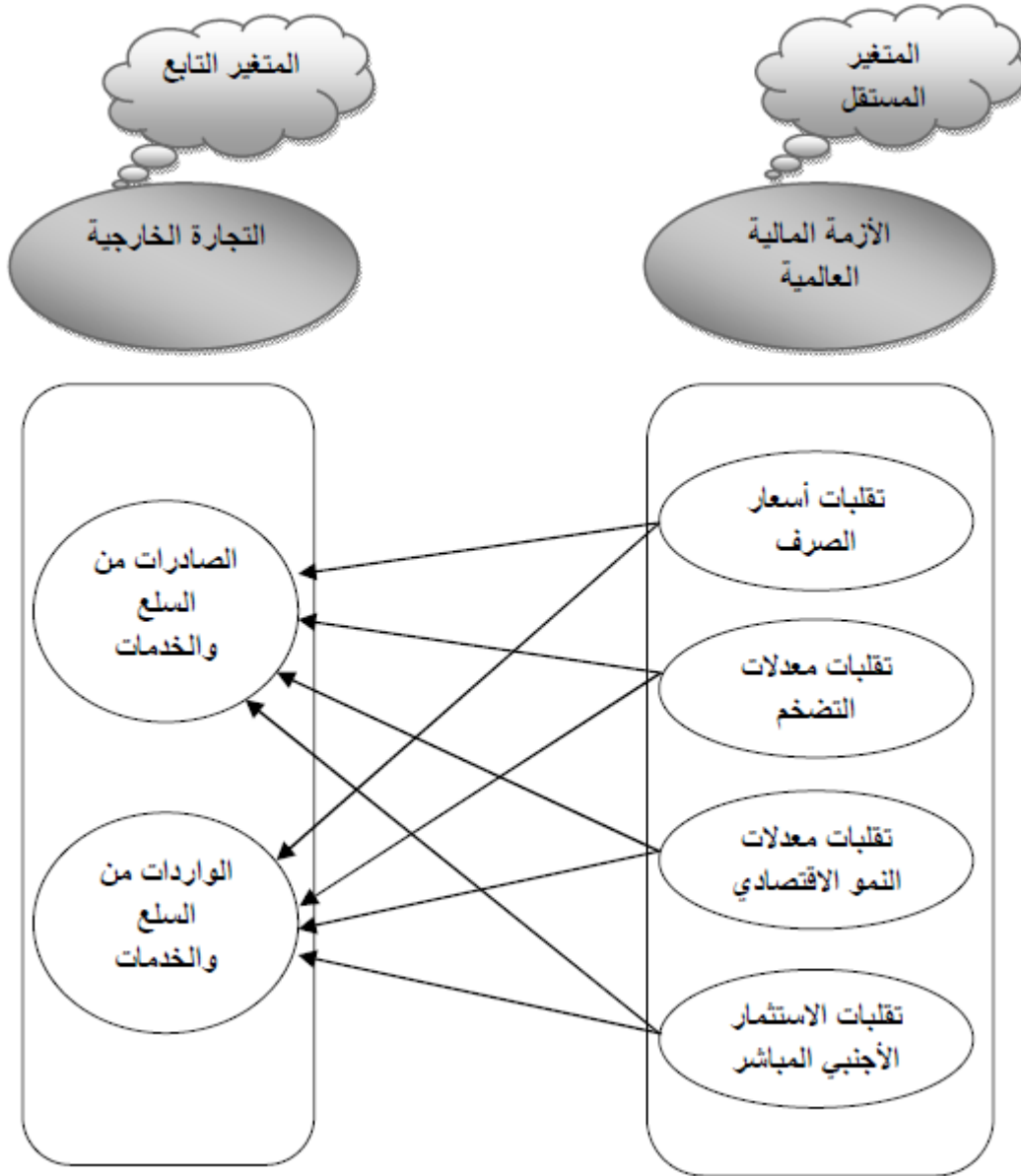
من خلال الجدول رقم (6) يمكن القول بأن أغلب الدراسات التي تناولت العلاقة بين التجارة الخارجية والتكتل الاقتصادي ركزت على بعدين وهما خلق التجارة وتحويل التجارة.

إذن سننعمد في تحليل العلاقة التي تربط التكتل الاقتصادي بالتجارة الخارجية على بعدا خلق التجارة (الأثر الإنشائي) وتحويل التجارة (الأثر التحويلي) وهذا لقياس مدى تأثير التكتل الاقتصادي الأوروبي في حركة التجارة الخارجية الأوروبية، ناهيك عن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للتكتل الأوروبي خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

تجدر الإشارة إلى أن الجديد في هذه الدراسة مقارنة الدراسات السابقة التي تم تحليلها يتمثل في أن الدراسات السابقة تكلمت عن العلاقة بين التجارة الخارجية والتكتل الاقتصادي قبل وبعد قيام هذا الأخير ، لكن هنا تم دراستها بعد قيام التكتل الاقتصادي الأوروبي والفترة الدراسية توضح ذلك من 2000 حتى 2014 (مرحلة ما بعد التكتل الاقتصادي) ، ضف إلى ذلك تم التطرق إلى حركة الاستثمار الأجنبي المباشر كقيمة مضافة على غرار الدراسات السابقة التي تكلمت عن الخلق وتحويل التجارة فقط ، حيث لا يمكن إهماله خصوصا لأن معظم التكتلات الاقتصادية كان لها دور فعال في زيادة حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل منطقة التكتل الاقتصادي.

إذن الآن والحال كذلك وبعد توضيح كل من أبعاد المتغير المستقل (الأزمة المالية العالمية) والمتغير التابع (التجارة الخارجية) يمكننا صياغة نموذج البحث من خلال الشكل التالي:

الشكل (16-4): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

ولتحديد أثر أبعاد المتغير المستقل (الأزمة المالية العالمية) على أبعاد المتغير التابع (التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي) نستخدم نموذج الانحدار المتعدد وهذا بالاعتماد على برنامج (Econometrics Eviews 09) والذي يتضمن العديد من الطرق المستخدمة في القياس والتي من بينها طريقة المربعات الصغرى التي سنعتمد عليها في تقدير النموذج وتأخذ معادلة النموذج الشكل الخطي التالي:

$$L(X, M) = \alpha_0 + \alpha_1 LEX + \alpha_2 LPCA + \alpha_3 LINF + \alpha_4 LFDI + \varepsilon$$

حيث:

أبعاد المتغير التابع: وتمثل في ما يلي:

$L(X)$: لوغاريتم صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة؛

$L(M)$: لوغاريتم واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة؛

أبعاد المتغير المستقل: وتمثل في ما يلي:

$L(EX)$: لوغاريتم أسعار الصرف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛

$L(PCA)$: لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل القومي في الولايات المتحدة؛

$L(INF)$: لوغاريتم معدلات التضخم في الولايات المتحدة؛

$L(FDI)$: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة.

أما (ε) و (α_0) فيمثلان الخطأ العشوائي و الثابت على الترتيب.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النموذج المقترح (أثر كل من أسعار الصرف، معدلات التضخم، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات التكتل الأوروبي)

أولاً: دراسة إستقرارية المتغير التابع والمتغيرات المفسرة: للكشف عن استقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية عادة نلجأ إلى نوعين من الاختبارات (اختبارات كيفية وفيها يستخدم الرسم البياني للسلسلة ودالة الارتباط الذاتي واختبارات كمية تستخدم فيها مجموعة من الاختبارات التي تكشف عن وجود جذر للوحدة والمثلة أساساً في ديكي فولر).

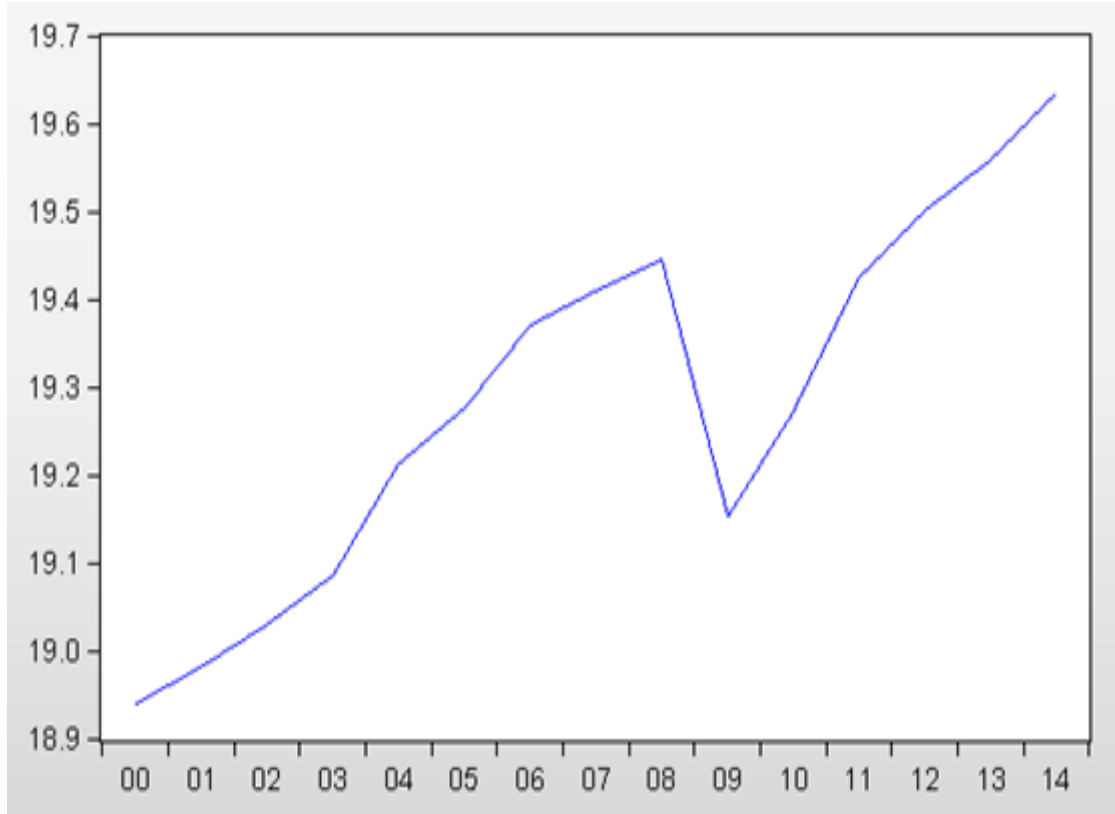
1- اختبار إستقرارية دالة الصادرات (LX) : لاختبار إستقرارية السلسلة الزمنية (LX) نلجأ إلى

نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:

أ- الاختبارات الكيفية للسلسلة الزمنية LX :

- الرسم البياني للسلسلة الزمنية LX :

الشكل (17-4): الرسم البياني للسلسلة الزمنية LX



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية غير مستقرة بمعنى أنها ليست معلمية ولا يوجد لها توزيع طبيعي.

–الاختبار الجزئي والكلبي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LX)

الشكل (18-4): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC/PAC) للسلسلة (LX) :

Date: 07/13/16 Time: 13:21
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.666	0.666	8.0686	0.005
		2	0.365	-0.141	10.677	0.005
		3	0.123	-0.110	11.001	0.012
		4	-0.034	-0.059	11.027	0.026
		5	-0.050	0.085	11.091	0.050
		6	0.069	0.187	11.227	0.082
		7	0.016	-0.251	11.235	0.129
		8	-0.039	-0.033	11.290	0.186
		9	-0.090	-0.007	11.632	0.235
		10	-0.264	-0.278	15.174	0.126
		11	-0.386	-0.145	24.653	0.010
		12	-0.379	-0.051	36.874	0.000
		13	-0.309	0.047	49.074	0.000
		14	-0.189	-0.015	58.159	0.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

• الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LX):

◆ نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm x = \frac{t\alpha/2}{\sqrt{n}} = \frac{t0.05}{\sqrt{15}} = \frac{1.96}{\sqrt{15}} = 0.506$$

إذن: $IC = \pm 0.506$

✓ نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي AC ومعامل الارتباط الذاتي PC عند $K=1$ خارج مجال الثقة. وبالتالي يوجد على الأقل معامل ارتباط وحيد يختلف عن الصفر إذن السلسلة غير مستقرة.

• الاختبار الكلي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LX):

نستخدم اختبار Box-pierce و Liung-box

وهنا نقارن $x^2_{cal} = Q\text{-Stat}$ مع x^2_{tab}

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت **58.159** عند $P=14$ وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة **23.68** عند مستوى معنوية 5% ($x^2_{0.05,14} = 23.68$)، وهنا سنرفض فرض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

إذن من نتائج الاختبارات الكيفية (الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي) وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة الصادرات غير مستقرة وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب-الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (Lx):

وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والمثلة أساساً في ديكي فولر ADF :

-تحديد درجة التأخير:

نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها Akaike، Schwarz، Hannan و حسب مخرجات برنامج Eviews 09 نجد:

الجدول (7-4): درجات التأخير للسلسلة الزمنية (Lx)

lag	AKa	SCH	HQ
0	36.99	37.13	36.98
1	37.11	37.29	37.08
2	37.29	37.50	37.22
3	37.41	37.63	37.28
4	37.38	37.60	37.15
5	35.59	35.77	35.21

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعيارى Schw و Akai هي في حالة P=0.

الجدول (4-8): نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (LX)

[3]		[2]		[1]		النماذج	
المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	درجة التأخير	التغيرات
$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=1.86 $	$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=0.86 $	$ t_{tab}=1.96 $	$ t_{cal}=1.60 $	0	LX

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

من الجدول نستنتج:

- النموذج الأول: $|\emptyset = 1| \Leftrightarrow |t_{cal}=1.60| < |t_{tab}=1.96|$
- النموذج الثاني: $|c = 0| \Leftrightarrow |t_{cal}=0.86| < |t_{tab}=2.14|$
- النموذج الثالث: $|b = 0| \Leftrightarrow |t_{cal}=1.86| < |t_{tab}=2.14|$

نتيجة 1: من نتائج الاختبارات الكيفية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية المثلة أساسا في اختبار ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة الصادات (LX) غير مستقرة في مستواها الأصلي (0) وهي من نوع DS بدون مشتق ($\emptyset=1, c=0, b=0$).

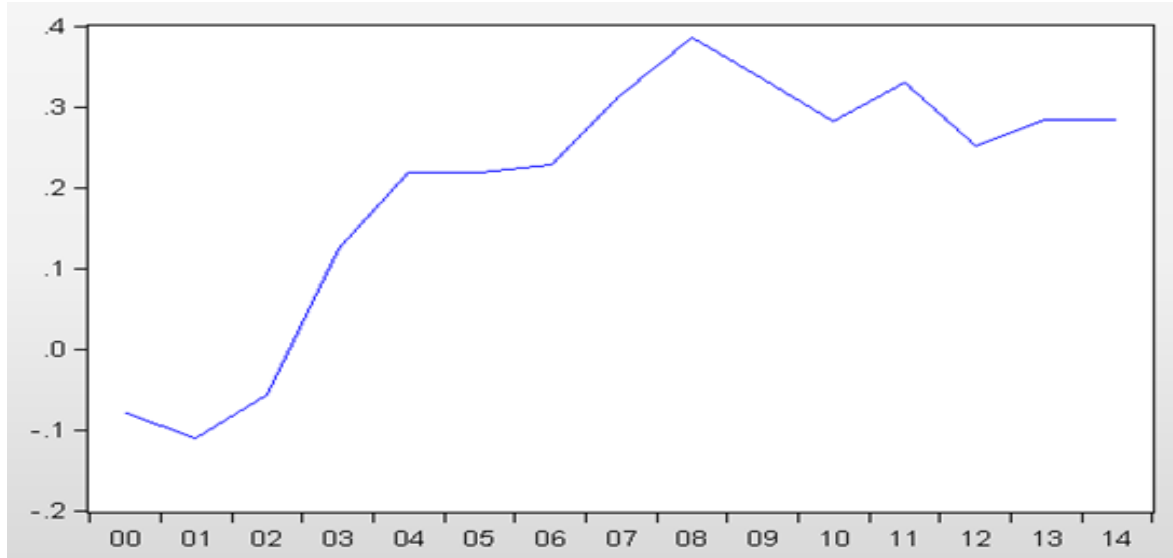
2- اختبار استقرارية دالة أسعار الصرف (LEX): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (LEX)

نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:

أ- الاختبارات الكيفية للسلسلة الزمنية (LEX):

– الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LEX):

الشكل (19-4): الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LEX)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية غير مستقرة بمعنى أنها ليست معلمية ولا يوجد لها توزيع طبيعي.

– الاختبار الجزئي والكلبي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LEX):

الشكل (20-4): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC/PAC) للسلسلة (LEX)

Date: 07/13/16 Time: 15:31
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.774	0.774	10.899	0.001
		2 0.478	-0.299	15.383	0.000
		3 0.242	-0.020	16.625	0.001
		4 0.077	-0.042	16.763	0.002
		5 -0.054	-0.106	16.837	0.005
		6 -0.217	-0.242	18.167	0.006
		7 -0.352	-0.092	22.106	0.002
		8 -0.363	0.091	26.912	0.001
		9 -0.281	0.033	30.272	0.000
		10 -0.227	-0.158	32.905	0.000
		11 -0.222	-0.102	36.047	0.000
		12 -0.160	0.137	38.233	0.000
		13 -0.131	-0.249	40.438	0.000
		14 -0.063	0.079	41.451	0.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

• الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LEX):

❖ نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm x = \frac{t_{\alpha/2}}{\sqrt{n}} = \frac{t_{0.05}}{\sqrt{15}} = \frac{1.96}{\sqrt{15}} = 0.506$$

إذن: $IC = \pm 0.506$

نلاحظ أن:

✓ أن معامل الارتباط الذاتي PC عند $K=1$ خارج مجال الثقة؛

✓ معامل الارتباط الذاتي AC عند $K=1$ خارج مجال الثقة.

إذن يوجد على الأقل معامل ارتباط وحيد يختلف عن الصفر إذن السلسلة غير مستقرة.

• الاختبار الكلي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LEX):

نستخدم اختبار Liung-box و Box-pierce

وهنا نقارن $x^2_{cal} = Q\text{-Stat}$ مع x^2_{tab}

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت **41.451** عند $P=14$ وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ

قيمة **23.68** عند مستوى معنوية 5% ($x^2_{0.05,14} = 23.68$) وهنا سنرفض فرض الفرضية الصفرية والتي

تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على

الأقل معامل ارتباط يختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

إذن من نتائج الاختبارات الكيفية (الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي) وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة أسعار

الصرف غير مستقرة وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب-الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (LEX):

وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والمثلة أساساً في ديكي فولر (Dickey Fuller Test):

-تحديد درجة التأخير:

نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها Hannan ، Schwarz، Akaike و حسب مخرجات برنامج

Eviews 07 نجد:

الجدول (9-4): درجة التأخير للسلسلة الزمنية (LEX)

lag	AKa	SCH	Han
0	2.01	1.87	2.02
1	2.10	1.92	2.13
2	2.38	2.18	2.46
3	2.17	1.95	2.30
4	2.00	1.79	2.24
5	3.41	3.24	3.79

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعيارى **Akai** و **Schw** و **HQ** هي في حالة $P=4$.

الجدول (10-4): نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (LEX)

[3]		[2]		[1]		النماذج	
المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	درجة التأخير	المتغيرات
$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=1.01 $	$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=1.49 $	$ t_{tab}=1.98 $	$ t_{cal}=0.24 $	4	LEX

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

من الجدول نستنتج:

- النموذج الأول: $\emptyset = 1 \Leftrightarrow |t_{cal}=0.24| < |t_{tab}=1.98|$
- النموذج الثاني: $c = 0 \Leftrightarrow |t_{cal}=1.49| < |t_{tab}=2.14|$
- النموذج الثالث: $b = 0 \Leftrightarrow |t_{cal}=1.01| < |t_{tab}=2.14|$

نتيجة 2: من نتائج الاختبارات الكيفية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية الممثلة أساسا في اختبار ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة أسعار الصرف (LEX) غير مستقرة في مستواها الأصلي $I(0)$ وهي من نوع DS بدون مشتق $(\emptyset=1, c=0, b=0)$.

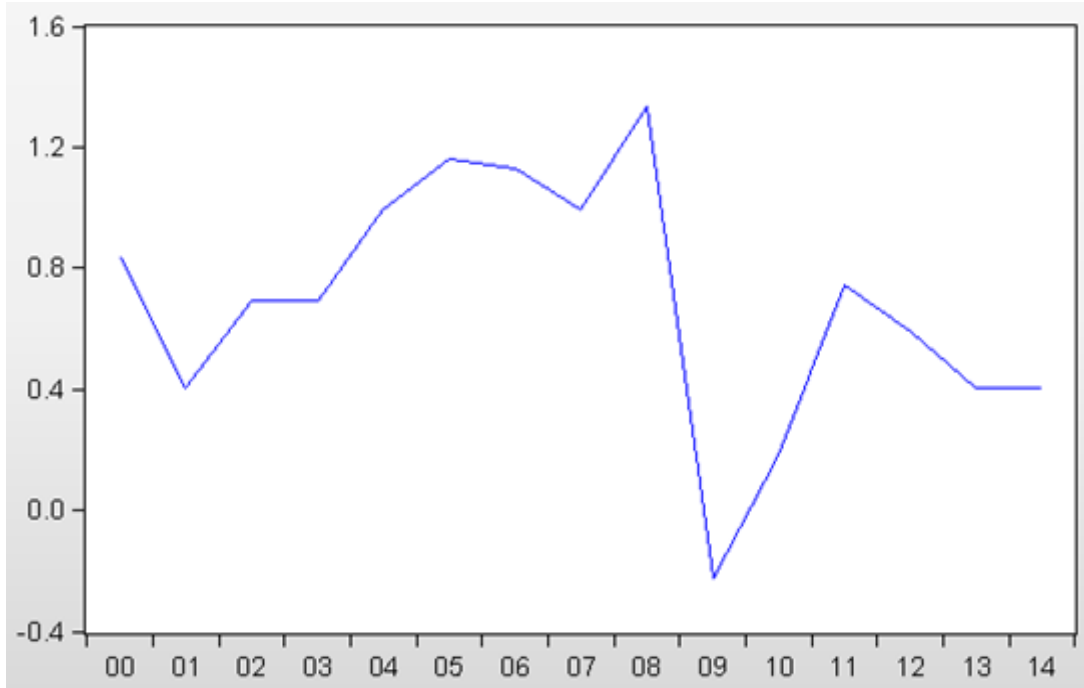
3- اختبار استقرارية دالة معدلات التضخم (LINF): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية

(LINF) نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:

أ- الاختبارات الكيفية للسلسلة الزمنية (LINF):

– الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LINF):

الشكل (4-21): الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LINF):



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية مستقرة ليست معلمية يوجد لها توزيع طبيعي.

– الاختبار الجزئي والكلبي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LINF):

الشكل (4-22): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC / PAC) للسلسلة الزمنية (LINF)

Date: 07/13/16 Time: 15:43
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.285	0.285	1.4839	0.223
		2 0.090	0.009	1.6434	0.440
		3 0.063	0.038	1.7272	0.631
		4 -0.141	-0.184	2.1863	0.702
		5 -0.311	-0.254	4.6454	0.461
		6 -0.272	-0.141	6.7390	0.346
		7 -0.212	-0.089	8.1653	0.318
		8 -0.023	0.098	8.1847	0.416
		9 -0.060	-0.120	8.3401	0.500
		10 -0.034	-0.117	8.4004	0.590
		11 0.043	-0.084	8.5168	0.666
		12 0.048	-0.041	8.7152	0.727
		13 0.034	-0.000	8.8585	0.784
		14 -0.010	-0.092	8.8862	0.838

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

• الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LINF):

❖ نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm x = \frac{t\alpha/2}{\sqrt{n}} = \frac{t0.05}{\sqrt{15}} = \frac{1.96}{\sqrt{15}} = 0.506$$

إذن: $IC = \pm 0.506$

✓ نلاحظ أن كل معاملات الارتباط الذاتي AC عند كل قيم k داخل مجال الثقة.

✓ نلاحظ أن كل معاملات الارتباط الذاتي PC عند كل قيم k داخل مجال الثقة.

القرار: كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر إذن السلسلة تبدو مستقرة.

• الاختبار الكلي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LINF):

نستخدم اختبار Liung-box و Box-pierce

وهنا نقارن $x^2_{cal} = Q\text{-Stat}$ مع x^2_{tab}

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت 8.88 عند P=14 وهي أقل من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة

23.68 عند مستوى معنوية 5% ($x^2_{0.05,14} = 23.68$) وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة وهنا سنقبل

الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونرفض الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف معنوياً عن الصفر.

إذن من نتائج الاختبارات الكيفية وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة التضخم تبدو مستقرة وللتأكد من النتائج

السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب-الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (LINF):

وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والمثلة أساساً في ديكي فولر DF :

-تحديد درجة التأخير:

نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها Hannan ، Schwarz، Akaike و حسب مخرجات برنامج

Eviews 07 نجد:

الجدول (4-11): درجات التأخير للسلسلة الزمنية (LINF)

lag	AKa	SCH	Han
0	2.72	2.86	2.71
1	2.81	2.98	2.77
2	3.02	3.23	2.95
3	3.05	3.27	2.92
4	3.17	3.38	2.94

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 07.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعيارى Schw و Akai هي في حالة $P=0$.
الجدول (4-12): نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة الزمنية (LINF)

[3]		[2]		[1]		النماذج	
المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	درجة التأخير	المتغيرات
$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=0.84 $	$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=2.23 $	$ t_{tab}=1.96 $	$ t_{cal}=0.95 $	0	LINF

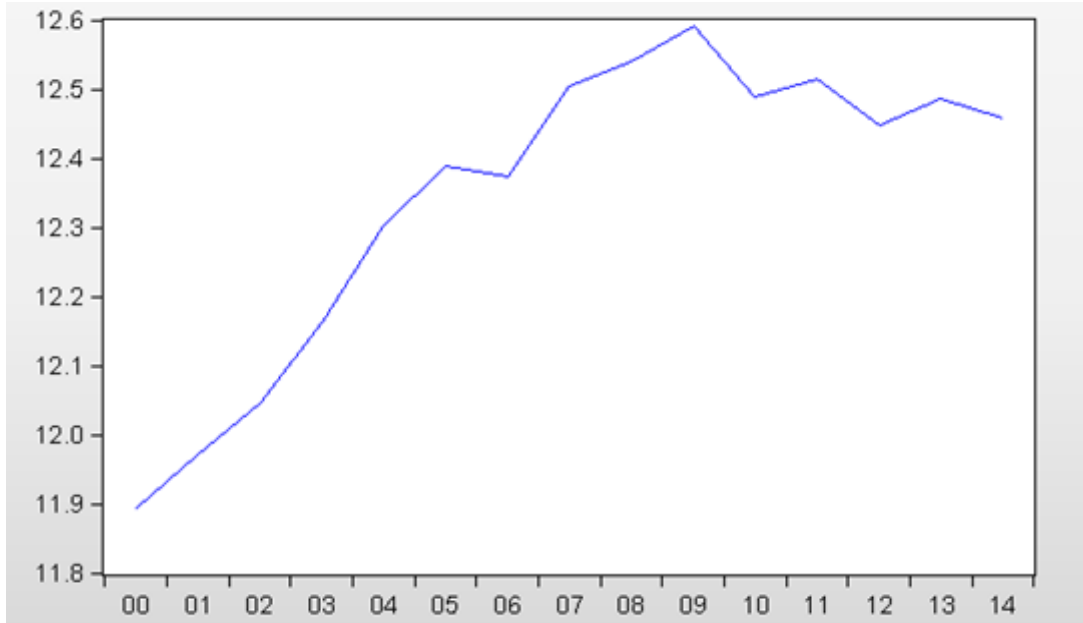
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.
من الجدول نستنتج:

- النموذج الأول: $|t_{cal}=0.95| < |t_{tab}=1.96| \Rightarrow \phi = 1$ ؛
- النموذج الثاني: $|t_{cal}=2.23| > |t_{tab}=2.14| \Rightarrow c \neq 0$ ؛
- النموذج الثالث: $|t_{cal}=0.84| < |t_{tab}=2.14| \Rightarrow b = 0$ ؛

نتيجة 3: من نتائج الاختبارات الكيفية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية الممثلة أساسا في اختبار ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة التضخم (LINF) غير مستقرة في مستواها الأصلي $I(0)$ وهي من نوع DS. بمشتق $(\phi=1, c \neq 0, b=0)$.

4- اختبار استقرارية لدالة الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI): لاختبار إستقرارية السلسلة الزمنية (LFDI) نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:
أ- الاختبارات الكيفية للسلسلة الزمنية (LFDI):
- الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LFDI):

الشكل (23-4): الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LFDI):



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية غير مستقرة بمعنى أنها ليست معلمية ولا يوجد لها توزيع طبيعي.

– الاختبار الجزئي والكلبي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LFDI):

الشكل (24-4): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC /PAC) للسلسلة (LFDI)

Date: 07/13/16 Time: 16:02
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.789	0.789	11.336	0.001
		2 0.577	-0.119	17.877	0.000
		3 0.326	-0.241	20.138	0.000
		4 0.119	-0.066	20.469	0.000
		5 -0.065	-0.110	20.575	0.001
		6 -0.208	-0.102	21.797	0.001
		7 -0.365	-0.243	26.053	0.000
		8 -0.396	0.116	31.773	0.000
		9 -0.364	0.059	37.413	0.000
		10 -0.276	-0.006	41.311	0.000
		11 -0.252	-0.246	45.347	0.000
		12 -0.179	0.064	48.077	0.000
		13 -0.142	-0.054	50.646	0.000
		14 -0.065	-0.014	51.707	0.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

• الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LFDI):

❖ نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm x = \frac{t_{\alpha/2}}{\sqrt{n}} = \frac{t_{0.05}}{\sqrt{15}} = \frac{1.96}{\sqrt{15}} = 0.506$$

إذن: $IC = \pm 0.506$

✓ نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي AC عند $k=1$ و $k=2$ خارج مجال الثقة. القرار: وجود على الأقل معامل ارتباط وحيد يختلف عن الصفر إذن السلسلة غير مستقرة.

• الاختبار الكلي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LFDI): نستخدم اختبار Liung-box و

Box-pierce، وهنا نقارن $x^2_{cal} = Q\text{-Stat}$ مع x^2_{tab} .

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت **51.707** عند $P=14$ وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة **23.68** عند مستوى معنوية 5% ($x^2_{0.05,14} = 23.68$) وهنا سنرفض فرض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

إذن من نتائج الاختبارات الكيفية وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقرة وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب- الاختبارات الكمية لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LFDI):

وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والمثلة أساساً في ديكي فولر DF:

—تحديد درجة التأخير:

نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها Hannan ، Schwarz، Akaike و حسب مخرجات برنامج Eviews 07 نجد:

الجدول (4-13): درجات التأخير للسلسلة الزمنية (LFDI)

lag	AKa	SCH	Han
0	22.32	22.45	22.30
1	22.39	22.57	22.36
2	22.38	22.59	22.31
3	22.42	22.64	22.29
4	22.54	22.76	22.31

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعيارى Schw و Akai هي في حالة $P=0$.

الجدول (4-14): نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة الزمنية (LFDI)

[3]		[2]		[1]		النماذج	
المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	درجة التأخير	التغيرات
$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=0.48 $	$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=2.57 $	$ t_{tab}=1.96 $	$ t_{cal}=1.25 $	0	LFDI

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09 وبرنامج excel.

من الجدول نستنتج:

- النموذج الأول: $|\phi = 1| \Leftrightarrow |t_{cal}=1.25| < |t_{tab}=1.96|$
- النموذج الثاني: $c \neq 0 \Leftrightarrow |t_{cal}=2.57| > |t_{tab}=2.14|$
- النموذج الثالث: $b = 0 \Leftrightarrow |t_{cal}=0.48| < |t_{tab}=2.14|$

نتيجة 4: من نتائج الاختبارات الكيفية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية الممثلة أساساً في اختبار ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) غير مستقرة في مستواها الأصلي $I(0)$ وهي من نوع DS. $(\phi=1, c \neq 0, b=0)$.

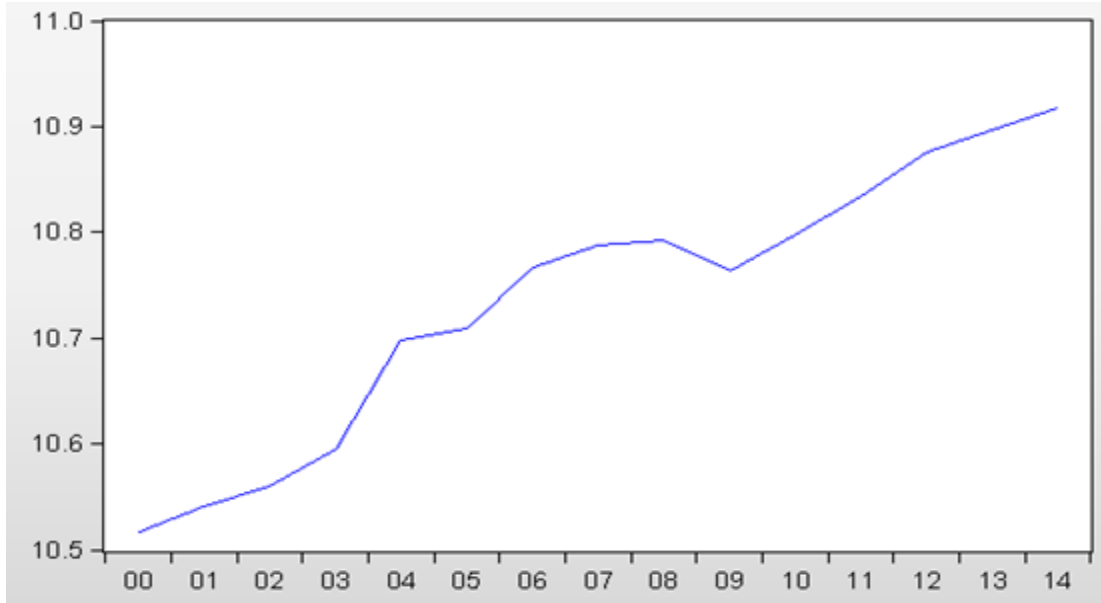
5- اختبار استقرارية لدالة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (LPCA): اختبار إستقرارية السلسلة

الزمنية (LPCA) نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:

أ- الاختبارات الكيفية للسلسلة الزمنية (LPCA):

– الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LPCA):

الشكل (25-4): الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LPCA)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية غير مستقرة بمعنى أنها ليست معلمية ولا يوجد لها توزيع طبيعي.

– الاختبار الجزئي والكلبي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LPCA):

الشكل (26-4): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC /PAC) للسلسلة الزمنية (LPCA)

Date: 07/13/16 Time: 16:24
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.782	0.782	11.126	0.001	
2	0.556	-0.140	17.197	0.000	
3	0.321	-0.171	19.388	0.000	
4	0.127	-0.067	19.760	0.001	
5	0.027	0.079	19.779	0.001	
6	-0.043	-0.052	19.830	0.003	
7	-0.115	-0.134	20.250	0.005	
8	-0.193	-0.117	21.608	0.006	
9	-0.280	-0.110	24.930	0.003	
10	-0.369	-0.144	31.865	0.000	
11	-0.437	-0.133	44.066	0.000	
12	-0.402	0.102	57.787	0.000	
13	-0.303	0.068	69.527	0.000	
14	-0.171	0.024	76.999	0.000	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

• الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LPCA):

◆ نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm x = \frac{t_{\alpha/2}}{\sqrt{n}} = \frac{t_{0.05}}{\sqrt{15}} = \frac{1.96}{\sqrt{15}} = 0.506$$

إذن: $IC = \pm 0.506$

✓ نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي AC عند $p=1$ و $p=2$ خارج مجال الثقة.

✓ معامل الارتباط الذاتي PC عند $p=1$ خارج مجال الثقة.

القرار: وجود على الأقل معاملين ارتباط وحيدتين يختلفان عن الصفر إذن السلسلة غير مستقرة.

• الاختبار الكلي للسلسلة الزمنية (LPCA):

نستخدم اختبار Liung-box و Box-pierce

وهنا نقارن $x^2_{cal} = Q\text{-Stat}$ مع x^2_{tab}

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت **76.999** عند $P=14$ وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ

قيمة **23.68** عند مستوى معنوية 5% ($x^2_{0.05,14} = 23.68$) وهنا سنرفض فرض الفرضية الصفرية والتي

تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على

الأقل معامل ارتباط يختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

إذن من نتائج الاختبارات الكيفية وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي غير مستقرة

وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب- الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (LPCA):

وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والمتمثلة أساساً في ديكي فولر DF :

—تحديد درجة التأخير: نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها Hannan ، Schwarz، Akaike

وحسب مخرجات برنامج Eviews 07 نجد:

الجدول (15-4): درجات التأخير للسلسلة الزمنية (LPCA)

lag	AKa	SCH	Han
0	17.24	17.38	17.23
1	17.40	17.57	17.36
2	17.30	17.50	17.22
3	16.99	17.20	16.85
4	17.14	17.35	16.90

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعيار Akai و Schw و HQ هي في حالة $K=3$

الجدول (16-4): نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة الزمنية (LPCA)

[3]		[2]		[1]		النماذج	
المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	درجة التأخير	المتغيرات
$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=2.92 $	$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=1.68 $	$ t_{tab}=1.97 $	$ t_{cal}=1.61 $	3	LPCA

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

من الجدول نستنتج:

- النموذج الأول: $|\Phi = 1| \Leftrightarrow |t_{cal}=1.61| < |t_{tab}=1.97|$
- النموذج الثاني: $c = 0 \Leftrightarrow |t_{cal}=1.68| < |t_{tab}=2.14|$
- النموذج الثالث: $b \neq 0 \Leftrightarrow |t_{cal}=2.92| > |t_{tab}=2.14|$

نتيجة 4: من نتائج الاختبارات الكيفية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية الممثلة أساسا في اختبار ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة نصيب الفرد من الدخل القومي (Lpca) غير مستقرة في مستواها الأصلي $I(0)$ وهي من نوع TS ذات اتجاه سنة $(\Phi=1, c=0, b \neq 0)$.

6- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

الجدول (17-4): اختبار Q للسلاسل الزمنية لجميع المتغيرات بعد إجراء الفرق الأول

Q-tab	Q-Stat	k	المتغيرات
22.36	3.39	13	LX
22.36	6.48	13	LINF
22.36	7.29	13	LEX
22.36	14.98	13	LFDI
22.36	7.50	13	LPCA

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

الجدول (18-4): اختبار ديكي فولر البسيط للسلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول

[3]		[2]		[1]		النماذج	
ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	درجة التأخير	المتغيرات
$ t_{tab}=2.16 $	$ t_{cal}=0.29 $	$ t_{tab}=2.16 $	$ t_{cal}=1.50 $	$ t_{tab}=1.97 $	$ t_{cal}=2.83 $	0	LX
$ t_{tab}=2.16 $	$ t_{cal}=0.76 $	$ t_{tab}=2.16 $	$ t_{cal}=0.08 $	$ t_{tab}=1.97 $	$ t_{cal}=5.23 $	0	LINF
$ t_{tab}=2.16 $	$ t_{cal}=1.88 $	$ t_{tab}=2.16 $	$ t_{cal}=1.14 $	$ t_{tab}=1.97 $	$ t_{cal}=2.76 $	0	LEX
$ t_{tab}=2.16 $	$ t_{cal}=2.63 $	$ t_{tab}=2.16 $	$ t_{cal}=1.29 $	$ t_{tab}=1.97 $	$ t_{cal}=2.87 $	0	LFDI
$ t_{tab}=2.16 $	$ t_{cal}=0.39 $	$ t_{tab}=2.16 $	$ t_{cal}=2.48 $	$ t_{tab}=1.97 $	$ t_{cal}=1.98 $	0	LPCA

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ:

أ- دالة الصادرات بعد الفرق الأول عند المستوى (dLX):

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت 3.39 عند $k=13$ وهي أقل من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة 22.36 عند مستوى معنوية 5% ($X^2_{0.05,13} = 22.36$)، هنا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة.

أما بالنسبة للنماذج الثلاثة فنستنتج :

-النموذج الأول: $|\varnothing \neq 1| \Leftrightarrow |t_{cal=2.83}| > |t_{tab=1.97}|$

-النموذج الثاني: $c = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=1.50}| < |t_{tab=2.16}|$

-النموذج الثالث: $b = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=0.29}| < |t_{tab=2.16}|$

إذن السلسلة الزمنية لـ: (LX) مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

ب-دالة التضخم بعد الفرق الأول عند المستوى (dLINF):

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت 6.48 عند $k=13$ وهي أقل من القيمة الجدولية والتي

تبلغ قيمة 22.36 عند مستوى معنوية 5% ($X^2_{0.05,13} = 22.36$)، وهنا سنقبل الفرضية الصفرية والتي

تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة.

أما بالنسبة للنماذج الثلاثة فنستنتج :

-النموذج الأول: $|\varnothing \neq 1| \Leftrightarrow |t_{cal=5.23}| > |t_{tab=1.97}|$

-النموذج الثاني: $c = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=0.08}| < |t_{tab=2.16}|$

-النموذج الثالث: $b = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=0.76}| < |t_{tab=2.16}|$

إذن السلسلة الزمنية لـ: (LINF) مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

ج-دالة أسعار الصرف بعد الفرق الأول عند المستوى (dLEX):

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت 7.29 عند $k=13$ وهي أقل من القيمة الجدولية والتي

تبلغ قيمة 22.36 عند مستوى معنوية 5% ($X^2_{0.05,13} = 22.36$)، وهنا سنقبل الفرضية الصفرية والتي

تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة.

أما بالنسبة للنماذج الثلاثة فنستنتج :

-النموذج الأول: $|\varnothing \neq 1| \Leftrightarrow |t_{cal=2.76}| > |t_{tab=1.97}|$

-النموذج الثاني: $c = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=1.14}| < |t_{tab=2.16}|$

-النموذج الثالث: $b = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=1.88}| < |t_{tab=2.16}|$

إذن السلسلة الزمنية لـ: (LEX) مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

د-دالة الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الفرق الأول عند المستوى (dLFDI):

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت 14.98 عند $k=13$ وهي أقل من القيمة الجدولية والتي

تبلغ قيمة 22.36 عند مستوى معنوية 5% ($X^2_{0.05,13} = 22.36$)، وهنا سنقبل الفرضية الصفرية والتي

تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة.

أما بالنسبة للنماذج الثلاثة فنستنتج :

-النموذج الأول: $|\varnothing \neq 1| \Leftrightarrow |t_{cal=2.87}| > |t_{tab=1.97}|$

-النموذج الثاني: $c = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=1.29}| < |t_{tab=2.16}|$

-النموذج الثالث: $b \neq 0 \Leftrightarrow |t_{cal=2.63}| > |t_{tab=2.16}|$

هـ-دالة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بعد الفرق الأول (dLPCA):

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت 7.50 عند $k=13$ وهي أقل من القيمة الجدولية والتي

تبلغ قيمة 22.36 عند مستوى معنوية 5% ($X^2_{0.05,13} = 22.36$)، وهنا سنقبل الفرضية الصفرية والتي

تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة.

أما بالنسبة للنماذج الثلاثة فنستنتج:

-النموذج الأول: $|\varnothing \neq 1| \Leftrightarrow |t_{cal=1.98}| > |t_{tab=1.97}|$

-النموذج الثاني: $c \neq 0 \Leftrightarrow |t_{cal=2.48}| > |t_{tab=2.16}|$

-النموذج الثالث: $b = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=0.39}| < |t_{tab=2.16}|$

إذن السلسلة الزمنية لـ: (LPCA) مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

و- دالة الاستثمار الأجنبي المباشر بعد إجراء الفرق الأول عند درجات تأخير (3,2,1)

الجدول (19-4): نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة الزمنية (LFDI) بعد إجراء الفرق الأول

النماذج		[1]		[2]		[3]	
التغيرات	درجة التأخير	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة
LFDI	1	$ t_{tab=1.97} $	$ t_{cal=1.22} $	$ t_{tab=2.17} $	$ t_{cal=0.44} $	$ t_{tab=2.17} $	$ t_{cal=2.03} $
LFDI	2	$ t_{tab=1.97} $	$ t_{cal=1.40} $	$ t_{tab=2.20} $	$ t_{cal=0.53} $	$ t_{tab=2.20} $	$ t_{cal=2.58} $
LFDI	3	$ t_{tab=1.98} $	$ t_{cal=1.36} $	$ t_{tab=2.22} $	$ t_{cal=0.18} $	$ t_{tab=2.22} $	$ t_{cal=1.32} $

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن :

$|t_{tab}| > |t_{cal}|$ في كل النماذج وهو ما يؤكد وجود جذر الوحدة ($\emptyset = 1$) وبالتالي فالسلسلة الزمنية (LFDI) غير مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى وبالتالي نلجأ الفرق الثاني (ddLFDI) للسلسلة الزمنية لاختبار استقراريتها.

7-دالة الاستثمار الأجنبي المباشر بعد إجراء الفرق الثاني (ddLFDI) :

الجدول (20-4): اختبار Q للسلسلة الزمنية (LFDI) بعد إجراء الفرق الثاني

المتغير	k	Q-Stat	Q-tab
LFDI	12	29.31	21.02

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت 29.31 عند $k=12$ وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة 21.02 عند مستوى معنوية 5% ($X^2_{0.05,12} = 21.02$)، وهنا سنقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف عن الصفر ، وبالتالي فالسلسلة تبدو غير مستقرة.

الجدول (21-4): نتائج اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية (LFDI) بعد الفرق الثاني

المتغيرات	درجة التأخير	[1]		[2]		[3]	
		ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة
LFDI	0	$ t_{cal}=8.31 $	$ t_{tab}=1.97 $	$ t_{cal}=0.32 $	$ t_{tab}=2.17 $	$ t_{cal}=0.22 $	$ t_{tab}=2.17 $

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن :

$|t_{tab}| < |t_{cal}|$ وهو ما يؤكد عدم وجود جذر الوحدة ($\emptyset \neq 1$) أما بالنسبة للنماذج 2 و 3 فنلاحظ أن $|t_{tab}| > |t_{cal}|$ وهو ما يؤكد عدم وجود القاطع ومعامل الاتجاه السنة $(c=0, b=0)$ ، وبالتالي فالسلسلة الزمنية (LFDI) مستقرة عند الفروقات من الدرجة الثانية.

ثانيا: تقدير وتحليل النموذج المقترح:

1- صياغة العلاقة القياسية لدالة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة:

باستخدام برنامج Eviews 09 تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول (22-4): تقدير علاقة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة

Dependent Variable: LX

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 20:18

Sample: 2000 2014

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCA	11569.07	865.1520	13.37229	0.0000
LINF	13329557	4234416.	3.147909	0.0104
LFDI	-475.2804	315.6862	-1.505547	0.1631
LEX	8032785.	83127037	0.096633	0.9249
C	-2.21E+08	31281743	-7.056557	0.0000

R-squared	0.975840	Mean dependent var	2.43E+08
Adjusted R-squared	0.966176	S.D. dependent var	51578247
S.E. of regression	9485964.	Akaike info criterion	35.22973
Sum squared resid	9.00E+14	Schwarz criterion	35.46574
Log likelihood	-259.2229	Hannan-Quinn criter.	35.22721
F-statistic	100.9757	Durbin-Watson stat	1.808866
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة العلاقة القياسية كما يلي:

$$L(X) = -220741407 + 8032785LEX + 11569LPCA + 13329557LINF - 475LFDI$$

R^2 adjuste = 0.96 F-STAT=100.97 P(F-STAT=0.00) DW=1.80
Obs=15

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن معاملات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) وأسعار الصرف (LEX) غير معنوية، وبالتالي فإن هذا النموذج لا يفسر حركة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة، ومن خلال إعادة عملية التقدير بالحذف التدريجي للمتغيرات غير المعنوية تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (23-4): تقدير علاقة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة
بعد حذف (LEX)

Dependent Variable: LX
Method: Least Squares
Date: 07/24/16 Time: 00:27
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCA	11583.80	812.3608	14.25943	0.0000
LINF	13605011	2986934.	4.554841	0.0008
LFDI	446.5512	101.2584	4.410016	0.0010
C	-2.19E+08	23112866	-9.467864	0.0000
R-squared	0.975817	Mean dependent var		2.43E+08
Adjusted R-squared	0.969222	S.D. dependent var		51578247
S.E. of regression	9048734.	Akaike info criterion		35.09733
Sum squared resid	9.01E+14	Schwarz criterion		35.28614
Log likelihood	-259.2299	Hannan-Quinn criter.		35.09532
F-statistic	147.9561	Durbin-Watson stat		1.806967
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews09.

من خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة العلاقة القياسية كما يلي:

$$L(X) = - 218829470 + 446FDI + 11584LPCA + 13605010LINF$$

R^2 adjuste = 0.96 F-STAT=147.95 P(F-STAT=0.00) DW=1.80 Obs=15

2- التحليل الإحصائي: من خلال نتائج التقدير يتضح لنا أن جميع معالم النموذج معنوية إحصائياً مما يدل على جوهرية العلاقة بين المتغير التابع (صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي) والمتغيرات المستقلة (أسعار الصرف، معدلات التضخم، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر) وذلك من خلال المقاييس التالية:

- تم قياس تفسير العلاقة بين المتغير التابع (LX) والمتغيرات المستقلة (LINF, LFDI, LEX, LPCA) بواسطة معامل التحديد المصحح ($R^2_{\text{adjuste}} = 0.96$)، ومنه نستنتج أن المتغيرات المستقلة تفسر 96% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أما النسبة الباقية فترجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج؛

- من خلال النموذج أعلاه نجد أن قيمة إحصائية t ستودنت تبين أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفر وهي أقل من 0.05%، أي أنها مقبولة ولها تأثير قوي في النموذج؛

- عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal} = 147.95$ أكبر من قيمة فيشر الجدولية $F_{(3,11)}^{5\%} = 3.58$ وهذا يدل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير على صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي؛

- لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء استخدمنا إحصائية داربن واتسون (Durbin Watson) حيث أن القيمة المقدرة ($DW=1.80$) تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء [1.75, 2.25] مما يشير هذا إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى؛

- كما يبين اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي عدم وجود أي نوع من الارتباط الذاتي حيث أن قيمة الإحصائية p أكبر من 0.05 وهو ما يدل على أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول (24-4): نتائج اختبار Breusch-Godfrey للنموذج المقدر (علاقة صادرات التكتل

الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)

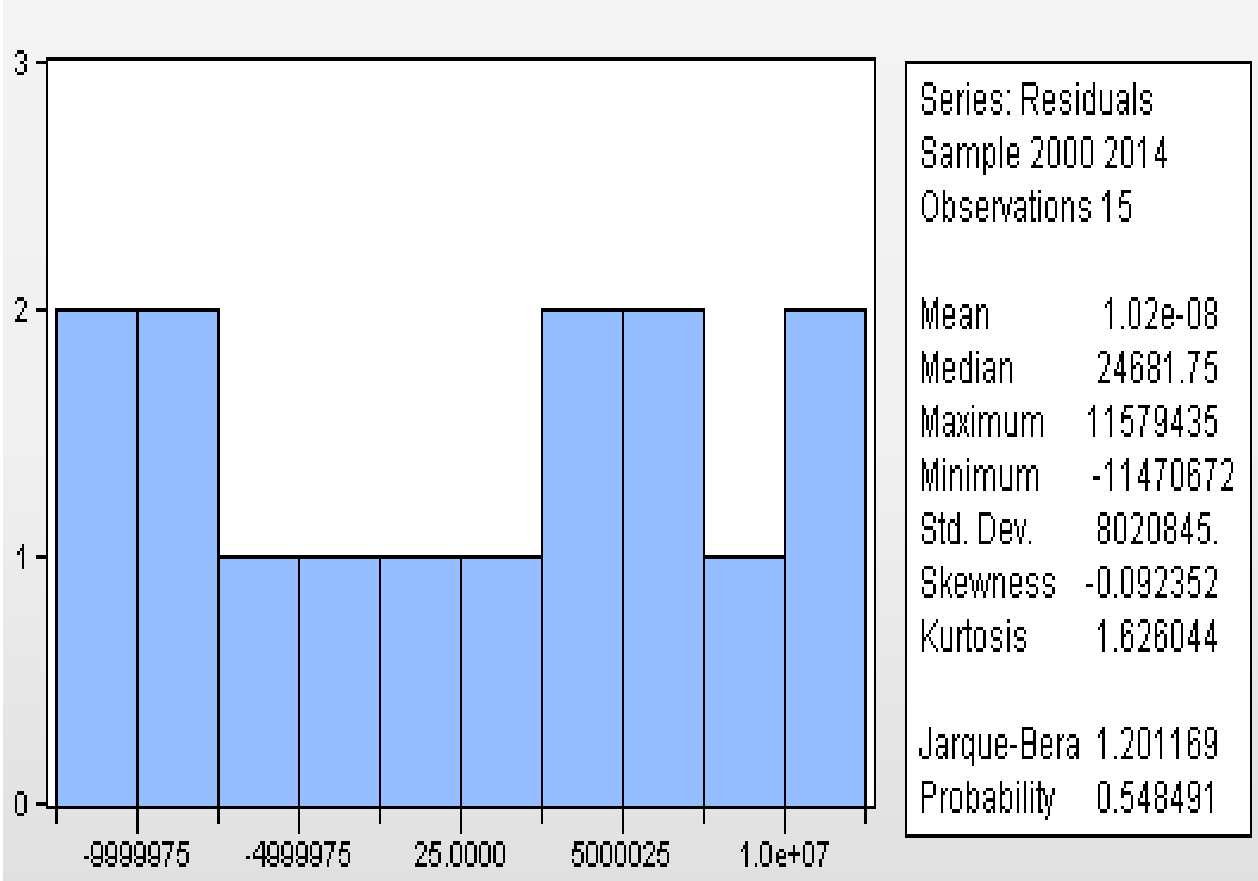
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.189764	Prob. F(2,9)	0.8304
Obs*R-squared	0.606953	Prob. Chi-Square(2)	0.7382

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09.

أما بالنسبة لإختبار توزيع البواقي بين المدرج التكراري:

الشكل (27-4): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر (علاقة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

أ- اختبار **skewness**:

لاختبار فرضية العدم (فرضية التناظر): $H_0: V_1 = 0$, نقوم بحساب الإحصائية:

$$V_1 = \frac{B_1^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{-0.092352 - 0}{\sqrt{\frac{6}{15}}} = -0.146$$

حيث تؤخذ القيمة $B_1^{1/2}$ من الشكل أعلاه.

إذن لدينا $V_1 < 1.96$ ومنه نقبل فرضية التناظر ($H_0: V_1 = 0$) وبالتالي السلسلة (Residuals) متناظرة؛

ب- اختبار **kurtosis**:

وفي هذه الحالة نختبر فرضية التسطح الطبيعي (aplatissement normal): $H_0: V_1 = 0$

$$V_2 = \frac{B_2^{\frac{1}{2}} - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{1.626044 - 3}{\sqrt{\frac{24}{15}}} = -1.08 < 1.96$$

ومنه نقبل فرضية التسطح الطبيعي للسلسلة (Residuals)؛

ج- اختبار جاك-بيرا (Jarque-Bera):

لاختبار فرضية العدم (السلسلة (Residuals) ذات توزيع طبيعي: H_0) نقوم بحساب إحصائية جاك

بيرا (S):

$$S = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24} (B_2 - 3)^2 \sim \chi_{1-\alpha}^2(2)$$

$$S = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24} (B_2 - 3)^2 \sim \chi_{1-\alpha}^2(2) = \frac{15}{6} (-0.092352) + \frac{15}{24} (1.626044 - 3)^2 = 0.948$$

لدينا $S = 0.948 < \chi_{0.05}^2(2) = 5.99$ ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي H_0 بمعنوية 0.05.

إذن من خلال ما سبق نستنتج أن توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي.

- من أجل اختبار تجانس تباين الأخطاء نستعمل اختبار ARCH.

الجدول (4-25): نتائج اختبار ARCH معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر (علاقة

صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)

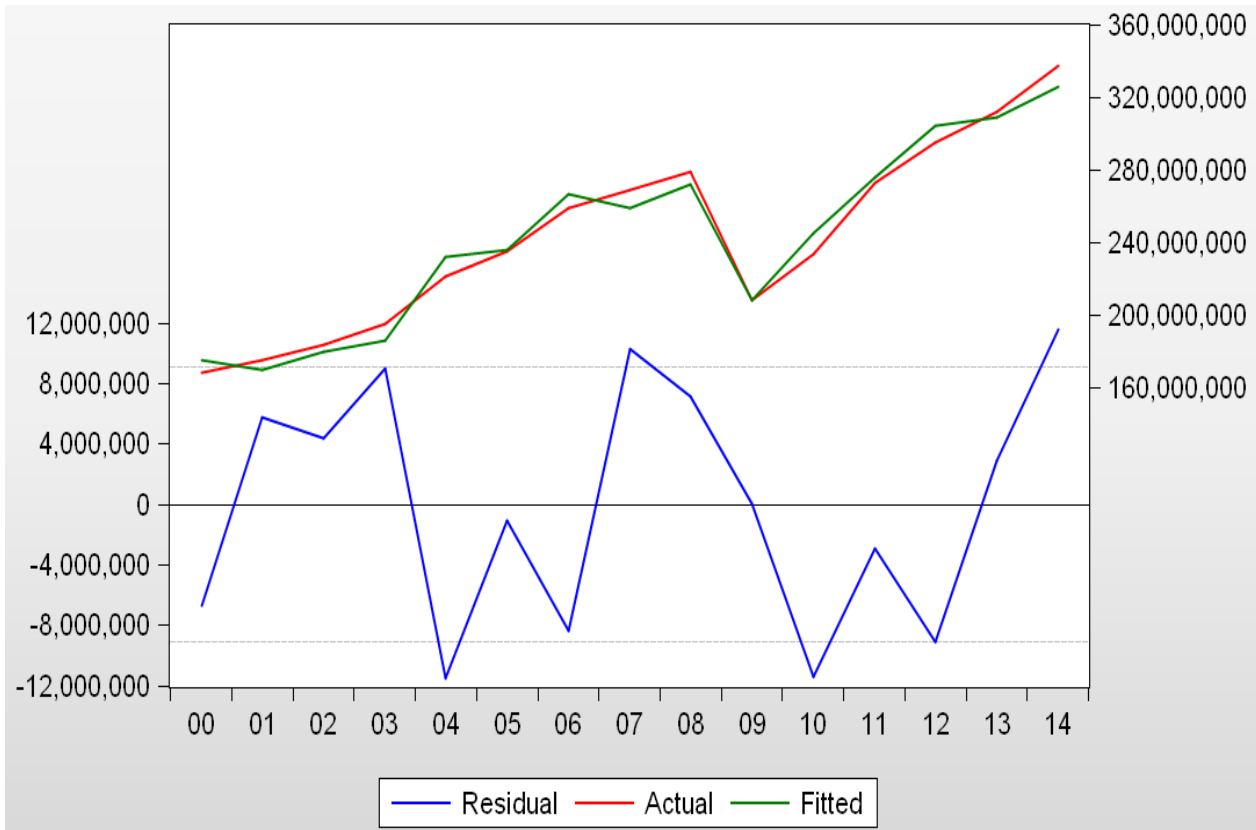
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	4.529353	Prob. F(1,12)	0.0547
Obs*R-squared	3.836263	Prob. Chi-Square(1)	0.0502

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية هي 0.0502 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نستنتج أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ومنه نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على تجانس تباين الأخطاء، كذلك نلاحظ أن هناك تطابق بين السلسلة المقدرة والسلسلة الأصلية وهو ما يشير إلى تجانس التباين، وهو ما يؤكد الشكل الموالي:

الشكل (28-4): السلسلة الأصلية والمقدرة لصادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة

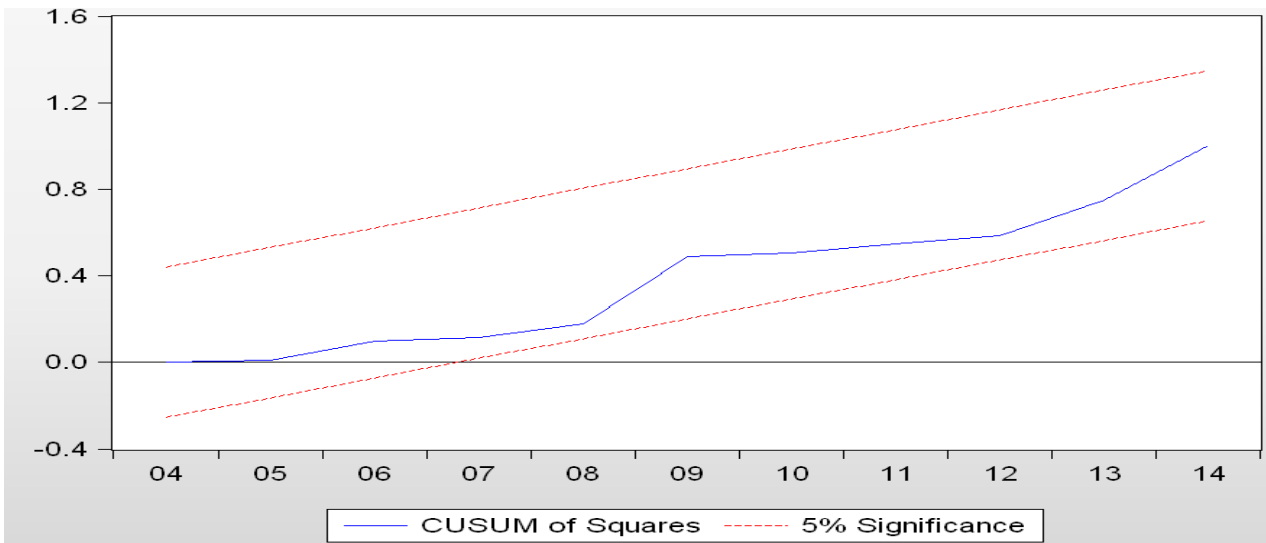


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

- لاختبار مدى استقرار النموذج تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي (Cusum of Squares) ويتضح من خلال الشكل أدناه أن النموذج يتصف بالاستقرار في معظم فترات الدراسة.

الشكل (29-4): اختبار استقرارية النموذج المقدر

(علاقة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

3- التحليل الاقتصادي: تشير نتائج التقدير الواردة في النموذج السابق إلى أن متغيرات الأزمة المالية العالمية المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي تؤثر على حركة الصادرات من السلع والخدمات للتكتل الاقتصادي الأوروبي خلال الفترة (2000-2014)، حيث يتضح ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الولايات المتحدة وصادرات التكتل الأوروبي من السلع والخدمات وهذا حسب ما أظهرته المعلمة (α_1) عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يتوافق مع العديد من الدراسات والشواهد التطبيقية التي أثبتت نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة، فقد أوضحت دراسة "Thomsen" عام 1999 وبالتطبيق على دول جنوب شرق آسيا زيادة في صادراتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يؤكد ذلك هو لغة الأرقام حيث نجد أن في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت بشكل كبير تجاه دول التكتل الاقتصادي الأوروبي حتى في ظل الأزمة المالية العالمية حيث وصلت سنة 2008 إلى 279197 مليون أورو، ومن جهة أخرى واستمرت صادرات التكتل الأوروبي تجاه الولايات المتحدة في الارتفاع ووصلت سنة 2008 إلى 278738932 ألف دولار أمريكي وهو ما يثبت الدور الفعال الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في دول الاتحاد الأوروبي خاصة في زيادة القدرة التصديرية لهذا الأخير؛

- وجود علاقة طردية بين معدلات نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (PCA) في الولايات المتحدة وصادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع والخدمات، وهذا حسب ما أظهرته المعلمة (α_2)، وهذا يعني أن زيادة القدرة الشرائية للمواطن الأمريكي ساهمت بشكل كبير في زيادة وارداته من دول الاتحاد الأوروبي الأمر الذي أدى إلى زيادة صادرات دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع والخدمات، حيث تزايد نصيب الفرد من إجمالي الدخل الأمريكي من 36930 دولار إلى 48640 دولار خلال الفترة (2000-2008) وبالمقابل تزايدت صادرات التكتل الأوروبي من 168254336 ألف دولار أمريكي إلى 278738932 ألف دولار أمريكي خلال الفترة نفس الفترة، وهو ما يؤكد الأثر المباشر الذي خلفته الزيادة في معدلات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة على صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع والخدمات؛

- وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم (INF) في الولايات المتحدة وصادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع والخدمات، وهذا حسب ما أظهرته المعلمة (α_3)، حيث أن معدلات التضخم في الولايات المتحدة ارتفعت باستمرار خلال الفترة (2000-2008) وهو ما دفع إلى زيادة الطلب الأمريكي على الواردات الأوروبية من السلع والخدمات، الأمر الذي انعكس على صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي بشكل إيجابي جدا، بمعنى آخر أن ارتفاع مستويات الأسعار في الولايات المتحدة أدت إلى تحول الانفاق من السلع والخدمات داخل الولايات المتحدة إلى دول الاتحاد الأوروبي ومن ثم زيادة صادرات هذا الأخير من السلع والخدمات، وتجدر الإشارة إلى معدلات التضخم في الولايات المتحدة وصلت إلى مستوى عالي جدا حيث بلغت سنة 2008 ما

يقارب 3.8% حسب بيانات البنك العالمي وهذا نتيجة السياسات المالية والنقدية التوسعية المعتمدة من قبل الولايات المتحدة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

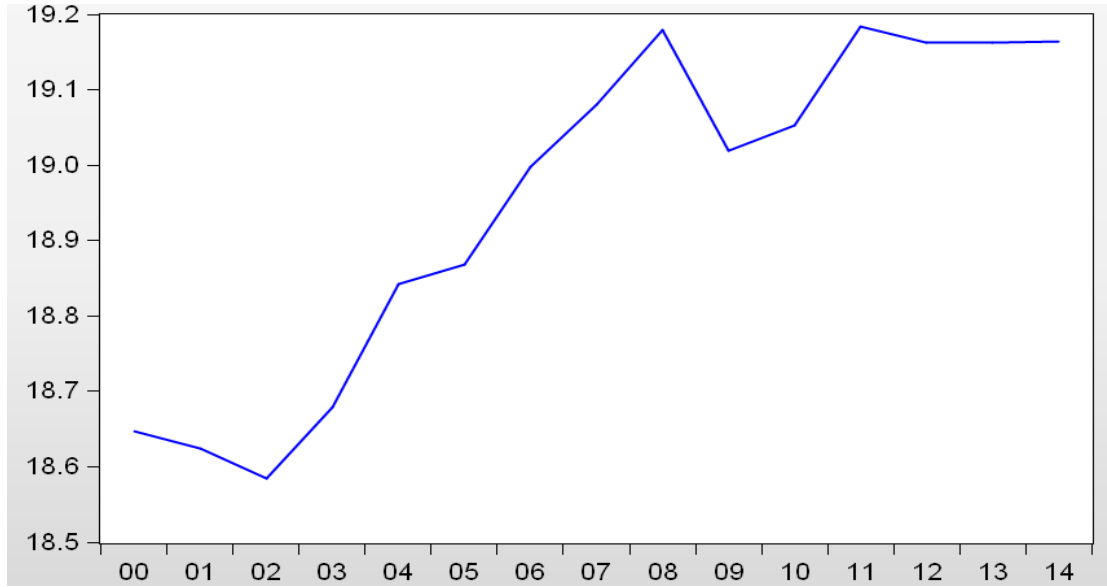
المطلب الثالث: تقدير وتحليل النموذج المقترح (أثر كل من أسعار الصرف، معدلات التضخم، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات التكتل الأوروبي)

أولاً: اختبار استقرار دالة الواردات (LM): لاختبار إستقرارية السلسلة الزمنية (LM) نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:

أ- الاختبارات الكيفية للسلسلة الزمنية (LM):

- الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LM):

الشكل (30-4): الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LM)



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية غير مستقرة. بمعنى أنها ليست معلمية ولا يوجد لها توزيع طبيعي.

– الاختبار الجزئي والكلية لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LM):
الشكل (31-4): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC / PAC) للسلسلة الزمنية (LM)

Date: 07/14/16 Time: 15:21
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.807	0.807	11.861	0.001
		2	0.593	-0.168	18.751	0.000
		3	0.383	-0.118	21.868	0.000
		4	0.158	-0.200	22.444	0.000
		5	-0.002	0.014	22.444	0.000
		6	-0.133	-0.099	22.948	0.001
		7	-0.252	-0.127	24.965	0.001
		8	-0.332	-0.086	28.975	0.000
		9	-0.345	0.050	34.026	0.000
		10	-0.386	-0.223	41.616	0.000
		11	-0.400	-0.074	51.834	0.000
		12	-0.303	0.209	59.616	0.000
		13	-0.194	0.029	64.402	0.000
		14	-0.094	-0.094	66.672	0.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

• الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LM):

❖ نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm x = \frac{t_{\alpha/2}}{\sqrt{n}} = \frac{t_{0.05}}{\sqrt{15}} = \frac{1.96}{\sqrt{15}} = 0.506$$

إذن: $IC = \pm 0.506$

✓ نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي AC عند $K=1$ خارج مجال الثقة.

✓ معامل الارتباط الذاتي PC عند $K=1$ و $k=2$ خارج مجال الثقة.

القرار: وجود على الأقل معاملين ارتباط وحيدان يختلفان عن الصفر إذن السلسلة غير مستقرة.

• الاختبار الكلي للسلسلة الزمنية (LM):

نستخدم اختبار Liung-box و Box-pierce

وهنا نقارن $x^2_{cal} = Q\text{-Stat}$ مع x^2_{tab}

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت 66.672 عند $P=14$ وهي أكبر من القيمة الجدولية

والتي تبلغ قيمة 23.68 عند مستوى معنوية 5% ($x^2_{0.05,14} = 23.68$)، وهنا سنرفض الفرضية

الصفيرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف معنويًا عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

إذن من نتائج الاختبارات الكيفية (الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي) وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة الواردات غير مستقرة وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب- الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (LM):

وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والمتمثلة أساسًا في ديكي فولر ADF:

-تحديد درجة التأخير:

نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها Hannan ، Schwarz، Akaike و حسب مخرجات برنامج Eviews 07 نجد:

الجدول (26-4): درجات التأخير للسلسلة الزمنية (LM)

lag	AKa	SCH	HQ
0	35.97	36.11	35.96
1	36.14	36.31	36.10
2	36.25	36.45	36.17
3	36.39	36.61	36.26
4	36.59	36.80	36.36

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادًا على مخرجات برنامج Eviews 09.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعيار Akai و Schw و HQ هي في حالة $P=0$.

الجدول (27-4): نتائج اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية (LM)

[3]		[2]		[1]		النماذج	
ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	درجة التأخير	التغيرات
$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=1.63 $	$ t_{tab}=2.14 $	$ t_{cal}=1.29 $	$ t_{tab}=1.96 $	$ t_{cal}=1.21 $	0	LM

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادًا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

من الجدول نستنتج:

- النموذج الأول: $|\phi = 1| \Leftrightarrow |t_{cal=1.21}| < |t_{tab=1.96}|$
- النموذج الثاني: $c = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=1.29}| < |t_{tab=2.14}|$
- النموذج الثالث: $b = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=1.63}| < |t_{tab=2.14}|$

نتيجة 5: من نتائج الاختبارات الكيفية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية المثلة أساسا في اختبار ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة الواردات (LM) غير مستقرة في مستواها الأصلي $I(0)$ وهي من نوع DS بدون مشتق $(\phi=1, c=0, b=0)$.

ثانيا: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لدالة الواردات بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

الجدول (28-4): اختبار Q للسلسلة الزمنية لدالة الواردات (LM) بعد إجراء الفرق الأول

المتغير	k	Q-Stat	Q-tab
LM	13	7.23	22.36

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت 7.23 عند $k=13$ وهي أقل من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة 22.36 عند مستوى معنوية 5% $(X^2_{0.05,13} = 22.36)$ ، وهنا سنقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة.

الجدول (29-4): اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية لدالة الواردات في الفرق الأول

النماذج		[1]		[2]		[3]	
المتغيرات	درجة التأخير	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة
WTP	0	$ t_{cal}=3.21 $	$ t_{tab}=1.97 $	$ t_{cal}=1.50 $	$ t_{tab}=2.16 $	$ t_{cal}=0.68 $	$ t_{tab}=2.16 $

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

من الجدول نستنتج:

• النموذج الأول: $|\emptyset \neq 1 \Leftrightarrow |t_{cal=3.21}| > |t_{tab=1.97}|$

• النموذج الثاني: $c = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=1.50}| < |t_{tab=2.16}|$

• النموذج الثالث: $b = 0 \Leftrightarrow |t_{cal=0.68}| < |t_{tab=2.16}|$

إذن السلسلة الزمنية لـ: (LM) مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

ثالثاً: صياغة العلاقة القياسية لدالة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة:

الجدول (30-4): تقدير علاقة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة

Dependent Variable: LM

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 20:19

Sample: 2000 2014

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCA	4555.981	930.3290	4.897172	0.0006
LINF	3227324.	4553419.	0.708769	0.4947
LFDI	88.97173	339.4687	0.262091	0.7986
LEX	32033844	89389488	0.358363	0.7275
C	-1.05E+08	33638382	-3.120775	0.0109
R-squared	0.944350	Mean dependent var	1.74E+08	
Adjusted R-squared	0.922090	S.D. dependent var	36544976	
S.E. of regression	10200598	Akaike info criterion	35.37499	
Sum squared resid	1.04E+15	Schwarz criterion	35.61101	
Log likelihood	-260.3124	Hannan-Quinn criter.	35.37248	
F-statistic	42.42335	Durbin-Watson stat	0.919780	
Prob(F-statistic)	0.000003			

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن معاملات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) وأسعار الصرف (LEX) والتضخم (LINF) غير معنوية، وبالتالي فإن هذا النموذج لا يفسر حركة صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة، ومن خلال إعادة عملية التقدير بالحذف التدريجي للمتغيرات غير المعنوية تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (31-4): تقدير علاقة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة

بعد حذف (LFDI) و (LINF)

Dependent Variable: LM

Method: Least Squares

Date: 07/24/16 Time: 00:00

Sample: 2000 2014

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCA	4324.779	789.9365	5.474844	0.0001
LEX	62689511	25626359	2.446290	0.0308
C	-1.04E+08	20340621	-5.129482	0.0002
R-squared	0.941333	Mean dependent var		1.74E+08
Adjusted R-squared	0.931555	S.D. dependent var		36544976
S.E. of regression	9560885.	Akaike info criterion		35.16112
Sum squared resid	1.10E+15	Schwarz criterion		35.30273
Log likelihood	-260.7084	Hannan-Quinn criter.		35.15961
F-statistic	96.27211	Durbin-Watson stat		1.126019
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الجدول (32-4): تصحيح النموذج بإضافة المتوسطات المتحركة (MA)

Dependent Variable: LM

Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)

Date: 07/29/16 Time: 00:23

Sample: 2000 2014

Included observations: 15

Convergence achieved after 8 iterations

Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCA	4145.419	1245.544	3.328199	0.0076
LEX	68373860	32051818	2.133229	0.0087
C	-1.03E+08	26178064	-3.931879	0.0028
MA(1)	0.522010	0.230948	2.260297	0.0473
R-squared	0.954314	Mean dependent var		1.74E+08
Adjusted R-squared	0.936040	S.D. dependent var		36544976
S.E. of regression	9242337.	Akaike info criterion		35.19890
Sum squared resid	8.54E+14	Schwarz criterion		35.43491
Log likelihood	-258.9917	Hannan-Quinn criter.		35.19638
F-statistic	52.22173	Durbin-Watson stat		1.837189
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة العلاقة القياسية كما يلي:

$$L(M) = 4145 LPCA + 68373859LEX - 102928983 + [MA(1) = 0.52]$$

 R^2 adjuste = 0.93 F-STAT=52.22 P(F-STAT=0.00) DW= 1.83 Obs=15

4- التحليل الإحصائي: من خلال نتائج التقدير يتضح لنا أن جميع معالم النموذج معنوية إحصائياً مما يدل على جوهرية العلاقة بين المتغير التابع (واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي) والمتغيرات المستقلة (أسعار الصرف، النمو الاقتصادي) وذلك من خلال المقاييس التالية:

- تم قياس تفسير العلاقة بين المتغير التابع (LM) والمتغيرات المستقلة (LEX, LPCA) بواسطة معامل التحديد المصحح ($R^2 \text{ adjuste} = 0.93$)، ومنه نستنتج أن المتغيرات المستقلة تفسر 93% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أما النسبة الباقية فترجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج؛

- من خلال النموذج أعلاه نجد أن قيمة إحصائية t ستودنت تبين أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفر وهي أقل من 0.05%، أي أنها مقبولة ولها تأثير قوي في النموذج؛

- عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal} = 52.22$ أكبر من قيمة فيشر الجدولية $F_{(2,12)}^{5\%} = 3.88$ وهذا يدل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير على واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي؛

- لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء استخدمنا إحصائية داربن واتسون (Durbin Watson) حيث أن القيمة المقدرة ($DW=1.83$) تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء [1.54, 2.46] مما يشير هذا إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى؛

- كما يبين اختبار **Breusch-Godfrey** للارتباط الذاتي عدم وجود أي نوع من الارتباط الذاتي حيث أن قيمة الإحصائية p أكبر من 0.05 وهو ما يدل على أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول (33-4): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

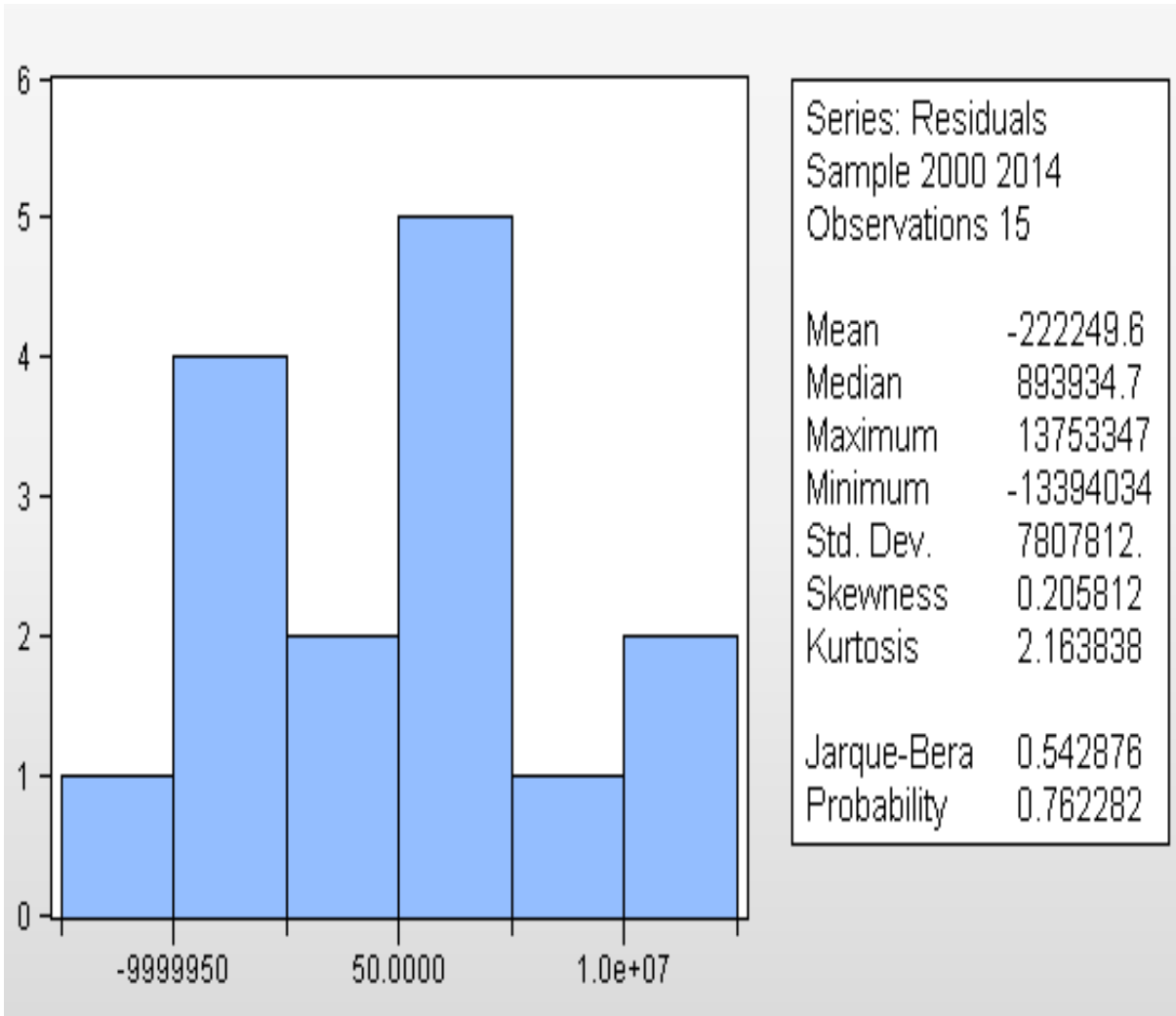
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.438792	Prob. F(2,10)	0.2824
Obs*R-squared	3.351852	Prob. Chi-Square(2)	0.1871

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09.

أما بالنسبة لإختبار توزيع البواقي بين المدرج التكراري:

الشكل (32-4): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

أ-اختبار **skewness**:

لاختبار فرضية العدم (فرضية التناظر): $H_0: V_1 = 0$ ، نقوم بحساب الإحصائية:

$$V_1 = \frac{B_1^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{0.205812 - 0}{\sqrt{\frac{6}{15}}} = 0.325$$

حيث تؤخذ القيمة $B_1^{1/2}$ من الشكل أعلاه.

إذن لدينا $V_1 < 1.96$ ومنه نقبل فرضية التناظر ($H_0: V_1 = 0$) وبالتالي السلسلة (Residuals) متناظرة؛

ب- اختبار kurtosis:

وفي هذه الحالة نختبر فرضية التسطح الطبيعي (aplatissement normal): $H_0: V_1 = 0$

$$V_2 = \frac{B_2^{\frac{1}{2}} - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{2.163838 - 3}{\sqrt{\frac{24}{15}}} = -0.661 < 1.96$$

ومنه نقبل فرضية التسطح الطبيعي للسلسلة (Residuals)؛

ج- اختبار جاك-بيرا (Jarque-Bera):

لاختبار فرضية العدم (السلسلة (Residuals)) ذات توزيع طبيعي: H_0 (نقوم بحساب إحصائية جاك بيرا (S)):

$$S = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24} (B_2 - 3)^2 \sim \chi_{1-\alpha}^2(2)$$

$$S = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24} (B_2 - 3)^2 \sim \chi_{1-\alpha}^2(2) = \frac{15}{6} (0.205812) + \frac{15}{24} (2.163838 - 3)^2 = 0.95$$

لدينا $S = 0.95 < \chi_{0.05}^2(2) = 5.99$ ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي H_0 . معنوية 0.05.

إذن من خلال ما سبق نستنتج أن توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي.

- من أجل اختبار تجانس تباين الأخطاء نستعمل اختبار ARCH.

الجدول (34-4): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.290459	Prob. F(1,12)	0.5998
Obs*R-squared	0.330860	Prob. Chi-Square(1)	0.5652

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحصائية هي 0.5652 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نستنتج أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ومنه نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على تجانس تباين الأخطاء، كذلك نلاحظ أن هناك تطابق بين السلسلة المقدرة والسلسلة الأصلية وهو ما يشير إلى تجانس التباين، وهو ما يؤكد الشكل الموالي:

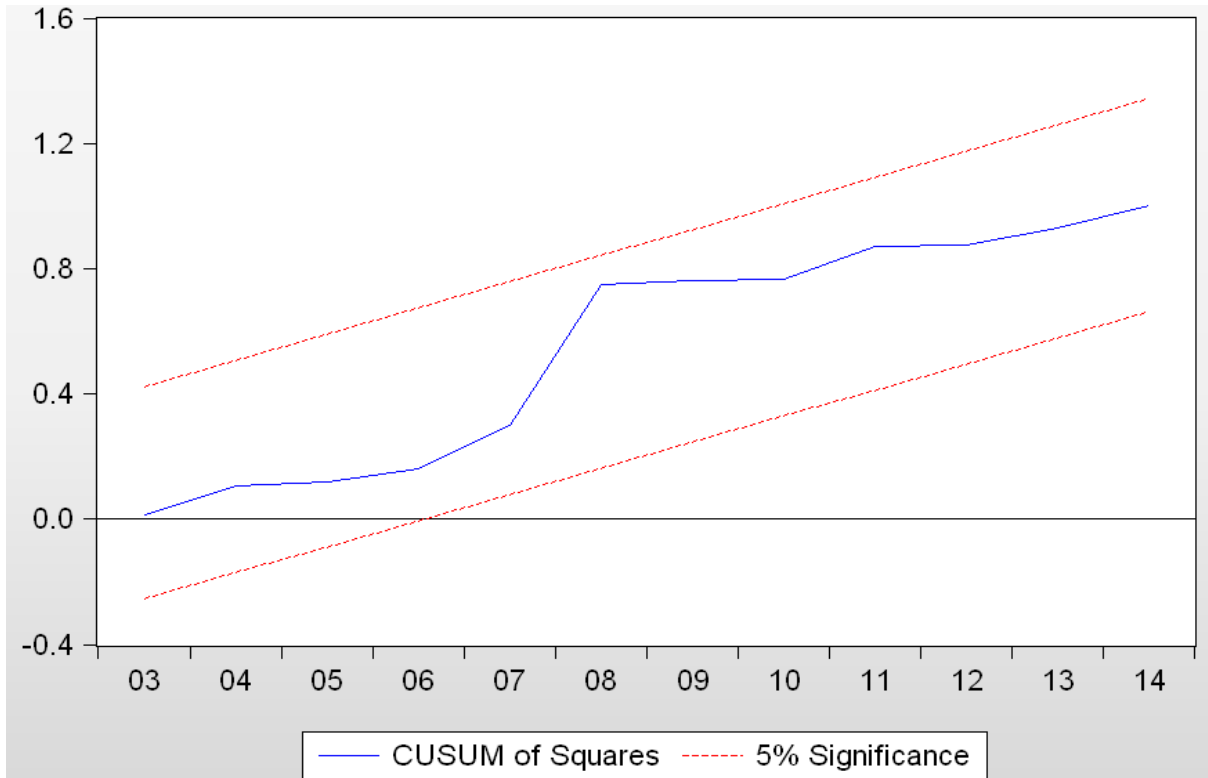
الشكل (33-4): السلسلة الأصلية والمقدرة لواردات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

-لاختبار مدى استقرار النموذج تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي (Cusum of Squares) ويتضح من خلال الشكل أدناه أن النموذج يتصف بالاستقرار في معظم فترات الدراسة.

الشكل (34-4): اختبار استقرارية النموذج
(علاقة واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي بالمتغيرات المفسرة)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

5- التحليل الاقتصادي: تشير نتائج التقدير الواردة في النموذج السابق إلى أن متغيرات الأزمة المالية العالمية المتمثلة في معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي ومعدلات أسعار الصرف تؤثر على حركة واردات من السلع والخدمات للتكتل الاقتصادي الأوروبي خلال الفترة (2000-2014)، حيث يتضح ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين معدلات نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (PCA) في الولايات المتحدة و واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع والخدمات من الولايات المتحدة وهذا حسب ما أظهرته المعلمة (α_1)، ويفسر هذا بزيادة واردات الولايات المتحدة من دول التكتل الاقتصادي الأوروبي نتيجة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة صادرات دول التكتل الاقتصادي الأوروبي ومن ثم زيادة الدخل القومي في دول التكتل وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي زيادة واردات دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة، والذي يؤكد هذا هو زيادة قيم نصيب الفرد من الدخل القومي في الولايات المتحدة (تراوحت ما بين 36930 دولار و 55140 دولار خلال الفترة من 2000 إلى 2014) وزيادة قيم إجمالي واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة على التوالي (تراوحت ما بين 125483071 ألف دولار أمريكي و 210280039 ألف دولار أمريكي).

- وجود علاقة طردية بين معدلات أسعار الصرف (EX) في الولايات المتحدة و واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع والخدمات، وهذا حسب ما أظهرته المعلمة (α_2) ، حيث ارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي جعل الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات تبدو رخيصة من وجهة نظر المقيمين الأوروبيين، وبالتالي زاد الطلب عليها بشكل كبير جدا نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار باستمرار نتيجة السياسات النقدية التوسعية التي قامت بها الولايات المتحدة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث ترواحت أسعار صرف اليورو ما بين 0.9236 و 1.3285 مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2014) وتعود الزيادات المتتالية في أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي لانخفاض قيمة هذا الأخير نتيجة الكتلة النقدية الكبيرة التي ضختها الولايات المتحدة في الأسواق المالية والنقدية لاستعادة الانتعاش الاقتصادي في أسواق المال وأسواق السلع والخدمات.

خلاصة الفصل الرابع:

إن ما يمكن استنتاجه واستخلاصه من هذا الفصل ما يلي:

-عرفت حركة التجارة الخارجية لدول التكتل الاقتصادي الأوروبي عدة تغيرات و تطورات و هذا قبل وبعد الأزمة المالية العالمية حيث استطاعت زيادة التبادل التجاري البيني خلال الفترة (2000-2007) وإلغاء كافة القيود التي تعيق انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛

-خلال سنة 2008 زاد التبادل التجاري البيني بشكل كبير جدا بين دول الاتحاد الأوروبي سواء في مجال التصدير أو الاستيراد ، فقد شهدت دول التكتل الاقتصادي انتعاشا كبيرا في وارداتها البينية من السلع والخدمات وانخفاضا واضحا في وارداتها من الولايات المتحدة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية خاصة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهو ما يثبت وجود خلق للتجارة فيما بينها؛

- شهدت دول التكتل الاقتصادي تحويلا للتجارة في أعقاب الأزمة المالية من خلال زيادة وارداتها من الولايات المتحدة في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة معدلات التضخم، فعلى سبيل المثال شهدت ألمانيا تحويلا للتجارة في جانب المنسوجات والملابس، وشهدت اسبانيا تحويلا للتجارة في جانب كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية والنقل والمنسوجات والملابس، أما إيطاليا شهدت تحويلا للتجارة فيما يخص السلع من المنسوجات والملابس والمعادن؛

- يمكن القول بأن الأزمة المالية العالمية أثرت على صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي الخارجية بشكل واضح من خلال زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الصادر من الولايات المتحدة تجاه دول التكتل ناهيك عن زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة؛

-أما بالنسبة لواردات التكتل الاقتصادي من الولايات المتحدة فقد تأثرت من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة، ناهيك عن ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، وبالتالي هذه العوامل هي التي أثرت بشكل كبير على الأداء التجاري بين دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى.

الخاتمة



تخلق الحياة الأزمات ولا حياة بدون أزمات ولا أزمات بدون حياة، الحياة عمل واجتهاد وإبداع ومع هذه تقاطع الأفكار وتختلف الرؤى فيبدأ الاحتكاك والذي لا يلبث أن يتطور إلى اختلاف أعمال فيبدأ الاصطدام، فينشأ مصطلح الأزمات، فالعالم اليوم يعاني من عدة أزمات متعددة الجوانب سواء كانت عقائدية وخلقية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وقد فشل المفكرون في إيجاد المنهج واختيار الطريق الملائم لمعالجتها وسرعان ما ازدادت تعقيدا وسوء، ومن أبرز هذه الأزمات وضوحاً نجد الأزمات الاقتصادية التي يبحث العالم اليوم عن منهج جديد لاحتوائها والتقليل من آثارها وتداعياتها، وفي هذا الصدد نجد أن علماء الاقتصاد بدأوا يتجهون نحو الفكر الإسلامي كإستراتيجية فعالة لمواجهة هذه الأزمات، وبذلك تعتبر الأزمات على اختلاف أنواعها جزء لا يتجزأ من الحياة، وحقيقة من حقائقها ووليدة المجتمعات على اختلاف مستوياتها وثقافتها تؤثر فيها وتتفاعل مع معطياتها، وهذا التفاعل المتبادل يحدده نمط الفكر السائد، فكلما كان ذلك الفكر راقياً تمكن المجتمع من التعامل مع الأزمة والتصدي لها بالأساليب العلمية الكفيلة برسم وإعداد سياسة كفيلة بإعادته لوضعه الطبيعي، بشكل ايجابي والعكس صحيح، وازدياد حدة الأزمة لا يعد سبباً كافياً لانهاية المجتمعات لأن هناك إدارة لها القدرة الكافية على تنظيم مسيرتها وتقوية دعائمها، فضلا عن المساهمة الفعالة من أفراد المجتمع في مواجهة الاختلالات التي تنعكس سلباً على قدراته وتؤثر في إمكانياته.

وتعتبر أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 من أسوء وأعنف الأزمات المالية التي عرفها التاريخ الاقتصادي منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، أزمة مالية عالمية عصفت بكبريات الاقتصاديات العالمية وطاولت أعرق وأكبر المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا وحتى اليابان بالنظر لما خلفته من خسائر في معظم القطاعات الاقتصادية العالمية و سرعة انتشارها عبر مجموعة من القنوات الداعمة لهذا الانتشار، أزمة مالية هزت أركان النظام الاقتصادي العالمي بكامله بما فيه النظام التجاري، وخلفت آثار وخيمة على حركة التجارة الخارجية في صورة ركود بدأ يخيم على حركة الأسواق وانكماش في حركة الصادرات والواردات، وليس هذا فحسب بل شملت تداعياتها مجمل التغيرات الاقتصادية الدولية كالتضخم والنتاج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي والبطالة إضافة إلى حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحتى السياسات التجارية الدولية كان لها نصيبها من التأثير حيث غيرت معظم الدول سياساتها التجارية، ورسمت توجهها جديداً في علاقاتها

التجارية الدولية أساسه سياسة الحماية التجارية وفرض العديد من القيود الأخرى التي تكفل لها حماية نظامها التجاري من تداعيات وإفرازات الأزمة المالية العالمية والخروج منها بأقل الأضرار.

من جانب آخر تعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي فهي تعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي، نجمت هذه التكتلات الاقتصادية عن ضغوط قد تكون ظاهرة أو خفية يغذيها الصراع المحموم من أجل اعتلاء قمة القرن الواحد والعشرين في مقدمته المجالات الاقتصادية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان) و ما أفرزته من استقطاب حاد ميز العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، وما يميز هذه التكتلات هو الدور الفعال الذي تؤديه عادة في التجارة الخارجية، وهنا نجد تجربة التكتل الاقتصادي الأوروبي كأهم تجربة في تاريخ التجارب الاقتصادية التكاملية باعتبارها الأسبق في البروز بين كل التكتلات الاقتصادية العالمية وهذا نتيجة للفاعلية والنجاح الذين عرفتهما هذه التجربة رغم كل المعوقات والتحديات الاقتصادية التي واجهتها، ورغم المكانة الكبيرة التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي على المستوى الدولي سواء كانت في جانب التبادل التجاري البيني أو الخارجي، إلا أن هذا القطاع شهد تحديات عديدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي كان من أهم تداعياتها الكساد العالمي الذي خيم على حركة الأسواق العالمية في صورة انكماش في حركات التصدير والاستيراد.

وبالنسبة لميكانيزمات تأثير الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي يمكن القول بأن هناك العديد من القنوات التي كان لها الدور الفعال في ذلك التأثير أبرزها التقلبات التي شهدتها أسعار الصرف العالمية والتقلبات التي حدثت على مستوى معدلات التضخم في معظم الاقتصادات العالمية في مقدمتها الاقتصاد الأمريكي منبعا للأزمة المالية العالمية، هذا إضافة إلى التقلبات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي العالمية ومعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، كل هذه القنوات كان لها أثر واضح على حركات التصدير والاستيراد لدول الاتحاد الأوروبي، حيث حولت مسار التبادل التجاري الأوروبي من خارج التكتل نحو الداخل وفي معظم سلع التصدير والاستيراد، مسببة في ذلك خلقا وتحويلا للتجارة بين دول التكتل الاقتصادي الإقليمي، حيث كشفت الأزمة المالية الأخيرة بشكل واضح مدى صمود دول الاتحاد الأوروبي في مجال التجارة الخارجية، ومدى قابلية دول الاتحاد على مواجهة التحديات الاقتصادية التي أفرزها ولا يزال يفرزها النظام الاقتصادي العالمي المعولم.

نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هاته الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تفريعها إلى قسمين، هما:

أولاً: أهم نتائج القسم النظري: ومن أهم نتائج هذا القسم نذكر ما يلي:

- 1- بدأت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية واندلعت من القطاع العقاري نتيجة الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف عمل النظام المصرفي عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن غياب الرقابة الحكومية الفدرالية في عملية ضخ القروض العقارية؛
- 2- خلّفت الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) آثاراً لا يستهان بها والتي لا زالت تداعياتها إلى حد الآن تضرب أسس الكيانات الاقتصادية الكبرى، وفيها هذا الصدد يقول الرئيس الأسبق للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي "آلان غرينسبان": «هذه الأزمة هي الأخطر منذ قرن ولم تنته بعد، وستستغرق مزيداً من الوقت، وتوقع إهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة»؛
- 3- انتقال عدوى الأزمة المالية العالمية للاقتصاد العالمي كان عبر عدة قنوات أهمها قناة البنوك، قناة الأسواق المالية، قناة الصفقات التجارية، قناة الاحتباس الدولار (الارتباط بالدولار)؛
- 4- التراجع في هذه الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي هي التي سببت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وكشفت النقاب على عدم وجود مبادئ أصلاً لهذا النظام؛
- 5- نتج عن الأزمة المالية أزمة اقتصادية حيث بدأ القطاع الحقيقي في التأثر كنتيجة حتمية لما حدث في القطاع المالي، وما يؤكد ذلك هو الأرقام المنشورة التي أوضحت أن الاقتصاد العالمي قد دخل بالفعل في مرحلة الركود الاقتصادي؛
- 6- أثرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على النظام التجاري العالمي عبر قناة الصفقات التجارية في صورة ركود بدأ يجيم على حركة الأسواق وانكماش في حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وليس هذا فحسب بل شملت تداعياتها مجمل المتغيرات الاقتصادية الدولية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة إضافة إلى تراجع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- 7- بالنسبة لآثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية فالآثار كانت متفاوتة حسب درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي لهذه الدول، فالدول ذات الانفتاح الاقتصادي الكبير كانت أكثر عرضة لتداعيات الأزمة مقارنة بالدول الأخرى قليلة الانفتاح الاقتصادي؛

8- رغم الإجراءات التي تبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية وتحذيره من أن النظام المالي العالمي على وشك الانهيار ما لم يتم وضع خطط عاجلة لاحتواء هذه الأزمة إلا دورهما كان ضعيفا في سواء من حيث التنبؤ بالأزمة قبل حدوثها أو بعد حدوثها؛

9- للتكامل الاقتصادي الإقليمي دور إيجابي (الأثر الإنشائي) وسلي في التجارة الخارجية (الأثر التحويلي)، فأما الدور الإنشائي يحدث بسبب زيادة التبادل التجاري البيئي داخل منطقة التكامل الاقتصادي بكفاءة اقتصادية عالية وتكاليف منخفضة، في حين يحدث الدور التحويلي عندما تتحول الدول من الكفاءة الاقتصادية العالية والتكاليف المنخفضة إلى الكفاءة المنخفضة والتكاليف العالية للسلع، ناهيك عن الأثر الديناميكي الفعال الذي يحدثه التكامل الاقتصادي في التجارة الخارجية والمتمثل أساسا في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

10- تؤثر الأزمات المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية من خلال العديد من القنوات أهمها تقلبات أسعار الصرف، تقلبات معدلات التضخم، تقلبات معدلات النمو الاقتصادي، تقلبات معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

11- أمام عجز النظام الاقتصادي الرأسمالي عن مواجهة العديد من الأزمات المالية الدولية، ربما قد يكون التعامل بأدوات التمويل الإسلامية هو البديل الوحيد لمنع حدوث الأزمات المالية في الاقتصاد العالمي في المستقبل، وهذا نظرا لكونها قائمة على قواعد شرعها الله سبحانه وتعالى، وفي هذا السياق نجد أن الكثير من المختصين نادوا بضرورة الاستفادة من ضوابط الصكوك الإسلامية ومنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي هي شعار النظام الرأسمالي.

ثانيا: أهم نتائج القسم التطبيقي: ومن أهم نتائج هذا القسم نذكر ما يلي:

1- من خلال الجدول (23-4) نلاحظ أن بلغت القيمة الاحتمالية لـ: (LINF) قيمة 0.0008 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05. بمعنى أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات معدلات التضخم في الولايات المتحدة على حركة الصادرات من السلع والخدمات للاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، حيث أن ارتفاع مستويات الأسعار في الولايات المتحدة أدى إلى تحول الإنفاق من السلع والخدمات من الولايات المتحدة إلى دول الاتحاد الأوروبي ومن ثم زيادة صادرات هذا الأخير من السلع والخدمات، وتجدر الإشارة إلى معدلات التضخم في الولايات المتحدة وصلت إلى

مستوى عالي جدا، حيث بلغت سنة 2008 ما يقارب 3.8% حسب بيانات البنك العالمي وهذا نتيجة السياسات المالية والنقدية التوسعية المعتمدة من قبل الولايات المتحدة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى؛

2- من خلال الجدول (31-4) نلاحظ أن بلغت القيمة الاحتمالية لـ: (LEX) قيمة 0.0308 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05. بمعنى أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على حركة الواردات من السلع والخدمات للاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، حيث أن ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي بشكل واضح بعد الأزمة جعل الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات تبدو رخيصة من وجهة نظر المقيمين الأوروبيين، وبالتالي زاد الطلب عليها بشكل كبير جدا وهو ما يعني زيادة واردات دول الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة، وهذا نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار باستمرار نتيجة السياسات النقدية التوسعية التي قامت بها الولايات المتحدة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية؛

3- من خلال الجدول (23-4) نلاحظ أن بلغت القيمة الاحتمالية لـ: (LFDI) قيمة 0.0010 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05. بمعنى أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة على حركة الصادرات من السلع والخدمات للاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، حيث تزايدت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير من الولايات المتحدة تجاه دول التكتل الاقتصادي الأوروبي حتى في ظل الأزمة، ومن جهة أخرى استمرت صادرات التكتل الأوروبي تجاه الولايات المتحدة في الارتفاع، وهو ما يثبت الدور الفعال الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في دول الاتحاد الأوروبي خاصة في زيادة القدرة التصديرية لهذا الأخير، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة؛

4- من خلال الجدول (23-4) نلاحظ أن بلغت القيمة الاحتمالية لـ: (LPCA) قيمة 0.0000 و من خلال الجدول (31-4) نجد أنها بلغت قيمة 0.0001 وهما أقل من مستوى المعنوية 0.05. بمعنى أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لتقلبات معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة على حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات للاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، حيث تزايد نصيب الفرد من إجمالي الدخل الأمريكي خلال الفترة (2000-2008)، وبالمقابل تزايدت صادرات التكتل الأوروبي خلال نفس الفترة، وهو ما يؤكد الأثر المباشر الذي خلّفته الزيادة في

معدلات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة على صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع والخدمات رغم ضغوط الأزمة المالية العالمية، من جانب آخر يفسر الأثر المباشر الذي خلفته الزيادة في معدلات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة على واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من السلع والخدمات بزيادة واردات الولايات المتحدة من دول التكتل الاقتصادي الأوروبي نتيجة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة صادرات دول التكتل الاقتصادي الأوروبي ومن ثم زيادة الدخل القومي في دول التكتل وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي زيادة واردات دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة؛

5- شهد التكتل الاقتصادي الأوروبي خلقا وتحويلا للتجارة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وحيث شهد زيادة التبادل التجاري البيئي بشكل كبير جدا في أعقاب الأزمة المالية العالمية في معظم السلع والخدمات وهو ما يؤكد وجود خلق للتجارة نظرا لانخفاض تكاليف الإنتاج في داخل التكتل مقارنة بالولايات المتحدة ووجود كفاءة اقتصادية في معظم السلع المتبادلة، لكن في المقابل شهد أيضا تحويلا للتجارة حيث تحولت بعض الدول الأوروبية من نطاق التبادل التجاري البيئي إلى نطاق التبادل التجاري الخارجي وبتكاليف عالية جدا رغم وجود الكفاءة الاقتصادية في معظم السلع المتبادلة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

الاقتراحات: من خلال ما توصلنا إليه من نتائج نظرية وتطبيقية فإننا نقترح ما يلي:

1- على الدول الرأسمالية أخذ الدروس والعبر من تجارب الأزمات المالية الدولية السابقة ، فالواجب عليها الاستفادة من تجاربها السابقة وتجارب الآخرين أيضا والعمل على قراءة واستشراف المستقبل من خلال معرفة الماضي؛

2- التعامل بالفوائد الربوية يعد الوقود الذي يحرك كل عمليات التوريق الغربية والذي كان لها الدور الفعال في تفجير وزيادة حدة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛

3- التفكير بجدية في التعامل بالصكوك الإسلامية كآلية لجذب المدخرات وتنوع الأدوات الاستثمارية وإمكانية التمويل المقدم منها للمشاريع الاقتصادية المتنوعة؛

4- التجانس والتعاون بين الأفراد داخل فريق الأزمة للعمل على حل المشاكل والأزمات المالية التي يواجهونها لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (المائدة:2)؛

5- على دول الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في شروط الانضمام، وهذا لتجنب تداعيات الأزمات المالية التي تحدث في إحدى الدول على منطقة التكتل الاقتصادي الإقليمي وتداعيات الأزمة المالية في اليونان خير دليل على ذلك؛

- 6- يجب على دول الاتحاد الأوروبي تفعيل التبادل التجاري البيني في كافة السلع والخدمات، وتفعيل إستراتيجية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة حركة رؤوس الأموال داخل منطقة التكتل الاقتصادي وتوجيهها نحو المشاريع الاقتصادية الإنتاجية، ضف إلى ذلك السعي نحو خفض تكاليف إنتاج السلع المستوردة لبلوغ الأثر الإنشائي وتفاذي الأثر التحويلي؛
- 7- ضرورة استحداث أنظمة اقتصادية فعّالة للإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية قبل حدوثها، وهذا لأن الأزمات ترسل قبل حدوثها وبوقت طويل إشارات تحذيرية مبكرة ومنتالية.

و في الأخير و بعد ما تطرقنا له من خلال هذه الدراسة و كأفاق بحثية فإننا نسجل ما يلي:

نجم عن الأزمة المالية العالمية تراجع في حركة التجارة الخارجية للعديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية أبرزها التكتل الاقتصادي الأوروبي، وهذا إثر انكماش النشاط الاقتصادي العالمي و حدوث تقلبات في أسعار الصرف العالمية وارتفاع في معدلات التضخم و تقلبات كبيرة في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وهو ما أثر بشكل كبير على دور التكتل الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة باعتبارها شريك تجاري مهم لهذه الأخير.

فهل هذه الآثار المترتبة على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي في ظل أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 هي نفسها بالنسبة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى؟ أم هي أكبر منها بالنسبة لهذا الأخير؟

قائمة المراجع



أولاً: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم محمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
2. إكرام عبدالرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي "العولمة .. والتكتلات الإقليمية البديلة"، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
3. إسماعيل عبدالرحمان، عريقات حربي محمد موسى ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
4. إسماعيل عبدالرحمان، حربي محمد عريقات ، مفاهيم ونظم اقتصادية " التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
5. أبو ستيت فؤاد ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية الجامعية، القاهرة، 2005.
6. أبو شرار علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
7. أبو قحف عبد السلام ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
8. أرنولد دانييل ، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992.
9. الإقداحي هشام محمود ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
10. الإمام محمد محمود ، تطور الأطر المؤسسة للاتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998 .
11. الجوزي جميلة ، أسس الاقتصاد الدولي " النظريات والممارسات"، الطبعة الأولى، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
12. الحجار بسام ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
13. الحسيني عرفات تقي ، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
14. الخضير محسن أحمد ، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002.

15. الدليمي حمد فواز ، دودين أحمد يوسف ، إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
16. الربضي سلام ، النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية، إشكالية العلاقة بين الدولة ورأس المال ، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
17. السريتي محمد أحمد ، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009.
18. السواعي خالد محمد ، التجارة الدولية " النظرية وتطبيقاتها"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
19. السيد حسن سهير محمد ، محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
20. السيد سعيد محمد ، الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978.
21. السيد متولي عبدالقادر، الاقتصاد الدولي " النظرية والسياسات"، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.
22. السيسي صلاح الدين حسن ، بورصات الأوراق المالية " الأهمية، الأهداف، السبل، مقترحات النجاح"، الطبعة الأولى، عالم الكتاب، القاهرة، 2003.
23. الشحات أحمد يوسف ، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.
24. الصوص نداء محمد ، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
25. الصيرفي حافظ محمد عبد الفتاح ، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
26. الطلبي شكيب بن بديرة ، قراءات الأزمة المعاصرة بين التبرير والتظليل، الطبعة الأولى، دار المتوسط الجديد، الجمهورية التونسية، 2012.
27. الطويل رواء زكي ، محاضرات في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
28. العامري سعود جايد مشكور ، المالية الدولية: "نظرية وتطبيق"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

29. العايد محمد السيد ، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
30. العزاوي محمد عبدالوهاب ، خميس محمد عبدالسلام ، الأزمات المالية " قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة "، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
31. الغالي عبد الحسين عبد الجليل عبد الحسن ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011.
32. القزويني علي ، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهيرية العليا، 2004.
33. الكايد خليل أحمد ، الإدارة المالية الدولية والعالمية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
34. المبيضين مخلد عبيد ، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
35. المجذوب أسامة ، العولمة والإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
36. المخادمي عبد القادر رزيق ، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009.
37. المعموري محسن حسن ، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
38. الموسوي ضياء مجيد ، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
39. الموسوي ضياء مجيد ، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
40. الموسوي ضياء مجيد ، الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008-2009، الطبعة الأولى، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار، الجزائر، 2012.
41. الموسوي ضياء مجيد ، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
42. الموسوي ضياء مجيد ، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
43. النجار إبراهيم عبد العزيز ، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2007.
44. النجار إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

45. الندوي محسن ، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.
46. الهيتي نوزاد عبدالرحمان ، الحشالي منجد عبد اللطيف ، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
47. الوكيل خيرى محمد إبراهيم ، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، السعودية، 2014.
48. بلطاس عبدالقادر ، تداعيات الأزمات المالية العالمية " أزمة Sub- Prime " ، ليجد للنشر، الجزائر، 2009.
49. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
50. بن حمود سكينه ، مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
51. بن علي بلعزوز ، محمدي الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
52. بن محمد عبدالغني ، الأزمة المالية العالمية 2008 " أسبابها وآثارها وما نستخلصه منها... وقفات شرعية مع الأزمة المالية"، دار البحار، الأردن، 2008.
53. بني هاني حسين ، اقتصاديات النقود والبنوك المبادئ والأساسيات، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
54. جامع أحمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.
55. جامع أحمد ، صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
56. جمال الدين أحمد موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة المنصورة، 2004.
57. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
58. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
59. جويدان الجمل جمال ، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2013.
60. حاتم سامي عفيفي ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.

61. حاتم سامي عفيفي ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
62. حسن عبدالعزيز اسماعيل، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، دار الكتب، القاهرة، 1992.
63. حسن عبدالعزيز حسن إسماعيل، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الكتب القومية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2002.
64. حسين عمر، التكامل الاقتصادي "أنشودة العالم المعاصر"، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1998.
65. حسين عمر، الجات والخصوصية: الكيانات الاقتصادية الكبرى- التكاثر البشري والرفاهية- مشكلات اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.
66. حشاد نبيل ، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2001 .
67. حشيش عادل أحمد ، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
68. حشيش عادل أحمد ، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
69. حلمي خالد سعد زغلول ، صفوت عبدالسلام عوض الله، الوجيز في مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار النشر غير مذكورة، 2007.
70. حمدي عبدالعظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000.
71. حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
72. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية "أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية"، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2011.
73. خالد أمين عبد الله، صقر محمد أحمد ، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2009.
74. خالفي علي ، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
75. خضير كاظم حمود ، اللوزي موسى سلامة ، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
76. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
77. دويدار محمد حامد إبراهيم ، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001.
78. دياب محمد ، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

79. رزق عبد الله ، الاقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
80. رشدي شيحة مصطفى ، المعاملات الاقتصادية الدولية، دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1994.
81. رفع عبدالرحمان النجدي، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010.
82. رنان مختار ، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
83. رواد حسام علي وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
84. ساكر محمد العربي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
85. سامويلسون بول ، نوردهاوس ويليام ، الاقتصاد، الطبعة الثانية، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
86. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
87. سانوسي محمد ، شحاتة محمد ، التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي وإتفاقيات الغات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
88. سعدي نعمان ، البعد الدولي للنظام النقدي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
89. سلفاتور دومنيك ، نظريات ومساائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
90. شفيق علي ، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.
91. شقير محمد لبيب ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961.
92. شطاوي زكريا سلامة عيسى ، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية "من منظور الاقتصاد الاسلامي"، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2009.
93. صقر عمر ، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس ، القاهرة، 2005.
94. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
95. طوبار محمد سمير ، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار النشر غير مذكورة، 2006.
96. عباننه عمر يوسف عبد الله ، الأزمة المالية المعاصرة "تقدير اقتصادي إسلامي"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

97. عباينه عمر يوسف عبدالله ، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
98. عباس علي ، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
99. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكاملات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006.
100. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
101. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد " آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
102. عبدالأمير سعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
103. عبدالمطلب عبدالحميد ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
104. عبدالمطلب عبدالحميد ، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
105. عبدالمطلب عبدالحميد، السوق العربية المشتركة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
106. عثمان محمد موسى ، شوقي أحمد أبو العينين دنيا، محاضرات في النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 2007.
107. عجيمة محمد عبد العزيز ، ناصف إيمان عطية ، التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2003.
108. عدون ناصر دادي ، العايب عبدالرحمان ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
109. عزلان محمد عزت ، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
110. العصار رشاد ، عليان الشريف، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
111. عطون مروان ، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتهما في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
112. عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
113. عفيفي سامي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية " قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

114. عناية غازي حسين ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
115. عوض الله زينب حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1998.
116. غلبين روبرت ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
117. غنيم أحمد ، الأزمات المصرفية والمالية، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2005.
118. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
119. قادري محمد الطاهر ، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي "المستقبل إبداع الماضي"، الطبعة الأولى، دار الأوراسية للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.
120. قدي عبدالمجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية "، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
121. قناوي عزت ملوك حسن، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار العلم للطباعة والنشر، الكويت، 2004.
122. قناوي عزت ملوك حسن، مقدمة في النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار العلم للنشر والتوزيع، الكويت، 2005.
123. قنطقجي سامر مظهر ، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2008.
124. كنج ماهر شكري ، عوض مروان، المالية الدولية "العملات الأجنبية والمشتقات المالية" بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
125. لطرش الطاهر ، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
126. لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
127. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990.
128. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.
129. محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009.
130. محمد مبارك عبدالمنعم، يونس محمد، اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية، دار الجامعية، الاسكندرية، 1996.

131. محمد مصطفى كمال، نورا فؤاد ، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
132. محمد موسى عثمان، مذكرات وتطبيقات في التجارة الدولية، دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 2004.
133. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
134. محيى محمد سعد ، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010.
135. مسعداوي يوسف ، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
136. مطر موسى ، داوود حسام ، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
137. معارف اسماعيل ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
138. معين أمين السيد، مدخل إلى الاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، 2010.
139. ملاك وسام ، الظواهر النقدية على المستوى الدولي "قضايا نقدية ومالية"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001.
140. مندور أحمد ، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990.
141. مهيدات محمود فهد ، عقود الخيارات ودورها في الأزمة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، أمواج للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
142. ميلز بول، بريسلي جون، التمويل الإسلامي النظرية والتطبيق، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2014.
143. ناصف إيمان عطية ، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
144. نافعة حسن ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 2003.
145. نوري منير ، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

146. هدرسون جون ، هرندر مارك ، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.
147. هويشار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
148. هويشار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 347.
149. وراذ طالب عوض ، الاقتصاد الدولي " نظريات وسياسات "، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
150. وفا عبد الباسط ، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 .
151. يجياوي بوعون نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، دار الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2011.
152. يسري عبد الرحمان أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
153. يسرى عبدالرحمان ، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
154. يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية على اقتصاد الدول، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012.
155. يوسف حسن يوسف، الأزمة العالمية من منظور القانون الدولي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2011.
- ثانيا: المجلات والدوريات والنشرات
156. وحيدة جبر المنشد، المصارف الإسلامية والقدرة على الاستدامة في ظل الأزمات المالية "دراسة مقارنة"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلة فصلية متخصصة محكمة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 31، 2001.
157. ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، مايو 2004.
158. عبدالمجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 46، ربيع 2009.
159. محمد يونس الصائغ، شيماء عبد الستار جبر الليلة، الأزمات المالية العالمية "أسبابها وسبل تجنبها"، مجلة الرافيدين للحقوق، مجلة فصلية متخصصة محكمة، كلية الحقوق، جامعة الموصل، المجلد 15، العدد 52، 2012.
160. قحطان شمران حسن، الرأسمالية تبدد مواردها (الأزمة المالية العالمية " 2007-2008 " أمودجا)، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلة علمية متخصصة محكمة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 92، 2012.

161. عمر خضيرات، عبد السلام نجاحات، الأزمات المالية العالمية (الآثار والمسببات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلة فصلية متخصصة محكمة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 27، 2010.
162. علياء بسيوني، مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جويلية 2010.
163. كريستان ميلدر، عين العاصفة يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية و تدابير الحل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2002.
164. إضاءات مالية ومصرفية، اختبارات الضغط، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2010.
165. عابد شريط، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009 - شتاء 2010.
166. زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة " تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة "، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1998.
167. مراد علّ، الأزمات المالية الدولية من الخميس الأسود إلى تسونامي المنون، مجلة دراسات اقتصادية، مركز الصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 23، الجزائر، 2014.
168. عبدالرحمان القري، عبدالمطلب بيسار، الأزمات المالية العالمية رؤية تحليلية للتجارب السابقة وعدم الاستفادة منها، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 2، وجدة، المغرب، 2013.
169. زينب زعزوع، العولة والأزمة المالية العالمية، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، كلية التربية، مصر، العدد 136، 2013.
170. عبدالله حبابه، فاتزة لعراف، الأزمات المالية والمصرفية العالمية - السمات والخصائص المشتركة - دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
171. يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية " الأسباب والنتائج المستخلصة منها "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 46، ربيع 2009.
172. علي أحمد درج الدليمي، الأزمات المالية العالمية مع التركيز على أزمة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، المجلد 3، العدد 5، 2010.

173. حسن حسني، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المستوى الدولي والإقليمي، مجلة المدير العربي، جماعة الإدارة العليا، مصر، العدد191، 2010.
174. أنور هاقان قوناش، أزمة شرق آسيا "عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مركز أنقرة، تركيا، المجلد 22، العدد1، 2001.
175. قحطان عبد سعيد، الأزمة المالية الآسيوية 1997..الأزمة المالية العالمية 2008 الأسباب، الآثار والدروس المستفادة.. دراسة مقارنة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد21، 2009.
176. أحمد راشد أحمد، آليات وسياسات مواجهة تداعيات الأزمات المالية العالمية بالتطبيق على أزمة النمر الآسيوية 1997 والأزمة المالية العالمية 2008، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، العدد2، 2012.
177. منصف شرقي، فارس قاطر، الأزمة الآسيوية: الجذور، الآليات والدروس المستفادة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد2، جوان 2012.
178. زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية "البحث عن نموذج جديد"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 55-56، صيف خريف 2011.
179. بديعة لشهب، الأزمة المالية العالمية "محاولة في الفهم والتجاوز"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد52، خريف2010.
180. أحمد الحسيني، الأزمة المالية العالمية... لماذا حصل كل ذلك، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 32، 2012.
181. مايع شبيب الشمري، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة(الأسباب والآثار والدروس المستفادة)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد23، 2012.
182. علة مراد، الأزمة المالية العالمية... تأمل ومراجعة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء2010.
183. حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف2009-شتاء2010.
184. محمد بوجلال، مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.
185. نادية العقون، أزمة الرهن العقاري "عدواها وآليات انتقالها"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 53-54، شتاء-ربيع 2011.

186. نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009 - شتاء 2010.
187. عبدالكريم جابر شنجار العيساوي، السيد عبد المهدي رحيم حمزة العويدي، الأزمة المالية العالمية وإصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 3، 2012.
188. نبيل جعفر عبد الرضا، يوسف علي عبد الأسدي، أزمة العولمة أم عولمة الأزمة، العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2012.
189. مدحت كاظم القريشي، ميسون عبدالغني عبدالكريم، المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 32، 2012.
190. مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2010.
191. عبد الغني دادن، جعدي شريفة، أهمية حوكمة الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012.
192. علي عادل علي، الأزمة المالية العالمية تأثيراتها وطرق مواجهتها، مجلة النهضة، المجلد 14، العدد الأول، يناير 2013.
193. محسن أبو عوض، الصكوك الإسلامية ومخاطرها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 21، العدد ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 1، يناير 2013.
194. أحمد طرطار، شوقي جباري، فعالية الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، الحلقة 2، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 18، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، نوفمبر 2013.
195. أحمد طرطار، شوقي جباري، فعالية الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، الحلقة 03، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 19، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ديسمبر 2013.
196. حسين، يرقى، غزازي عماد، العدوى المالية ودورها في انتقال الأزمات المالية" دراسة حالة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 26، العدد 4، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر ، 2012.
197. باولو مارو، بيشاي يافه، أزمات المستقبل المالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 4، ديسمبر 2007.

198. روبين بروكس، كريستين فوريس، الرقص بانسجام، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 2، جويلية 2003.
199. مارتين بولار، انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 358، لبنان، ديسمبر 2008.
200. طه يونس حمادي، نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية) والحديثة والتكتلات الاقتصادية مع إشارة إلى السوق الأوروبية الموحدة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 39، 2007.
201. عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، أداة لحماية التكنولوجيا أم إحتكارها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 3، 2005.
202. محمد بن فهد القحطاني، ظاهرة التكتلات الاقتصادية أحد أبرز ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة آراء، العدد 39، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2007.
203. ياسمينه سالم إبراهيم، يحيى هاجر، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق "دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 5، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر، مارس 2015.
204. عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبدالعزيز، تأثير التكاملات الاقتصادية الإقليمية على تنافسية الاقتصاديات النامية (تجربة الاقتصاد الجزائري ودول الاتحاد الأوروبي)، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 3، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر، سبتمبر 2014.
205. سالم إلياس، التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرض التسويق الدولي "اتحاد المغرب العربي أمودجا"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
206. يحيى هاجر، إبراهيم سالم ياسمينه، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق، "دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 05، مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر، 2015.
207. منصور علي البشير، التكتلات الاقتصادية وأهميتها بالنسبة للدول النامية، مجلة آراء، العدد 43، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، أبريل 2008.

208. عبدالكريم جابر العيساوي، التكتلات الاقتصادية والتجارية ومناطق التجارة الحرة .. الأشكال والدوافع، مجلة آراء، العدد39، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2007.
209. موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" الامتحان الأخير لتجاوز العصبية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد262، 2000.
210. عبدالكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي مقارنة مع تجارب عالمية (الدروس والمستجدات)، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد05، مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر، 2015.
211. محمد عاشور مهدي، التكتلات الاقتصادية في إفريقيا "الطموحات والواقع"، مجلة قراءات إفريقية، العدد20، مجلة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية، صادرة عن المنتدى الإسلامي، لندن، أبريل 2014.
212. بلال بوجمعة، فرطقي جابر، أثر قيام السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) على التجارة البينية، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد05، مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر، 2015.
213. ولد محمد عيسى، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الكوميسا)، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
214. فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد43، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.
215. بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد6، 2008.
216. يوسف خليفة اليوسف، التجارة الخارجية و التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع و الآفاق، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الثالث/الرابع، جامعة الكويت، خريف-شتاء1994.
217. وليد عبد مولا، التجارة البينية الخليجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 19 أبريل 2010.
218. جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوروبية المشتركة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2011.
219. عبدالكريم جابر شنجار، التكامل الاقتصادي العربي مسيرة طويلة ونتائج متواضعة: ما المطلوب؟، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد2، جامعة الجلفة، الجزائر، 2011.
220. تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد6، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

221. حسين عبدالمطلب الأسرج، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الواقع والطموحات"، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 31، العدد 117، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مركز البحوث والتوثيق، 2010.
222. فواز جار الله نايف، سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 93، 2009.
223. محمد ترقو، حركة رأس المال الأجنبي في ظل اختيار أنظمة الصرف في الدول الإفريقية - دراسة قياسية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 11، 2013.
224. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006.
225. سمير شرقق، تطور أنظمة الصرف في الدول النامية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 5، ماي 2010.
226. إضاءات مالية ومصرفية، أسعار صرف العملات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 12، يونيو 2011.
227. نوة بن يوسف، أثر التضخم على ميزان المدفوعات"دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2014.
228. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 3، العدد 33، سبتمبر 2004.
229. محمد براق، محمد عبيلة، دفع الصادرات الجزائرية خارج الحروفات باستخدام مقارنة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006.
230. عبدالحמיד برحومة، طلال زغبة، الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 11، 2014.
231. منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 2، ماي 2005.

- 232.** حسين طلال مقلد، دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي " البرلمان الأوروبي نموذجاً"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 433، 2015.
- 233.** ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد3، جامعة غرداية، الجزائر، 2008.
- 234.** معزوز لقمان، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، العدد9، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
- 235.** عبد الحميد غانم، مسيرة أوروبا نحو الوحدة الشاملة ، مجلة معلومات دولية ، العدد3، مركز المعلومات القومي، سوريا، 1993.
- 236.** بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، مجلة حصر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد10، العدد102، 2011.
- ثالثاً: الرسائل والأطروحات العلمية
- 237.** بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010/2011.
- 238.** نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية " ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) ، جامعة باتنة، الجزائر، 2012/2013.
- 239.** محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية "دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2001/2012.
- 240.** عبدالغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2010.
- 241.** ودان بوعبدالله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية "دراسة حالة الأزمة المالية العالمية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2015.
- 242.** عقبة عبداللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية "دراسة قياسية لنكتل النفطنا 1980-2012"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014/2015.

243. بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية" حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
244. عبدالرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة " دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012.
245. مسعود قريز، التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000.
246. فاطمة بودية، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية " حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2011/2010.
247. سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002.
248. شايب يمينة، قراءة في نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2003.
249. ببي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
250. بلحنيش عبدالرحمان، آثار الإصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.
251. بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.
252. شنيبي سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة (1989-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
253. سكينه حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة "دراسة حالة الشراكة الأوروبيةمتوسطة"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011.
254. جبروني نادية، العولمة وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية " التجارة الخارجية"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2008.
255. خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية " تجارب وتحديات"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2006/2005.

256. كمال مقروس، دور المشروعات لمشاركة في تحقيق التكامل الاقتصادي "دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
257. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.
258. فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009.
259. محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، 2011/2010.
260. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
261. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل الكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
262. إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية "دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
263. رويدة بنت عبدالرحمن عبد اللطيف البراهيم، تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1998.
264. آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2007.
265. إسمهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
266. عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية "دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
267. علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

268. محمد علة، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002.
269. محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي "دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
270. عبدالناصر بوثلجة، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009/2008.
271. طارق شوقي، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008.
272. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية "دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
273. طارق بن خليف، دراسة السببية بين المتغيرات: التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة في الجزائر (1990-2003)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.
274. ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية "دراسة قياسية حالة الجزائر (1998-2010)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012.
275. عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر"، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.
276. مريم حراد، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية "حالة الجزائر (1970-2007)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012-2011.
277. سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
278. احمد بن البار، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (1970-2009)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2011.
279. لبنه جديد، "السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة" تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة تشرين، سوريا، 2004.
280. عادل بلجيل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، بدون سنة النشر.

281. مريم طيني، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية (2002-2012)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
282. عباس عقيلة، الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع والآفاق (1950-2007)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
283. مختار رنان، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخل، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009/2008.
284. أميرة عباس، دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل في الجزائر (1974-2007)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2011/2010.
285. أحمد هدروق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970-2008)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.
286. يحيى سعدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.
287. عمر يحيوي، دور المناخ الإستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر (2002-2010)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
288. عبدالباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2007/2006.
289. فتيحة بناي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
290. أحمد سيدي كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
291. زوينة ريال، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية "دراسة حالة الجزائر" للفترة (2000-2010)، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2011.
292. مولود طابوش، أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
293. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2007.
294. بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011/2010.

295. نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية " ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة) ، جامعة باتنة، الجزائر، 2013/2012.
296. محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية "دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2012/2001.
297. عبدالغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009.
298. ودان بوعبدالله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية "دراسة حالة الأزمة المالية العالمية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
299. عقبة عبداللاوي، الشكولات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية "دراسة قياسية لتكتل النافتا 1980-2012"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2014.
300. بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية" حالة مجمع صيدال"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
301. عبدالرحمان روايح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة " دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
302. مسعود قريز، التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000.
303. فاطمة بودية، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية " حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2011/2010.
304. سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002.
305. شايب يمينة، قراءة في نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2003.

306. بيبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
307. بلحنيش عبدالرحمان، آثار الإصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.
308. بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.
309. شنيبي سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة (1989-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
310. سكينه حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة "دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011.
311. جبروني نادية، العولمة وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية " التجارة الخارجية "، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2008.
312. خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية " تجارب وتحديات "، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2006/2005.
313. كمال مقروس، دور المشروعات لمشاركة في تحقيق التكامل الاقتصادي "دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
314. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.
315. فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009.
316. محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، 2011/2010.
317. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
318. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

319. إبراهيم بوجلحة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية "دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
320. رويدة بنت عبدالرحمن عبد اللطيف البراهيم، تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1998، ص19.
321. آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2007.
322. إسمهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
323. عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية "دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
324. علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
325. محمد علة، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002.
326. محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
327. عبدالناصر بوثلجة، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009/2008.
328. طارق شوقي، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008.
329. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
330. طارق بن خليف، دراسة السببية بين المتغيرات: التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة في الجزائر (1990-2003)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.

331. ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية " دراسة قياسية حالة الجزائر (1998-2010)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012.
332. عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات " دراسة حالة الجزائر"، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.
333. مريم حراد، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية" حالة الجزائر(1970-2007)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2012-2011.
334. سلمى دوحه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها"دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
335. محمد بن البار، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين(1970-2009)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2012/2011.
336. لبنه جديد، "السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة" تشابه المقدمات واختلاف النتائج"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة تشرين، سوريا، 2004.
337. عادل بلجل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، بدون سنة النشر.
338. مريم طربي، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية(2002-2012)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
339. عباس عقيلة، الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع والآفاق (1950-2007)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
340. مختار رنان، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009/2008.
341. أميرة عباس، دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل في الجزائر(1974-2007)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.
342. أحمد هدروق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر"دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970-2008)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.
343. يحيى سعدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.
344. عمر يجاوي، دور المناخ الإستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"دراسة حالة الجزائر (2002-2010)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

- 345.** عبدالباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)", رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2007/2006.
- 346.** فتيحة بناي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
- 347.** أحمد سيدي كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية " دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
- 348.** زويينة ريال، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية " دراسة حالة الجزائر" للفترة (2000-2010)، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2011.
- 349.** مولود طابوش، أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية " دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
- 350.** رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2007.

رابعاً: التقارير ونشريات المؤسسات

- 351.** إتحاد الغرف الخليجية، العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي "تأثيراتها الاقتصادية والإجتماعية و سياسات مواجهة سلبياتها"، الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، مارس 2008.
- 352.** التضخم الاقتصادي.. حالات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، أبريل 2011.
- 353.** صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة العالمية، التقرير السنوي، واشنطن، 2009.
- 354.** صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي " التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، واشنطن، أكتوبر 2010.
- 355.** نشرة صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة، 24 مارس 2009 .
- 356.** نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يبحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية، 6 مارس 2009 .
- 357.** صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يؤيد تخصيص حقوق السحب الخاصة بقيمة 250 مليار دولار لتعزيز السيولة العالمية، بيان صحفي رقم 09/264، 20 جويلية 2009.

358. صندوق النقد الدولي، محافظو صندوق النقد الدولي يوافقون رسمياً على تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة 250 مليار دولار، بيان صحفي، 09/283، 13 أوت 2009 .
359. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، التقرير الاقتصادي السنوي، ، أنقرة، 2011.
360. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية، التقرير السنوي، الكويت، 2009 .
- خامسا: الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية
361. محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة " أسباب وعلاج "، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010.
362. حسين بورغدة، الأزمة المالية العالمية " الأسباب، الآثار، الحلول المقترحة لمعالجتها "، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
363. مفتاح صالح، معارفي فريدة، أزمة النظام المالي العالمي وبدائل البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية " النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً "، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009.
364. عبدالمنعم السيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية والعولمة المالية، المؤتمر العلمي العاشر حول: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009.
365. آيت زيان، محمد إلفي، تحليل وتشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة من منظور الاقتصاد الإسلامي (محاولة لاستنباط الدروس واستخراج الحلول)، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية " النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً "، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009.
366. زايري بلقاسم، مهدي ميلود، الأزمة المالية الدولية " نظرية للأزمة أم أزمة نظرية "، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
367. حامدي محمد، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

- 368.** زكريا يحي عفيفي محمد، نظم الإنذار المبكر كأداة منهجية في التنبؤ بالأزمات في منظمات الأعمال الصناعية، المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة عين شمس، القاهرة، يومي 12-13 أكتوبر 1996.
- 369.** لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
- 370.** كمال العقريب، بلمحمدي سيد علي، أهم الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق المالية الإسلامية كبديل، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009.
- 371.** مراد كموش، الأزمة المالية العالمية وأثرها على المستثمر العربي "نحو رؤية إسلامية بديلة لتجاوز الأزمة"، الملتقى الدولي حول: تنافسية قطاع الأعمال العربي "الفرص والتحديات"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 7-8 ديسمبر 2010.
- 372.** عزيزة بن سمينة، دلال بن سمينة، تداعيات الأزمة المالية الراهنة على أسواق المال والتجارة العربية، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26/27 فيفري 2012.
- 373.** ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 "الجدور والتداعيات"، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
- 374.** خالد بن عمر، أثر الأزمات المالية العالمية على أسواق رأس المال العربية "دراسة مقارنة بين الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والأزمة المالية العالمية الراهنة"، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26/27 فيفري 2012.
- 375.** أسماء دردور، نسرین بن زاوي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
- 376.** نور الدين جوادي، مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية، اليوم الدراسي حول الأزمة العالمية الراهنة... مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، المركز الجامعي بالوادي، 3 فيفري 2009.
- 377.** جمال الدين خاسف، فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

- 378.** الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009 .
- 379.** حسين بورغدة، الأزمة المالية العالمية (الأسباب، الآثار والحلول المقترحة لمعالجتها)، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20 - 21 أكتوبر 2009 .
- 380.** منية خليفة، المهدي ناصر، الأساليب المنتهجة لمواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة دوليا وعربيا، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012.
- 381.** فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية، التنبؤ بالأزمة "فرص الإستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها"، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
- 382.** مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، القرار رقم 178(4/19)، الندوة 19، الإمارات العربية المتحدة، 26-30 أبريل 2009.
- 383.** خير الدين معطى الله، رفيق شرياق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 3-4 ديسمبر 2012.
- 384.** عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية سجل التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010.
- 385.** آسيا قاسمي، كلثوم البز، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012.
- 386.** دحو بن عبيزة، التكتلات الإقليمية والتنمية الاقتصادية "اتحاد المغرب العربي الواقع والتحديات في ظل الأزمات الحالية"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكاملات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012.
- 387.** الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أبريل 2007.

- 388.** حسين بورغدة، حنان درحمون، تجربة الاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان ،
الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07-08
ماي 2013.
- 389.** علاء الدين تواتي، أهمية ومقومات التكامل الاقتصادي العربي "عرض تجربة دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية في التكامل الاقتصادي"، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات
المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07-08 ماي 2013.
- 390.** سوسن زيرق، مین تغليسية، أي أفق للعملة الخليجية الموحدة، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة
الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07-08 ماي 2013.
- 391.** نظيرة فلادي، محمد الأمين وليد طالب، الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الملتقى
الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07-08 ماي
2013.
- 392.** عيسى حمد الفارسي، التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي: واقعه، مقوماته، معوقات قيامه،
الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة
فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 8-9 ماي 2004.
- 393.** عبدالكريم عاشور، معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية والخارجية اتحاد المغرب
العربي أمودجا ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي،
الجزائر، 26-27 فيفري 2012.
- 394.** طلال زغبة، السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية
في عصر التكتلات الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز
الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012.
- 395.** ناصر يوسف، ملامح من التجربة الإنمائية الإندونيسية مع الإشارة إلى الأزمة المالية الآسيوية ورابطة
الآسيان، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر،
26-27 فيفري 2012.
- 396.** لطيفة بن يوب، نوال بن خالدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كخطوة لدعم التكامل الاقتصادي
العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،
17-19 أبريل 2007.

397. وصاف سعدي، مجلس التعاون الخليجي "دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي" ، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 8-9 ماي 2004.
398. محمد مداحي، غربي هشام، إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012.
399. وداد كوردي، ناجية صالح، واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012.
400. محمد زيدان، حاج قويدر قورين، منطقة التجارة الحرة العربية "الواقع والتحديات"، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أبريل 2007.
401. محمد فوزي شعوي، محمد الأمين لكساسي، المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 8-9 ماي 2004.
402. وهيبة حلومي، سعاد بوزيدي، تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أبريل 2007.
403. محمد عجيلة، جيلالي بهاز، تحرير التجارة الدولية وأثره على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أبريل 2007.
404. الطيب داودي، دور التكامل الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 07-08 ماي 2013.
405. عماد غزازي، محمد بولصنام، السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة تجارب بعض الدول النامية، الملتقى الدولي العاشر حول: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية" تجارب الماضي وتحديات المستقبل"، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17/18 نوفمبر 2015.
406. مروة أسماء قصاص، عبدالرزاق حبار، فعالية أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الاقتصاد البريطاني، الملتقى الدولي العاشر حول: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية" تجارب الماضي وتحديات المستقبل"، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17/18 نوفمبر 2015.

407. فطيمة حمزة، حليلة عطية، ممارسات السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (2002-2014)، الملتقى الدولي العاشر حول: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية" تجارب الماضي وتحديات المستقبل"، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17/18 نوفمبر 2015.
408. مفيدة يجياوي، أحلام دريدي، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية وتطوير مهارات الدولة المضيفة، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، جامعة خنشلة، الجزائر، يومي 09 و 10 أبريل 2013.
409. سمية رحال، صبري مقيمح، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، جامعة خنشلة، الجزائر، يومي 09 و 10 أبريل 2013.
410. عمران بشراير، مراد تهمان، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1991 - 2011)، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، جامعة خنشلة، الجزائر، يومي 09 و 10 أبريل 2013.
411. كمال زموري، ربيع قرين ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة بين الحاجة لتعظيم مكاسب النمو الإقتصادي والخوف من التبعية ، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، جامعة خنشلة، الجزائر، يومي 09 و 10 أبريل 2013.
412. مجدي الشوريجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر 2007.
413. رقية حساني، رابح خوني، واقع الهندسة المالية الإسلامية وسبل النهوض بها في ظل النظام المالي العالمي الحالي، الملتقى الوطني التاسع حول: أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية ، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 09-10 ماي 2011.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية

First:Books:

414. Alain Beitone, christine Dollo, Jeon Pierre Guidoni, Dictionnaire des sciences économiques, Armand Colin, Paris, 1991.
415. Dominique Plihon, Les Taux de Change, Ed la découverte, paris,1991.
416. Donald Rutherford, rouledge dictionary of economics, 2nd edition, ed. Routledge, New York, 2002.

417. J.E.Mittaine et F.Pequul, Les unions économiques régionales ,Armand Colin , paris,1999.
418. Michel ghertman,les multinationales, édition bouchene, 3eme édition, paris, 1993.
419. Michel Vaté, Leçons D 'économie Politique, 7^{eme} édition, Economica, paris,1995.
420. Patrizio Mercial, les entreprises multinationales en droit international, Bruxelles, 1993.
421. Maurice Schiff, Alan Winters, Regional Integration and Development, The World Bank, Washington, 2003.
422. K.Michael FINGER.Ludger SCHUKNECHT, *Commerce, finance et crises financiers*,Organisation mondiale du commerc,1999.
423. A.SMITH, An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Modern Library Edition House, New York, 1937.
424. Jean-louis Mucchielli ,Principes déconomie international, Ed Economica, paris,1985.
425. Maurice Bye, Relation économique internationale, Dalloz, paris, 1971.
426. Antoine Bouet, le protectionnisme analyse économique, vuibert , paris, 1998.
427. Miroslav n.jovanovic and Richard g.n lipsey,International economic integration " limits and prospects",second edition, London, routledge, 1998.
428. J-F.Mittoinc.F.Pequerul, Les unions économiques régionales, paris Armant colin, 1999.
429. Claude Sobry, Jean-claude verez, Element de macroeconomie, Ellipses.call,1999.
430. Shalendra D. Sharma,The Asian Financial crisis,Palgrave, USA , 2003.
431. Paul R. Krugman,Maurice Obstfeld, Marc J.Melitz, International Economics, Pearson, USA , 2012.
432. Philippe Moreau Defarge, Les institutions européennes, 5^{eme} éditions,Armand Colin, Paris,2001.
433. Le Commerce Mondial au 21 eme siècle,IFRI(Institut Français des Relations Internationales),2002.
- 434.Michel Rainelli, Le Commerce International, 9^{eme} Edition,la Découverte, paris, 2003.
- 435.Brian Keeley, Patrick love, De la crise à la reprise, OCDE, 2010.
- 436.Olivier Lacoste, Comprendre les Crises Financières, Editions Eyrolles, Paris, 2009.
- 437.Anton Hemerijck,Ben Kapen,Elleen Van Doorne, Aftershocks, Economic Cisis and Institutional Choice, Amsterdam University Press ,2009.
- 438.Goerge Soros,The New Paradigm for Financil Markets « "The Credit Crisis of 2008 and What it Means", First edition, Public affairs, New York, 2008.

Second: Articles and Reports:

439. Rajan, Ramkishen , "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia", *Journal of Economic Education*, Vol 38, No 1,2007.

440. S.L.Baier ,"The New Regionalism: causes and consequences", A paper written for the Inter –American Development Bank and CEP Conference, university of Notre –Dame, 2006 .

441. Warwick J.Mckibbin,The Potential Impact of the Global Financial Crisis on World Trade, The World Bank, Policy Research Working Paper 5134, November 2009.

442.Globe economic crisis : implications for trade and development, Report by the UNCTAD secretariat, Geneva,7 may 2009.

443. EUROPEAN CUMMUNITY , Financial markts regulatory dialogue,13-03-2010.

444. William H. Cooper, EU-US.Economic Ties : Framework Scope and Magnitude, Congressional Research Service, 27 January2011.

445. Eurostat, Eurostat regional yearbook2009, Europa, 2009.

446. Davide Furceri, Aleksandra Zdzienicka, The real effect of financial crisis in the European Transition Economies, Economics of Transition, The European Bank for Reconstruction and Development, Volume 19, 2011.

447. Eurostat news release euro indicators, Sector Accounts :first quarter of 2009”Household saving rate at 15.6% in the euro area and 13.8% in the EU27 Business investment rate at 21.7% and 21.8% respectively” , Europe, 30 July 2009.

448. Eurostat news release euro indicators, Sector Accounts : Second quarter of 2009 ”Household saving rate at 16.5% in the euro area and 14.4% in the EU27 Business investment rate at 20.8% in both zones”, Luxembourg, 29 october 2009.

449. Eurostat news release euro indicators, Sector Accounts : third quarter of 2009 ”Household saving rate down to 15.8% in the euro area and 13.7% in the EU27 Business investment rate up to 21.3% and 21.1% respectively”, Luxembourg,28 January 2010.

سابعاً: مراجع الأنترنت

450. الأمانة العامة لمجلس التعاون ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية"ثلاثون عاما من الإنجازات"،
2010/07/20، متاح على الموقع: <http://library.gcc.sg.org/arabic>، تاريخ الإطلاع: 15-08-2016.

451. الأمانة العامة لمجلس التعاون، المنطلقات والأهداف، متاح على الموقع: <http://www.gcc-sg.org/ar-sa> ،
تاريخ الإطلاع: 12-08-2016، الساعة: 15:22.

452. محمد إبراهيم السقا، الأثر المتوقع للأزمة المالية العالمية على التضخم العالمي، تاريخ النشر: 6 أكتوبر 2008، متاح على
الموقع: <http://economyofkuwait.blogspot.com/2008/10/blog-post-06.html> -
تاريخ الإطلاع: 2016/09/23، الساعة: 11:00.

453. وكالة الأنباء السعودية، مجلس التعاون الخليجي ثلاثون عاما من الإنجازات في جميع المجالات، الرياض، متاح على الموقع: http://www.aleqt.com/2011/05/24/article_541718.html ، تاريخ الإطلاع: 2016/08/12، الساعة: 16:23.
454. محمد نبيل الشيمي، صيغ التكامل الاقتصادي العربي في إطار متعدد الأطراف، مقال متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183393> ، تاريخ الإطلاع: 15 - 08-2016، الساعة 16:00.
455. موسوعة الجزيرة، ماذا يعني تخفيض قيمة العملة، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia>، تاريخ الإطلاع: 2016-09-24، الساعة: 14:25.
456. عبدالعزيز صدوق، سيدي علي باكتا، بناء الاتحاد الأوروبي..النشأة..التاريخ..المؤسسات، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، 13-03-2014، متاح على الموقع: <http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=13154>، تاريخ الإطلاع: 2016-08-25.
457. الاتحاد الأوروبي بالعربية، تاريخ الاتحاد الأوروبي، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.eu-arabic.org/history.html>، تاريخ الإطلاع: 2016-08-25، الساعة: 16:25.
458. بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>).
459. Bureau of Economic Analysis (<http://www.bea.gov>).
460. European Central Bank (<https://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html>).
461. http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/images/5/55/Table_employment_rates.PNG,23-08-2016

الملاحق



الملحق(1-4): صادرات اليونان البيئية للفترة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

السن	النقل	منسوجات وملاص	سلع متنوعة	المعادن	منتجات غذائية	المواد الكيميائية	مواد خام	سلع وسيطة	سلع استهلاكية	سلع رأسمالية	السن
54850		455662	243897	94651	647226	863612	1313690	1795567	3633228	630840	2014
59228		459632	252658	80369	657978	894729	1277248	2090204	3448794	355834	2013
97213		429314	237068	91806	638418	813037	1183966	1954316	2899903	419268	2012
88817		540298	296746	93702	672768	806188	1262565	2275155	2825338	506000	2011
62787		529022	263678	78018	608822	877398	1178581	1689484	2628392	507706	2010
92837		558770	172846	85472	628610	824847	1099723	1560193	2606857	437666	2009
88765		780203	358238	152664	685003	873658	1166396	2345822	3092981	657728	2008
94584		844985	542274	172736	602292	836890	1072812	2197515	2785756	655200	2007
70503		786140	98179	127853	503463	761129	988734	2027837	2553759	684397	2006
66897		847762	292627	114580	478417	680786	924266	1603965	2141896	553459	2005
104804		998990	248985	73706	428268	370610	796128	1400723	1865954	576077	2004
56465		984866	202484	79605	413744	314181	753453	1313823	1779192	414150	2003
28807		641192	116335	40689	268453	105413	514895	799743	1062669	196876	2002
20682		727843	96155	70654	259068	112852	589010	747110	1310904	117008	2001
22394		834876	33595	92590	301518	144819	553941	882758	1394209	150611	2000

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملحق (2-4): صادرات ألمانيا البينية للفترة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

السن	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السلع والخدمات		
61274945	94553591	89267632	59015237	8699630	32388040	10551322	491083	30708297	6391509	30708297	491083	10551322	32388040	8699630	59015237	89267632	94553591	السلع
57603254	91893380	84121393	56941022	8594968	31108740	10227743	458889	29867287	5996349	29867287	458889	10227743	31108740	8594968	56941022	84121393	91893380	السلع
60031395	91893063	84206698	56876687	8354226	30472959	9961384	458148	30318934	5809336	30318934	458148	9961384	30472959	8354226	56876687	84206698	91893063	السلع
69914874	103861379	97864529	64600850	9584665	31962065	10597604	499506	31140582	6546801	31140582	499506	10597604	31962065	9584665	64600850	97864529	103861379	السلع
59310667	90016476	86316216	54783117	7897572	27274128	9353842	410008	35280483	5756463	35280483	410008	9353842	27274128	7897572	54783117	86316216	90016476	السلع
61029885	83252713	86715624	49338934	6786443	25310172	9689992	378245	33503496	5387024	33503496	378245	9689992	25310172	6786443	49338934	86715624	83252713	السلع
76195931	112409893	104120795	66265533	8859903	27999213	10286039	490049	43839661	6882768	43839661	490049	10286039	27999213	8859903	66265533	104120795	112409893	السلع
73399853	106421149	98003520	60877335	7793636	24413719	8664538	428629	40305221	6727464	40305221	428629	8664538	24413719	7793636	60877335	98003520	106421149	السلع
61788025	91361890	83461010	53007474	7172318	21030251	7636383	406070	23684481	6212089	23684481	406070	7636383	21030251	7172318	53007474	83461010	91361890	السلع
56987795	85799603	78385380	47415269	6067944	19428757	7191115	339117	20410451	5758466	20410451	339117	7191115	19428757	6067944	47415269	78385380	85799603	السلع
51782899	78890701	67262048	42866154	5618760	17798500	6107641	313703	30972525	5417177	30972525	313703	6107641	17798500	5618760	42866154	67262048	78890701	السلع
45270638	64575759	56954287	36663354	4562658	15333585	5256435	252166	26399566	4775380	26399566	252166	5256435	15333585	4562658	36663354	56954287	64575759	السلع
38738588	58358697	47844196	31080228	4088074	13157038	4645828	236258	11497292	4075779	11497292	236258	4645828	13157038	4088074	31080228	47844196	58358697	السلع
35633354	55183061	43265804	29501858	3904473	12476411	4292339	227758	11505370	3940061	11505370	227758	4292339	12476411	3904473	29501858	43265804	55183061	السلع
32041245	52174185	38363924	29364132	3481682	11700545	3523363	193308	19233937	3775844	19233937	193308	3523363	11700545	3481682	29364132	38363924	52174185	السلع
																		الخدمات

المصدر: بيانات البنك العالمي (http://wits.worldbank.org). بتصرف.

الملاحق(3-4): صادرات اسبانيا البنينة للفترة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات	السلع والخدمات
30216470	22855008	58905409	32244692	17280592	11851442	17280592	11851442	7313724	538487	4158863	7043979	30216470	النقل				
28431181	23006116	57468352	30760017	15873337	11928373	15873337	11928373	7303284	501278	3956858	6929840	28431181	منسوجات وملابس				
26028502	21438519	51991013	29717349	14209217	11132142	14209217	11132142	6741826	618692	3712520	5855285	26028502	سلع متنوعة				
32145203	25927528	56025778	35817939	14094330	10917004	14094330	10917004	6441054	545082	4292888	6044319	32145203	المعادن				
28125526	23443743	50116257	27596932	13034802	11085232	13034802	11085232	5674623	448752	4231689	5415653	28125526	منتجات غذائية				
29007801	21549732	50816428	22085906	12896757	9857148	12896757	9857148	5872843	398970	3884315	5342652	29007801	المواد الكيميائية				
33420550	27445212	55606525	31543421	13986921	10946999	13986921	10946999	6247319	521076	4697839	5600538	33420550	مواد خام				
33590307	27323858	51736835	28736521	12111882	9928913	12111882	9928913	5336516	511892	4348501	5029478	33590307	مواد خام				
28936003	24181217	42859994	23063694	10658815	7401121	10658815	7401121	4387713	412620	3658570	4422838	28936003	مواد خام				
26861976	22803932	40346009	20401556	9964050	6753538	9964050	6753538	4139549	391061	3785175	4150317	26861976	مواد خام				
27136763	21876243	40312868	19405255	9773378	6009755	9773378	6009755	4119583	366799	3241415	4066182	27136763	مواد خام				
23635399	18167507	35776285	15985118	9083678	5346600	9083678	5346600	3628296	314585	2805490	3665165	23635399	مواد خام				
18467334	14969360	28200099	12813136	7239694	4053039	7239694	4053039	2760586	282227	2270725	3049722	18467334	مواد خام				
17182261	14423814	26017815	11798203	6602743	3568447	6602743	3568447	2550741	266160	2160889	2781415	17182261	مواد خام				
17529279	14262468	25179971	11348784	6011553	3147462	6011553	3147462	2194092	278494	1946806	2631423	17529279	مواد خام				

المصدر: بيانات البنك العالمي (http://wits.worldbank.org). بتصرف.

الملحق(4-4): صادرات البرتغال البينية للفترة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

		السنوات										السلع والخدمات				
		2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
4395391	3564873	1738715	184798	1871606	1621306	2636641	7576520	15731115	6306002	2014						سلع رأسمالية
4243398	3287538	1617425	176561	1818351	1794194	2499755	7473508	15599321	6081454	2013						سلع استهلاكية
4446359	3138191	1471841	229413	1648879	1675237	2506363	7088325	14359154	5645621	2012						سلع وسيطة
5743397	3370894	1541500	292416	1677976	1591172	2578669	7692740	15740068	5813880	2011						مواد خام
4332444	3019371	1528777	276628	1475001	1288541	2298733	6304625	13115856	4821610	2010						المواد الكيميائية
3596274	2605604	2726541	212361	1480964	939250	1700950	5064442	11550384	4030328	2009						منتجات غذائية
4845619	3116380	1917266	354041	1600127	1307320	2170072	6649875	14393008	5214119	2008						المعادن
4914924	3177541	1797747	427730	1375129	1240397	1983983	6799964	13833659	5181474	2007						سلع متفرقة
3967801	2630433	885873	290904	1038194	982950	1567316	5625558	11710399	4097805	2006						منسوجات وملابس
3290877	2607719	519446	228052	898876	784960	1379836	4576036	10351797	3750909	2005						النقل
3188627	2944292	1060994	248406	757718	783034	1357080	4954205	10420204	4295412	2004						
2841400	2767603	861324	114857	638494	632184	1017631	3940931	9251113	3859237	2003						
2588825	2396442	551132	92542	494319	435242	804081	3119411	7982543	2794533	2002						
2446416	2336520	456927	78455	397219	384803	685329	2811446	7467878	2436726	2001						
2122897	2249268	415894	88002	400037	403737	663483	2803770	7480593	2228490	2000						

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملحق(5-4): صادرات إيطاليا البينية للفترة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

السن	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات السلع والخدمات
17265729	10409735	10738629	337545	8038102	14833509	5537667	36700942	65719859	43684538	2014	سلع رأسمالية					
16285231	10217538	10386774	341635	7976711	14364830	5563549	36559511	64202191	42506785	2013	سلع استهلاكية					
15717031	9864300	9998116	349024	7535775	13998014	5538786	37158397	63446664	41574054	2012	سلع وسيطة					
18102890	11129529	11309080	364451	7805762	14799522	5982529	42236361	69159406	46962678	2011	مواد خام					
16261332	10216858	10508765	316548	6991898	12753288	5351579	35112745	62899181	40907046	2010	المواد الكيميائية					
15722329	9865274	11662855	241932	6990291	10999152	4456702	29253241	59029408	38122353	2009	منتجات غذائية					
21379762	12548962	14485402	381039	7518587	12778874	5829901	42556105	73719737	53752642	2008	المعادن					
21084024	12431428	14118487	436482	6485693	11663111	5363883	40134057	70590229	53081366	2007	سلع متفرقة					
17622002	11570475	9384326	392426	5596372	10241980	4406413	33487646	59848469	44580013	2006	منسوجات وملابس					
15843043	11170129	8601528	313408	5319003	9801401	4041052	28582236	55339859	40744919	2005	النقل					
15932544	11521051	8367984	265102	5308132	8953442	3695165	27160571	53701854	39943376	2004						
13934048	10267762	10165546	186796	4524816	7497569	3417705	21899441	47383367	33466255	2003						
11428642	9141924	6854655	166876	3814679	6313033	2905987	18425721	39499014	28041650	2002						
10942146	9186553	6683031	158861	3397907	5675432	2767813	18637139	37736992	27785572	2001						
11541123	9473186	5900106	177667	3345250	5477900	2715991	19230104	37732927	29248845	2000						

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملحق(6-4): صادرات فرنسا البنينة للفترة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

السن	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السن والخدمات السلع	
39301659	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2014	سلع رأسمالية
38205546	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2013	سلع استهلاكية
36816558	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2012	سلع وسيطة
38640972	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2011	مواد خام
37031102	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2010	المواد الكيميائية
28573485	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2009	منتجات غذائية
34970899	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2008	المعادن
34646285	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2007	سلع متنوعة
33435924	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2006	منسوجات وملابس
33565858	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2005	النقل
34373475	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2004	
29758196	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2003	
25131176	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2002	
22338907	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2001	
22951328	5421716	5203797	4968607	5840380	486326	9391174	22926781	16861199	14064937	39179447	61266934	62999496	61266934	59708989	61108319	2000	

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملحق (4-7): واردات اليونان البيئية للفترة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

السن	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السن والخدمات السلع
1329321	2906194	2580092	2799114	3312264	3728654	4749274	6912533	6064111	5142470	4675121	4854470	3825144	2579480	2977291	2739092	سلع رأسمالية
967120	7955154	7757920	7669719	8488185	9301694	11569424	14300562	12879182	10358465	9692143	9342343	7752422	4837860	4274724	4745542	سلع استهلاكية
805538	3604864	3461151	3358090	3544818	3398399	3850229	5397642	4882797	4253483	3665544	3812696	3215308	2166976	2146517	2289263	سلع وسيطة
1261524	1298535	1378849	1334780	1581032	1496120	1640038	1785737	1601716	1412061	1188583	1128816	989184	711131	692977	753156	مواد خام
1496511	3382152	3407451	3390409	3468013	3417388	4205736	4523779	3966126	3330081	3136035	2755940	2241015	1394415	1313005	1307216	المواد الكيميائية
2662586	1280563	1234078	1214263	1378606	1384198	1505054	1641997	1416564	1173355	1094571	1060008	904318	646646	517742	506082	منتجات غذائية
4078832	22565	22690	19915	22668	17545	18816	23022	29386	22653	23255	21439	22241	18436	16866	15937	المعادن
3966968	810051	744423	678681	852598	1046228	1341606	1820960	1576073	1200360	1145332	1222366	942197	709005	617953	591159	سلع متنوعة
3058351	1006640	956072	934952	1149857	1361974	1651092	2036163	1867102	1667752	1462233	1394977	1250166	876914	850715	914796	منسوجات وملابس
3030503	1006640	956072	934952	1149857	1361974	1651092	2036163	1867102	1667752	1462233	1394977	1250166	876914	850715	914796	النقل
3190650	1006640	956072	934952	1149857	1361974	1651092	2036163	1867102	1667752	1462233	1394977	1250166	876914	850715	914796	
2269791	1006640	956072	934952	1149857	1361974	1651092	2036163	1867102	1667752	1462233	1394977	1250166	876914	850715	914796	
1434766	1006640	956072	934952	1149857	1361974	1651092	2036163	1867102	1667752	1462233	1394977	1250166	876914	850715	914796	
1566805	1006640	956072	934952	1149857	1361974	1651092	2036163	1867102	1667752	1462233	1394977	1250166	876914	850715	914796	
1471968	1006640	956072	934952	1149857	1361974	1651092	2036163	1867102	1667752	1462233	1394977	1250166	876914	850715	914796	

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملحق (10-4): واردات البرتغال للفترة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

		السنوات									
		السلع والخدمات									
5959191	2978726	2094976	151933	2429803	4700687	4597333	11134336	18644820	10135950	2014	
4769052	1788148	1589806	124439	2343746	2475881	3935451	10153883	13870710	8540886	2013	
4462323	1855977	1501845	124038	2127379	4186151	3562647	10203975	13659911	8068659	2012	
6705783	2990475	2175820	155821	2334926	4717846	4046743	11581019	18829859	10423667	2011	
8232039	2867772	2489334	156812	2187098	4209181	3662100	10097624	18370726	11179651	2010	
6183463	2382432	5465232	115256	1966733	3857097	3089293	8054213	15896062	9838089	2009	
7439708	2946526	2617280	145964	2096906	4128808	3670683	11723293	19076144	13020221	2008	
6611168	2918810	2392936	143972	1810922	3637099	3323973	10797026	17000569	12173606	2007	
5626434	2440769	1786912	132141	1516665	3233618	2642726	8845744	14398778	10616834	2006	
5314628	2379049	1693311	123916	1350818	2940818	2268924	7924074	13912764	9571661	2005	
5630870	2563694	1704190	136301	1365997	2942681	2367265	7788146	13556811	9962116	2004	
4477697	2384448	1484241	122714	1183076	2569643	2083729	6568156	11675165	8224610	2003	
4159114	2046004	1244867	112767	952693	2020730	1696326	5452288	10142759	6930285	2002	
4091051	1938851	1132031	116660	875269	1808779	1698012	5146924	9320218	6701008	2001	
4268668	1950884	1103823	94840	854628	1745755	1530135	5248517	8980442	7018638	2000	
	النقل	منسوجات وملابس	سلع متنوعة	المعادن	منتجات غذائية	المواد الكيميائية	مواد خام	سلع وسيطة	سلع استهلاكية	سلع رأسمالية	

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملاحق (12-4): واردات فرنسا البينية للفترة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

السن	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السن والخدمات السلع
51407376	5884536	5586236	5375115	5991665	5707864	5788924	7079589	6979372	6286500	6275025	6505027	5915004	5125323	4874343	4991113	منسوجات وملابس
50665497	9949071	9921203	9845017	10449492	9622739	9175020	10885075	9779084	8534601	8259999	8081103	6777947	5447119	4884824	4775925	سلع متنوعة
51129348	693357	659481	602693	649131	582638	537452	651732	583098	466715	437038	432963	369335	296499	273801	277150	المعادن
53563599	9692903	9685390	9155215	9106677	7937966	8166548	8950484	7648563	6393164	6006927	5897411	5160639	4100538	3570611	3472850	منتجات غذائية
47578694	21319747	20931078	21400700	23014268	19946161	18457842	21649048	18624526	14956661	13746946	13291905	11095990	8867940	7918336	8282471	المواد الكيميائية
37748229	9787613	9931218	9732310	9938734	8992759	8024705	9567113	8524589	7294415	6611489	6332492	5463950	4359797	4019501	4059136	مواد خام
50840196	50828297	50475308	50849507	54556288	45914825	40751222	55689085	50414025	41657271	37324481	34673835	29138285	23806708	22500169	24501453	سلع وسيطة
47704286	83315909	85178986	82524803	86593738	77293506	75810199	92933526	83387795	71578778	67924990	62993049	53350201	43388312	39603151	38939139	سلع استهلاكية
40912819	62685232	63220903	64081410	66400461	58287243	45202927	62736188	59051865	51110789	48720145	46309461	39112730	32845099	31697258	31304251	سلع رأسمالية
39464281	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	الخدمات
36669163	23936406	23898385	25727700	25727700	23898385	23936406	36669163	39464281	40912819	47704286	50840196	53563599	51129348	50665497	51407376	الخدمات

المصدر: بيانات البنك العالمي (http://wits.worldbank.org). بتصرف.

الملحق (13-4): صادرات التكتل الأوروبي إلى الولايات المتحدة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات	السلع والخدمات
54246915	4587643	22700038	325393	8675243	30434089	2111314	33191930	91926192	88899877	88899877	88899877	88899877	88899877	88899877	88899877	88899877	سلع رأسمالية
49687605	4166541	22133686	268687	8178590	27596789	1994662	31463827	84317422	82130034	82130034	82130034	82130034	82130034	82130034	82130034	82130034	سلع استهلاكية
45637415	3878992	20144781	233547	7727952	26332945	1795761	31122398	79229631	78833325	78833325	78833325	78833325	78833325	78833325	78833325	78833325	سلع وسيطة
40384579	3605900	20160594	206330	7468036	23569513	1798926	29951219	71039106	74483531	74483531	74483531	74483531	74483531	74483531	74483531	74483531	مواد خام
34157562	3083322	17515690	173766	6579414	22115693	1623810	26169542	61891009	60382027	60382027	60382027	60382027	60382027	60382027	60382027	60382027	المواد الكيميائية
27708962	2741228	15738414	152673	5813073	23375244	1262802	24128142	53103857	54087667	54087667	54087667	54087667	54087667	54087667	54087667	54087667	منتجات غذائية
39826919	4042348	17298856	250858	6336247	27668896	1956101	34650667	74470071	72237970	72237970	72237970	72237970	72237970	72237970	72237970	72237970	المعادن
41211851	4281162	17605776	294841	6621848	22467379	1682321	30179986	74986479	69487723	69487723	69487723	69487723	69487723	69487723	69487723	69487723	سلع متنوعة
40579732	4166680	15762418	340582	6443182	21013516	1470802	29664267	71633495	67433115	67433115	67433115	67433115	67433115	67433115	67433115	67433115	منسوجات وملابس
37606330	4245578	14291630	345603	5657568	18997450	1214189	25560007	65459462	61465333	61465333	61465333	61465333	61465333	61465333	61465333	61465333	النقل
35637735	4373591	13409972	263195	5387980	18257983	1101371	24759470	60633463	56962286	56962286	56962286	56962286	56962286	56962286	56962286	56962286	الخدمات
32879781	4025613	11663650	194220	5037796	15574504	979600	19969415	55493095	48913781	48913781	48913781	48913781	48913781	48913781	48913781	48913781	الخدمات
32832857	3794307	11048820	202628	4331525	14028161	883854	18146552	50639242	47851055	47851055	47851055	47851055	47851055	47851055	47851055	47851055	الخدمات
29654728	3983939	10387347	217535	3755805	13600059	841292	17530254	46189986	49119418	49119418	49119418	49119418	49119418	49119418	49119418	49119418	الخدمات
26884340	4044005	9984941	265636	3772144	11654733	853237	18183512	43865620	48746168	48746168	48746168	48746168	48746168	48746168	48746168	48746168	الخدمات

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملحق (15-4): واردات اليونان من الولايات المتحدة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

											السنوات					
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السلع والخدمات
44727	5036	66421	1184	19876	74619	126090	204571	168896	163613	2014						سلع رأسمالية
99683	4524	68089	896	31047	59876	83003	205194	147478	230976	2013						سلع استهلاكية
123643	6337	56004	1150	21530	91482	118906	203700	169951	241513	2012						سلع وسيطة
112743	8904	87450	1154	35321	99538	168270	224381	432869	314649	2011						مواد خام
635468	10793	163316	1141	46013	188926	150158	266712	243207	886495	2010						المواد الكيميائية
716214	15826	232565	1131	47843	258135	158401	279476	473616	1037516	2009						منتجات غذائية
874630	17983	294192	1879	46615	141211	347634	385625	453371	1245417	2008						المعادن
464371	16046	226114	2046	59275	178901	271459	302002	451915	696088	2007						سلع متنوعة
152860	12105	192909	1524	39131	167758	177218	197321	400575	359236	2006						منسوجات وملابس
913912	10342	158241	1616	56672	165273	186534	220535	347528	1102960	2005						النقل
1388526	10043	213471	1571	37559	194837	95982	268613	359307	1604354	2004						
1225359	9862	301461	1301	24635	142753	101250	593102	310986	1135515	2003						
378053	7966	336639	1385	24278	162506	97414	346158	298866	555946	2002						
162743	13090	171040	1543	28336	175640	83368	179517	267000	442235	2001						
199966	12715	169945	2527	30572	152612	52622	184462	259405	478164	2000						

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملاحق (16-4): واردات ألمانيا من الولايات المتحدة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

		السنوات										السلع والخدمات				
		2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
10624459	490030	10739949	293610	999054	13896536	4735616	12823213	19437524	27478441	2014						
10260084	508080	10533715	247488	963467	13485819	5262753	12731609	19074428	26961435	2013						
10631970	463367	10211757	220581	925809	14984431	4248600	14068584	19507047	26269556	2012						
9256224	523763	10808119	259322	972261	15309221	4254691	16398331	18385793	26975971	2011						
7888193	464852	9077004	233273	799389	14098174	2919663	14363040	14312575	25359849	2010						
8367344	388678	8164114	171417	580082	14902044	2626469	14365732	12590823	23396087	2009						
11065037	476082	6853929	270315	631347	15470654	4088927	16917514	16446897	28479717	2008						
10532569	471327	6624768	280244	576958	13053531	3205659	14226889	15605819	27655362	2007						
13143024	423635	6219346	268819	544268	10833664	2779156	11364875	14202351	31677213	2006						
10407655	357331	5222536	220376	532770	9422900	2011997	10036954	10250577	27080598	2005						
10291994	328667	4947602	178655	619010	8587758	1819727	9650712	10133503	26193226	2004						
8191593	316074	4401938	127177	627381	6366356	1686228	7640212	8945470	23342822	2003						
6086079	294473	4167444	117594	588426	4704721	1500716	6106807	7316656	20923522	2002						
6194385	340830	4740355	116060	624938	4563641	1472460	6369758	6973695	24678200	2001						
5728835	390530	4712221	149500	611435	4510198	1466834	6188990	6216016	26513943	2000						
	النقل															
	منسوجات وملابس															
	سلع متنوعة															
	المعادن															
	منتجات غذائية															
	المواد الكيميائية															
	مواد خام															
	سلع وسيطة															
	سلع استهلاكية															
	سلع رأعالية															

المصدر: بيانات البنك العالمي (http://wits.worldbank.org). بتصرف.

الملحق (17-4): واردة إسبانيا من الولايات المتحدة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الخدمات السلع السنوات
1324991	75522	1153548	535117	354213	4083875	2316056	3657774	4636675	2944475	2944475	2944475	2944475	2944475	2944475	2944475	سلع رأسمالية
1521858	71561	1118526	430415	373984	4429907	2072719	3740136	4565835	3008896	3008896	3008896	3008896	3008896	3008896	3008896	سلع استهلاكية
1114492	74425	1169474	492810	189851	3813005	1904985	3144864	4460777	2779839	2779839	2779839	2779839	2779839	2779839	2779839	سلع وسيطة
1184661	81032	1312774	345106	257925	4239501	2011617	3422831	5860077	3102783	3102783	3102783	3102783	3102783	3102783	3102783	مواد خام
1039288	74535	1451507	157813	231418	3928414	1668666	2939695	4631296	2948459	2948459	2948459	2948459	2948459	2948459	2948459	المواد الكيميائية
804536	64273	1196391	123146	179162	4402019	1140115	2455547	5079161	3016657	3016657	3016657	3016657	3016657	3016657	3016657	منتجات غذائية
2235138	97877	1503240	147147	129085	4342261	2200891	3921718	5289919	5046484	5046484	5046484	5046484	5046484	5046484	5046484	المعادن
2176337	96932	1618377	299569	187443	2973529	1995496	3704318	2939918	4850687	4850687	4850687	4850687	4850687	4850687	4850687	سلع متفرعة
1953443	85511	1406129	224212	192443	1652335	1111176	2239735	2346272	4721849	4721849	4721849	4721849	4721849	4721849	4721849	منسوجات وملابس
1566400	80492	1277943	137032	205605	1522453	1133986	2055049	1960570	3841592	3841592	3841592	3841592	3841592	3841592	3841592	النقل
1149689	84341	953537	74253	242450	1811512	1127095	2112198	2093671	3515419	3515419	3515419	3515419	3515419	3515419	3515419	
721592	83816	851425	56182	212620	1318789	1150421	1920175	1395184	2830270	2830270	2830270	2830270	2830270	2830270	2830270	
794724	81782	723008	45263	257940	1031881	954995	1587151	1195470	2663574	2663574	2663574	2663574	2663574	2663574	2663574	
769276	96380	739864	54931	285596	952700	916766	1507415	1169866	3092520	3092520	3092520	3092520	3092520	3092520	3092520	
1501363	118430	746458	43576	302243	928158	938438	1591148	1182323	4021881	4021881	4021881	4021881	4021881	4021881	4021881	

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملحق (18-4): واردات البرتغال من الولايات المتحدة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

السلع	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القل	مسرجات وملابس	21557	20043	18681	18802	15747	13739	16439	18329	19977	6223	8051	9583	13793	12417	10134
	سلع متنوعة	93728	92599	91831	82346	86369	113963	90239	99949	132330	95821	77631	68492	126823	152093	69838
	المعادن	1115	1003	1678	1083	597	513	621	2707	1213	1840	1341	1285	1435	1679	1212
	منتجات غذائية	105927	87483	94165	92171	119265	99444	66047	27074	22281	14896	28978	72576	67765	90747	58625
	المواد الكيميائية	83530	99943	79076	69949	84317	71222	99936	131028	112991	73104	130469	180790	329013	214279	64075
	مواد خام	161101	175279	186797	211913	189167	209416	165762	323784	356715	243339	266473	434139	343635	338896	286986
	سلع رسيطة	188633	173884	145958	163084	387979	205656	237455	387979	373463	199340	287810	342036	382289	291445	243749
	سلع استهلاكية	218708	226187	184357	192984	204895	191858	206075	163236	190198	221581	159572	316898	394599	407779	326823
	سلع رأسمالية	608152	855697	312897	321583	714909	692457	333377	403037	553747	516783	400751	433214	528446	507683	361562

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملاحق (19-4): واردات إيطاليا من الولايات المتحدة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

السنوات السلع والخدمات	سلع رأسمالية	سلع استهلاكية	سلع وسيطة	مواد خام	المواد الكيميائية	منتجات غذائية	المعادن	سلع متفرقة	منسوجات وملابس	النقل
2014	4250050	5128320	4912546	2163124	3858278	315296	121586	1277872	128495	1417559
2013	4134313	4158340	4676743	2224021	3632962	277415	116820	1226911	126394	1174611
2012	4366925	4713340	4299621	2746393	3818800	162628	109965	1502887	140754	1246936
2011	4823348	5220733	5062215	2917858	4321053	154458	105291	1497096	181598	1862599
2010	4469695	3655779	4551516	1964021	3359408	165724	112528	1507091	150600	1100879
2009	4421825	3275286	4021162	1336723	2939016	210734	65382	1487213	122939	1188177
2008	5708737	3720730	5369864	2103726	2858920	247615	219268	1746236	173378	1939766
2007	5480597	2852799	4889861	1443332	2579154	145177	199853	1634453	163216	2050575
2006	5461270	2522128	4080464	1158711	2117976	110382	136393	1606979	147212	1906817
2005	5788477	2206481	3998651	1092108	2382405	124126	96364	1490185	147575	2271336
2004	5141696	2394023	3515157	1130560	2368242	109595	99423	1395993	152720	1817947
2003	5457822	2171398	2831249	987454	1897029	94378	70016	1342362	153533	1991744
2002	6365310	2014984	2369646	927251	1666111	87633	79542	1339922	150103	2961061
2001	5996895	1757716	2652640	963331	1482660	99547	76151	1254689	152958	2181963
2000	6285796	1866655	3283235	913978	2046348	108061	84588	1310156	177099	1795709

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملحق (20-4): واردات فرنسا من الولايات المتحدة (2000-2014) / ألف دولار أمريكي

		السلع والخدمات														
		السنوات														
		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النقل		2216575	200932	3049933	29718	223913	4188780	568943	5140490	4264567	16626737	1626737	4264567	16626737	1626737	4264567
	منسوجات وملابس	160757	160757	3028339	38601	169652	4794266	596854	5465349	4255675	15835509	15835509	4255675	15835509	15835509	15835509
	سلع متفرقة	175322	4437449	52691	438318	8811630	1206112	11583556	14156972	14667403	14667403	14156972	14667403	14667403	14667403	14667403
	المعادن	161031	4390995	43747	417579	8887048	1418907	11847326	14584560	15288574	15288574	14584560	15288574	15288574	15288574	15288574
	منتجات غذائية	165738	4245316	46728	322697	9544089	1409309	11955076	13726401	15013010	15013010	13726401	15013010	15013010	15013010	15013010
	المنتجات الكيميائية	153275	4266769	106362	370271	9085167	1632055	12020495	10519591	15135595	15135595	10519591	15135595	15135595	15135595	15135595
	مواد خام	157867	4068789	40116	371992	8985212	1215475	11339381	8956601	13488375	13488375	8956601	13488375	13488375	13488375	13488375
	مواد خام	132598	3731067	25518	249736	8808064	1194530	9653639	8369339	15312095	15312095	8369339	15312095	15312095	15312095	15312095
	مواد خام	151161	4347410	35502	273795	8723623	1384681	10914414	9176690	16595240	16595240	9176690	16595240	16595240	16595240	16595240
	مواد خام	154631	3874370	34393	225830	8516202	929839	9526452	8171719	16727352	16727352	8171719	16727352	16727352	16727352	16727352
	مواد خام	146991	3552672	28004	210412	7472956	896074	8254999	6985126	15489186	15489186	6985126	15489186	15489186	15489186	15489186
	مواد خام	161378	3044643	22647	187177	6568658	832069	7787870	5990591	13341203	13341203	5990591	13341203	13341203	13341203	13341203
	مواد خام	143686	2937599	27648	192814	6566709	729988	7579693	5701965	13710840	13710840	5701965	13710840	13710840	13710840	13710840
	مواد خام	146941	2885842	23162	191165	5795708	616882	5645997	5272440	12047920	12047920	5272440	12047920	12047920	12047920	12047920
	مواد خام	140110	2740485	27972	189187	5082951	620728	5202784	4490260	13807460	13807460	4490260	13807460	13807460	13807460	13807460
	مواد خام	160757	3028339	38601	169652	4794266	596854	5465349	4255675	15835509	15835509	4255675	15835509	15835509	15835509	15835509
	مواد خام	200932	3049933	29718	223913	4188780	568943	5140490	4264567	16626737	16626737	4264567	16626737	16626737	16626737	16626737

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملحق (21-4): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة نحو دول

التكتل الاقتصادي الأوروبي (2000-2014)

السنوات	القيمة / مليون دولار
2000	146315
2001	158159
2002	170267
2003	191535
2004	220233
2005	239746
2006	236055
2007	269259
2008	279197
2009	294035
2010	265553
2011	272039
2012	254678
2013	264571
2014	257058

source: Bureau of Economic Analysis(<http://www.bea.gov>)

الملحق (4-22): سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي (2000-2014)

السنوات	الأسعار
2000	0,9236
2001	0,8956
2002	0,9456
2003	1,1312
2004	1,2439
2005	1,2441
2006	1,2556
2007	1,3705
2008	1,4708
2009	1,3948
2010	1,3257
2011	1,392
2012	1,2848
2013	1,3281
2014	1,3285

Source : European Central Bank
(<https://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html>)

الملحق (23-4): نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقا لتعديل القوة الشرائية في الولايات المتحدة
(بالأسعار الجارية للدولار الدولي) (2000-2014)

السنوات	القيمة
2000	36930
2001	37860
2002	38590
2003	39960
2004	44260
2005	44740
2006	47390
2007	48420
2008	48640
2009	47250
2010	48880
2011	50700
2012	52840
2013	54010
2014	55140

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://www.albankaldawli.org>).

الملحق (4-24): معدلات التضخم في الولايات المتحدة (2000-2014)

السنوات	القيمة
2000	2,3
2001	1,5
2002	2
2003	2
2004	2,7
2005	3,2
2006	3,1
2007	2,7
2008	3,8
2009	0,8
2010	1,2
2011	2,1
2012	1,8
2013	1,5
2014	1,5

المصدر: بيانات البنك العالمي (www.albankaldawli.org).

الملحق (25-4): إجمالي صادرات التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الولايات المتحدة (2000-2014)

الوحدة: ألف دولار أمريكي

السنوات	القيمة
2000	168254336
2001	175280362
2002	183759001
2003	194731454
2004	220787046
2005	234843150
2006	258507789
2007	268819367
2008	278738932
2009	208112062
2010	233691835
2011	272667733
2012	294936747
2013	311937844
2014	337098635

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملحق (26-4): إجمالي واردات التكتل الاقتصادي الأوروبي من الولايات المتحدة (2000-2014)

الوحدة: ألف دولار أمريكي

القيمة	السنوات
125483071	2000
122623305	2001
117859083	2002
129438450	2003
152539760	2004
156546948	2005
178224864	2006
193544317	2007
213488505	2008
182095254	2009
188282394	2010
214641947	2011
210122798	2012
210073548	2013
210280039	2014

المصدر: بيانات البنك العالمي (<http://wits.worldbank.org>). بتصرف.

الملحق (27-4): اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LX)

Null Hypothesis: LX has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.607125	0.9662
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LX)

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 15:41

Sample (adjusted): 2001 2014

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX(-1)	0.046328	0.028827	1.607125	0.1320
R-squared	-0.035860	Mean dependent var		12060306
Adjusted R-squared	-0.035860	S.D. dependent var		25459101
S.E. of regression	25911566	Akaike info criterion		37.04703
Sum squared resid	8.73E+15	Schwarz criterion		37.09267
Log likelihood	-258.3292	Hannan-Quinn criter.		37.04280
Durbin-Watson stat	2.030876			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.557513	0.8511
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LX)

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 15:42

Sample (adjusted): 2001 2014

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX(-1)	-0.087606	0.157138	-0.557513	0.5874
C	32742079	37749676	0.867347	0.4028
R-squared	0.025248	Mean dependent var		12060306
Adjusted R-squared	-0.055982	S.D. dependent var		25459101
S.E. of regression	26162017	Akaike info criterion		37.12908
Sum squared resid	8.21E+15	Schwarz criterion		37.22037
Log likelihood	-257.9036	Hannan-Quinn criter.		37.12063
F-statistic	0.310821	Durbin-Watson stat		1.897978
Prob(F-statistic)	0.587426			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.917153	0.5931
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LX)

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 15:43

Sample (adjusted): 2001 2014

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX(-1)	-0.543504	0.283495	-1.917153	0.0815
C	96647875	48565541	1.990050	0.0720
@TREND("2000")	5829437.	3129292.	1.862861	0.0894
R-squared	0.259013	Mean dependent var		12060306
Adjusted R-squared	0.124288	S.D. dependent var		25459101
S.E. of regression	23824500	Akaike info criterion		36.99774
Sum squared resid	6.24E+15	Schwarz criterion		37.13468
Log likelihood	-255.9842	Hannan-Quinn criter.		36.98506
F-statistic	1.922529	Durbin-Watson stat		1.645971
Prob(F-statistic)	0.192291			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (28-4): اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LEX)

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.247060	0.5716
Test critical values:		
1% level	-2.816740	
5% level	-1.982344	
10% level	-1.601144	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LEX)

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 15:54

Sample (adjusted): 2005 2014

Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	-0.006918	0.027999	-0.247060	0.8147
D(LEX(-1))	-0.116354	0.389883	-0.298434	0.7774
D(LEX(-2))	-0.043755	0.344676	-0.126946	0.9039
D(LEX(-3))	0.146980	0.393144	0.373859	0.7238
D(LEX(-4))	0.305915	0.391569	0.781254	0.4700
R-squared	0.202664	Mean dependent var		0.008460
Adjusted R-squared	-0.435205	S.D. dependent var		0.075271
S.E. of regression	0.090175	Akaike info criterion		-1.667272
Sum squared resid	0.040658	Schwarz criterion		-1.515980
Log likelihood	13.33636	Hannan-Quinn criter.		-1.833240
Durbin-Watson stat	2.300098			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.512545	0.4865
Test critical values:		
1% level	-4.297073	
5% level	-3.212696	
10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LEX)

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 15:55

Sample (adjusted): 2005 2014

Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	-0.592622	0.391805	-1.512545	0.2049
D(LEX(-1))	-0.032430	0.353363	-0.091775	0.9313
D(LEX(-2))	-0.101456	0.310835	-0.326399	0.7605
D(LEX(-3))	-0.043196	0.374018	-0.115492	0.9136
D(LEX(-4))	0.294536	0.350484	0.840370	0.4480
C	0.791639	0.528480	1.497955	0.2085
R-squared	0.489204	Mean dependent var		0.008460
Adjusted R-squared	-0.149291	S.D. dependent var		0.075271
S.E. of regression	0.080695	Akaike info criterion		-1.912578
Sum squared resid	0.026047	Schwarz criterion		-1.731027
Log likelihood	15.56289	Hannan-Quinn criter.		-2.111739
F-statistic	0.766182	Durbin-Watson stat		2.238899
Prob(F-statistic)	0.618859			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.474137	0.9961
Test critical values:		
1% level	-5.295384	
5% level	-4.008157	
10% level	-3.460791	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LEX)

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 15:56

Sample (adjusted): 2005 2014

Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	0.573739	1.210070	0.474137	0.6678
D(LEX(-1))	-1.685165	1.660842	-1.014645	0.3850
D(LEX(-2))	-2.730082	2.600073	-1.050002	0.3708
D(LEX(-3))	-1.042460	1.049635	-0.993164	0.3938
D(LEX(-4))	-1.676481	1.966942	-0.852328	0.4567
C	0.628056	0.550052	1.141812	0.3364
@TREND("2000")	-0.119823	0.117679	-1.018217	0.3835
R-squared	0.620392	Mean dependent var		0.008460
Adjusted R-squared	-0.138824	S.D. dependent var		0.075271
S.E. of regression	0.080326	Akaike info criterion		-2.009409
Sum squared resid	0.019357	Schwarz criterion		-1.797600
Log likelihood	17.04705	Hannan-Quinn criter.		-2.241764
F-statistic	0.817148	Durbin-Watson stat		1.405114
Prob(F-statistic)	0.620322			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (29-4): اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LINF)

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.952722	0.2874
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LINF)

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 15:59

Sample (adjusted): 2001 2014

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.106035	0.111297	-0.952722	0.3581
R-squared	0.062006	Mean dependent var		-0.057143
Adjusted R-squared	0.062006	S.D. dependent var		1.004386
S.E. of regression	0.972749	Akaike info criterion		2.851367
Sum squared resid	12.30112	Schwarz criterion		2.897014
Log likelihood	-18.95957	Hannan-Quinn criter.		2.847142
Durbin-Watson stat	2.573339			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.478386	0.1407
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 07/23/16 Time: 16:00
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.699693	0.282318	-2.478386	0.0290
C	1.477184	0.659466	2.239968	0.0448
R-squared	0.338566	Mean dependent var		-0.057143
Adjusted R-squared	0.283446	S.D. dependent var		1.004386
S.E. of regression	0.850208	Akaike info criterion		2.644891
Sum squared resid	8.674235	Schwarz criterion		2.736185
Log likelihood	-16.51424	Hannan-Quinn criter.		2.636440
F-statistic	6.142399	Durbin-Watson stat		1.913920
Prob(F-statistic)	0.029044			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.573015	0.2949
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 07/23/16 Time: 16:01
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.753701	0.292925	-2.573015	0.0259
C	1.964825	0.883953	2.222770	0.0481
@TREND("2000")	-0.049228	0.058486	-0.841701	0.4179
R-squared	0.378588	Mean dependent var		-0.057143
Adjusted R-squared	0.265604	S.D. dependent var		1.004386
S.E. of regression	0.860728	Akaike info criterion		2.725332
Sum squared resid	8.149371	Schwarz criterion		2.862273
Log likelihood	-16.07732	Hannan-Quinn criter.		2.712656
F-statistic	3.350815	Durbin-Watson stat		1.931873
Prob(F-statistic)	0.073044			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (30-4): اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LFDI)

Null Hypothesis: LFDI has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.254005	0.9377
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LFDI)

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 16:04

Sample (adjusted): 2001 2014

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI(-1)	0.025303	0.020178	1.254005	0.2319
R-squared	-0.097113	Mean dependent var		7910.214
Adjusted R-squared	-0.097113	S.D. dependent var		17123.12
S.E. of regression	17935.30	Akaike info criterion		22.49568
Sum squared resid	4.18E+09	Schwarz criterion		22.54133
Log likelihood	-156.4697	Hannan-Quinn criter.		22.49145
Durbin-Watson stat	1.816150			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LFDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.230039	0.2051
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI)
Method: Least Squares
Date: 07/23/16 Time: 16:04
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI(-1)	-0.192262	0.086214	-2.230039	0.0456
C	52702.25	20481.17	2.573205	0.0244
R-squared	0.292998	Mean dependent var		7910.214
Adjusted R-squared	0.234081	S.D. dependent var		17123.12
S.E. of regression	14985.61	Akaike info criterion		22.19913
Sum squared resid	2.69E+09	Schwarz criterion		22.29043
Log likelihood	-153.3939	Hannan-Quinn criter.		22.19068
F-statistic	4.973074	Durbin-Watson stat		2.276302
Prob(F-statistic)	0.045608			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LFDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.652296	0.9559
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI)
Method: Least Squares
Date: 07/23/16 Time: 16:05
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI(-1)	-0.117255	0.179757	-0.652296	0.5276
C	42692.38	29702.52	1.437332	0.1785
@TREND("2000")	-995.3062	2071.522	-0.480471	0.6403
R-squared	0.307530	Mean dependent var		7910.214
Adjusted R-squared	0.181627	S.D. dependent var		17123.12
S.E. of regression	15490.26	Akaike info criterion		22.32122
Sum squared resid	2.64E+09	Schwarz criterion		22.45816
Log likelihood	-153.2485	Hannan-Quinn criter.		22.30854
F-statistic	2.442587	Durbin-Watson stat		2.496818
Prob(F-statistic)	0.132496			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (31-4): اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LPCA)

Null Hypothesis: LPCA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.612709	0.9640
Test critical values:		
1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPCA)

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 16:09

Sample (adjusted): 2004 2014

Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCA(-1)	0.034225	0.021222	1.612709	0.1508
D(LPCA(-1))	0.008994	0.373170	0.024101	0.9814
D(LPCA(-2))	0.032065	0.372985	0.085967	0.9339
D(LPCA(-3))	-0.301070	0.376757	-0.799109	0.4505
R-squared	0.014321	Mean dependent var		1380.000
Adjusted R-squared	-0.408113	S.D. dependent var		1450.193
S.E. of regression	1720.856	Akaike info criterion		18.01432
Sum squared resid	20729416	Schwarz criterion		18.15901
Log likelihood	-95.07875	Hannan-Quinn criter.		17.92311
Durbin-Watson stat	1.658416			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LPCA has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.385569	0.5499
Test critical values:		
1% level	-4.200056	
5% level	-3.175352	
10% level	-2.728985	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPCA)

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 16:09

Sample (adjusted): 2004 2014

Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCA(-1)	-0.169060	0.122015	-1.385569	0.2152
D(LPCA(-1))	-0.071735	0.335431	-0.213859	0.8377
D(LPCA(-2))	0.007359	0.332155	0.022155	0.9830
D(LPCA(-3))	-0.338644	0.335928	-1.008085	0.3523
C	9995.345	5927.089	1.686383	0.1427
R-squared	0.331281	Mean dependent var		1380.000
Adjusted R-squared	-0.114531	S.D. dependent var		1450.193
S.E. of regression	1530.988	Akaike info criterion		17.80817
Sum squared resid	14063552	Schwarz criterion		17.98903
Log likelihood	-92.94493	Hannan-Quinn criter.		17.69416
F-statistic	0.743096	Durbin-Watson stat		1.664071
Prob(F-statistic)	0.596240			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LPCA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.288068	0.1202
Test critical values:		
1% level	-5.124875	
5% level	-3.933364	
10% level	-3.420030	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPCA)

Method: Least Squares

Date: 07/23/16 Time: 16:10

Sample (adjusted): 2004 2014

Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCA(-1)	-1.320373	0.401565	-3.288068	0.0218
D(LPCA(-1))	0.454324	0.286427	1.586177	0.1736
D(LPCA(-2))	0.545049	0.287258	1.897419	0.1162
D(LPCA(-3))	0.238118	0.297847	0.799465	0.4603
C	49734.01	14135.11	3.518473	0.0169
@TREND("2000")	1470.828	502.4284	2.927439	0.0327
R-squared	0.753602	Mean dependent var		1380.000
Adjusted R-squared	0.507205	S.D. dependent var		1450.193
S.E. of regression	1018.027	Akaike info criterion		16.99157
Sum squared resid	5181892.	Schwarz criterion		17.20861
Log likelihood	-87.45364	Hannan-Quinn criter.		16.85476
F-statistic	3.058479	Durbin-Watson stat		2.072227
Prob(F-statistic)	0.122642			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (32-4): اختبار (ADF) للسلسلة الزمنية عند المستوى (LM)

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.216565	0.9337
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LM)

Method: Least Squares

Date: 07/24/16 Time: 13:40

Sample (adjusted): 2001 2014

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	0.029177	0.023983	1.216565	0.2454
R-squared	-0.049341	Mean dependent var		6056926.
Adjusted R-squared	-0.049341	S.D. dependent var		15298507
S.E. of regression	15671387	Akaike info criterion		36.04132
Sum squared resid	3.19E+15	Schwarz criterion		36.08697
Log likelihood	-251.2892	Hannan-Quinn criter.		36.03709
Durbin-Watson stat	2.119024			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.020717	0.7147
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LM)

Method: Least Squares

Date: 07/24/16 Time: 13:41

Sample (adjusted): 2001 2014

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.118660	0.116252	-1.020717	0.3275
C	26355977	20301686	1.298216	0.2186
R-squared	0.079886	Mean dependent var		6056926.
Adjusted R-squared	0.003210	S.D. dependent var		15298507
S.E. of regression	15273934	Akaike info criterion		36.05276
Sum squared resid	2.80E+15	Schwarz criterion		36.14405
Log likelihood	-250.3693	Hannan-Quinn criter.		36.04431
F-statistic	1.041864	Durbin-Watson stat		2.086037
Prob(F-statistic)	0.327526			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.922974	0.5902
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 07/24/16 Time: 13:42
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.563017	0.292785	-1.922974	0.0807
C	71097088	33324625	2.133470	0.0562
@TREND("2000")	4169944.	2550406.	1.635012	0.1303
R-squared	0.259778	Mean dependent var		6056926.
Adjusted R-squared	0.125192	S.D. dependent var		15298507
S.E. of regression	14308873	Akaike info criterion		35.97807
Sum squared resid	2.25E+15	Schwarz criterion		36.11501
Log likelihood	-248.8465	Hannan-Quinn criter.		35.96539
F-statistic	1.930202	Durbin-Watson stat		1.685976
Prob(F-statistic)	0.191202			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (33-4): اختبار (ADF) عند الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الزمنية (LX)

Null Hypothesis: D(LX) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.839323	0.0084
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LX,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 13:47

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX(-1))	-0.832363	0.293155	-2.839323	0.0149
R-squared	0.400953	Mean dependent var		1394980.
Adjusted R-squared	0.400953	S.D. dependent var		37551812
S.E. of regression	29064405	Akaike info criterion		37.28173
Sum squared resid	1.01E+16	Schwarz criterion		37.32519
Log likelihood	-241.3312	Hannan-Quinn criter.		37.27280
Durbin-Watson stat	1.949450			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.341956	0.0343
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LX,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 13:48

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX(-1))	-1.017077	0.304336	-3.341956	0.0066
C	12636300	8368449.	1.509993	0.1592
R-squared	0.503804	Mean dependent var		1394980.
Adjusted R-squared	0.458695	S.D. dependent var		37551812
S.E. of regression	27628146	Akaike info criterion		37.24721
Sum squared resid	8.40E+15	Schwarz criterion		37.33412
Log likelihood	-240.1068	Hannan-Quinn criter.		37.22934
F-statistic	11.16867	Durbin-Watson stat		1.990266
Prob(F-statistic)	0.006571			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.210080	0.1254
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LX,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 13:49

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX(-1))	-1.021352	0.318170	-3.210080	0.0093
C	7675086.	19085278	0.402147	0.6960
@TREND("2000")	626058.2	2141029.	0.292410	0.7760

R-squared	0.508011	Mean dependent var	1394980.
Adjusted R-squared	0.409613	S.D. dependent var	37551812
S.E. of regression	28853552	Akaike info criterion	37.39254
Sum squared resid	8.33E+15	Schwarz criterion	37.52291
Log likelihood	-240.0515	Hannan-Quinn criter.	37.36574
F-statistic	5.162826	Durbin-Watson stat	1.998466
Prob(F-statistic)	0.028826		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (4-34): اختبار (ADF) عند الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الزمنية (LEX)

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.766479	0.0098
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LEX,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:08

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.774982	0.280133	-2.766479	0.0171
R-squared	0.389178	Mean dependent var		0.002185
Adjusted R-squared	0.389178	S.D. dependent var		0.114553
S.E. of regression	0.089529	Akaike info criterion		-1.914711
Sum squared resid	0.096185	Schwarz criterion		-1.871253
Log likelihood	13.44562	Hannan-Quinn criter.		-1.923643
Durbin-Watson stat	1.874000			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.026150	0.0585
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LEX,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:09

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.893767	0.295348	-3.026150	0.0115
C	0.029995	0.026179	1.145727	0.2762
R-squared	0.454300	Mean dependent var		0.002185
Adjusted R-squared	0.404691	S.D. dependent var		0.114553
S.E. of regression	0.088385	Akaike info criterion		-1.873600
Sum squared resid	0.085930	Schwarz criterion		-1.786685
Log likelihood	14.17840	Hannan-Quinn criter.		-1.891465
F-statistic	9.157585	Durbin-Watson stat		1.897819
Prob(F-statistic)	0.011528			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.809187	0.0515
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LEX,2)
 Method: Least Squares
 Date: 08/01/16 Time: 14:10
 Sample (adjusted): 2002 2014
 Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-1.085749	0.285034	-3.809187	0.0034
C	0.131193	0.058704	2.234798	0.0494
@TREND("2000")	-0.011903	0.006323	-1.882583	0.0891
R-squared	0.597094	Mean dependent var		0.002185
Adjusted R-squared	0.516513	S.D. dependent var		0.114553
S.E. of regression	0.079652	Akaike info criterion		-2.023121
Sum squared resid	0.063445	Schwarz criterion		-1.892748
Log likelihood	16.15029	Hannan-Quinn criter.		-2.049919
F-statistic	7.409852	Durbin-Watson stat		2.289916
Prob(F-statistic)	0.010617			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (4-35): اختبار (ADF) عند الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الزمنية (LINF)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.235460	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF,2)
Method: Least Squares
Date: 08/01/16 Time: 14:01
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.366261	0.260963	-5.235460	0.0002
R-squared	0.695084	Mean dependent var		0.061538
Adjusted R-squared	0.695084	S.D. dependent var		1.714418
S.E. of regression	0.946688	Akaike info criterion		2.802109
Sum squared resid	10.75462	Schwarz criterion		2.845567
Log likelihood	-17.21371	Hannan-Quinn criter.		2.793177
Durbin-Watson stat	2.185149			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.009767	0.0020
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LINF,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:03

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.367637	0.272994	-5.009767	0.0004
C	-0.022624	0.274669	-0.082368	0.9358
R-squared	0.695272	Mean dependent var		0.061538
Adjusted R-squared	0.667569	S.D. dependent var		1.714418
S.E. of regression	0.988479	Akaike info criterion		2.955339
Sum squared resid	10.74799	Schwarz criterion		3.042254
Log likelihood	-17.20970	Hannan-Quinn criter.		2.937474
F-statistic	25.09777	Durbin-Watson stat		2.184615
Prob(F-statistic)	0.000396			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.962804	0.0089
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LINF,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:03

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.385646	0.279206	-4.962804	0.0006
C	0.436978	0.660333	0.661753	0.5231
@TREND("2000")	-0.057589	0.074938	-0.768482	0.4600
R-squared	0.712265	Mean dependent var		0.061538
Adjusted R-squared	0.654718	S.D. dependent var		1.714418
S.E. of regression	1.007405	Akaike info criterion		3.051807
Sum squared resid	10.14865	Schwarz criterion		3.182180
Log likelihood	-16.83674	Hannan-Quinn criter.		3.025009
F-statistic	12.37708	Durbin-Watson stat		2.289184
Prob(F-statistic)	0.001972			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (36-4): اختبار (ADF) عند الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الزمنية (LFDI)

Null Hypothesis: D(LFDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.879951	0.0077
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LFDI,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:05

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1))	-0.808238	0.280643	-2.879951	0.0138
R-squared	0.406384	Mean dependent var		-1489.000
Adjusted R-squared	0.406384	S.D. dependent var		24788.30
S.E. of regression	19098.51	Akaike info criterion		22.62641
Sum squared resid	4.38E+09	Schwarz criterion		22.66987
Log likelihood	-146.0717	Hannan-Quinn criter.		22.61748
Durbin-Watson stat	2.215063			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LFDI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.220715	0.0422
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LFDI,2)
 Method: Least Squares
 Date: 08/01/16 Time: 14:06
 Sample (adjusted): 2002 2014
 Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1))	-1.003252	0.311500	-3.220715	0.0081
C	7637.197	5879.380	1.298980	0.2205
R-squared	0.485332	Mean dependent var		-1489.000
Adjusted R-squared	0.438544	S.D. dependent var		24788.30
S.E. of regression	18573.96	Akaike info criterion		22.63755
Sum squared resid	3.79E+09	Schwarz criterion		22.72446
Log likelihood	-145.1441	Hannan-Quinn criter.		22.61968
F-statistic	10.37300	Durbin-Watson stat		1.941516
Prob(F-statistic)	0.008149			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LFDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.772571	0.0119
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LFDI,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:06

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1))	-1.364409	0.285886	-4.772571	0.0008
C	37574.11	12302.90	3.054085	0.0122
@TREND("2000")	-3331.450	1263.582	-2.636513	0.0249
R-squared	0.696383	Mean dependent var		-1489.000
Adjusted R-squared	0.635659	S.D. dependent var		24788.30
S.E. of regression	14962.38	Akaike info criterion		22.26364
Sum squared resid	2.24E+09	Schwarz criterion		22.39401
Log likelihood	-141.7137	Hannan-Quinn criter.		22.23684
F-statistic	11.46809	Durbin-Watson stat		2.001648
Prob(F-statistic)	0.002580			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (37-4): اختبار (ADF) عند الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الزمنية (LPCA)

Null Hypothesis: D(LPCA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.988261	0.0483
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPCA,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:11

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPCA(-1))	-0.500239	0.251596	-1.988261	0.0701
R-squared	0.247747	Mean dependent var		15.38462
Adjusted R-squared	0.247747	S.D. dependent var		1923.684
S.E. of regression	1668.460	Akaike info criterion		17.75099
Sum squared resid	33405097	Schwarz criterion		17.79445
Log likelihood	-114.3815	Hannan-Quinn criter.		17.74206
Durbin-Watson stat	2.352434			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LPCA) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.439614	0.0290
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPCA,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:11

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPCA(-1))	-1.033681	0.300522	-3.439614	0.0055
C	1373.482	552.7350	2.484884	0.0303
R-squared	0.518198	Mean dependent var		15.38462
Adjusted R-squared	0.474397	S.D. dependent var		1923.684
S.E. of regression	1394.641	Akaike info criterion		17.45930
Sum squared resid	21395262	Schwarz criterion		17.54622
Log likelihood	-111.4855	Hannan-Quinn criter.		17.44144
F-statistic	11.83094	Durbin-Watson stat		2.003336
Prob(F-statistic)	0.005528			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LPCA) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.324095	0.1060
Test critical values:		
1 % level	-4.886426	
5 % level	-3.828975	
10 % level	-3.362984	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPCA,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:12

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPCA(-1))	-1.041463	0.313307	-3.324095	0.0077
C	1728.379	1057.798	1.633940	0.1333
@TREND("2000")	-43.08402	107.7756	-0.399757	0.6977
R-squared	0.525776	Mean dependent var		15.38462
Adjusted R-squared	0.430931	S.D. dependent var		1923.684
S.E. of regression	1451.163	Akaike info criterion		17.59729
Sum squared resid	21058731	Schwarz criterion		17.72766
Log likelihood	-111.3824	Hannan-Quinn criter.		17.57049
F-statistic	5.543542	Durbin-Watson stat		2.022221
Prob(F-statistic)	0.023984			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (38-4): اختبار (ADF) عند الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة الزمنية (LM)

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.216915	0.0038
Test critical values:		
1 % level	-2.754993	
5 % level	-1.970978	
10 % level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LM,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:14

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.924959	0.287530	-3.216915	0.0074
R-squared	0.462993	Mean dependent var		235865.5
Adjusted R-squared	0.462993	S.D. dependent var		23398210
S.E. of regression	17146384	Akaike info criterion		36.22628
Sum squared resid	3.53E+15	Schwarz criterion		36.26973
Log likelihood	-234.4708	Hannan-Quinn criter.		36.21734
Durbin-Watson stat	1.987138			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.700760	0.0185
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LM,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:14

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-1.100982	0.297502	-3.700760	0.0035
C	7399911.	4920477.	1.503901	0.1608
R-squared	0.554577	Mean dependent var		235865.5
Adjusted R-squared	0.514084	S.D. dependent var		23398210
S.E. of regression	16310349	Akaike info criterion		36.19314
Sum squared resid	2.93E+15	Schwarz criterion		36.28005
Log likelihood	-233.2554	Hannan-Quinn criter.		36.17527
F-statistic	13.69562	Durbin-Watson stat		2.079898
Prob(F-statistic)	0.003497			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.645874	0.0659
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LM,2)

Method: Least Squares

Date: 08/01/16 Time: 14:15

Sample (adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-1.114009	0.305553	-3.645874	0.0045
C	14284238	11251501	1.269541	0.2330
@TREND("2000")	-849945.2	1241725.	-0.684488	0.5092
R-squared	0.574512	Mean dependent var		235865.5
Adjusted R-squared	0.489414	S.D. dependent var		23398210
S.E. of regression	16719254	Akaike info criterion		36.30119
Sum squared resid	2.80E+15	Schwarz criterion		36.43157
Log likelihood	-232.9578	Hannan-Quinn criter.		36.27440
F-statistic	6.751214	Durbin-Watson stat		2.164986
Prob(F-statistic)	0.013946			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق (39-4): اختبار (ADF) عند الفروقات من الدرجة الثانية للسلسلة الزمنية (FDI)

Null Hypothesis: D(LFDI,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.310967	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.771926	
5% level	-1.974028	
10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI,3)
Method: Least Squares
Date: 08/01/16 Time: 14:17
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1),2)	-1.746323	0.210123	-8.310967	0.0000
R-squared	0.862481	Mean dependent var		-1472.500
Adjusted R-squared	0.862481	S.D. dependent var		47742.18
S.E. of regression	17704.47	Akaike info criterion		22.48068
Sum squared resid	3.45E+09	Schwarz criterion		22.52109
Log likelihood	-133.8841	Hannan-Quinn criter.		22.46572
Durbin-Watson stat	1.927103			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LFDI,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.969109	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI,3)
Method: Least Squares
Date: 08/01/16 Time: 14:18
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1),2)	-1.746806	0.219197	-7.969109	0.0000
C	-1756.502	5331.559	-0.329454	0.7486
R-squared	0.863958	Mean dependent var		-1472.500
Adjusted R-squared	0.850354	S.D. dependent var		47742.18
S.E. of regression	18468.65	Akaike info criterion		22.63655
Sum squared resid	3.41E+09	Schwarz criterion		22.71737
Log likelihood	-133.8193	Hannan-Quinn criter.		22.60663
F-statistic	63.50670	Durbin-Watson stat		1.946977
Prob(F-statistic)	0.000012			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(LFDI,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.573990	0.0004
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI,3)
Method: Least Squares
Date: 08/01/16 Time: 14:18
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1),2)	-1.745629	0.230477	-7.573990	0.0000
C	1326.057	14898.35	0.089007	0.9310
@TREND("2000")	-362.6315	1623.901	-0.223309	0.8283
R-squared	0.864708	Mean dependent var		-1472.500
Adjusted R-squared	0.834643	S.D. dependent var		47742.18
S.E. of regression	19413.96	Akaike info criterion		22.79769
Sum squared resid	3.39E+09	Schwarz criterion		22.91892
Log likelihood	-133.7861	Hannan-Quinn criter.		22.75281
F-statistic	28.76129	Durbin-Watson stat		1.959375
Prob(F-statistic)	0.000123			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
IV	إهداء.....
V	شكر وتقدير.....
VI	الملخص باللغة العربية واللغة الانجليزية.....
VIII	فهرس الجداول.....
XII	فهرس الأشكال.....
XVI	فهرس الملاحق.....
(أ- ف)	مقدمة.....
1	الفصل الأول: الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمات المالية.....
03	المطلب الأول: تعريف الأزمات المالية.....
04	المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية.....
07	المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية.....
10	المطلب الرابع: مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية وآليات احتوائها.....
16	المبحث الثاني: تاريخ أهم الأزمات المالية.....
16	المطلب الأول: أزمة بورصة نيويورك (wall street) (1929).....
20	المطلب الثاني: أزمة (wall street) (1987).....
23	المطلب الثالث: أزمة المكسيك (1995) وأزمة دول جنوب شرق آسيا (1997).....
32	المطلب الرابع: أزمة الأرجنتين (1998).....
34	المبحث الثالث: قراءة في الأزمة المالية العالمية.....
34	المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية (التعريف، النشأة والحدود).....
38	المطلب الثاني: أسباب وآثار الأزمة المالية العالمية.....
51	المطلب الثالث: قنوات تدويل الأزمة المالية العالمية.....
58	المطلب الرابع: الآليات المطبقة للخروج من الأزمة المالية العالمية.....

70 خلاصة الفصل الأول
71	الفصل الثاني: التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي
72 تمهيد
73 المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية
73 المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية
74 المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية
97 المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية
98 المطلب الرابع: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية
100 المطلب الخامس: السياسات التجارية الدولية
112 المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي
112 المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي
115 المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي
117 المطلب الثالث: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي
121 المطلب الرابع: شروط نجاح الترتيبات الاقتصادية الإقليمية
124 المبحث الثالث: أهم تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي
124 المطلب الأول: تجربة التكتل الاقتصادي الأوروبي
125 المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
128 المطلب الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية
131 المطلب الرابع: تجارب التكامل الاقتصادي في الوطن العربي
144 خلاصة الفصل الثاني
145	الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي الإقليمي
146 تمهيد
147 المبحث الأول: دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية
147 المطلب الأول: الأثر الإيجابي للتكامل الاقتصادي الإقليمي على التجارة الخارجية
150 المطلب الثاني: الأثر السلبي للتكامل الاقتصادي الإقليمي على التجارة الخارجية
154 المطلب الثالث: دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

155	المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف و تقلبات معدلات التضخم على التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي.....
156	المطلب الأول:الاطار المفاهيمي لأسعار الصرف.....
171	المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي للتضخم.....
181	المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار الصرف على حركة الصادرات والواردات.....
185	المطلب الرابع: أثر تقلبات معدلات التضخم على حركة الصادرات والواردات.....
187	المبحث الثالث: أثر تقلبات معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي على التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي الإقليمي.....
187	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.....
193	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.....
197	المطلب الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حركة الصادرات والواردات.....
203	المطلب الرابع:أثر النمو الاقتصادي على حركة الصادرات والواردات.....
207	خلاصة الفصل الثالث.....
208	الفصل الرابع: أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي الإقليمي (دراسة قياسية للتجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (2000-2014)
209	تمهيد.....
210	المبحث الأول: نشأة وتطور التكتل الاقتصادي الأوروبي.....
210	المطلب الأول: محطات وحدوية مر بها الاتحاد الأوروبي قبل معاهدة روما.....
213	المطلب الثاني: معاهدة روما وميلاد الجماعة الاقتصادية الأوروبية.....
215	المطلب الثالث: تزايد عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتأسيس معاهدة ماستريخت.....
217	المطلب الرابع: النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية.....
223	المطلب الخامس: الهيكل التنظيمي والبنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي.....
228	المبحث الثاني:دراسة وصفية للتجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي(2000-2014).....
228	المطلب الأول: دراسة وصفية لحركة الصادرات البينية للتكتل الاقتصادي الأوروبي (2000-2014)
249	المطلب الثاني: دراسة وصفية لحركة الواردات البينية للتكتل الاقتصادي الأوروبي (2000-2014)

268	المطلب الثالث:دراسة وصفية لحركة الصادرات الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي(2000-(2014
272	المطلب الرابع:دراسة وصفية لحركة الواردات الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي(2000-(2014
278	المبحث الثالث:دراسة قياسية للتجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي(2000-(2014
278	المطلب الأول: بناء أنموذج الدراسة.....
284	المطلب الثاني: تقدير وتحليل النموذج المقترح (أثر كل من أسعار الصرف، معدلات التضخم، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات التكتل الأوروبي).....
311	المطلب الثالث: تقدير وتحليل النموذج المقترح (أثر كل من أسعار الصرف، معدلات التضخم، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات التكتل الأوروبي).....
324خلاصة الفصل الرابع
325الخاتمة
333قائمة المراجع
369الملاحق
435الفهرس

الحمد لله الذي بنعمته

تم الصالحات

ما الفضل إلا لأهل العلم إنهم
وقيمة المرء ما قد كان يحسنه
ففرز بعلم ولا تطلب به بدلا
على الهدى لمن استهدى أدلاء
والجاهلون لأهل العلم أحياء
فالناس موتى، وأهل العلم أحياء

من ديوان علي بن أبي طالب...